جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليـة الدراسات العليـا

الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

(دراسة على مديريات أمانة العاصمه (صنعاء))

The Moderating Role of Good Governance in the Relationship between Local Development Management and Sustainable Development

(Studu of Secretariat Directorates to the(Sana'a)Capital)

اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة

إعداد الباحث

نعمان منذر وردي الالوسي

إشراف

أ.د أحمد إبراهيم أبو السن

أستاذ الإدارة العامة كلية الدراسات التجارية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1440هـ –2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

آية قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَذَا النُّونِ إذ ذَّهَبَ مُغَاضِباً فَظَنَّ أَن لَّن نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَـهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَك إِنِّي كُنتُ من الظَّالِمِينَ (87) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغمّ وَكَذَلِكَ نُنجِي المُؤْمِنِينَ)

(صدق الله العظيم)

سورة الأنبياء ، الآية (87 – 88)

الإهداء

إلى من غرست حبها في قلبي زنبق ناعم أبيض حتى إذا جاء ربيع العمر أزهر وأبهى أتواضع بين يديك مقبلاً ومتبركاً ... أمي الغالية.

إلى روح من سقى في نفسي بعرق جبينه الطاهر معنى الرجولة والوفاء إليك يا أحب رجل إلى قلبي ... أبي الغالي (رحمه الله)

إلى لهفة الشوق وعنفوان الحب ونبض الحياة ... زوجتي الوفية.

إلى عنواني للمستقبل... أبنائي.

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندونني... إخواني وأخواتي.

إلى كل من كانوا أحبوني وأحببتهم بكل وجداني...

"أهدي ثمرة جهدي"

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي أنزل في كتابه الكريم (لئن شكرتم لأزيدنكم)، والصلاة والسلام على نبينا وقائدنا وقدوتنا ومعلمنا سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين.

يطيب لي بعد شكر الله تعالى أن أتقدم بالشكر لبلد دراستي "جمهورية السودان" أرضاً وشعباً وأخص بالذكر هنا جامعتي الغالية "جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا" التي أرجوا أن تمنحني بهذا المجهود الدرجة العلمية الثالثة إن شاء الله.

كما أشكر جامعة إفريقيا العالمية ممثلة بمديرها البروفيسور كمال محمد عبيد لما قدمه لي على مدى سنوات دراستي.

والشكر موصول إلى عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة إفريقيا العالمية.

وهنا أتقدم بخالص شكري واعتزازي وتقديري لأستاذي الفاضل البروفيسور/ أحمد إبراهيم أبو السن المشرف على الرسالة الذي لم يبخل علي بنصحه وعلمه ووقته وصبره، والذي قدم لي الكثير من التوجيهات إلى أن تم إخراج هذه الرسالة إلى النور.

وكذلك أتقدم بخالص الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة، البروفيسور / ميرغني عبد العال حمور

والدكتور/ الطاهر أحمد علي على تكرمهم بالموافقة على مناقشتي في هذه الدراسة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاح وإتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر الدكتور/ عبدالسلام آدم حامد والدكتور/ أسامة زين العابدين على مساعدتهم الجليلة والقيمة.

وفي الختام اللهم إني أسألك السداد والفلاح ، وأن يكون عملي هذا خالص لوجهك الكريم.

مستخلص الدراسة:

أدت التغيرات التي تشهدها الإدارة العامة الحديثة وما يصاحبها من زيادة احتياجات المجتمعات المحلية وصولاً إلى مجتمع الدولة إلى ضرورة التركيز على التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها. وهو ما لم تركز عليه الكثير من الأدبيات السابقة، لهذا هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، وذلك بالتطبيق على الجمهورية اليمنية/ محافظة أمانة العاصمة.

لقد تم بناء نموذج الدراسة وفرضياتها اعتماداً على الأدبيات السابقة، وكذلك نظرية الإدارة العامة الحديثة (N.P.M). كما واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات في عينة الدراسة البالغة (472) مفردة من العاملين في محافظة أمانة العاصمة ومديرياتها، وقد بلغت نسبة الاستبانة المستردة والصالحة للتحليل (95.33%) من عينة الدراسة، لاختبار فرضيات تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وكذلك (AMOSv23) لتحليل البيانات، واستخدام أسلوب تحليل المسار ونمذجة المعادلة البنائية لاختبار الفرضيات.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن متطلبات إدارة التنمية المحلية وكذلك تبني الحكم الرشيد تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وأوضحت وجود أثر معنوي موجب بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، وأشارت إلى وجود أثر معنوي موجب للحكم الرشيد على إدارة التنمية المحلية حيث عدل الحكم الرشيد بأبعاده (العدل الاجتماعي، القانوني، السياسي) العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على إدارة التنمية المحلية ببعدها الإداري لما له من تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك إدراك أصحاب القرار لأهمية الحكم الرشيد ونشره كثقافة في المؤسسات على أن يكون محوره الأساسي تلبية حاجات المجتمعات المحلية والقومية، والعمل على تنشيط الجهود البحثية من قبل المؤسسات العامة والخاصة بهدف التعرف على التغيرات والتطورات في بيئة التنمية المستدامة والعمل على مواكبتها.

Abstract

Changes in modern public administration and the increase in attendant needs of local communities, to Community State have led to focus on sustainable development needs and measurement indicators. This study is aimed at uncovering the modified role of good governance in the relationship between department of local development and sustainable development by applying to the Republic of Yemen / Sana'a Governorate.

The study model and hypotheses have been built on previous literature, as well as modern public administration (N.P.M) theory. In this study used questionnaire as a main tool for collecting data sample of 472 employees working in Sana'a governorate and its directorates. The percentage of retrieved and validated analysis was 95.33% (SPSS) as well as (AMOSv23) for data analysis, the study used path analysis method and structural equation modeling to test hypotheses.

The study concluded that local development management requirements as well as adoption of good governance lead to achieving sustainable development and showed a positive effect between the local development and sustainable development department. It pointed out that there is a positive effect of good governance on local development administration, (Legal, political) relationship between the Department of Local Development and Sustainable Development. The study recommended the need to rely on management of local development with its administrative dimension, because it has a positive impact on achieving sustainable development, as well as decision-makers' awareness of the good governance importance and its dissemination as a culture in the institutions with main aim to meet local and national communities needs. Public and private institutions in order to identify and work on changes and in the sustainable development environment.

قائمة المحتويات

الموضوع		
	صفحة العنوان	أ
	البسملة	ب
	آية قرآنية	ج
	الإهداء	د
	شكر وتقدير	هـ
	ملخص الدراسة باللغة العربية	و
	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ز
	قائمة المحتويات	ح
	قائمة الجداول	م
	قائمة الأشكال والرسوم	ع
الفصل الأول/ مقدمة الدراسة		
1/1	تمهيد	1
2/1	مشكلة الدراسة	3
3/1	أسئلة الدراسة	5
4/1	أهداف الدراسة	6
5/1	أهمية الدراسة	6
6/1	التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة	7
7/1	هيكل الدراسة	9

الفصل الثاني/ الإطار النظري للدراسة
دور الحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

0.2	تمهيد	11
1/2	المبحث الأول: إدارة التنمية المحلية	11
2.1.2	إدارة التنمية المحلية (المفهوم والخصائص والوظائف)	11
3.1.2	مفهوم وأهمية التنمية المحلية	13
4.1.2	تطور مفهوم التنمية المحلية	13
5.1.2	تعريف التنمية المحلية	14
6.1.2	أهداف التنمية المحلية	15
7.1.2	مؤشرات قياس التنمية المحلية	17
8.1.2	الركائز الأساسية للتنمية المحلية	20
9.1.2	مجالات التنمية المحلية	22
10.1.2	مقومات تجسيد التنمية المحلية	25
11.1.2	معوقات تجسيد التنمية المحلية	29
12.1.2	مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية	31
2/2	المبحث الثاني: البيئة والتنمية المستدامة	36
1.2.2	تمهيد	36
2.2.2	عناصر البيئة	36
3.2.2	مشكلات البيئة	37
4.2.2	مفهوم التنمية المستدامة	41
5.2.2	تعريف الهيئات والمنظمات الدولية للتنمية المستديمة	43
6.2.2	أهداف التنمية المستدامة	48
7.2.2	أبعاد التنمية المستدامة	82

8.2.2	مؤشرات قياس التنمية المستدامة	84
9.2.2	تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة	85
10.2.2	واقع التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية	87
3/2	المبحث الثالث: الحكم الرشيد	105
1.3.2	تمهيد	105
2.3.2	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الرشيد	105
3.3.2	دوافع ظهور الحكم الرشيد	107
4.3.2	مفهوم الحكم الرشيد	111
5.3.2	أبعاد الحكم الرشيد	114
6.3.2	فواعل الحكم الرشيد	116
7.3.2	آليات قياس الحكم الرشيد	119
4/2	المبحث الرابع: العلاقة بين متغيرات الدراسة	126
1.4.2	تمهيد	126
2.4.2	العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة	128
3.4.2	العلاقة بين الحكم الرشيد وإدارة التنمية المحلية	128
4.4.2	الإدارة المحلية أو الحكم المحلي والتنمية المحلية	133
5.4.2	فواعل الحكم الرشيد لتفعيل التنمية المحلية	135
	الفصل الثالث/ منهجية الدراسة	
0.3	تمهيد	140
1.3	المبحث الأول: الأساس النظري للدراسة	140
1.1.3	نظريات الدراسة	140
2.1.3	مقاومة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءات المنظمات الحكومية	141
3.1.3	التسيير العمومي الجديد:المفهوم	142

4.1.3	مبادئ التسيير العمومي الجديد	150
5.1.3	عناصر التسيير العمومي الجديد وتطبيقاتها ضمن السياق العالمي	155
6.1.3	نموذج الدراسة	163
7.1.3	تنمية تطوير فرضيات الدراسة	163
2.3	المبحث الثاني: المنهجية والإجراءات	168
1.2.3	مجتمع الدراسة	168
2.2.3	العاملين في المجالس المحلية (المنتخبين)	168
3.2.3	العاملين في المجالس المحلية (المعينين)	169
4.2.3	حجم مجتمع الدراسة	169
5.2.3	عينة الدراسة	171
6.2.3	أداة الدراسة	172
7.2.3	إجراءات الدراسة	176
8.2.3	صدق وثبات أداة الدراسة	176
9.2.3	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	178
	الفصل الرابع/ تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات	
0.4	تمهيد	180
1/4	المبحث الأول: تحليل البيانات	180
1.1.4	تنظيف البيانات	180
2.1.4	تحليل البيانات الديمغرافية الشخصية	181
3.1.4	تحليل بيانات محافظة أمانة العاصمة ومديرياتها	183
4.1.4	تحليل العاملي الاستكشافي	183
5.1.4	التحليل العاملي التوكيدي	191
6.1.4	الاعتمادية والكفاءة العملية لمقاييس الدراسة	203
7.1.4	نموذج الدراسة المعدل	204

8.1.4	فرضيات الدراسة	207
9.1.4	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	208
10.1.4	تحليل الارتباطات بين متغيرات الدراسة	209
2/4	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات	212
1.2.4	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة	215
2.2.4	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة	221
3.2.4	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	255
	الفصل الخامس/ مناقشة النتائج والتوصيات	
0.5	تمهيد	258
1.5	نتائج الدراسة النظرية	258
2.5	نتائج الدراسة الميدانية	259
3.5	التأثيرات النظرية والتطبيقية	261
4.5	التوصيات	263
5.5	محددات الدراسة	264
6.5	التوصيات ببحوث مستقبلية	264
	المراجع	265
	الدراسات السابقة	–
	الملاحق	–

قائمة الجداول

2.1.1	المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المحلية	18
2.1.2	المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية	19
2.2.1	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية	34
2.2.2	الوضع المعيشي في اليمن لعام 2013	107
2.2.3	العمالة حسب السن والنوع (2010)	108
2.2.4	الالتحاق بالتعليم وفجوة النوع الاجتماعي	111
2.2.5	تطور المؤشرات الديمغرافية	112
2.2.6	مؤشرات بيئية	116
2.2.7	ترتيب اليمن في مدركات الفساد العالمي	120
2.3.1	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الرشيد	125
3.1.1	نموذجي الإدارة التقليدية والتسيير العمومي الجديد	175
3.1.2	تصنيف الأنشطة ضمن مجال التسيير العمومي الجديد	176
3.1.3	مفاهيم التسيير العمومي الجديد كما وردت عند أهم المؤلفين	179
3.2.4	فرضيات الدراسة	199
3.2.5	عدد المديريات والعزل والمدن والأحياء والحارات والقرى والمحلات على مستوى محافظة أمانة العاصمة	203
3.2.6	عدد المديريات والعزل والمدن والأحياء والحارات والقرى والجزر والمحلات على مستوى المديريات	204
3.2.7	تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة	206
3.2.8	قياس متغيرات الدراسة	207
3.2.9	ليكرت الخماسي	208
3.2.10	مقياس تحديد الوزن النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي	209
3.2.11	جدول يوضح معامل (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات عينة الدراسة	212
4.1.1	تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة	216
4.1.2	تحليل البيانات الديمغرافية الشخصية	217
4.1.3	تحليل بيانات حافظة أمانة العاصمة ومديرياتها	218
4.1.4	التحليل العاملي لإدارة التنمية المحلية	220
4.1.5	العبارات التي حذفت بعد إجراء التحليل العاملي لإدارة التنمية المحلية	221
4.1.6	التحليل العاملي للتنمية المستدامة	222

4.1.7	العبارات التي حذفت بعد إجراء التحليل العاملي للتنمية المستدامة	224
4.1.8	التحليل العاملي للحكم الرشيد	226
4.1.9	العبارات التي حذفت بعد إجراء التحليل العاملي للحكم الرشيد	227
4.1.10	مؤشرات جودة المطابقة لإدارة التنمية المحلية	231
4.1.11	مؤشرات جودة المطابقة للتنمية المستدامة	235
4.1.12	مؤشرات جودة المطابقة للحكم الرشيد	238
4.1.13	معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان	239
4.1.14	مؤشرات جودة المطابقة لنموذج الدراسة المعدل	242
4.1.15	فرضيات الدراسة بعد تعديل النموذج	243
4.1.16	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	244
4.1.17	تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة	246
4.2.1	المسار من البعد الاداري إلى بعد التنمية الاجتماعية المستدامة	253
4.2.2	المسار من البعد الاداريالى بعد البيئة الثقافية	255
4.2.3	المسار من البعد لإداري إلى البعد الاقتصادي	256
4.2.4	المسار من البعد لإداري إلى البعد البيئي	259
4.2.5	بعد العدل الاجتماعي لا يعدل العلاقة ما بين البعدالإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	261
4.2.6	بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية	264
4.2.7	بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي	266
4.2.8	العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين الإداري والبيئي	270
4.2.9	السياسي يعدل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة	273
4.2.10	البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية	276
4.2.11	البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي	279
4.2.12	البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد والبيئي	282
4.2.13	البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة	285
4.2.14	البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية	288

4.2.15 البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي 291
4.2.16 البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي 294
4.2.17 ملخص نتائج الفرضية الأولىللدراسة 296
4.2.18 ملخص نتائج الفرضية الثانية للدراسة 296

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

1.2.2	المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	58
2.2.2	أبعاد التنمية المستدامة	93
3.2.2	اتجاهات معدلات الخصوبة الكلية 1997 – 2013	103
4.2.2	اتجاهات استخدام وسائل تنظيم الأسرة 1997 – 2013	103
5.2.2	السكان ومحاور التنمية المستدامة	104
2.3.1	فواعل الحكم الرشيد	141
2.3.2	آليات قياس الحكم الرشيد	148
3.2.1	نموذج الدراسة	197
4.1.1	التحليل العاملي التوكيدي لإدارة التنمية المحلية	231
4.1.2	التحليل العاملي التوكيدي للتنمية المستدامة	234
4.1.3	التحليل العاملي التوكيدي للحكم الرشيد	237
4.1.4	نموذج الدراسة المعدل	241
4.1.5	تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة	245
4.2.6	العلاقة بين البعد الاداريوبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	252
4.2.7	العلاقة بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية	254
4.2.8	العلاقة بين الإداري والاقتصادي	256
4.2.9	العلاقة بين البعدالإداري والبعد البيئي	258
4.2.10	البعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	260
4.2.11	أثر البعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	262
4.2.12	بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية	263
4.2.13	أثر بعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية	265
4.2.14	بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي	266
4.2.15	أثر بعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي	267
4.2.16	بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي	269
4.2.17	أثر بعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي	271
4.2.18	البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	272
4.2.19	أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	274

4.2.20	البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية	275
4.2.21	أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية	277
4.2.22	البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد والاقتصادي	277
4.2.23	أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي	280
4.2.24	السياسي يعدل العلاقة ما بين الإداري والبيئي	281
4.2.25	أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي	283
4.2.26	البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	284
4.2.27	أثر البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة	286
4.2.28	البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية	287
4.2.29	أثر البعد القانوني على العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية	289
4.2.30	القانوني يعدل العلاقة ما بين الإداري والاقتصادي	290
4.2.31	أثر البعد القانوني على العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي	292
4.2.32	البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي	293
4.2.33	أثر البعد القانوني على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي	295

الفصل الأول

مقدمـة الدراسـة

1/1: تمهيد

تعد فكرة اعتبار الإدارة العامة أداة لا غنى عنها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعتبر من الأفكار التي لاقت قبولاً واسعاً في حين أن تجاهل هذه الحقيقة كان بمثابة السبب لفشل عمليات التنمية خصوصاً في عصر يتسم بكثرة وتعقيد التحديات والقضايا الجديدة على غرار قضايا البيئة، حقوق الإنسان، مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي مقابل هذه التحديات نجد العديد من المشاكل والمعوقات في أجهزة الإدارة العامة التي تحد من فعاليتها في أداء وظائفها من فساد مستشر وتخلف مطبق، حيث أظهرت عمليات التقييم الحديثة وجود بعض الدلالات التي تشير لمشكلة الإدارة باعتبارها الحلقة الضعيفة في سلسلة التنمية.

لقد قيل من طرف فقهاء الإدارة أن **((قيمة الدولة من قيمة الإدارة العامة فيها، ويمكن القول إن الإدارة العامة هي المرآة العاكسة لصورة السلطة لدى المواطن))** (ليلى، جردير 2011م، ص50)

قد شرعت العديد من البلدان في بذل الجهود لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030م من خلال جملة أمور منها وضع ترتيبات مؤسسية تمكن المؤسسات الحكومية وأصحاب المصالح الآخرين من العمل معاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مناقشات جرت في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عامي 2016 و 2017م أنه من أهداف التنمية المستدامة لم يكن دور الحكومة والمؤسسات العامة أكثر أهمية من ذي قبل.

كانت هذه أيضاً رسالة أساسية لمنتدى الأمم المتحدة للخدمة العامة في هولندا في يونيو 2017م ولجنة خبراء الإدارة العامة (CEPA) طالبت الحكومات بتحويل نفسها وتغيير الطريقة التي يتم بها تنظيم عملها وتقييم سياساتها والتعامل معها.

تلزم خطة عام 2030م الحكومات بإشراك الناس في صنع القرار وجعل المؤسسات فعالة وخاضعة للمسألة وشاملة ومن المهم إذن أن تقوم الحكومة بتعبئة جميع المؤسسات وجميع الجهات الفاعلة والمجتمع ككل حول أهداف التنمية المستدامة، وتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى مسعى كامل للحكومة وللمجتمع ككل.

يهدف التقرير العالمي للقطاع العام لعام 2018م إلى توعية جميع البلدان ببذل الجهود لتعزيز كامل السياسات، مع تحديد التحديات والفرص المتاحة للمؤسسات العامة والإدارة العامة.

وهو يسلط الضوء على مجالات للنظر في المضي قدماً لتعزيز السياسة والتكامل المؤسسي نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهو يوضح كيف يمكن التعامل مع أنواع الروابط المتداخلة الموجودة بين أهداف التنمية المستدامة من منظور مؤسسي.

وهناك أنواع من الأدوات التي يمكن استخدامها لهذا الغرض وآثار أوسع على المؤسسات العامة والخدمة العامة التي تمكن من مساعدة واضعي السياسات الوطنية، وخاصةً أولئك العاملين في المؤسسات المكلفة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في وزارات التخطيط والمالية وفي الحكومات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة (إدارة الأمم المتحدة – شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية 2018).

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواءً، نظراً لما يترتب عليها نهوض بالمجتمعات المحلية، أو رفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين المحليين، والحقيقة أن للوحدات المحلية دوراً مهماً في عملية التنمية من خلال ما تقوم به من أنشطة وتنفيذ لبرامج مختلفة على المستوى المحلي التي تعتبر مكملة لبرامج الحكومة على المستوى الوطني.

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل ومشروعات صغيرة مدرة للدخل ونظراً لأهمية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين.

منذ أواخر القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية وأيضاً تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف، لقد استخدمت في هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، حيث أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية في عام 1944م مصطلح تنمية المجتمع، وهذا عندما تداعت الضرورة في أفريقيا الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة.

وقد تزامن مفهوم تنمية المجتمع مع مفهوم التنمية المحلية، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج والسكان...الخ، حيث أنه ووفق لما أشار إليه البنك الدولي، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة خاصة في هذه المجالات المذكورة مقارنةً بالمدن نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف

تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالات والإسكان، **ولما كان مفهوم التنمية الريفية يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية المحلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية)**، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة (وحشية2015، ص33)

ظهر مصطلح الحكم الرشيد أو الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح (الحكومة) ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبراً عن تكاليف التسيير، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة كما أن كلمة الحاكمية أصلها إنكليزي فهو مصطلح قديم، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية.

بدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام 1989م في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح السياسات الاقتصادية والتكييف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات نفسها.

لذلك يرتبط مفهوم الحكم الصالح أو الحكم الرشيد بجميع مؤسسات المجتمع بما فيها أجهزة الدولة وهيئات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص التي تنظر نظرة طويلة الأمد وتراعي مصالح الأجيال القادمة كما الجيل الحالي (الحلو 2012، ص28).

2/1: مشكلة الدراسة

يعد ارتباط التنمية المحلية والتنمية المستدامة بالتنظيم الإداري المحلي حقيقة ثابتة في الأنظمة العالمية وهو ارتباط قائم على مستويين أحدهما عضوي والآخر وظيفي وبما أنه يتعذر على الحكومة تسير أقاليمها بنفسها، والاطلاع على حقيقة الواقع المحلي، فإن الحكومة تعمد إلى إيجاد آليات تمكينها من تلبية حاجات الأفراد محلياً من خلال إشراكهم في تسيير أقاليمهم بأنفسهم في

شكل وحدات محلية لامركزية، ضمن أطر وتنظيمات لا تؤثر على كيان الدولة الواحدة. (قرماش، 2016، ص 34)

يستهدف التقييم الوطني للتنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية إبراز دور البعد الاجتماعي والاهتمام البيئي في التخطيط التنموي مرورا بالأهداف التنموية للألفية وانتهاء بتحديد أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015م، ويقوم تحقيق التنمية المستدامة في ظل المعطيات والمتغيرات المحلية والعالمية على ثلاث ركائز أساسية هي: التنمية الاقتصادية، والادماج الثقافي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها (البعد البيئي). (المتوكل، 2015، ص50)

أن في إطار التحولات السياسية والاجتماعية والدولية على النسق المحلي ومختلف القوانين والتنظيمات ظهر مفهوم حماية البيئة كحق من حقوق الانسان في التنمية (الجيل الثالث) والضامن للتنمية المستدامة والتي لن تأتي إلا من خلال مؤسسات وهيئات محلية تسهر قاعدياً على تنفيذ هذه السياسات. (قرماش، 2016 ص 70)

ومن هذا المنطلق تتبين الفجوة البحثية الأولى والتي من خلالها يأمل الدارس إلى التمييز في هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة كون المجتمع المدني المحلي هو المسؤول عن حماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة من طرف الجماعات المحلية في الموارد التي تتميز بها هذه الأخيرة في حد ذاتها كونها تشكل خزان الموارد البيئية والثروات الطبيعية الدائمة والمتجددة وغير المتجددة.

أصبح مفهوم النظام المحلي في إطار الدور الجديد للدولة يشير إلى كيفية تقاسم السلطة بين الحكومة والمجتمع في إطار نوعين من العلاقات هما: –

1– العلاقات الافقية بين السلطات المحلية (المجالس المحلية): التي يقع على عاتقها عملية إدارة التنمية المحلية والمجتمع المحلي.

2– العلاقات الرأسية بين المستويات المحلية المختلفة: –تحدد دور ووظيفة كل مستوى في إطار تنظيم أجهزة الحكم والإدارة في الدولة على أساس من اللامركزية (البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم للعام 2017، ص 33)

أظهرت الدراسات السابقة (الغرباني، 2013، ص 87)، (داغر، 2009، ص110)، (حسين، 2008، ص90)، (توفيق، 2005، ص 112) وغيرها تناولها للتنمية المحلية فقط.

أن إدارة التنمية المحلية باعتبارها في هذه الدراسة (المتغير المستقل) هي القطاع الرائد الذي يقود إلى تنمية مستدامة على المستوى المحلي وبالتالي على الصعيد القومي للدولة (متغير تابع).

ومن هذا المنطلق تتبين الفجوة البحثية الثانية والتي يأمل الدارس التمييز بها في هذه الدراسة وهو استخدام مصطلح إدارة التنمية المحلية وليس التنمية المحلية كمتغير مستقل. حيث لم تتطرق الدراسات السابقة إلى ذلك على حد علم الدارس.

أشارت دراسة (Kates and others 2016) في أحد السيناريوهات التي تم مناقشتها: أكدت على أن أبعاد الحكم الرشيد تؤثر على التنمية المحلية.

وتناولت دارسة (شهيناز، 2015 ص: 92) أن الحكم الرشيد يؤدي إلى إصلاح الإدارة المحلية.

كما تناولت دراسة (وحشية، 2015 ص 137) أنه لتحقيق التنمية المحلية لابد أن يسود الحكم الرشيد جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية دراسة (تقية، 2015، ص 102) خلصت إلى أن الحكم الرشيد له دور فعال في تفعيل الاداء داخل الجماعات المحلية.

(المشاركة، العدالة، الشفافية، الفاعلية، الكفاءة، الاجماع، سلطة القانون، المساءلة، والاستجابة (برنامج الامم المتحدة الانمائي) قواعد تمثل عناصر الحكم الرشيد لتفعل (ركائز) الحكم المتمثلة بـ (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

ومن هذا المنطلق تتبين الفجوة البحثية الثالثة والتي يأمل الدارس دراسة الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة كون الحكم الرشيد هو أحد المطالب الرئيسية التي قامت عليها نظرية الادارة العامة الجديدة (NPM).

3/1: أسئلة الدراسة

هل يعدل الحكم الرشيد العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة؟

استناد لما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: -

1- ما هو أثر إدارة التنمية المحلية على التنمية المستدامة؟

2- هل يعدل الحكم الرشيد العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة؟

3- ما مستوى التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية؟

4- ما مستوى الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية؟

4/1: أهداف الدراسة

1- تهدف هذه الدراسة لبحث تأثير إدارة التنمية المحلية بأبعادها الادارية والاجتماعية على التنمية المستدامة.

2- قياس الأثر المعدل للحكم الرشيد على هيئات الإدارة المحلية في الجمهورية اليمنية.

3- دراسة العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

4- معرفة مستوى التنمية المستدامة والإجراءات المتخذة من قبل (الدولة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني).

5/1: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها بوصفها إحدى المحاولات التي تناولت الربط بين فلسفة إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة والدور المعدل للحكم الرشيد في الدول النامية عامة، وبالتطبيق على محافظة أمانة العاصمة / الجمهورية اليمنية بصورة خاصة.

لذلك جاءت أهميتها مقسمة إلى: -

الأهمية النظرية: -

1- قد تسهم هذه الدراسة في لفت انتباه الباحثين للقيام بالعديد من الدراسات والبحوث في مجال التنمية المستدامة بالاستناد إلى الهياكل التنظيمية الموجودة في دولهم.

2- عدم وجود دراسات ميدانية كافية اهتمت بموضوع إدارة التنمية المحلية وأبعادها وعلاقاتها بالتنمية

3- المستدامة في الجمهورية اليمنية.

4- تضيف هذه الدراسة إلى مكتبات الجامعات دراسة متخصصة في مجال التنمية المستدامة واهدافها للعام 2030م باستخدام إدارة التنمية المحلية مع وجود الحكم الرشيد كمتغير معدل لتلك العلاقة مما يسهم في أثرائها.

الأهمية العملية: -

1- تزويد الوزارات المختصة بالمعارف وأهمية التنمية المستدامة وأهدافها. وذلك من خلال أدارة التنمية المحلية باعتبارها هي القاعدة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.

2- حث وزارة الإدارة المحلية والوزارات ذات العلاقة (التخطيط، المالية) على إعطاء المجالس المحلية المزيد من الصلاحيات لتقوم أدارة التنمية المحلية من خلال الابداع والتجديد لمواكبة التطور

وتبني توجهات استراتيجية خاصة في مجال التخطيط والهيكل التنظيمي والأساليب التكنولوجية المستخدمة والمهام والأنشطة واتجاهات ومهارات الافراد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- أن الاهتمام العالمي بالبيئة وحمايتها من التدهور الناجم عن النشاطات التنموية، ينبثق بالأساس من اهتمام الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، أصبح يتعين على اليمن وضع الآليات السياسية والقوانين الكفيلة بتكريس حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات وبالخصوص على مستوى الجماعات المحلية التي تشكل المجموعة القاعدية الاقليمية للدولة.

6/1: التعريفات الإجرائية

المصطلح	التعريف الإجرائي	المصدر
إدارة التنمية	هي إدارة التغيير المخطط وتشتمل على عناصر البناء والتنظيم والسلوك التنظيمي اللازم لتغيير برامج التنمية.	أ.د عزام ، 2010 ص: 50
التنمية المحلية	هي عملية يمكن من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية إلى أعلى المستويات من الرفاه لتلك المجتمعات	وحشية ، 2015 ص: 70
البعد الإداري للتنمية المحلية	هو تسيير الإجراءات الحكومية وتبسيطها من خلال توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية واعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة	وحشية، 2015 ص: 85
البعد الاجتماعي للتنمية المحلية	هو دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم.	وحشية، 2015 ص:90
التنمية المستدامة	هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وتساهم في تحقيق أقصى حد في النمو وهي التنمية التي تتسم بالاستقرار وتمتلك عوامل التواصل والتكامل أي تشمل كافة الانماط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية فهي تنهض بالأرض	قرماش ، 2016 ص: 50

	ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها وتأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الاجيال القادمة بالتمتع بالموارد الطبيعية	
البعد البيئي للتنمية المستدامة	هو المحور الذي يوضح الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل لرأسمال الطبيعي بدلاً من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا تؤثر على التوزان البيئي من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في انتاج النفايات واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة.	قرماش ، 2016 ص: 54
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات الانسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الاضرار بالبيئة الطبيعية وهذا يفرض تغيير انماط الانتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية والبحث عن الاساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الاضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء والمياه، التربة، بالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية، والتربة، وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة.	آسيا، 2012 ص: 50
البعد الثقافي للتنمية المستدامة	هو البعد الذي يولي أهمية كبرى لخصوصية المجتمع الثقافية ولتطلعات أفراده عبر استشارتهم في البرامج التنموية المراد تنفيذها، وأشراكهم في استراتيجية التطبيق، مع الحرص على عدم الاضرار ببيئتهم وتراثهم، فهي تنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان.	Bleurit 2008 P: 06
الحكم الرشيد	يشمل الحكم الرشيد التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطات في الدول من أجل الصالح العام، ومن خلال عملية اختيار القائمين على السلطة ومراقبتهم واستبدالهم عند الضرورة كذلك قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات الفاعلة بغية تحقيق الأهداف العامة واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.	البنك الدولي 2016 ص: 50
البعد القانوني للحكم الرشيد	هو الذي يتجسد من خلاله الحكم الراشد بتحقيق شرط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحكومية ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات	شهناز، 2015 ص:75

	المنتخبة الممثلة للشعب.	
البعد السياسي للحكم الرشيد	هو الاساس الاول لتكريس الحكم الراشد، حيث يتمثل في كيفية ممارسة السلطة سياسياً بصورة مشروعة والتمثيل القانوني والشرعي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور التعاون بين السلطة (الدولة) والمجتمع المدني أي بين الحاكم والمحكوم.	شهناز، 2015 ص:77

7/1: هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول، حيث الفصل الاول والثاني الجانب النظري من الدراسة، بينما يتناول الفصل الثالث نموذج وتطوير فرضيات الدراسة.اما الفصل الرابع فيتناول عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، واخير الفصل الخامس فيتناول مناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الثانـي

الإطار النظري للدراسة

دور الحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

1.2 المبحث الأول

إدارة التنمية المحلية

1.1.2 تمهيد

2.1.2 إدارة التنمية (المفهوم والخصائص والوظائف)

المفهوم:

يقصد بإدارة التنمية تلك الإدارة المطلوب منها تخطيط وتنفيذ برامج التنمية بكافة جوانبها، على اعتبارات التنمية هي عملية مجتمعية توجيهية، ولن تتحقق دون وجود إدارة تقوم عليها، وتتدرج في المستويات الإدارية، هي الإدارة السياسية على رأس الدولة إلى الإدارة العامة في الوزارات والدواوين، إلى إدارة ا لمشروعات والمؤسسات العامة والخاصة.

وتمتاز إدارة التنمية بقدرتها على ترجمة رغبات المجتمع إلى دافع ملموس عن طريق صياغتها وتنفيذها من خلال برامج وخطط تقوم الإدارة بتنفيذها بكفاءة وفاعلية من خلال ما يتوفر لديها من قدرات وكفاءات. (اللوزي، 2005م، ص 35)

وعلى الرغم من الاجتهادات والمحاولات المبذولة لتعريف إدارة التنمية إلَّا أنه يمكن تعريف إدارة التنمية بأنها إدارة وإرادة التغيير والتطوير والتحديث للارتقاء بمستوى الأداء المادي في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

إن إدارة التنمية تؤدي مهام متعددة تتضمن وضع الخطط الاقتصادية وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع، وعلى هذه الإدارة أن تتولى مهام تتعلق بالقدرة على العمل في المجالات الاستثمارية والتنظيمية، وهذه إدارة جديدة تخرج عن الإطار المتعارف عليه في نظريات الإدارة. (اللوزي، 2005م، ص 35)

تهدف إدارة التنمية إلى تحقيق الحياة السعيدة باستخدام الأساليب التقنية والاجتماعية الحديثة كما يقول جرالد كيدن. ومعيار التنمية عند كيدن هو تحقيق النتائج وليس الشكل أو الشعارات.

إن إدارة التنمية جمعت بين مفاهيم اقتصادية ومفاهيم إدارية حديثة ومفاهيم السياسات العامة. فالأفراد العاملون في مجال إدارة التنمية عليهم الجمع بين مهارات وتقنيات إعداد الخطط والبرامج والمشروعات ومهارات تنفيذها، بما في ذلك التنظيم الإداري، والقوى العاملة والتدريب والبحث العلمي وتحليل السياسات العامة. (بسيوني، 1992م، ص 40)

وظائف إدارة التنمية:

يترتب على إدارة التنمية القيام بمجموعة من الوظائف الرامية إلى تحقيق الأهداف التنمية الشاملة من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية القائمة على الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة فإدارة التنمية يقع على عاتقها العمل على تحقيق الأهداف وتلبية الحاجات والطموحات وإيجاد حلول للمشاكل المختلفة ولتحقيق ذلك فإنه يتوجب على إدارة التنمية القيام بالوظائف التالية: (أ.د. عزام، 2010م، ص 50)

1- القيام بالتخطيط التنموي: بكافة أنواع ومستوياتها وذلك من خلال تحديد الأهداف الكلية والجزئية وتحديد البدائل والموارد اللازمة لإنجازها.

2- متابعة ومراقبة تنفيذ الخطط التنموية.

3- وإجراء التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات اللازمة لتحقيق الأهداف.

4- بناء نظام متكامل للمعلومات.

5- التركيز على التطوير الإداري والتنظيمي من خلال انتهاج سياسات إدارية علمية.

6- التركيز على سياسة تنمية الموارد البشرية وتطويرها.

أهداف التنمية:

تتفق جميع إدارات التنمية في مختلف أنحاء المعمورة على تحقيق مجموعة من الأهداف يتضمنها الهدف العام الرامي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، إضافة إلى العمل على تحقيق الأهداف التالية: (أ.د. عزام، 2010م، ص 70)

1- تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

2- القضاء على الفقر والجهل والتخلف.

3- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع.

4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5- تعزيز القدرات العامة للمتجمع.

الإطار النظري للتنمية المحلية

2.1.2 مفهوم وأهمية التنمية المحلية: –

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية، أو رفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين المحليين، والحقيقة أن للوحدات المحلية دوراً مهماً في عملية التنمية، من خلال ما تقوم به من أنشطة وتنفيذ لبرامج مختلفة على المستوى المحلي التي تعتبر مكملة لبرامج الحكومة على المستوى الوطني.

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، ونظراً لأهمية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين.

4.1.2 تطور مفهوم التنمية المحلية: –

منذ أواخر القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية وأيضاً تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف(عبدالحميد، 2001، الصفحات 14–15)،ولقد استخدمت في هذه الأطر مفاهيم ومصطلحات عديدة، حيث أطلق على عملية تنمية المناطق الريفية والمحلية في عام 1944م مصطلح تنمية المجتمع، وهذا عندما تداعت الضرورة في أفريقيا الأخذ بتنمية المجتمع، واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة.

وقد تزامن مفهوم تنمية المجتمع مع مفهوم التنمية المحلية، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج والسكان...الخ حيث أنه ووفقاً لما أشار إليه البنك الدولي في منتصف السبعينات، كان أكثر من 80% من سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة خاصة في هذه المجالات المذكورة مقارنة بالمدن نتيجة هذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعيةلفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء صناعة ريفية توفر فرص عمل جيدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالات والإسكان، **ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية،** حيث

أصبحت التنمية تتجه إلى الوحدات المحلية، سواءً كانت ريفية أو حضرية، من هنا أصبحت التنمية محلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة.

5.1.2 تعريف التنمية المحلية

تعددت تعريفاتها وذلك وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب العمل التنموي أو الأهداف التنموية، واللامركزية الإدارية...الخ.

فعرفت التنمية المحلية بأنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جمهور المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً، اجتماعيا، ثقافيا، وحضرياً من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة(عبدالحميد، 2001، صفحة 13)".

وتعرف أيضاً بكونها: "عملة التغيير التي تتم في إطار جميع الوحدات في الدولة(عبدالوهاب، 2008، صفحة 21)"

وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الدولة) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع(علي ونصرالدين، 2008، صفحة 2)".

وفي تعريف آخر هي: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً"(رحماني، السبتي، 2012، صفحة 52).

إذن فمن خلال هذه التعريفات يمكن لنا القول إن التنمية المحلية هي: –

وفي تعريف آخر هي: "مفهوم حديث لأسلوب العمل ... في كل المستويات عملياً وإدارياً"(رحماني، السبتي، 2012، صفحة 70).

"عبارة عن عملية يمكن من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية إلى أعلى المستويات من الرفاه لتلك المجتمعات".

كما يمكن استخلاص بعض الخصائص المتعلقة بالتنمية المحلية والتي تتمثل فيما يلي(عبداللطيف، 2007، صفحة 19):

- أنها تعتمد على الجهود الشعبية المحلية.
- أنها تتطلب الجهد المستمر لتحسين أوضاع غير مرضي عنها إلى أوضاع أخرى جيدة.
- التغير من وضع معين إلى وضع أحسن.

6.1.2 أهداف التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف تسعى كل الدول إلى تحقيقها، كما لها مؤشرات تساهم في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في مجال تحقيق التنمية المحلية بشكل فعلي.

أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن تقسيمها في ثلاث مجموعات وهي:

أولاً:أهداف اجتماعية:

تهدف التنمية المحلية من منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغيرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال(أحمد،رحال، 2008، صفحة 23):

- تحسين مستويات المعيشة من صحة، وذلك بفرض معايير للهواء والماء تهدف إلى تحقيق حماية الصحة للبشر، وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة، تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية.

- ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع، من خلال توفير الخدمات في مختلف المجالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني، بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكتوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث للبيئة بل ليقوم بدور فعال في توجيه النصح والإرشاد الصحيح لكيفية التعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة ورفع مستوى الكفاءة للتعامل مع جميع متغيرات الحياة، ويجب مراعاة أن ذلك لا يكفي وحده بل يتطلب إحداث

تطوير في قيم الإنسانية ليتيح لهم فرصة التكييف مع الظروف الجديدة وأن يكون هذا التطور ديناميكياً ليتلاءم مع سرعة التغيير والتأقلم مع الآلات الجديد ذات التكنولوجيا العالية نسبياً.

– استحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج واستغلال هذه الثقافات في سياساتها واستراتيجياتها الترقوية والتنموية.

– الاهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة، وتوسع الأحياء العشوائية، وانتشار الأمراض الاجتماعية كالتشرد والتسول والإجرام(عمر، 2008، صفحة 2)،وذلك بسبب تفاوت مستويات المعيشة ومعدلات الازدهار والتي لا يمكن التخلص منها إلا من خلال تنمية المناطق الريفية.

– كما تهدف التنمية المحلية إلى مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة وتكون بعيدة عن الضغط السكاني، ويشترط أن تكون هذه المناطق والمدن الجديدة متوفرة على جميع المرافق الاجتماعية والاقتصادية التي تسمح بالعيش والإنتاج والاستثمار.

– تسعى التنمية المحلية كذلك في مضمونها إلى محاربة كل أشكال الفساد والانحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي وعدم حصول الفوارق والطبقات وكذلك العمل على وضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الفئات المكونة للمجتمع الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والوطني.

ثانياً: أهداف اقتصادية:

– إن التنمية المحلية بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي متعدد الأطراف(شرفي، 2009، صفحة 73) يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفر جميع التسهيلات لسكانها مثل ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء والطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المنزلي.

- توفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج، وتخفيض تكاليف الإنتاج واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات الاستدامة.

- إن التنمية المحلية تهدف إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية(مدين، 2008)،وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الاقتصاديات المحلية لخدمة الاقتصاد الوطني، والعمل على رفع قيمة ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمحلي والوطني.

- كما تسعى إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية والنظم المؤسساتية، التي تمكنها من تحقيق القيمة المضافة في الجانب الاقتصادي وإعطاء الفرصة للمؤسسات المالية من البنوك وشركات التأمين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع.

- كما نجد أنها تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته من أجل إعطاء الدفعة الحقيقية للاقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة.

7.1.2 مؤشرات قياس التنمية المحلية

تساهم مؤشرات قياس التنمية المحلية في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في مجال تحقيق التنمية المحلية بشكل فعال، وهذا ما ينبغي عنه من استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية وهذا إما على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى على الصعيد العالمي.

لقد تطورت مؤشرات التنمية مثل تطور مفهوم التنمية تقريباً، فبعد ما كانت مجرد قياسات اقتصادية أصبحت وفي ظل المنهج التنموي الجديد شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية.

إن التنمية المحلية هي عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الأخيرة وبالتالي يخضع قياسها تقريباً لنفس المؤشرات التي تخضع إليها التنمية المستدامة وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه المؤشرات إلى نوعين(سهام وآخرون، 2008).

أولاً: مؤشرات المصدر:

هي تلك التي تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية والبيئية والاجتماعية حيث تقيس نوعية الهواء، والتغير في الموارد المائية والتغير في استخدام موارد الطاقة، والتغير التكنولوجي والتغير في رأس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار.

ثانياً: مؤشرات النتيجة: -

وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته، وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أبرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث اقترحت 59 مؤشرا.

تصنف إلى أربع جوانب رئيسي وهي: -

اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية. ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية فإننا اكتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجدول التالي: -

جدول رقم (2.1.1) المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المحلية

المؤشر الكلى المركب	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر
	مؤشر البطالة	نسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعى	معدل أجرة المرأة بالنسبة لأجرة الرجل
	مؤشر جينى لتوزيع الدخل	العدالة فى توزيع الدخل
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذي يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين فى المجتمع
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت، أي الفرد/م2
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 155 ألف نسمة
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني / السنة

المصدر: شبيب دياب، "التنمية المحلية في لبنان"، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، 30 أكتوبر – 01 نوفمبر 2007، ص6.

يبين لنا الجدول أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي والتي يبينها الجدول من خلال ثلاث حقول يبين الحقل الأول المؤشر الكلي الذي يقيس المؤشرات الكلية، أما الحقل الثاني فيعطي المؤشرات الجزئية التي تشرح المؤشر الكلي والتي تشرح فيه كيفية قياس كل مؤشر جزئي للحكم على التنمية المحلية من جانبها الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي مؤشر التعليم الذي يفسره مؤشرين جزئيين رئيسيين وهما مستوى التعليم ومؤشر محو الأمية، حيث يقيس مؤشر مستوى التعليم من خلال الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي، أما مؤشر الأمية فهو يقاس بمعدل نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

جدول رقم (2.1.2) المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المحلية

المؤشر الكلي المركب	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
البيئة الاقتصادية	الأداء الاقتصادي	المعدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل اليومي.
	التجارة	يقاس بالميزان التجاري
	الحالة المالية	قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي
أنماط الإنتاج والاستهلاك	استهلاك المادة	يقاس بمدى كثافة استخدام مواد خام في الإنتاج
	استخدام الطاقة	يقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد
	إنتاج وإدارة النفايات	كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية
	إنتاج النفايات الخطيرة	إنتاج النفايات المشعة
	النقل والمواصلات	المسافة التي يتم قطعها سنوياً للفرد

المصدر: شبيب دياب، مرجع سبق ذكره، ص:6.

يوضح لنا الجدول المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية في الجانب الاقتصادي والتي يبينها الجدول، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي البنية الاقتصادية الذي يفسره ثلاث مؤشرات رئيسية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي ومؤشر التجارة ومؤشر الحالة المالية، حيث يقاس مؤشر الأداء من خلال معدل الدخل القومي للفرد، أما مؤشر التجارة فيقاس من خلال الميزان التجاري المحلي، أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الحال المالية ويترجمه قيمة الدين مقابل الناتج المحلي الاجتماعي.

8.1.2 الركائز الأساسية للتنمية المحلية

سيتم التطرق إلى كل من الركائز الأساسية للتنمية المحلية وذلك كما يلي:

إن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكون بالمشاركة فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري، **وإذا ما تجاهلت الدولة وركزت على عناصر أخرى فإنها ستخلق عبء مستمر على التنمية وهو وجود عنصر بشري يزداد عدداً ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية**(طامشة، 2008، صفحة 15)،وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية رهين بالاعتماد وتفعيل العناصر التالية: –

أولاً: تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية:

أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي أنفسهم للنهوض بالتنمية(ماتلو، 2003، صفحة 127) وتحسين مستوى معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم وذلك عن طريق: –

1– تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية على مستوى الوحدات المحلية بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية.

2– تشجيع المبادرات الشعبية* من خلال آليات المشاركة الشعبية* للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق الأولويات والاحتياجات الجماهيرية.

3– تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات للقيام بمهام إدارة وتشغيل وصيانة مشروعات الخدمة العامة بالوحدات المحلية كأعمال النظافة مثلاً تحت إشراف الجهات الرسمية.

**يقصد بالمشاركة الشعبية (المحلية) أنها العملية التي يمكن من خلالها أن يلعب المواطن المحلي دوراً إيجابياً في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعه سواءً كان ذلك عن طريق المساهمة بالرأي أو الجهد أو المال، وتأخذ هذه المشاركة أحد الشكلين التاليين: المشاركة السياسية من خلال المواطنين المحليين في صنع القرارات السياسية أو المشاركة الإنمائية من خلال إشراك مواطني المجتمعات المحلية في تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المعدة لتنمية المجتمعات المحلية.

4- التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفئاتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهاهم في المشاركة الشعبية وتشجيع فرص تبادل الخبرات التنموية ونماذج المشاركة فيما بين القيادات الشعبية.

5- تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية حتى ولو كانت معدة إعداداً جيداً ومزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة، إذ تضمن المشاركة المحلية استمرارية مشروعات التنمية والتخفيض من تكاليفها فضلاً عن أنها تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري المختص بعملية التنمية، كما يؤدي إلى إحداث تغيير في نسق القيم الاجتماعية السائدة لدى سكان المجتمعات المحلية بشكل يعزز من عملية التنمية.

ثانياً: اللامركزية الإدارية والمالية: -

يهدف تطبيق أسلوب اللامركزية المالية إلى إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية(ماتلو، 2003، صفحة 128)، وبما يتفق مع ظروف وإمكانيات كل منطقة ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية: -

1- اتباع أسلوب لامركزية القرار في ظل مركزية السياسات.

2- العمل على تدعيم التمويل الذاتي لوحدات الإدارة المحلية.

3- البحث عن إعداد تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللامركزية، مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، بما يؤكد اقتراب سلطة القرار من المواطن صاحب الحاجة أو المصلحة ويرفع من كفاءة الإدارة المحلية في تحمل مسؤولياتها تجاه الجماهير.

ثالثاً: تفعيل سياسات التنمية الحضرية والريفية: -

تشير إلى أن تأسيسات التنمية الحضرية تشمل إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية وتنمية المدن الحضرية للارتقاء بها وتحسين مستوى معيشة الأفراد بها من خلال اتباع استراتيجية الانتشار المركز لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة في الحيز المأهول حالياً كمرحلة أولى(مهنا، 2008، صفحة 95)،ثم الخروج إلى الصحراء في المرحلة الثانية، أما أبعاد التنمية الريفية المتكاملة فتتمثل في الآتي: -

1- تنويع مصادر الدخل في المناطق الريفية، بحيث يتم تدبير فرص عمل ذات مردود مادي في مشروعات وأنشطة متنوعة بجانب النشاط الزراعي الرئيسي.

2- استغلال الطاقات البشرية خاصة المرأة الريفية وفئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة تتوافق وإمكانيات المجتمع الريفي، من أجل دفع عجلة التنمية.

3- مد شبكة المرافق العامة إلى المناطق الصحراوية والتجمعات الريفية.

رابعاً: رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي

من خلال تسيير الإجراءات الحكومية وتبسيطها(عبدالرزاق و الصغير، 2005، صفحة 147)(الحكومة الإلكترونية محلياً)، من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية وتوفير الخدمات للمواطنين في سهولة ويسر وكذا تطوير نظام تحصيل الضرائب من أجل زيادة موارد البلدية إضافة إلى: -

1- تشجيع مبادرات البلديات في تبني نماذج متميزة في العمل والإنجاز التنموي (كمبادرة محو الأمية ومبادرات تنظيم الأسرة ...الخ).

2- بحث إمكانية إصدار تقارير التنمية البشرية للوحدات المحلية في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيماً لنظام اللامركزية المحلية.

خامساً: دور الجهات الحكومية المتمثلة خاصةً في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي وتشجيع المبادرات الفردية وتفعيل المشاركة وتشجيع الاستثمار(مهنا، 2008، صفحة 95).

9.1.2 مجالات التنمية المحلية

لا يمكن حصر مجالات التنمية المحلية وعليه سنقتصر على ما يلي: -

أولاً: التنمية الاقتصادية: -

وهي التي تعني الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواءً كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها(مهنا، 2008، صفحة 105).

ثانياً: التنمية الاجتماعية:

هي عبارة عن عمليات التغير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد(خاطر، 2015، صفحة 14)،وهكذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشمل على جزأين أساسيين هما:

تغير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات، وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليه (تعليم، صحة،إسكان.) فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد.

ثالثاً: التنمية السياسية: –

تعرف على أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة(وهبان، 2002 – 2003، الصفحات 141–141)وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على الإلمام بقوانينها وسياستها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين ومن أبرز أهدافها نجد:

1- تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.

2- ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم).

3- تدعيم قدرة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.

4- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.

5- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.

6- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور.

رابعاً: التنمية البشرية: –

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضاً. وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، والتدريب والتأهيل الذي يضمن تغيراً وتحولاً في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع(عبدالرحمن، 2004، صفحة 12)،وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولاً، وحسب تقدير هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1990م فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس، وتكمن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحيا حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم، فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستضل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993م إلى أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواءً في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، بواسطة الناس فتعني إعطاء كل شخص فرصة المشاركة فيها، وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

خامساً: التنمية الإدارية: –

المقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختبار والتدريب والترقية واعتزال الخدمة للمديرين بالمشروع(رشوان، 2004، صفحة 14)،وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة، يطلق عليه قسم أو إدارة الأفراد وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة ترتكز على قدرات ذاتية راسخة متطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، قدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة قدرة سياسية واعية وموجهة قدرة إدارة كفؤة ومنجزة، وانحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية ويعرقلها.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية الإدارية هل تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة وفاعلية الأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الإيجابي المنتج بما يمكنها من إنجاز مهامها، وتحقق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة وعليه فإن تحقيق التنمية الإدارية الفعلية مرهون بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس لأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات.

كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بالتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما فيه التنمية الاقتصادية.

10.1.2مقومات تجسيد التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات والتي تتمثل في :-

أولاً: الإدارة المحلية: -

أن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذلك التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة التحديات المحلية هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث.

حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية.

فهناك اختلاف كبير بين المختصين في مجال الإدارة المحلية حول وضع تعريف موحد وشامل للإدارة المحلية وهذا بسبب تعدد الاتجاهات التي يحكم هذا المفهوم ومن بين التعريفات التي أعطيت للإدارة المحلية نجد:

تعريف الدكتور عبدالملك عبدالمطلب عبدالحميد نظام الإدارة المحلية لكونه "النظام الذي يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له(عبدالحميد، 2001، صفحة 40)، أي أن نظام الإدارة المحلية هو عبارة عن نظام لا يزيد عن كونه جزء من الجهاز الإداري للدولة وهو عبارة عن جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة الحق في تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها".

أما الدكتور محمد الصغير بعلي فيرى أنه ذلك "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية هيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية، أو مصلحة مستقلة قانونياً عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة في السلطة المركزية (الحكومة)"(بعلي، 2004، صفحة 9).

إن هذه التعاريف تقر بأن الإدارة المحلية هي عبارة عن نظام إداري مستقل نسبياً عن الإدارة المركزية يعمل على تفويض السلطة من الإدارة المركزية التي تمثلها الحكومة إلى السلطات المحلية التي يكون لها الحق في إصدار القرارات المتعلقة بوحداتها المحلية، ولكنها تخضع في الحقيقة لنوع من الرقابة من طرف السلطة المركزية مع الرجوع في بعض الأمور والقرارات إلى السلطة المركزية.

وتقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس فمن ناحية تعطي السلطة المركزية الحق للهيئات المحلية في إصدار بعض القرارات والفصل في بعض الأمور التي تتعلق بشؤون المجتمع المحلي، ومن ناحية أخرى تعمد الوحدات المحلية لإشراك الجهود الشعبية وإعطائهم الفرصة لتحمل جزء من المسؤولية وإظهار القدرات والطاقات التي تتحقق من خلالها التنمية المحلية.

ويعتبر كذلك عنصر الديمقراطية من أهم الأسس التي تقف عندها الإدارة المحلية كوسيلة منها لتحقيق متطلبات التنمية المحلية وإعطاء الفرص للمجتمع المحلي للارتقاء بالوضعية الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية له من خلال حرية إبداء الرأي والمشاركة في الحكم المحلي ودفعهم إلى تحمل مسؤولية تحمل قراراتهم التي يمكن أن تكون وسيلة جد فعالة في توسيع نطاق اختيار الوحدة المحلية.

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية الوطنية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية في المجتمع المحلي الذي تنوب عنه، وذلك من خلال الآتي(محمد، 2006، صفحة 20):-

1- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية، وعدالة توزيع التمويل بناءً على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات.

2- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، **فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.**

3- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية.

4- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية.

5- الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النقابات الحضرية.

ثانياً: المشاركة الشعبية: -

من المعوقات الأخرى التي تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المحلية نجد أن المشاركة التي تعرف بأنها "الجهود المنظمة التي يقوم سكان مجتمع ما بغرض تحقيق أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف(ناصر، 2011، صفحة 18)، وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الشعبية الفعالة في إعداد، تنفيذ، مراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية، كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة، التي تعتبر كدعامة لقرارات الجمعيات المحلية، وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية.

ثالثاً: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من أجل تحقيق التنمية المحلية

قبل التطرق لدور التخطيط في تجسيد التنمية المحلية لا بد لنا من تعريفه بالتخطيط هو عباره عن "وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفئ بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل"، ويعرف كذلك بكونه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته"(البصار، 2014، صفحة 21).

إذن فالتخطيط المحلي هو عبارة عن تأطير لمجهودات وزارة الإدارة المحلية في مجال الإصلاحات الإدارية والمالية لعمل البلديات وكذا مجهودات البلديات، وهو بمثابة الإطار العام المعزز لخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعنية ويعزز من حسن المكان في خلق فرص العمل، المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات

الأراضي، تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نمو من خلال تنفيذ تنمية متوازنة، ومن خلال برامج استهدافية للجهات المحتاجة داخل المحليات لجعل المستقر البشري ملائماً للعيش وجدير بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين واعتزازهم بالمكان.

رابعاً: التمويل المحلي: –

يعتبر التمويل من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية بصفة عام(طلعت، 2003، صفحة 23)، وعصب الحياة التي تقف عنده التنمية المحلية فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المحلية المتاحة والتي يمكن توفرها من المصادر داخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي، وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف مبتغيات التنمية المحلية ولتخطيط احتياجاتها المالية ونجد أيضاً الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كل تؤدي إليه خدمة معينة – كل مرة – تعود إليه بفائدة وبنفع خاص والفرق بين الرسوم والضريبة هو أن الضريبة لا بد أن تفرض بقانون أما الرسوم المحلية لا بد من قرار من الوزير المختص أو مجلس الوزراء يحدد فيه اسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي وإجراءات رفعها وتخفيضها، كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشئات التجارية والصناعية المملوكة للمحليات وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات الهيئة العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي، وفي ظل قصور المصادر الداخلية فإن المحليات تتعدى إلى الاعتماد على المصادر الخارجية مثل الإعانات الحكومية التي تمثل ذلك الجزء من الاقتطاعات من خزينة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية والتنمية المحلية، لمساعدتها في الاضطلاع بدءاً في اختصاصاتها القانونية، وهي بذلك تهدف إلى تكملة الموارد المحلية الذاتية من أجل هدف معين، وفي ظل قصور الإعانات الحكومية على تلبية الاحتياجات الكاملة للجماعات المحلية خاصة المشاريع الاستثمارية، نجد كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية لإنجاز هذه المشاريع كالإقراض من البنوك الخاصة والعامة ...الخ.

11.1.2معوقات تجسيد التنمية المحلية

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة في المجتمعات المحلية، وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات ومن هذه المعوقات نجد:

أولاً: المعوقات الاجتماعية: –

من أشد المعوقات فتكاً بالتنمية المحلية، نجد مشكلة الفقر الذي هو اساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية (أحمد، 2006، صفحة 3)، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تصنع من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً ، والأشد تخلفاً والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية، فوعي الأفراد لمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي إلى أي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بالكفاءة العالية والقدرة على إحداث التغيير.

ومن المعوقات نجد أيضاً مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أنها كثيراً ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في مجال الزراعة) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي يفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد والتي تعاني منها المجتمعات المحلية حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذه المجتمعات.

ومن هذه القيم نجد مثلاً: –

عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية والتوكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث وضعف شعور الفرد بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيماً اجتماعياً

من أجل الصالح العام ولكننا نجد أن مسؤولية هذا الفرد نحو هذا المجتمع منعدمة، وهذا ما يعطل مسيرة التنمية في المجتمع.

فعملية تنمية المجتمعات ترتكز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع تنفيذ الخطط التنموية حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر عملية التنمية.

ثانياً: المعوقات الاقتصادية: –

إن أكبر مشكلة تعترض طريق التنمية المحلية، هو مشكلة التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلي الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية، وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بالتنوع وتعدد النفقات(مليكة، 2008، الصفحات 6-7)،وكذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلى مشكلة التحولات الاقتصادية وما يترتب على وضعية أفراد المجتمع المحلي، كارتفاع معدلات الفقر، تدني مستوى المعيشة، التضخم والبطالة والنمو السكاني، غير الرشيد، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائي، تزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية، وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالي مما يزيد في نقص قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية.

ثالثاً: المعوقات الإدارية: –

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار(ناصر، 2011، صفحة 79)، وتعدد المجالات والمهام الموكلة إلى الإدارة المحلية، وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار القرارات والأوامر، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية.

رابعاً: المعوقات السياسية: –

تعد المعوقات السياسية الصخرة العاثرة في وجهة التنمية المحلية، والتي تتجسد في السيطرة المركزية العميقة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرصة البيئة الخارجية(أحمد ا.، 2015، صفحة 25)،إن اللامركزية تلعب دور مهم في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل، حيث أن هذا الجانب السياسي هام لأنه يحقق الديمقراطية بشكل فعال كما أنه يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي أيضاً إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

فغياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية كإلغاء حقها في الانتخابات... وغياب المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلى تنامي المشاكل والآفات، مثل زيادة معدل الجريمة، فهذه الأفكار تمثل شكلاً متكاملاً وتمثل نوع من الأيدولوجيات الجديدة التي تسعى الدول إلى دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية.

12.1.2 مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تشغل الدول النامية، وهي العملية التي تهدف إلى تطوير الدولة وتخليصها من التخلف وإحداث تغير على هيكلها الاقتصادي، وترتبط هذه الأخيرة بالحجم المتاح من الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها وتقوم التنمية الاقتصادية على تكوين رأس مال الذي يتطلب تجميع وتوظيف الموارد المالية المتاحة لتمويل مختلف القطاعات والمشاريع الاقتصادية.

أولاً: ماهية التنمية الاقتصادية: –

التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة تتطلب رصد موارد مالية هامة، وتوظيفها بأفضل استخدام ممكن كما تتنوع أهدافها واستراتيجياتها وطرق تمويلها.

1- تعريف التنمية الاقتصادية: -

تعدد تعاريف التنمية في النظرية الاقتصادية عند بروزها كقضية فكرية، واختلف الاقتصاديون في اعتبار معيار معين كأساس للتنمية بين نمو الدخل الوطني وتغير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ونلاحظ أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الاقتصادية، فقد وضع الاقتصاديون عدة تعاريف.

كلمة التنمية من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثل نقول (علا المال أي ازداد وكثر(نعيمة، 2008 - 2009، صفحة 18) كما أن التنمية تدل على الزيادة كماً وكفاية، وقد برز المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، هذا المفهوم يعني من الناحية اللفظية شيء واحد هو التعبير المرتبط بالزيادة في شيء ما عبر حد معين في وقت معين.

لقد كان مفهوم التنمية مرتبط بمعنى اقتصادي (ما يعرف بظاهرة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية) ومع تعدد حاجات الإنسان وتنوعها(الأمم المتحدة، 1978، صفحة 15)،وما عرفته الحقوق من تطور إلى أن أصبح الحديث عن حاجات الإنسان الضرورية في المجال الاجتماعي، السياسي والثقافي إلى آخره دون إغفال الجانب الاقتصادي، فقد واكبت التنمية هذا التطور والتغير إلى الحاجات الإنسانية إلى أن أصبح الحديث عن التنمية السياسية، الإدارية والبشرية ..الخ.

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي: -

"التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة، تقتضي حفز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الادخار وتراكم رأس المال، ومن ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار(عناية، 1991، صفحة 102)".

ويعرفها ميشلتودارو على أنها: "قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوع ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي، لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5-7% وأكثر من ذلك(توداروا، 2006، صفحة 50)".

كما تعرف على أنها "تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصاحب لزيادة مستمرة في نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات، أي النمو الاقتصادي السريع والمتراكم والمنتظم في الدخل الفردي الحقيقي الذي يدوم فترة من الزمن وهو ركيزة التنمية الاقتصادية(الزين، صفحة 75).

ومن التعاريف السالفة الذكر نستنتج: –

أن التنمية الاقتصادي ما هي إلا: "إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

وفيما يلي بعض الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية(نعمية، 2008، صفحة 18):–

1– التنمية الاقتصادية عملية مقصورة تقتضي رفع القدرة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني عن طريق المشاريع الاستثمارية، مع توفير التمويل اللازم لذلك، وتهدف لتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

2– التنمية الاقتصادية هي مجموعة التغيرات الطويلة الأجل في نظم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تؤثر على الرفاه الاجتماعي.

3– زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يتحقق إلا عن طريق تطوير هيكل الاقتصاد الوطني، أي أن التنمية الاقتصادية تضمن تنويع مصادر الدخل بالاقتصاد بتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية.

4– الزيادة في متوسط دخل الفرد النقدي لا تدل على حدوث التنمية، وإنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة.

5– زيادة الدخل الوطني لا تدل على حدوث التنمية، إلا بزيادة متوسط دخل الفرد فقد يحدث أن يزيد الدخل الوطني وعدد السكان بنفس النسبة ولا يطرأ أي تغير على متوسط دخل الفرد.

6– إن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن تكون عبر فترة طويلة من الزمن، فالزيادة الطارئة لمتوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل على حدوث التنمية فآثارهما تكون مؤقتة ومن ثم لا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية.

7– إن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تعبر عن حدوث تنمية اقتصادية إلا إذا استفادت منها الغالبية العظمى من الأفراد، أي أن الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن لا تكون مقصورة على فئة معينة.

ثانياً: مراحل تطور التنمية الاقتصادية

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية، وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى والجدول التالي يبين لنا مراحل تطور مفهوم التنمية.

الجدول رقم (2.2.1) : مراحل تطور مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
01	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية = القوة الاقتصادية النمو
02	منتصف الستينات إلى سبعينات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
03	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
04	منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
05	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زلط، "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص28.

وغالباً ما يتم التفرقة بين النمو والتنمية إذ أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.

أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي ويقيم القاموس العربي التفرقة بين المصطلحين كما يلي: –

نمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي أنه فيها عنصر التعدد والفاعلية أي أن العملية تشتمل على النمو وعلى التغير(فتح الله و آخرون، 1998، صفحة 11).

المبحث الثاني

البيئة والتنمية المستدامة

1.2.2تمهيد

على الرغم من التفاوت في استخدام مصطلح البيئة إلا أنه يتراوح أساساً بين التضييق والتوسيع، وذلك أن للبيئة عناصر طبيعية "كالماء، الهواء، المعادن، النباتات" الحيوانات.."، ولها أيضاً عناصر اجتماعية وثقافية وحضارية أي البيئة المشيدة بما تشمل عليه من علاقات ومؤسسات ونظم وعادات وتقاليد وقيم.. مما يشكل لنا المعنى الواسع للبيئة.

2.2.2عناصر البيئة

أولاً: العناصر الطبيعية

1- **الهواء:** يعد الهواء أثمن عناصر البيئة وسر الحياة، ولا يمكن الاستغناء عنه إطلاقاً، ويمثل الغلاف الجوي المحيط بالأرض ويسمى علمياً الغلاف الغازي (Atmosphere)، إذ يتكون من غازات أساسية لديمومة حياة الكائنات الحية، وكل تغير يطرأ على مكوناته يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على حياة الكائنات الحية(محف، 2007، صفحة 42).

2- **الماء:** الماء هو مركب كيميائي ينتج من تفاعل غاز الأكسجين مع غاز الهيدروجين، ويتميز بخواص كيميائية وفيزيائية وحيوية تجعله من مقومات الحياة على وجه الأرض، وللماء دورة ثابتة في الطبيعة، إن الماء أساس وجود الحياة على الأرض، وهو يغطي 71% من سطحها(موسى، دور المياه في نشوء الحضارات، 2001، صفحة 153).

3- **التربة:** هي الطبقة التي تغطي القشرة الأرضية وسمكها يتراوح بين بضعة سنتيمترات وعدة أمتار، تتكون من مزيج من المواد المعدنية والعضوية والماء والهواء، وهي من أهم مصادر الثروة الطبيعية المتجددة، ومقومات الكائنات الحية(يونس، 2008، صفحة 28).

4- **التنوع الحيوي:** يعرف أيضاً بالتنوع البيولوجي، ويقصد به التعدد في أنواع الكائنات الحية وعددها والتباين بين هذه الأنواع، وكذلك الاختلاف بين أفراد النوع الواحد ويعرف التنوع البيولوجي بالمصطلح الإنجليزي (Bioirersty) والذي اشتق من دمج كلمتي الأحياء (Biology) والتنوع (Diversity).

يقاس التنوع في النظام البيئي بمقدار الكائنات الحية الموجود بهذا النظام، مع الأخذ بالاعتبار تحديد الأنواع السائدة (Dominant) والسائدة نسبياً (Relatively Dominant) في هذا النظام، كما يأخذ كل نوع بعدد أفراده ومستوى نموها بين الأفراد(يونس، 2008، صفحة 49).

ثانياً: العناصر الاصطناعية: –

إن البيئة الاصطناعية هي البيئة المشيدة التي صنعها الإنسان نتيجة تفاعله مع بيئته التي يعيش فيها(الكبيسي، 2005، صفحة 286).

تعد البيئة الاصطناعية المحيط النقي الذي يتألف مما شيده الإنسان من مدن وقرى ومصانع ومزارع...(صابر، 2000، صفحة 20).

كما تسمى أيضاً البيئة الحضارية: فتشمل الإنسان وكل إنجازاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية. وتشمل العناصر الاصطناعية جل العناصر البشرية كالعمران، والصناعة والزراعة والري وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان في البيئة(غانم، 1998، صفحة 14).

إضافة إلى أن العنصر الصناعي أو المستحدث يشمل العوامل الاجتماعية، حيث تبرز مجموعة النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية التي وضحها الإنسان لينظم بها حياته، ويدير من خلالها نشاطاتهوعلاقاته الاجتماعية لمواجهة العناصر التي يتكون منها الوسط الطبيعي، ويدخل ضمنها الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة(الأحيدب، 1998، صفحة 14).

وتختلف تسمية البيئة الاصطناعية، فالبعض يطلق عليها البيئة المشيدة لأنها من صنع الإنسان، والبعض الآخر يسميها البيئة الحضارية أو الاجتماعية، في حين يسميها البعض البيئة المستحدثة، وتشمل كل ما أقامه الإنسان من منشئات في البيئة الطبيعية، مثل استعمالات الأرض المختلفة، والمناطق السكنية، والتنقيب على الثروات الطبيعية(لكحل، 2010، صفحة 244).

3.2.2 مشكلات البيئة

تعترض البيئة العديد من المشاكل غير أنه ممكن حصر كل هذه المشاكل والتحديات في نقطتين جوهريتين هما: التلوث والاستنزاف.

أولاً: التلوث: -

يعرف التلوث بأنه تواجد مواد تفسد نظام الطبيعة، وما تحتويه من كائنات حية نباتية وحيوانية وغلاف جوي بالإضافة إلى إفسادها للخواص الطبيعية والكيميائية للأشياء بحيث يؤدي ذلك إلى الإخلال بالتوازن البيئي(السرياني، 2001، صفحة 116).

والتلوث لغة هو التلطيخ أو الخلط ويرتبط دوماً بوجود مواد أو طاقات ضارة في المحيط الذي نعيش فيه بنسب غير طبيعية وفي غير مكانها بما من شأنه الإضرار بالكائنات الحية أو الإنسان وأمنه أو صحته أو رائحته وبالتالي التلوث هو إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة، بسبب وضعها أضرار بالصحة العامة أو سلامة الحيوانات والطيور وكذلك الأسماك والموارد الحية والنباتات(رزيق، 2007، صفحة 69).

ويعرف التلوث البيئي أيضاً أنه التغير الذي يحدث في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة أين يعيش الكائن البشري سواء كان الماء، الهواء، أو التربة. والنتائج عن سوء استعمال هذه العناصر إذا أضفنا لها مواد غير مناسبة، والتلوث قد يكون بيولوجياً أو كيميائياً أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة(Melha, 2001 , p. 150).

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التلوث بالنظر إلى طبيعته: -

1- التلوث الهوائي: يقصد بتلوث الهواء إدخال أي مادة في الغلاف الجوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالكمية التي تترك أثراً على الغلاف الجوي وتركيبته بحيث ينتج عن ذلك أضرار على الكائنات الحية وغير الحية والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية(المهدي، 2006، صفحة 44).

ويتمثل تلوث الهواء فيما يطرح من كميات هائلة من الأدخنة والغبار من جراء مداخن المصانع وعوادم السيارات ومقالب النفايات، وغيرها من المركبات التي تلقى في الغلاف الجوي جزيئات من الغازات والمعادن السامة، الضارة بالحياة عامة والحياة الإنسانية على وجه الخصوص(السرياني، 2001، صفحة 11).

وهناك ملوثات أخرى ذات طبيعة فيزيائية مثل الضجيج والضوضاء التي تحدثها الآلات على مختلف أنواعها، والتي لها تأثير سلبي على حياة الإنسان نفسياً وجسدياً، ومن ملوثات الهواء أيضاً الإشعاعات التي تسببها التفجيرات النووية والتفاعلات الذرية(السرياني، 2001، صفحة 117).

1- **التلـوث المـائي:** التلـوث المـائي هـو التغيـر فـي طبيعتـه وخواصـه وفـي مصـادره الطبيعيـة المختلفة، حيث يصبح غير صالح للكائنات الحية التي تعتمد عليه استمرار بقائها(زرواط، 2005، صفحة 35).

ويمكن تعريف تلوث المياه بأنه وجود الملوثات والعناصر غير المرغوب فيها في المياه بكميات ونسب كبيرة أو بشكل يعيق استعمال المياه للأغراض المختلفة كالشرب والري والتبريد وغيره (يونس، 2008، صفحة 19).

ويعد تلوث الماء من أخطر أنواع التلوث عامة فهو يؤثر على كل أشكال الحياة، ويصاب الماء بالتلوث على أنحاء مختلفة ومتعددة، وتتمثل مصادره فيما يلي(السرياني، 2001، صفحة 116):

- **الصرف الصحي:** فالمياه العذبة المخصصة للاستعمال المنزلي تلوث في المنازل حينما ترسل في المجاري وتختلط بأنواع كثيرة من الملوثات ثم تنتهي إلى الأنهار أو البحار فتلوثها ايضاً.
- **الصرف الصناعي:** يتلوث الماء في المصانع نتيجة اختلاطه بالنفايات الكيميائية والمعدنية وتنتهي هذه المياه إلى الأنهار والبحار فتزيدها تلوثاً فضلاً عن تلوث المياه الموجودة على شكل بخار ماء يمكن أن يلحقها التلوث بالغبار والغازات السامة التي تلوث الهواء، فتنزل إلى الأرض مياهاً ملوثة مقرونة بالأمطار الحمضية، وتتلوث مياه الأنهار والبحار أيضاً بالزيوت النفطية التي تتسرب إليها عمداً أو جراء الصيانة للسفن أو عن غير عمد بالكوارث التي تتحطم فيها ناقلات البترول.
- **الصـرف الزراعـي:** ويصـيب أساسـاً الميـاه الجوفيـة التـي تتسـرب إلهـا الأسـمدة والمبيـدات السامة(السرياني، 2001، صفحة 116).

2- **تلوث التربة:** ينتج تلوث التربة عند استخدام المخصبات الزراعية بطريقة غير محسوبة فإن جزءاً كبيراً من المخصبات سيتبقى في التربة وهو الجزء الذي يزيد على حاجة النبات ويمثل هذا الجزء المتبقي من المخصبات في التربة إسرافاً لا مبرر له من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى أنه يعتبر من عوامل تلوث التربة، ويسبب كثيراً من الأضرار للبيئة المحيطة بهذه التربة (السرياني، 2001، صفحة 132).

ثانياً: استنزاف الموارد الطبيعية: -

الاستنزاف هو تقليل قيمة الموارد أو اختفاؤه عن أداء دوره العادي المحدد له في منظومة الحياة، ومن ثم استنزاف الموارد يعتبر مشكلة خطيرة تواجه البشرية، وتهدد استمرارية وجودها(السرياني، 2001، صفحة 115).

ولا تكمن خطورة استنزاف الموارد فقط عند حد اختفائه أو التقليل من قيمته، إنما الأخطر من كل هذا **تأثير الاستنزاف على توازن النظام البيئي والذي ينتج عنه أخطار بالغة الخطورة، ذلك أن استنزاف مورد من الموارد قد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتداخل محلياً وعالمياً**(عبدالمقصود، 2008، صفحة 159).

وتختلف أسباب الاستنزاف تبعاً لنوعية الموارد، التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع: موارد متجددة، مواد غير متجددة، موارد دائمة.

1- استنزاف الموارد المتجددة (Renewable Resources) :

الموارد البيئية المتجددة هي تلك الموارد التي لا يفنى رصيدها بمجرد الاستخدام، بل أن هذا الرصيد قابل للانتفاع به مرات ومرات بل لعصور زمنية طويلة إذا أحسنت استغلال هذا المورد البيئي ولم يتعرض للإفراط في الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تدهوره تدريجياً والانتقاص من صلاحياته للاستخدام(مقلد، 2004، صفحة 75).

2- استنزاف الموارد غير المتجددة (Non-Renewable Resources):

تتضمن الموارد الموجودة في البيئة على هيئة رصيد ثابت وما يؤخذ منه لا يعوض، ومن ثم فهي موارد معرضة لخطر النضوب والنفاذ، مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي والمعادن المشعة.

موارد البيئة غير المتجددة ذات مخزون محدود، وتتعرض للنفاذ والنضوب لأن معدل استهلاكها يفوق معدل نضوبها، أو أن عملية تعويضها بطيئة جداً، لا يدركها الإنسان في عمره القصير، وتشمل موارد البيئة غير المتجددة كل من النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن وخزانات المياه الجوفية غير المتجددة(مسعود، 2007، صفحة 122).

وتتعرض الموارد غير المتجددة للاستنزاف إذا ما افرطنا في استغلالها مما يعجل بسرعة استنزافها ويخرجها عن وظيفتها، بل قد تختفي من البيئة تماماً ونخسرها كمورد(السرياني، 2001، صفحة 116).

3- استنزاف الموارد الدائمة (Permanent Resources):

هي الموارد التي لا تنفذ من الطبيعة وإنما يخشى عليها من التلوث وليس للإنسان دور في إيجادها، بل يعتمد عليها في حياته ومنها الماء والهواء والطاقة الشمسية والرياح...الخ. فعلى الرغم من ديمومتها إلا أنها تستنزف بصورة تتناسب وطبيعتها حيث يتم استنزاف الهواء بالمبالغة في استخدام الوسائل التي تستنفذ ما به من أكسجين أو تستبدل به غازات ضارة، أو يستنزف عن طريق التمادي في استئصال مصادر انبعاث من غابات وأحراش(الحلو، 2002، صفحة 45).

إن الموارد الطبيعية الدائمة هي الموارد التي تظل متوفرة في الطبيعة مهما استهلك منها، ومن أمثلة هذا النوع من الموارد نجد الماء، وقد أدت الزيادة السكانية المستمرة إلى زيادة استهلاك المياه العذبة في الشرب والزراعة، مما ينذر بقلة المياه في المستقبل، والتوقعات تشير إلى أن معظم حروب المستقبل ستكون بسبب النزاع على مصادر المياه العذبة(جمعة، 2005، صفحة 7).

4.2.2 مفهوم التنمية المستدامة

أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات دولية ووطنية تطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات ويعتبر مفهوم التنمية المستديمة مفهوماً جديداً أو مبتكراً في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريفاً واحداً متفق عله عالمياً بالنسبة لهذا المصطلح، حيث فسر بطرق متباينة من قبل الفقهاء والمفكرين وظهرت العديد من التعريفات التي تضمنت عناصره وأبعاده تارة وشروطه وأهدافه تارة أخرى.

أولاً: تعريف التنمية المستدامة: -

لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية ومصطلح الاستدامة على حده.

1- تعريف التنمية: هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها(قاسم، 2007، صفحة 19).

2- معنى الاستدامة: استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها. ويعتبر مفهوم الاستدامة التواصل والاستمرارية، حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لا يكتب له الاستدامة بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة(عبدالجليل، 2002).

وفقاً للمؤلف Mostert (1998) تعرف الاستدامة بأنها: "الإبقاء على إمدادات (رأس المال الطبيعي)" ويتناول هذا التعريف القدرة الاستيعابية للنظم الداعمة والمحافظة على سلامة النظام والتي يشار إليها بمنع تدهور النظام(الجيوسي، 2012، صفحة 24).

وعلى هذا الأساس تعني التنمية المستديمة باللغة الفرنسية (developpement durable) وهي ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنكليزي (Sustainable development) الذي يمكن ترجمته أيضاً بالتنمية "القابلة للإدامة" أو "الموصولة" ، ولقد تم اختيار مصطلح "مستديمة: لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية(قاسمي، 2012، صفحة 5).

وعرفها قاموس ويبستر Websterأنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تمسح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً(المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014، صفحة 40).

وقد تم استعمال مصطلح "التنمية المستديمة" على وجه التحديد من خلال لجنة بروتلاند (Brundtland Commission) في عام 1987، ثم أصبحت فكرة مستخدمة على نطاق واسع في العديد من التخصصات. ويعني هذا المصطلح: "القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"(الجيوسي، 2012، صفحة 21).

ويرى البعض أن التنمية المستديمة تقوم على مبادئ أساسية: "تتمثل في تبني أنماط إنتاجية واستهلاك تحترم البيئة الطبيعية والإنسانية، وتسمح لجميع سكان الأرض بتلبية حاجاتهم الأساسية الغذاء، السكن، اللباس، التعليم، العمل، والعيش في بيئة سليمة."(هويدي، 2009، صفحة 218).

ويعرفها Edward Barbier بأنها: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة". ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي(عماري، 2008، صفحة 4).

حيث عرفها وليم روكلزهاوس W. Ruklelzhous مدير حماية البيئة الأمريكية على انها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان"(خوري، 2007، صفحة 48).

كما عرفها هيرماندالي Harman بأنها: "تلك العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على البيئة النوعية في الفترة الطويلة والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام

البيئـي والاقتصـادي والاجتمـاعي لأداء وظيفتـين رئيسـيتين فـي الأجـل الطويـل وهمـا إعـادة تـوفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري"(خوري، 2007، صفحة 49).

وعرفت كذلك: "التنمية المتواصلة تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع حاجاتها"(عطية، 2004، صفحة 29).

وأيضاً عرفت على أنها: "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه(الرفاعي، 2007، صفحة 24).

ما عرفت على أنها: "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلاً من الأمد القصير، وعلى الأجيال المقبلة بدلاً من الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدلاً من دول وأقاليم منقسمة، وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش"(Smouts, 2005, p. 4).

5.2.2 تعريف الهيئات والمنظمات الدولية للتنمية المستديمة

تعرف لجنة برونتلاند (Brundtland Commission) التنمية المستدامة بأنها: "تنمية تفي احتياجات الجيل الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها". العنصر الهام في هذا التعريف هو الوفاء باحتياجات الجيل الحالي من ناحية، واحتياجات الأجيال المقبلة من ناحية أخرى(الجيوسي، 2012، صفحة 22).

ويعرف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)التنمية المستدامة بأنها: "تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة". وهذا التعريف أوسع من التعريف المقدم من لجنة بروتلاند (Brundtland Commission)(الجيوسي، 2012، صفحة 22).

كما تعرفها منظمة الفاو على أنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية"(الجيوسي، 2012، صفحة 23).

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على أنها: "هي التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل"، وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها المعنون: "مستقبلنا المشترك" إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم

البشري لا في أماكن قليلة، أو بعض السنين بل للكرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد(محمد و أبو زنط، 2009، صفحة 24).

تضمن التقرير الصادر عن **معهد الموارد العالمية** حصر عشرين تعريفاً واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات اقتصادية وبيئية واجتماعية وتكنولوجية (ياسمينة، 2006، الصفحات 128-129).

من خلال ما سبق يمكن القول إن التنمية المستدامة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة.

وهي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل التواصل والتكامل أي تشمل كافة الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية... فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها. وتأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

وتتميز الثقافة الاقتصادية التي سادت دول العالم بشقيه النامي والصناعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمجموعة من القيم والقناعات، التي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة حد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هذه الدول، ومن بين هذه القيم الاعتقاد بأن الموارد موجودة بشكل غير محدود في الطبيعة وقد تعامل أصحاب هذا الاعتقاد مع قسم كبير ومهم من الموارد على أنها بضائع حرة وليس لها قيمة أو أن قيمتها تساوي صفر، الأمر الذي شجع على استغلال هذه الموارد وإهدارها أكثر فأكثر (محمد و أبو زنط، 2009، صفحة 56). مما أدى إلى ظهور حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني مع مختلف الموارد المتاحة عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة(قاسمي، 2012، صفحة 2).

يمكن ذكر أهم المبادرات والمحطات لظهور التنمية المستدامة والتي جاءت كما يلي:

- **إنشاء نادي روما سنة 1968م**

تم إنشاء نادي روما الذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين والاقتصادين وكذا رجال أعمال في مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة(العايب، 2011، صفحة 17).

تقرير نادي روما لسنة 1972: -

حيث نشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، ونشر توقعاته لسنة 2010، ولعل من أهم نتائجه عن مسار النمو الاقتصادي في العالم، أنه سوف يحدث خللاً خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث وتعرية التربة...الخ(فروحات، 2010، الصفحات 125-126).

- **مؤتمر ستوكهولم 1972**

إن مفهوم التنمية المستدامة برز من خلال مؤتمر ستوكهولم (السويد) سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، التي تنظمه الأمم المتحدة، الذي يعد بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام العلمي بالبيئة، ولقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بمواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية وصدرت عنه وثيقة دولية هي:

(Rapport of The United Nation Conference on human environment)

وتتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها(رزمان، 2010، صفحة 195).

- **مؤتمر ريو دي جانيرو 1992**

انعقد هذا المؤتمر في الفترة (3-1992/6/14) بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/44 المؤرخ في 1989/2/22، وعرف بإسم قمة الأرض، وقد تبنى المؤتمر وثيقتين دوليتين بالإجماع هما إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن (21) الواحد والعشرون كخطة عمل للنهوض بالتنمية المستدامة، وكان من نتائجه بالاتفاقيتين دولتين بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ، وبيان مبادئ غير ملزم للإدارة المستدامة للغابات، وأوصى بالتفاوض على اتفاقية مكافحة التصحر سنة 1994، وقد كانت رسالته الموجهة إلى العالم بدون إدارة بيئة سليمة ستنهار التنمية، بدون التنمية المتسارعة في البلدان الفقيرة ستفشل السياسات البيئية(مسعودي، 2009، صفحة 15).

في ريو أصبحت التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية هي: التحكم في التعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، والتمدن(أبو شريحة، 2016، الصفحات 126-127).

- **مؤتمر (بريدجتاون، بربادوس) سنة 1994**

المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، اعتمد برنامج عمل بربادوس، الذي نص على إجراءات وتدابير محددة للأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية(قاسمي، 2012، صفحة 4).

- **دورة الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر قمة الأرض + 5) بنيويورك سنة 1997**

اعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 – 2002م(قاسمي، 2012، صفحة 6).

- **القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ سنة 2002:**

اجتمع فيها قادة العالم ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية في مدينة جوهانسبرغ جنوب أفريقيا من 4 – 26 ديسمبر 2002، حيث حضر القمة ما يزيد عن 20 ألف مشارك، أكدت هذه القمة على وجوب تحسين واستكمال استراتيجيات التنمية المستدامة بحلول عام 2005م، **وتتركز أولويات التنمية المستدامة في المسائل التالية: (الطاقة، المياه، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة)**، وظهر في هذا المؤتمر أن هناك تراجعاً واضحاً في مواقف الأطراف بفعل ضغوط قوية داخلية، وتبين أنه يجب مراجعة النظام الدولي القائم ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية، لأنهما لا يسمحان بإيلاء اهتمام كاف لقضايا الفقر ووضع الأطر المؤسسية المناسبة لمواجهتها، على الرغم من وضوح العلاقات بين البيئة والتنمية والأمن. كما تناولت المفاوضات عدد من القضايا الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كان في مقدمتها الفقر والعولمة وتمويل التنمية والتجارة(مسعودي، 2009، صفحة 19).

إضافة إلى المؤتمرات السابقة عقدت قمم ومؤتمرات أخرى أهمها اتفاقية كيوتو في اليابان سنة 1997، والتي ثمنت ورسمت ما تم الوصول إليه في مؤتمر ريو دي جانيرو 1992, وآخر هذه القمم كانت قمة المناخ التي عقدت في باريس 2015، التي اعتبرت بمثابة انتصار كبير للمنادين بالمحافظة على البيئة في مواجهة أكبر اقتصادين عالميين (أمريكا، الصين) حيث تم الاتفاق على بذل الجهود اللازمة من طرف هذه الدول لخفض درجة حرارة الأرض (الجور) بمقدار درجة ونصف.

ويوضح الشكل التالي المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

الشكل رقم (2.2.1) المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

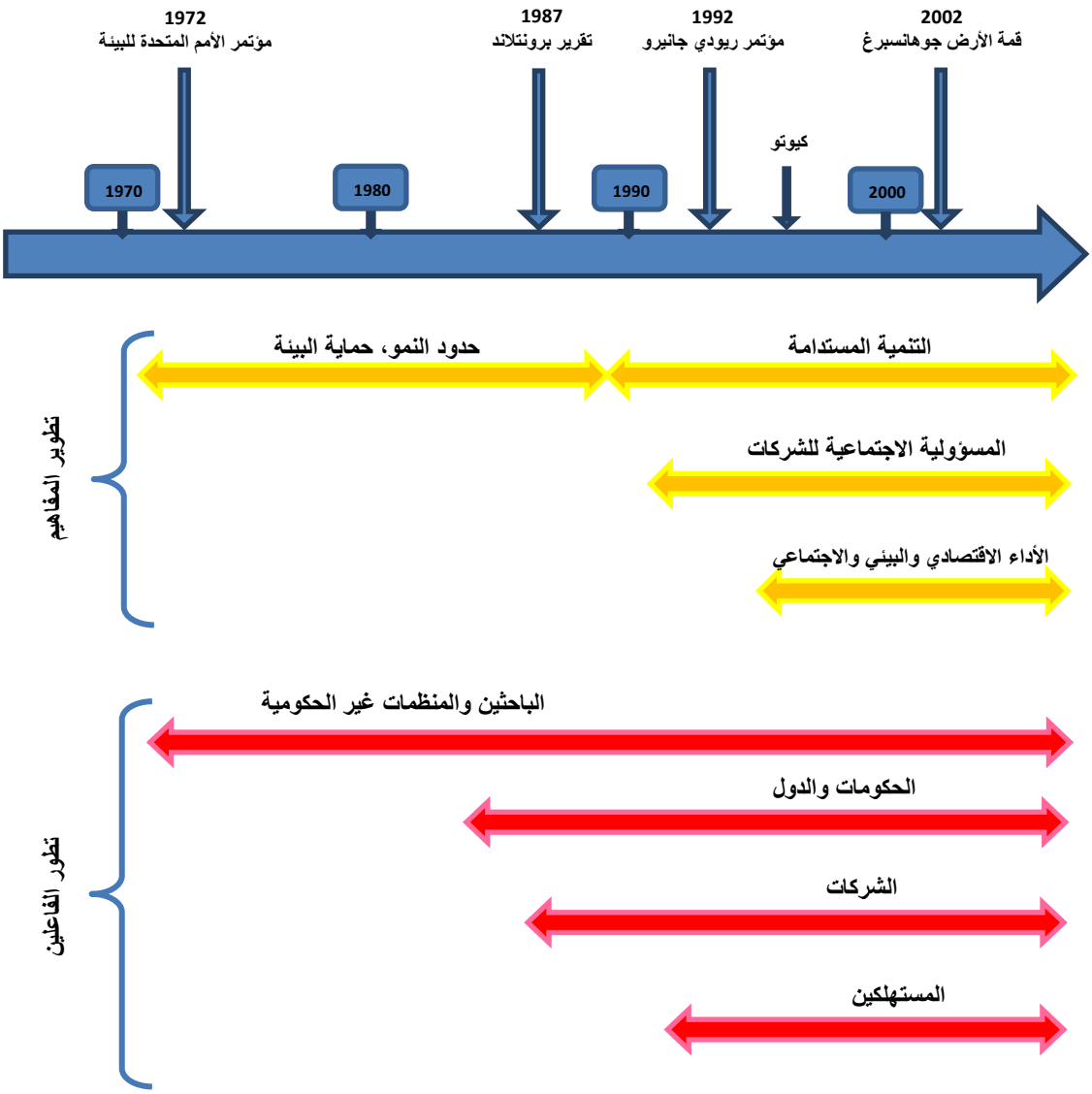

المصدر:عبد الرحمن العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2010)، ص20.

6.2.2 أهداف التنمية المستدامة

أعلن زعماء العالم، باعتمادهم خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، تصميمهم على تحرير البشرية من رقبة الفقر، وتأمين كوكب صحي للأجيال المقبلة، وبناء مجتمعات سليمة وشاملة للجميع كأساس لضمان حياة كريمة للجميع.

ويكمن في صميم هذه المرحلة الجماعية وعد بعدم ترك أحد خلف الركب فخطة عام 2030 تقصد إلى أن تكون طموحه وتحويلية، وهي تضم مجموعة من 17 من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة غير القابلة للتجزئة وهي كما يلي(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 1):-

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 3)

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد الناس في جميع أنحاء العالم بالدعم الذي يحتاجونه لتحرير أنفسهممن الفقر بجميع مظاهره. ويركز الهدف 1على القضاء على الفقر من خلال استراتيجيات مترابطة، تشملفيما تشمله تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود.

- ✓ في عام 2013،كان هناك ما يقدر بنحو 767مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر المدقع، وذلكبالمقارنة بعددهم الذي كان 1.7بليون شخص في عام 1999.ويمثل ذلك انخفاضاً في معدل الفقرالمدقع في العالم من 28في المائة في عام 1999إلى 11في المائة في عام 2013.
- ✓ وفي عام ،2016كان ما يقرب من 10في المائة من السكان العاملين في جميع أنحاء العالم يعيشون معأسرهم على أقل من 1.90دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم الواحد. وكانت الهشاشة أكثر بكثيرلدى العمال الشباب9في المائة من العاملين الكبار وأسرهم كانوا يعيشون في فقر مدقع مقارنة بـ 15في المائة من العمال الشباب.
- ✓ وفي عام ،2016لم يحصل سوى 22في المائة من العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم على استحقاقات البطالة، ولم يحصل سوى 28في المائة من الأشخاص المصابين بإعاقات شديدة على معاشتقاعدي لذوي الإعاقة، ولم تشمل الحماية الاجتماعية إلاّ 35في المائة من الأطفال، ولم يحصل على استحقاقات الأمومة إلاّ 41 في المائة من النساء عند ولادة أطفالهن، كما أن نسبة الأشخاص فوق سنالتقاعد الحاصلين على معاش تقاعدي كانت 68في المائة.

✓ تبلـغ الخسـائر الاقتصـادية الناجمـة عـن الأخطـار الطبيعيـة الآن مـا يتـراوح بـين 250بليـون و300بليون دولار أمريكـي فـي المتوسـط سـنوياً، ويقـع التـأثير بصـورة غيـر متناسـبة علـى البلـدان الصـغيرة والضـعيفة.

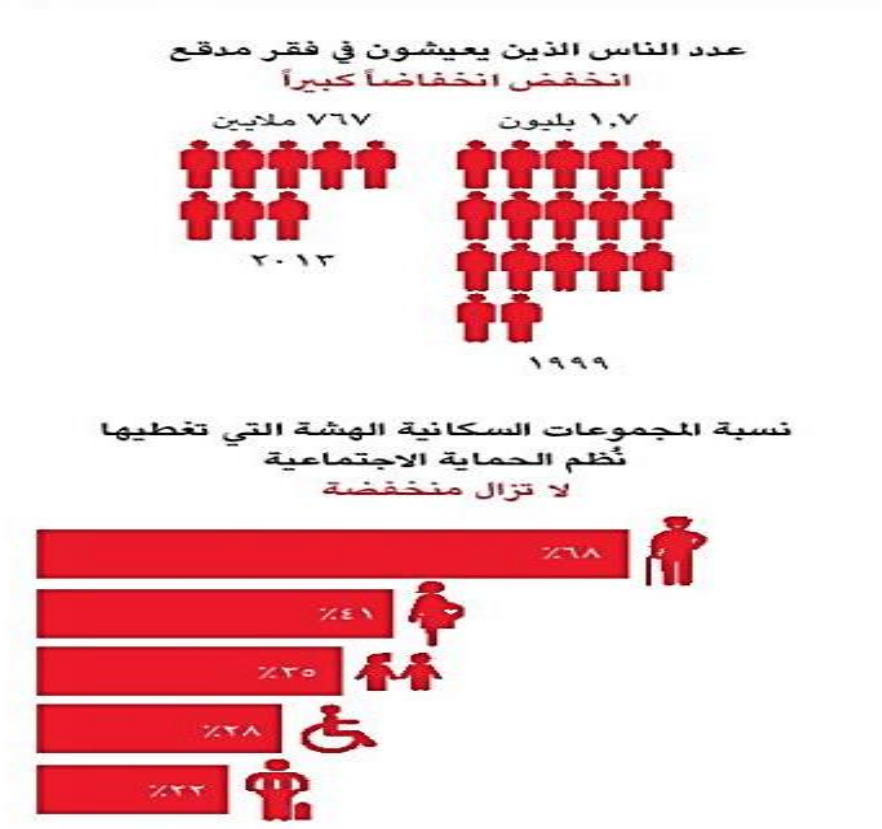

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 3)

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 4)

يتناول الهدف 2حاجة الإنسان الأساسية إلى الحصول على غذاء صحي، والوسائل التي يمكن منخلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع. إن معالجة الجوعلا يمكن أن تتحقق من خلال زيادةالإنتاج الغذائي وحده. فالعوامل المتمثلة في الأسواق التي تعمل بشكل جيد، وزيادة دخلالمزارعين أصحابالحيازات الصغيرة، والوصول المتساوي إلى التكنولوجيا والأراضي، والاستثمارات الإضافية، لها دورها في خلققطاع زراعي نشط ومنتج يبني الأمن الغذائي.

✓ انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم من15في المائة فيالفترة 2000– 2002إلى حوالي 11في المائة في الفترة 2014– 2016.وعلى الصعيد العالمي، كان نحو793مليون شخص يعانون من نقص التغذية في الفترة 2014 – 2016مقابل 930مليون شخص فيالفترة 2000 – 2002.

✓ شكلت منطقتا جنوب آسيا وأفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى 63 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم في الفترة 2014–2016.

✓ في عام ،2016 كان ما يقدر بـِ 155مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم(القَصر بالنسبة للعمر) و52 مليوناً يعانون من الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول،) و41 مليوناً يعانونمن زيادة الوزن. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل التقزم من 33 في المائة في عام 2000إلى 23 في المائة في عام .2016

✓ انخفضت حصة المعونة المخصصة للزراعة من المعونات المحددة بقطاعات معينة، والمقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حوالي 20 في المائة في منتصف الثمانينات إلى 7 في المائة في عام 2015.

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 4)

الهـدف 3 ضـمان تمتّـع الجميـع بأنمـاط عـيش صـحية وبالرفاهيـة فـي جميـع الأعمار(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 4)

يتناول الهدف 3جميع الأولويات الرئيسية في مجال الصحة ويدعو إلى تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأموالطفل؛ وإنهاء الأمراض المُعدية؛ والحد من الأمراض غير المُعدية وغيرهامن المخاطر الصحية؛ وضمان حصولالجميع على أدوية ولقاحات آمنة وفعالة وجيدة وبأسعار معقولة، فضلاً عن توفير التغطية الصحية لهم.

- ✓ بين عامي 2000 و2015 انخفض معدل الوفيات النفاسية في العالم بنسبة 37في المائة، وانخفضمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 44في المائة. ومع ذلك، توفي 300,000 امرأة بسببمضاعفات طرأت أثناء الحمل أو الولادة وتوفي 5.9من ملايين الأطفال دون سن الخامسة فيجميعأنحاء العالم في عام 2015.ونتج معظم هذه الوفيات عن أسباب يمكن الوقاية منها.
- ✓ شهدت الفترة بين عامي 2000و 2015انخفاضاً في معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشريةبنسبة 46في المائة؛ وبنسبة 17في المائة في معدل الإصابة بالسل؛ وبنسبة 41في المائة في معدل الإصابةبالملاريا؛ وبنسبة 21في المائة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى العلاج والرعاية، على أساسجماعي أو فردي، فيما يتعلق بأمراض المناطق المدارية المهملة.
- ✓ انخفض خطر الوفاة بين 30و70عاماً من أحد الأمراض الأربعة غير المعدية أمراض القلب والأوعيةالدموية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة — من 23في المائة إلى 19في المائةبين عامي 2000و ،2015على أن هذا يعني أن سرعة الانخفاض ليست كافية لتحقيق هدف 2030.
- ✓ حدث ما يقرب من 000 800حالة انتحار في جميع أنحاء العالم في عام ،2015وكان احتمال وفاةالرجال من الانتحار أعلى بمرتين من احتماله لدى النساء.
- ✓ في عام ،2013توفي حواليّ 1.25مليون شخص بسبب إصابات حوادث المرور، أي بزيادة قدرها 13فيالمائة منذ عام 2000.

✓ على الصعيد العالمي في عام، 2012أدى تلوث الهواء المنزلي من الطهي بالوقود غير النظيفوبتكنولوجيات لا تتسم بالكفاءة إلى وقوع ما يقدر بـ 4.3ملايين حالة وفاة؛ ويعزى 3ملايين منالوفيات الأخرى إلى تلوث الهواء المحيط من حركة المرور والمصادر الصناعية وحرق النفايات واحتراقوقود المناطق السكنية.

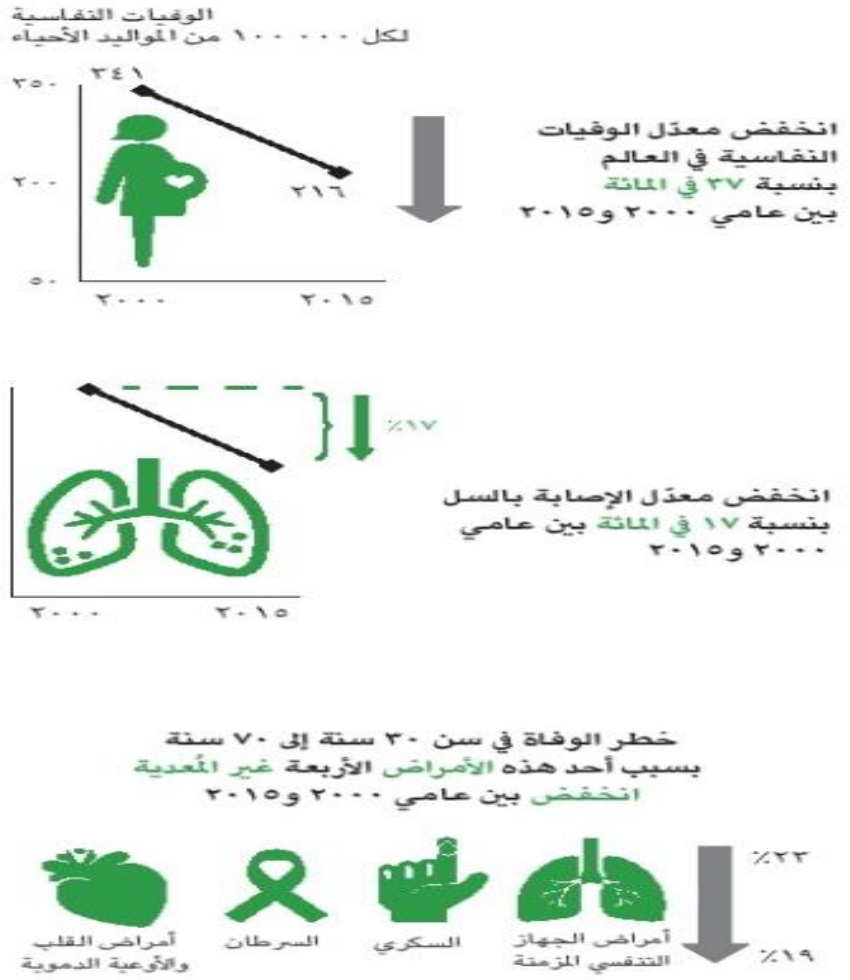

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 4)

الهدف 4:ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 5)

يرمي الهدف 4 إلى ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة ويتجاوز هذا الهدف مجرد الالتحاق بالمدارس، فينظر إلى مستويات الكفاءة، وتوافر المدرسين المدربين والمرافق المدرسية الكافية، والتفاوت في نتائج التعليم.

✓ في عام ،2014شارك طفلان من بين كل 3أطفال في جميع أنحاء العالم في التعليم قبل الابتدائي أوالابتدائي في السنة السابقة لسن الالتحاق بالمدارس الابتدائية، مقابل 4أطفال فقط من كل 10أطفالفي أفقر البلدان.

✓ على الرغم من المكاسب الكبيرة في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين عامي 2000و ، 2014 فإن 9 في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في جميع أنحاء العالم كانوا خارج المدرسة في عام 2014، ولم يحرز تقدم يذكر منذ عام 2008.

✓ وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجريت في الفترة بين عامي 2007و 2015في بلدان مختارة أن الأطفال والمراهقين في شريحة الـ 20في المائة من الأسر الأكثر ثراء حققوا قدراً أكبر من الكفاءة في القراءة بالمقارنة بشريحة الـ 20 في المائة من الأسر الأشد فقراً، وسجل أطفال المناطق الحضرية درجاتأعلى في القراءة مقارنة بأطفال المناطق الريفية.

✓ تشير بيانات عام 2011إلى أن حوالي ربع المدارس فقط في أفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى كان لديها كهرباء، وكان أقل من نصف المدارس يحصل على مياه الشرب، وأن 69 في المائة منها فقط توفرت لديهامراحيض (ويفتقر الكثير من المدارس إلى مرافق صرف صحي منفصلة للبنات والبنين.

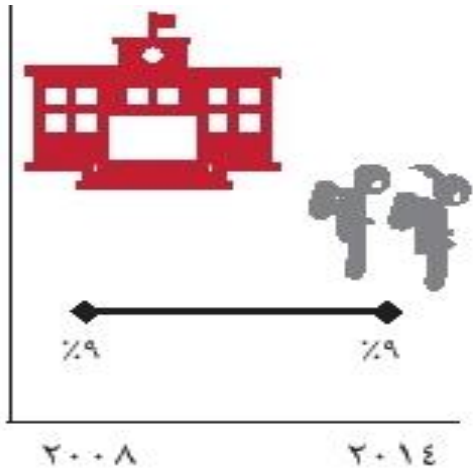

معدّل وجود الأطفال
خارج المدرسة مع كونهم في
سن المدرسة الابتدائية
بقي راكداً بنسبة ٩ في المائة
منذ عام ٢٠٠٨

في عام ٢٠١١، لم تكن الكهرباء متوفرة إلاّ في رُبع المدارس
تقريباً في أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى، كما أن
مياه الشرب الأساسية لم تكن
متاحة إلاّ في نصف المدارس

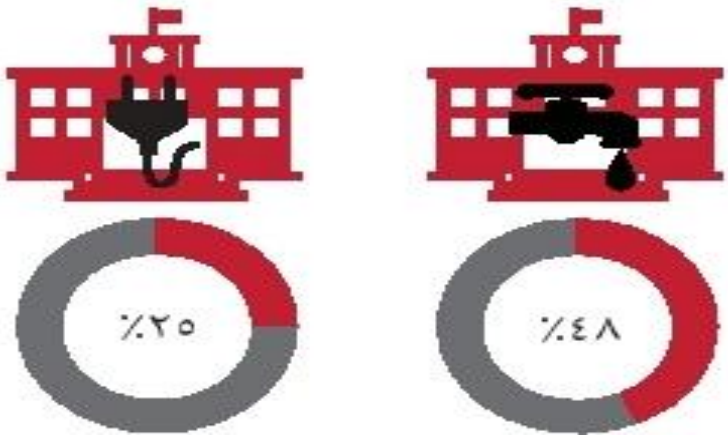

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 5)

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 5)

لا يزال عدم المساواة بين الجنسين قائماً في جميع أنحاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ومن فرصهن. وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات جهوداً أكثر نشاطاً ، بما في ذلك في مجال توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس والمتأصل في كثير من الأحيان والذي ينجم غالباً عن المواقف الذكورية التسلطية والمعايير الاجتماعية المرتبطة بها.

- ✓ أفادت واحدة من بين كل خمس فتيات ونساء (تتراوح أعمارهن بين 15و 49عاماً) ممن سبق لهن الزواج أو الارتباط بشريك بأنهن تعرضن للعنف البدني و/أو الجنسي من قبل شريك حميم في الأشهرالـ 12السابقة، وفقاً لدراسات استقصائية أجريت بين عامي 2005و 2016في 87بلدا
- ✓ حوالي عام 2000أفاد ما يقارب ثلث النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20و 24عاماً بأنهن تزوجن قبل سن 18عاماً؛ وقد انخفضت هذه النسبة إلى ربع النساء تقريباً حوالي عام 2015.
- ✓ وفقاً لدراسات استقصائية أجريت عام 2015في 30بلداً تتركز فيها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فإن أكثر من ثلث الفتيات (35في المائة) اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15و 19عاماً خضن عنل ذلك الإجراء.
- ✓ في المتوسط، تقضي النساء تقريباً ثلاثة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في العمل المنزلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، استناداً إلى بيانات الفترة 2000 –2016.
- ✓ في عام2017لم تبلغ مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية أو المجالس البرلمانية الأدنى في جميع أنحاءالعالم سوى 23.4في المائة. وفي غالبية البلدان الـ 67 التي لديها بيانات من عام 2009 إلى عام 2015 كانت النساء يشغلن أقل من ثلث المناصب الإدارية العليا والمتوسطة.

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 5)

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 6)

يرمي الهدف 6إلى التصدّي للتحديات المتعلقة بتوفر مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية للسكان، فضلاً عن النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه. وإذا لم تحقق الجودة والاستدامة في الموارد المائية والصرف الصحي، فإن إحراز التقدم سيتعطل في العديد من المجالات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة،بما في ذلك الصحة والتعليم والحد من الفقر.

✓ في عام ،2015استخدم 5.2بلايين من الناس (71في المائة من سكان العالم) خدمة لمياه الشرب "تداربطريقة مأمونة" — أيّ من مصدر محسن يقع في أماكن السكن والعمل ويتوفر عند الحاجة ويخلو من التلوث.

✓ في عام 2015 استخدم 2.9 بلايين من الناس (39في المائة من سكان العالم) خدمة صرف صحي"تدار بطريقة مأمونة" — أي مرفق أساسي يحقق التخلص من النفايات البشرية بطريقة آمنة.

✓ لا يزال التغوط في العراء الذي يمارسه 892مليون شخص (12في المائة من سكان العالم) في عام2015 يشكل مخاطر صحية خطيرة.

✓ إن أكثر من بليوني شخص في العالم يعيشون في بلدان تعاني من إجهاد مائي مفرط. وتشهد منطقةشمال أفريقيا وغرب آسيا، فضلاً عن منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا، مستويات إجهاد مائي فوق60في المائة، مما يدلّ على ترجيح قوي للتعرض لندرة المياه في المستقبل.

في عام ٢٠١٥، كان ٥,٢ بلايين
من الناس يستخدمون
خدمة لمياه الشرب
"تدار بطريقة مأمونة"

في عام ٢٠١٥،
كان ٢,٩ بلايين من الناس
يستخدمون خدمة
صرف صحي
"تدار بطريقة مأمونة"

في عام ٢٠١٥،
كان ٨٩٢ مليوناً من الناس
يمارسون التغوّط في العراء

يتأثر أكثر من
بليوني شخص
بالإجهاد المائي

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 6)

الهدف 7:ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 6)

يتطلب حصول الجميع على خدمات الطاقة بأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة توسيع فرص الحصول على الكهرباء والوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي، فضلاً عن تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة. ولتحقيق هذا الهدف، هناك حاجة إلى تمويل وسياسات أكثر جرأة، إلى جانب استعداد البلدان لتبني تكنولوجيات جديدة على نطاق أكثر طموحاً بكثير.

✓ في عام 2014كان 85.3في المائة من سكان العالم يحصلون على الكهرباء، مقابل 77.6في المائة في عام 2000غير أن 1.06بليون شخص لا يزالون يعيشون بدون هذه الخدمة الأساسية.

✓ في حين تمكن 96في المائة من سكان الحضر من الحصول على الكهرباء في عام2014، فإن النسبة المقابلة كانت 73في المائة فقط في المناطق الريفية.

✓ ارتفعت إمكانية الوصول إلى الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي إلى 57في المائة في عام 2014،بعدأن كانت 50في المائة في عام 2000.ومع ذلك، لا يزال أكثر من 3بلايين من الناس، معظمهم في آسياوأفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى، يفتقرون إلى الحصول على الوقود والتكنولوجيات النظيفة للطهي،وهم عرضة لمستويات عالية من تلوث الهواء المنزلي.

✓ نمت حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة بشكل متواضع بين عامي 2010و2014، من 17.5إلى 18.3في المائة. شكلت الطاقة الكهرمائية والشمسية وطاقة الرياح معظم الزيادة.

✓ على الصعيد العالمي، تحسنت كثافة الطاقة الأولية بنسبة 2.1في المائة سنوياً بين عامي 2012و2014 ومع ذلك، فإن هذه الوتيرة لا تكفي لمضاعفة المعدل العالمي لتحسينات كفاءة الطاقة على النحو المطلوب لتحقيق هذه الغاية.

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 6)

الهدف8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 7)

النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة. وعندما يكون هذا النمو مستداماً وشاملاً، يمكن لعدد أكبر من الناس أن يفلتوا من دائرة الفقر مع زيادة فرص العمالة الكاملة والمنتجة. ومن أجل تمكين الأجيال المقبلة من الاستفادة من النمو الاقتصادي الحالي، ينبغي أن يكون هذا النمو سليماً بيئياً وليس نتيجة للاستغلال غير المستدام للموارد.

- ✓ ارتفع متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من 0.9 فيالمائة خلال الفترة 2005 – 2009إلى 1.6في المائة في الفترة 2010 – 2015.وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً 4.9في المائة في الفترةّ 2015 – 2010أي أقل من الغاية المتمثلة في 7فيالمائة على الأقل سنويا
- ✓ تباطأ النمو في إنتاجية العمل — التي يقيسها الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل — بشكل حاد بعدالأزمة المالية في الفترة 2008 –2009 وقد طرأ نمو في هذه الإنتاجية بمعدل سنوي متوسط قدره 1,9في المائة بين عامي 2009و ،2016مقابل 2,9 في المائة بين عامي2000و2008.
- ✓ انخفض معدل البطالة في العالم من 6.1في المائة في عام 2010إلى 5.7في المائة في عام 2016.وعلى الرغم من التقدم المحرز عموماً، كان احتمال البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24عاماً) أعلى بثلاثة أضعاف تقريباًّ منه بين الكبار، حيث بلغ معدل بطالة الشباب 12.8في المائة وأمامعدل بطالة الكبار فقد بلغ 4.4في المائة.
- ✓ انخفض عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 5و 17سنة من 246مليوناً في عام 2000إلى 168مليوناً في عام 2012.ومع ذلك، فإن حوالي 1من كل 10أطفال فيجميع أنحاء العالم كانوا يعملون في عام 2012؛ وكان أكثر من نصفهم ّ(85 مليون نسمة) معرضين لأشكال خطرة من العمل.

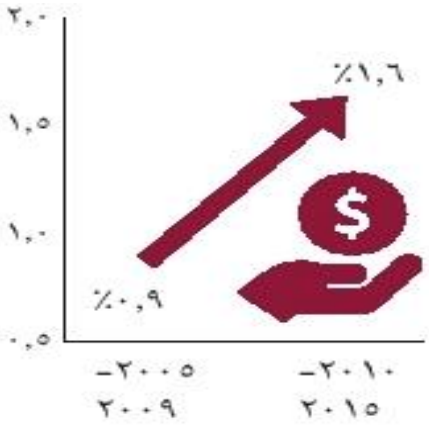

ارتفع نصيب الفرد من
النمو السنوي
في الناتج المحلي
الإجمالي العالمي
بين فترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩
وفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥

في عام ٢٠١٢، كان هناك طفل واحد
من أصل كل عشرة أطفال في العالم ككل
يعمل في سوق عمالة الأطفال

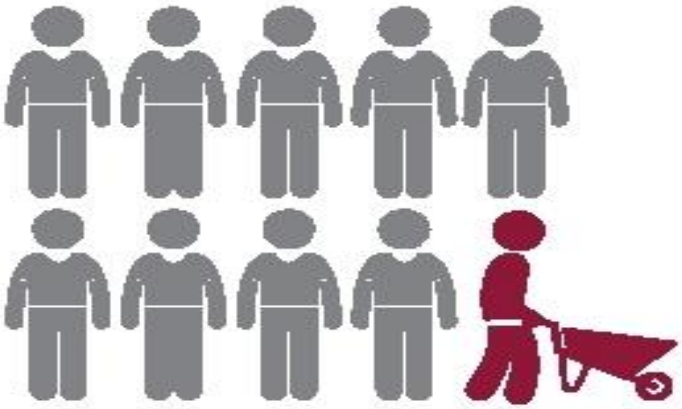

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 7)

الهدف9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 7)

تشكل البنية التحتية والتصنيع والابتكار ثلاثة محركات للنمو الاقتصادي. وعندما يتم إدراج شمول الجميع والقدرة على الصمود والاستدامة في تنفيذ تلك القوى الدافعة الثلاث، فإن النموالاقتصادي يدعم التنميةالمستدامة.

- ✓ في عام 2015، كان الأثر الاقتصادي للنقل الجوي 2.7تريليون دولار أمريكي (3.5في المائة من الناتجالمحلي الإجمالي العالمي.) ولم تشهد أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلاّ قدراً محدوداً من حجم السفر الجوي والشحن — إذ لم يمثل كل من مجموعات البلدان هذه إلاّ جزءا صغيراً (1إلى 2.7في المائة) من المجموع العالمي.
- ✓ بين عامي 2005و2016 زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 59في المائة تقريباً في أقل البلدان نمواً، غير أنها بقيت بنسبة 2في المائة فقط من ذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية.
- ✓ بين عامي 2000و2014 لوحظت تخفيضات مطردة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن التصنيع لكل وحدة من وحدات التصنيع المضافة في معظم مناطق العالم وفي البلدان العشرة الصناعية الأكبر جميعها.
- ✓ ارتفع الاستثمار العالمي في مجال البحث والتطوير بمعدل سنوي متوسط قدره 4.5في المائة بين عامي2000و2014وبلغ 1.8تريليون دولار أمريكي (بمعادل القوة الشرائية) في عام2014 أي 1.7في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- ✓ أصبحت التغطية بواسطة إشارة خلوية متنقلة تشمل العالم كله تقريباً. وفي عام،2016كان 95 فيالمائة من سكان العالم في نطاق إشارة من الجيل الثاني (2G) على الأقل، وتلقى 84 فيالمائة منهم إشارةمن الجيل الثالث (3G) على الأقل.

يمثل كل من مجموعات
أقل البلدان نمواً
والبلدان النامية غير الساحلية
والدول الجزرية الصغيرة النامية
ما نسبته ١ إلى ٢,٧ من
حجم السفر الجوي
والنقل الجوي العالميين

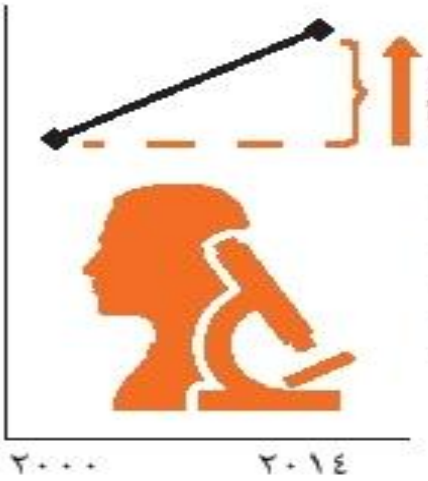

الاستثمار العالمي في
البحث والتطوير
ارتفع بمعدّل سنوي
قدره ٤,٥ في المائة
بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 7)

الهدف10:الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 8)

يدعو الهدفّ 10إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، وتعزيز أصوات البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الدولية.

- ✓ في 49بلداً من أصل 83 بلداً لديها بيانات عن الفترة 2011 – 2015، ازداد نصيب الفرد من دخل شريحة الـ 40 فيالمائة الأشد فقراًّ بين السكان بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني، مما أدى إلى انخفاض التفاوت في الدخل.
- ✓ أدت الإصلاحات التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى زيادة حصص التصويت المخصصة للبلدان النامية، غير أن حصص التصويت في العديد من المنظمات الدولية لا تزال أقل بكثير من المستويات الإجمالية لعضوية هذه البلدان.
- ✓ يواصل مجتمع التجارة الدولية منح أقل البلدان نمواً شروطاً مؤاتية: فقد زادت نسبة الخطوط الجمركية المقترنة بالإعفاء من الرسوم الجمركية المتاحة لصادرات أقل البلدان نمواً من 49 في المائة فيعام 2000إلى 65في المائة في عام 2015.
- ✓ في عام 2017، بلغ متوسط تكلفة إرسال التحويلات إلى الوطن أكثر من 7في المائة من المبلغ المحول،أي أعلى بكثير من النسبة المستهدفة البالغة 3في المائة. وساعدت التكنولوجيات الجديدة والمحسنة، مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً والتحويل عبر شركات الهاتف النقال، على خفض هذه الرسوم إلى ما بين 2 فيالمائة و4 في المائة، ولكنها لا تتوفر أو تستخدم بعد على نطاق واسع في العديد من ممرات التحويلات.

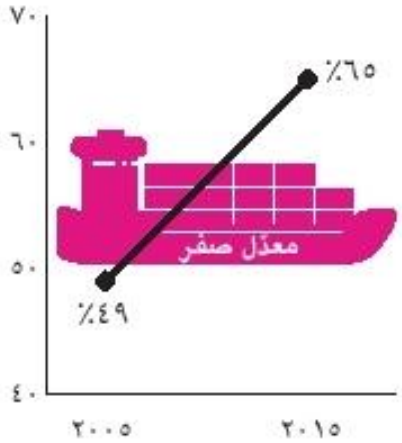

نسبة الخطوط الجمركية لصادرات أقل البلدان نمواً بمعدّل صفر من الرسوم الجمركية ارتفعت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥

زاد متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات عن ٧ في المائة

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 8)

الهدف11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 8)

شهد العالم نمواً حضرياً بوتيرة لم يسبق لها مثيل. وفي عام ،2015كان يعيش في المدن ما يقرب من 4 بلايين من الناس، أي أكثر من نصف سكان العالم. ومع ذلك، وفي حين أن المدن هي حاضنة الابتكار وهيالتي تساعد على تعزيز العمالة والنمو الاقتصادي، فإن التوسع الحضري السريع جلب معه تحديات هائلة، بما في ذلك السكن غير الملائم، وزيادة تلوث الهواء، وعدم التمكن من الحصول على الخدمات الأساسيةوالوصول إلى الهياكل الأساسية.

✓ انخفضت نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم من 28في المائة في عام 2000إلى 23في المائة في عام 2014.غير أن أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية يعيشون في ظروف فقيرة في أفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى (56في المائة).

✓ بين عامي 2000و2015 تجاوز التوسع في الأراضي الحضرية في جميع مناطق العالم نمو سكان الحضر، مما أدى إلى الزحف الحضري العشوائي.

✓ وفقاً للبيانات الواردة من مدن في 101من البلدان بين عامي 2009و ،2013كان 65في المائة من السكان يحصلون على خدمات جمع النفايات البلدية.

✓ في عام 2014كان 9من كل 10أشخاص يعيشون في المناطق الحضرية يستنشقون هواء لا يستوفي المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بجودة الهواء، والتي تحدد قيمة الجسيمات التي يقل قطرها عن 2.5ميكرومتر PM2.5.

✓ حتى أيار/مايو ،2017نفذ 149بلداً سياسات مدنية على المستوى الوطني، كلياً أو جزئياً، معظمها يتماشى مع المجالات ذات الأولوية المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

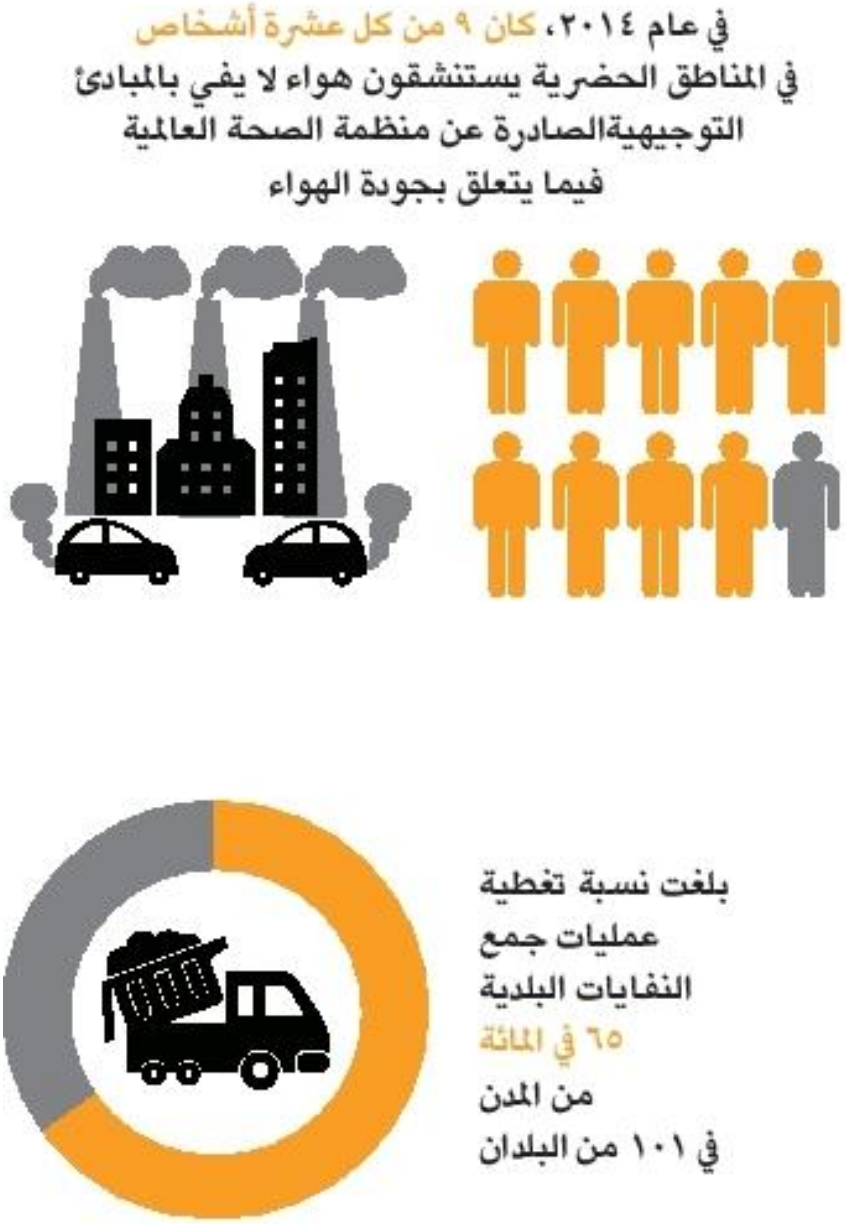

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 8)

الهدف12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 9)

تتيح أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إمكانية استخدام الموارد بكفاءة ويمكن أن تقلل من أثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يركز هذا الهدف على فصل النمو الاقتصادي عن استخدامالموارد، وضمان إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بطريقة تقلل من أثرها على حياة البشر والبيئة.

- ✓ ارتفع حجم البصمة المادية على الصعيد العالمي من 48.5بليون طن متري في عام 2000إلى 69.3بليون طن متري في عام 2010وزاد نصيب الفرد من هذه البصمة المادية من 8أطنان مترية للفرد إلى10أطنان مترية للفرد خلال نفس الفترة.
- ✓ في عام ،2010كان لأستراليا ونيوزيلندا أعلى نصيب للفرد من البصمة المادية (35طناً متريا لكلشخص،) تليها أوروبا وأمريكا الشمالية (20 طناً متريا لكل شخص)؛ أما أدنى نصيب للفرد من هذه البصمة فقد كان في أفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى (2.5طن متري للشخص الواحد).
- ✓ استأثرت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بنسبة 42 فيالمائة من الاستهلاك المادي المحلي في العالم، مما يشير إلى سرعة التصنيع في هذه المنطقة.
- ✓ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً طرف في اتفاق بيئي عالمي واحد على الأقل بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. غير أنه خلال الفترة بين عامي 2010و2014لم يستوف إلاّ 51في المائةمن الأطراف في اتفاقية استكهولم و57 في المائة من الأطراف في اتفاقية بازل و 71في المائة من الأطراف في اتفاقية روتردام التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب هذه الاتفاقات.

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 9)

الهدف13:اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 9)

استمر احترار كوكب الأرض في عام ،2016وسجل رقماً قياسياً بنحو 1.1درجة مئوية فوق مستوى الفترة قبل الصناعية. وتقلص نطاق الجليد البحري العالمي إلى 4.14 مليون كيلومتر مربع في عام ، 2016 وهو ثاني أدنى مستوى تم تسجيله. وسيتطلب التخفيف من تغّير المناخ ومن آثاره البناء على الزخم الذي حققه اتفاق باريس بشأن تغّير المناخ. وهناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود أقوى لبناء القدرة على الصمود والحد منالأخطار المتصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

- ✓ دخل اتفاق باريس حيز النفاذ في 4تشرين الثاني/نوفمبر ،2016مما يمثل تحولاً في التركيز نحوالتنفيذ على الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة.
- ✓ حتى 7حزيران/ يونيه ،2017صدق 148طرفاً على اتفاق باريس؛ من بين هؤلاء 142طرفاً (141بلداً والمفوضية الأوروبية) أبلغوا أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغّير المناخ عن أولمساهماتهم المحددة وطنياً.
- ✓ لا يزال عدد الوفيات المنسوبة إلى الكوارث الطبيعية في ازدياد، على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وفي الفترة من 1990إلى2015، توفي أكثر من 1.6مليون شخص في كوارث طبيعية مبلغ عنها دولياً.
- ✓ بدأ العديد من البلدان في تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث. وفي الفترة2015 – 2014، أشارت معظم البلدان التي قدمت تقارير إلى أن تقييمات الأثر البيئي، والتشريعات المتعلقة بالمناطق المحمية، ومشاريع وبرامج التكيف مع تغّير المناخ، والتخطيط المتكامل، كان لها دوررئيسي في الحد من عوامل الخطر الكامنة.

تقلص نطاق الجليد
البحري العالمي
في عام ٢٠١٦ إلى ثاني أدنى
امتداد تمّ تسجيله لها

ضرب الاحترار العالمي في عام ٢٠١٦
رقماً قياسياً بلغ ١,١ درجة مئوية
فوق مستوى الفترة قبل الصناعية

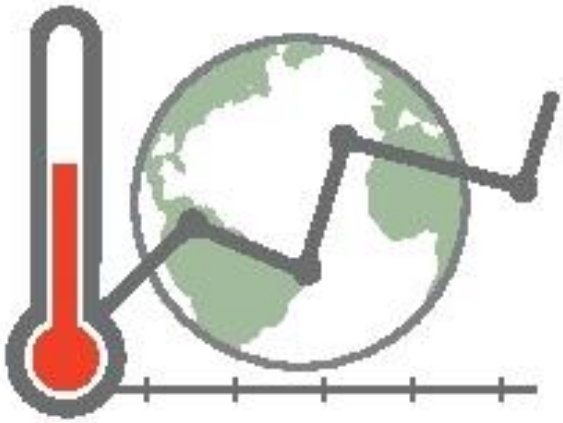

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 9)

الهدف14:حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 10)

تغطي المحيطات ما يقرب من ثلاثة أرباع الكوكب، وهي تضم أكبر نظام بيئي على الأرض. إن الآثار السلبيةالمتزايدة المترتبة عن تغيّرالمناخ (بما في ذلك تحمض المحيطات) وعن الصيد المفرط والتلوث البحري تعرضللخطر المكاسب التي تحققت في الآونة الأخيرة في حماية أجزاء من محيطات العالم.

- ✓ في عام ،2017 تغطي المناطق المحمية 13.2في المائة من البيئة البحرية الخاضعة للولاية الوطنية، و0.25 في المائة من البيئة البحرية خارج نطاق الولاية الوطنية، و 5.3في المائة من مجموع مساحة المحيطات العالمية. وقد ارتفع متوسط تغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية بالمناطق المحمية من 32في المائة في عام 2000إلى 45في المائة في عام 2017.
- ✓ ارتفعت في جميع أنحاء العالم نسبة الأرصدة السمكية البحرية التي تعرّضت للصيد المفرط — أيالصيد بمستويات غير مستدامة بيولوجياً — من 10في المائة في عام 1974إلى 31في المائة في عام2013.
- ✓ تستوعب المحيطات نسبة تصل إلى 30في المائة من الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن النشاط البشري. ومع ذلك، فإن ثاني أكسيد الكربون الذي تمتصه المحيطات يؤدي أيضاً إلى زيادةفي حموضة مياهها، مما يضعف الأصداف والهياكل العظمية لكثير من الأنواع البحرية، مثل الشعبالمرجانية. ومع ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، تشير التقديرات إلى أنحموضة المحيطات يمكن أن ترتفع تقريباً بنسبة 150في المائة بحلول عام2100.
- ✓ من بين 63من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي جرى تقييمها في إطار برنامج تقييم المياهالعابرة للحدود، يوجد 16في المائة ضمن فئات التعرض "العالي" أو "الأعلى" للإغناء (الاتخام بالمغذيات). وبحلول عام 2050، تشير التقديرات إلى أن نسبة الإغناء (الاتخام) بالمغذيات ستزداد في 21في المائة من هذه النظم الإيكولوجية الكبيرة.

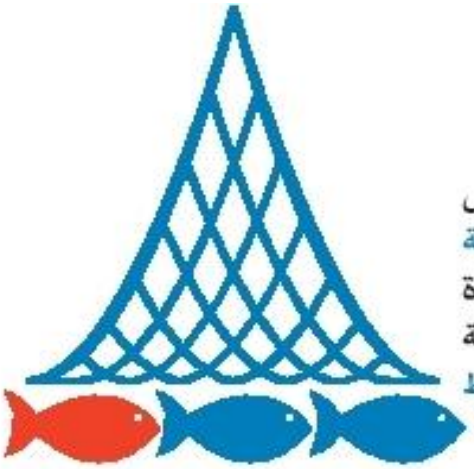

في عام ٢٠١٣، تعرض
ما نسبته ٣١ في المائة
من الأرصدة
السمكية البحرية
للصيد المفرط

مع تزايد مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي،
تشير التقديرات إلى أن نسبة حموضة المحيطات
يمكن أن تزيد لتصل تقريباً إلى ١٥٠ في المائة بحلول عام ٢١٠٠

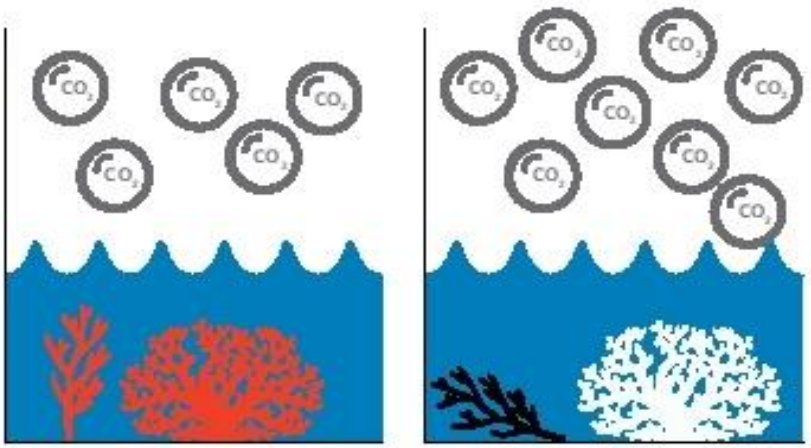

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 10)

الهدف:15 حماية النُظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 10)

يمكن أن تساعد النظم الإيكولوجية المحمية والمرممة والتنوع البيولوجي الذي تدعمه في التخفيف من آثار تغّير المناخ وتوفير قدرة أكبر على الصمود في مواجهة الضغوط البشرية والكوارث الطبيعية المتزايدة. كماتنتج النظم الإيكولوجية الصحية فوائد متعددة للمجتمعات التي تعتمد عليها. ويركز الهدف 15على الحفاظ على الأنواع والنظم الإيكولوجية على اليابسة واستخدامها على نحو مستدام.

✓ من عام 2010إلى عام ،2015كانت الخسارة الصافية السنوية في مساحة الغابات على الصعيد العالميأقل من نصف مساحة الخسارة المقابلة خلال فترة التسعينات. وانخفضت نسبة مساحة الأراضي التيتغطيها الغابات من 31.6في المائة في عام 1990إلى 30.8في المائة في عام 2010وإلى 30.6في المائة فيعام 2015م.

✓ في الفترة بين عامي 2000و ،2017ازداد متوسط التغطية العالمية لمناطق التنوع البيولوجي الأساسية من الأرض والمياه العذبة والجبال بالمناطق المحمية من 35في المائة إلى 47في المائة، ومن 32في المائة إلى43في المائة، ومن 39في المائة إلى 49في المائة على التوالي.

✓ غير أن فقدان التنوع البيولوجي يستمر بمعدل ينذر بالخطر. وتشهد الشعب المرجانية والبرمائيات تراجعاً شديداً بسبب التهديدات المتميزة والمتفاقمة. وقد أثر التبييض، مدفوعاً بتغّيرالمناخ والآثار المحلية، على صحة الشعب المرجانية في جميع أنحاء العالم، وأصبح من الممكن لهذه الشعب أن تختفي تماماً بحلول عام2050.وتواجه البرمائيات أيضاً خطر الانقراض الشديد، حيث بات 41 في المائة منها مهدداً بالفعل.

- ✓ لا يزال الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحياة البرية يعيق جهود الحفظ، وقد أبلغ عنوجود ما يقرب 7000 نوع من الحيوانات والنباتات في تجارة غير مشروعة تشمل 120بلداً. وفي عام 2013، كان عاج الفيل، وخشب الورد، وقرن وحيد القرن، والزواحف تشكل 70في المائة من مجموع مصادرات الحياة البرية.

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 10)

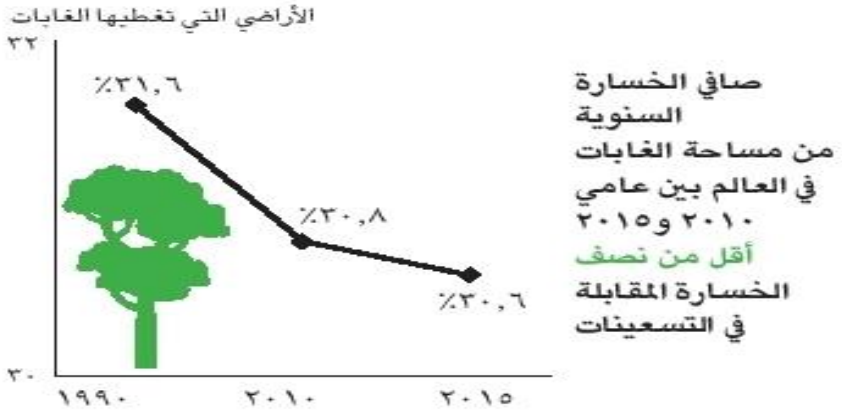

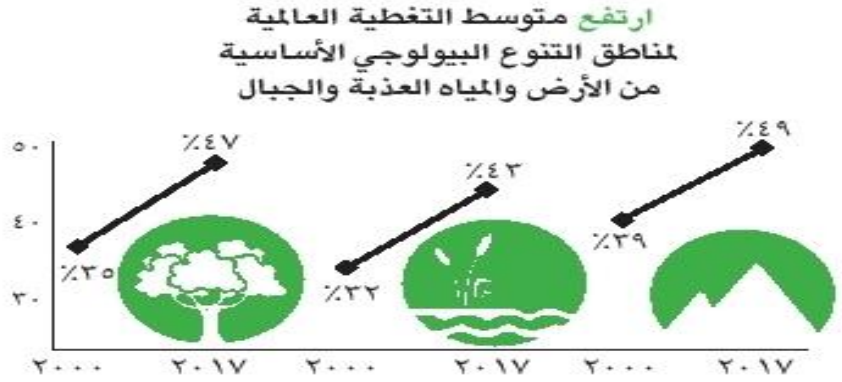

الهدف16:التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 11)

تعتبر قضايا السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع صميمية بالنسبة للتنمية المستدامة. ولا يزال التقدم المحرز في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع متفاوتاً فيما بين البلدان وداخلها. وقد ازدادت الصراعات العنيفة في السنوات الأخيرة، وتسبب عدد من الصراعات المسلحة الشديدة الحدة في وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى إخراج الملايين من الناس من ديارهم.

- ✓ في عام 2015 كان معدل القتل العمد في البلدان التي يرتفع فيها مستوى عدم المساواة في الدخل (مؤشر جيني<0.45) تسعة أضعاف المعدل المقابل في البلدان التي ينخفض فيها مستوى عدم المساواة في الدخل (مؤشر جيني0.35>).
- ✓ في 76بلداً تتوفر فيها بيانات عن الفترة بين عامي 2005و، 2016تعرض حوالي 8من كل 10أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و14سنة لشكل من أشكال العدوان النفسي و/أو العقاب البدني على أساس منتظم.
- ✓ حدد موظفو إنفاذ القانون أكثر من 570نوعاً مختلفاً من أنواع الاتجار بالبشر، في جميع أنحاء العالم، بين عامي 2012 و2014 وكانت الغالبية العظمى من ضحايا الاتجار الذين تم تحديدهم في عام 2014 من النساء والفتيات (71في المائة،) وكان أكثر من الربع من الأطفال.
- ✓ على الصعيد العالمي، بلغت نسبة الأشخاص المحتجزين دون محاكمة أو دون الحكم عليهم بارتكاب جريمة 31 في المائة في الفترة2013–2015.
- ✓ وفقاً لبيانات الفترة من 2005إلى ،2016أفاد أكثر من 18في المائة من الشركات في جميع أنحاء العالم بتلقي طلب واحد على الأقل لدفع الرشوة. وبلغت حصة الشركات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط 25في المائة، مقابل 4في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.

✓ تشير البيانات المبلغ عنها لـ 147بلداً في الفترة من 2010إلىّ 2016إلى أن معدل تسجيل مواليد الأطفال دون سن الخامسة بلغ 71 في المائة في جميع أنحاء العالم؛ غير أن معدل تسجيل المواليد في أفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى لم يبلغ إلاّ 46 في المائة.

في عام ٢٠١٤،
كان أكثر من ٧٠ في المائة
من ضحايا الاتجار بالبشر
من النساء والفتيات

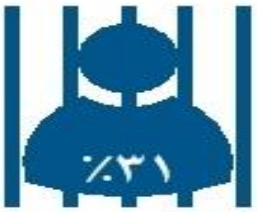

الثلث تقريباً من المحتجزين
خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٥
كانوا محتجزين بدون محاكمة
أو بدون إصدار أحكام
بحقهم على جريمة ما

أبلغ أكثر من ١٨ في المائة
من الشركات عن تلقّيها
طلب واحد على الأقل
لدفع الرشوة

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 11)

الهدف17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 11)

هناك حاجة إلى التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق الأهدافوضع سياسات متماسكة، وإقامة بيئة مؤاتيه للتنمية المستدامة على جميع المستويات ولدى جميع الأطراف الفاعلة، وإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ويعتبر تحقيق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ أمراً أساسياً لتحقيق خطة عام، 2030 وكذلك التنفيذ الكامل لخطة عمل أديس أبابا. وقد أحرز تقدم تدريجي في هذه المجالات، ولكن هناك حاجة إلى المزيد.

- ✓ بين عامي 2015و ،2016ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 8.9في المائة بالقيمة الحقيقية إلى 142.6بليون دولار أمريكي، لتصل إلى ذروة جديدة. وعلى الرغم من هذا التقدم، انخفضت المعونة الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 3.9في المائة بالقيمة الحقيقية.
- ✓ عبء خدمة الدين آخذ في التصاعد. وفي الفترة من عام 2000إلى عام،2011 انخفضت خدمة الديون في البلدان المنخفضة الدخل من 12.9في المائة إلى 3.6في المائة، قبل أن تعود إلى الارتفاع ببطء لتصل إلى6.1 في المائة في عام 2015م.
- ✓ في عام ،2016بلغ مجموع التحويلات الدولية 575بليون دولار، وقد تدفق 75في المائة منها (أي 429 بليون دولار) إلى البلدان النامية. غير أن التحويلات إلى البلدان النامية انخفضت في عام 2016 للسنة الثانية على التوالي، حيث تراجعت بنسبة 2.4في المائة عن عام .2015
- ✓ في عام 2016 توفرت لدى 80في المائة من سكان المناطق المتقدمة النمو إمكانية الوصول إلى الإنترنت، مقابل 40 في المائة في المناطق النامية و 15في المائة في أقل البلدان نمواً.
- ✓ في عام 2014، لم يمثل الدعم المالي الموجه للقدرات الإحصائية في البلدان النامية (338مليون دولارأمريكي) سوى 0.18 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الفترة بين عامي 2007و2016 أجرى89 في المائة من البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم تعداداً واحداً للسكانوالمساكن على الأقل؛ ولم يتمكن 25بلداً أو منطقة من إجراء أي تعداد خلال هذه الفترة.

ارتفعت المساعدة
الإنمائية الرسمية
بنسبة ٨,٩ في المائة
بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦،
لتصل بذلك إلى
ذروة جديدة

نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية
الوصول إلى الإنترنت كانت الأقل في أقل البلدان نمواً
في عام ٢٠١٦

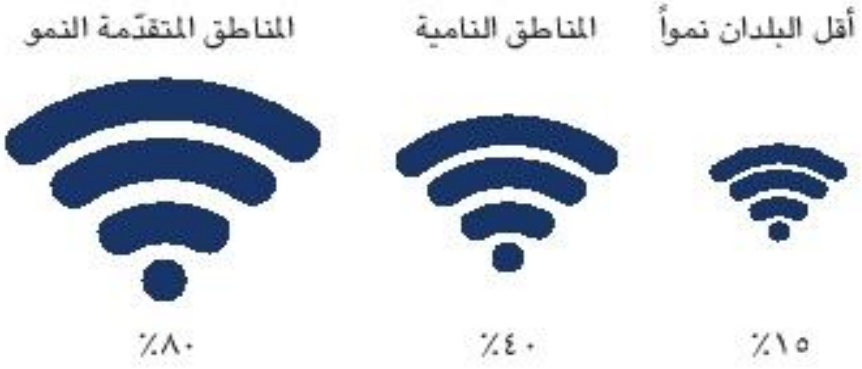

(الأمم المتحدة، 2017، صفحة 11)

7.2.2 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية وهي: –

البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والثقافي، البعد البيئي إضافة إلى البعد السياسي، وهي أبعاد مترابطة ومتكاملة فيما بينهما، ولها نفس القدر من الأهمية فلا يمكن إعطاء الأولوية لبعد على حساب بعد آخر، ويمكن توضيح هذه الأبعاد من خلال الشكل التالي: –

الشكل رقم (2.2.2) أبعاد التنمية المستدامة

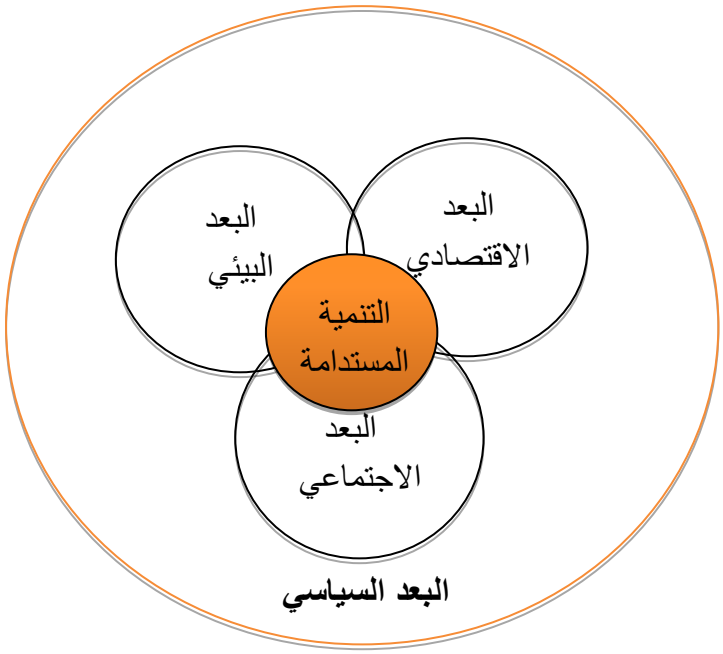

المصدر: صالح الصالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 7–8 أبريل 2008، منشورات الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص:872.

أولاً: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: –

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساساً حول كيفية تحقيق نمو اقتصادي مستدام وذلك من خلال الرفع من كفاءة رأس المال وكفاءة مختلف عناصر الإنتاج، والعمل على تخفيض التكاليف والاستخدام الأمثل والعقلاني بمختلف الموارد من أجل تلبية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم، وفي نفس الوقت مراعاة العدالة الاقتصادية، الحد من التفاوت في توزيع المداخيل بين أفراد الجيل الحالي مع المحافظة على رصيد من الأصول الاقتصادية للأجيال المستقبلية لضمان استدامة التنمية.

ثانياً: البعد الثقافي والاجتماعي للتنمية المستدامة لخدمة العنصر البشري والتحسين من مستوى معيشته باعتبارها أساس التنمية، فهي تنمية بالإنسان ومن أجل الإنسان، ويمكن تلخيص أهداف هذا البعد فيما يلي: –

الرفع من مستوى التعليم والصحة، توفير السكن اللائق، توفير مناصب شغل، التقليص من نسب الفقر، التوزيع العادل للدخل والثروة بين أفراد المجتمع، الاهتمام بالمرأة وإشراكها في عملية التنمية، حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى احترام وحماية الخصوصيات والتنوع الثقافي.

كذلك يمكن تلخيص مضامين البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في أهداف الألفية الإنمائية المزمع تحقيقها في آفاق2015(Bleurit, 2008, p. 6)

- القضاء على الفقر والجوع الشديدين.
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- تقليص معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات.
- محاربة فيروس نقص المناعة المكتسبة (السيدا).
- مساندة مشاركة الشباب في التنمية.

ثالثاً: البعد البيئي للتنمية المستدامة: –

يتمحور البعد البيئي للتنمية المستدامة حول الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والرشيد لها، والتنبؤ بما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، نظراً إلى أن استنزاف البيئة والإخلال بتوازنها يؤثر سلباً على التنمية المستدامة، ويتمحور

البعد البيئي للتنمية المستدامة حول مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي(أحمد و حفظي، 2005، صفحة 189):

المحافظة على المواد الأولية والطاقات غير المتجددة والرفع من الكفاءة الاستخدامية لها، المحافظة على الغابات والمساحات الخضراء، الحد من انبعاث الغازات السامة التي تتسبب في ثقب الأوزون والاحتباس الحراري، حماية البحار والمحيطات والمياه العذبة من كل أشكال التلوث، المحافظة على التنوع البيولوجي.

رابعاً: البعد السياسي للتنمية المستدامة: –

يعتبر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد، بحيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الرشيد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي.

وهناك من يضيف بعد آخر وهو البعد التكنولوجي الذي يبدأ يأخذ نصيبه من الاهتمام من قبل الدارسين والمتخصصين، والذي يتجسد فيه العناصر التالية: –

- استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المرافق الصناعية والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقية والطبيعية.
- الاعتماد على التكنولوجياً المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية والتشريعات.
- تطوير تكنولوجيا تستغل للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المضرة بالبيئة.
- العمل على تطوير مصادر للطاقات النظيفة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

8.2.2 مؤشرات قياس التنمية المستدامة

نظراً لكون التنمية المستدامة تشير إلى قضايا متعددة الاتجاهات، اقتصادية واجتماعية وبيئية، فقد احتاج المخططون إلى معلومات حول مدى التقدم في تحقيق التنمية المستدامة، التي تتيح لمتخذي القرارات وواضعي السياسات تقييم صحة اتجاهاتهم وقرارتهم.

ولهذا أولى مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (قمة الأرض) في 1992، أهمية كبيرة لمؤشرات التنمية المستدامة حيث أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض ""كتاباً" حول هذه المؤشرات ضم 130 مؤشر، مصنفة إلى اربعة أصناف اقتصادية، اجتماعية، بيئية وسياسية.

وقبل استعراض أهم هذه المؤشرات نقوم أولاً بتعريف وذكر أهم خصائصه.

تعريف المؤشر وخصائصه: -

- تعريف المؤشر: هو مقياس يلخص معلومة عبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار (Backer، 2005، صفحة 92).

- خصائص المؤشر: يجب أن يتوفر في المؤشر عدة خصائص من أهمها(مصطفى، 2015، صفحة 454):

الدقة؛ بمعنى أن يقيس بالفعل ما يريد قياسه، يمكن التنبؤ به أو توقعه، ضرورة الاعتماد عليه في مختلف الظروف ويعطي النتائج ذاتها.

9.2.2: تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة

أولاً: المؤشرات الاجتماعية

تعكس مستوى المعيشة ونوعية حياة الإنسان، وهي تتمثل فيما يلي(عبدالرحيم، 2007، الصفحات 11-13):

- مؤشر الفقر: أي نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر.
- المساواة في النوع الاجتماعي: حساب معدل مشاركة المرأة مقارنة بالرجل.
- حالة التغذية: الحالة الصحية للأطفال.
- الوفاة: معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات.
- مؤشر المياه النقية: نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب.
- الرقابة الصحية: نسبة السكان القادرين على الحصول على الخدمات الصحية الضرورية.
- مستوى التعليم: نسبة الأطفال الحاصلين على الصف الخامس الابتدائي.
- الأمية: نسبة التعليم لدى الكبار.
- السكن: نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية: -

تعكس البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك لدولة ما خلال فترة زمنية معينة وتنقسم إلى(حرفوش و أخريات، 2008، الصفحات 112-113):-

- الأداء الاقتصادي: يقاس من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

- التجارة: تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الحالة المالية: تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الإجمالي القومي.
- استهلاك الموارد الأولية: مدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.
- استخدام الطاقة: يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.
- إنتاج وإدارة النفايات: تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية وإعادة تدويرها.

ثالثاً: المؤشرات البيئية: -

كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سباقة لنشر أولى مجموعات مؤشرات البيئة، والتي تستعملها مختلف الدول لضبط أدائها البيئي، وأهمها ما يلي)منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(2004 ,:-

- التغير المناخي: قياس كثافة انبعاث ثاني أكسيد الكاربون في الجو.
- تدهور طبقة الأوزون: مؤشر استهلاك المواد المضرة بطبقة الأوزون.
- إنتاج النفايات: من خلال مؤشر إنتاج النفايات المحلية.
- مصادر المياه العذبة: كثافة استعمال مصادر المياه.
- المصادر الغابية: كثافة استعمال مصادر الغابية.
- المصادر الطاقية: كثافة استعمال الطاقة.
- التنوع البيولوجي: الأنواع البيولوجية المهددة بالانقراض.

رابعاً: مؤشرات البعد السياسي: -

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:-

- البناء المؤسساتي: أي وجود مؤسسات فعالة وتمارس نشاطها بكل حرية.
- المشاركة السياسية: أي مشاركة جميع الفئات العريضة في وضع برامج وخطط التنمية، ومراقبة تنفيذها.
- محاربة الفساد: العراقيل الإدارية، البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة والاختلاسات.
- الديمقراطية في الوصول إلى مناصب المسؤولية: اختيار المسؤولين على أساس الكفاءة المهنية.
- الحريات المدنية: حرية الصحافة، الحقوق السياسية، حق الإدلاء بالرأي...الخ.

10.2.2: واقع التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية

تهدف التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية الى إبراز إدماج البعد الاجتماعي والاهتمام البيئي في التخطيط التنموي مروراً بالأهداف التنموية وانتهاءاً بتحديد أولويات التنمية المستدامة لما بعد 2015 ويقوم تحقيق التنمية المستدامة في ظل المعطيات والمتغيرات المحلية والعالمية على ثلاث ركائز أساسية هي التنمية الاقتصادية وتمثل (البعد الاقتصادي)، والتنمية الاجتماعية وتمثل (البعد الاجتماعي)، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتمثل (البعد البيئي)(وثيقة الحوار، 2014، صفحة 272).

وفي سبيل تحديد أولويات التنمية المستدامة والوثائق الصادرة من الجهات المحلية، والتوجهات الدولية والإقليمية حيث تم مراعاة الانتقال إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" كمنهج اقتصادي جديد في الجمهورية اليمنية والمنصوص عليها في مخرجات الحوار الوطني في مشروع الدستور الجديد، والذي يتوافق كلياً مع ركائز الاقتصاد الأخضر. وتشمل تلك الأولويات المحاور التالية (وزارة التخطيط، 2010، صفحة 7):-

أولاً: السكان والاحتياجات السكانية: -

تشكل الموارد البشرية المسألة الأساسية والهدف في صلب العمل لتحقيق التنمية المستدامة. وبدوره، يمثل النمو السكاني في معظم الدول النامية تحدياً كبيراً أمام المضي قدماً في هذا المسار، وذلك تحظى القضية السكانية في اليمن باهتمام وأولوية مطلقة في أهداف وتوجهات الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025، وكذلك في الخطط التنموية والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها إشكالية تنموية حقيقية في ظل الاختلال القائم بين الزيادة السكانية المرتفعة من ناحية والنمو الاقتصادي المتواضع ومحدودية الموارد الطبيعية من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى القصور في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمواطن اليمني.

وقد تضاعف سكان اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية من 6 مليون نسمة في عام 1975 إلى نحو 19.7 مليون نسمة حسب التعداد السكاني في عام 2004. وتقدر الإسقاطات بلوغ السكان 26 مليون نسمة في عام 2014 34 مليون نسمة بحلول عام 2025، الأمر الذي يؤكد عمق وخطورة المسألة السكانية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في محاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتشكل الفئة العمرية 5 – 14 سنة 45% من السكان، والفئة العمرية 15 – 24 سنة 22% وبالتالي مثلت الفئتان مجتمعتين 67% من السكان في التعداد العام للسكان لعام 2004 وهي نفس النسبة في تعداد 1994، رغم تقلص نسبة الفئة العمرية الأولى بين الفترتين وتقدر الإسقاطات السكانية استمرار تراجع تلك النسبة إلى 63.3%، مع استمرار الهيكل الفتي وما يترتب عليه من احتياجات في المراحل الأولى ثم توفير عمل بعد ذلك. أما بشأن التوزيع النوعي للسكان بين ذكور وإناث، فقد انخفضت نسبة الذكور إلى الإناث من 52.4% في عام 1994 إلى 51.7% في عام 2004. ويقدر أن تبقى عند 51.8% حسب الإسقاطات لعام 2014.

وتمثل الهجرة الداخلية نحو المدن الرئيسية إحدى إفرازات هذا النمو السكاني المرتفع، حيث يبلغ النمو السكاني في الحضر 7% سنوياً(وزارة التخطيط، 2010، صفحة 24)،والذي يؤدي إلى تضاعف الضغط على الموارد والخدمات الأساسية وكذلك ظهور المناطق العشوائية على أطراف المدن الرئيسية كبيئات للفقر والبطالة وبؤر لنمو الظواهر الإجرامية وأعمال العنف والإرهاب والتطرف.

وفي المقابل، يعاني اليمن من شحة الموارد الطبيعية من مياه وأراضي صالحة للزراعة، يترافق مع محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار وضعف قدرات الاقتصاد الوطني على توفير فرص للوافدين الجدد إلى سوق العمل والذين تتزايد أعدادهم عاماً بعد آخر. كما يدفع النمو السكاني المرتفع إلى استهلاك مجحف للموارد الطبيعية وتأثيراً سلبياً على البيئة بعيداً عن أي اعتبار للأجيال القادمة.

وسعت الحكومات المتعاقبة وكذلك المجتمع إلى تطبيق الاستراتيجية الوطنية للسكان والعديد من الاستراتيجيات والبرامج ذات العلاقة منها الصحة الإنجابية، الطفولة والشباب، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني التي تركز على دعم برامج تنظيم الاسرة والتوسع في التوعية السكانية والتحذير من مخاطر الزواج المبكر وتشجيع استخدام وسائل تنظيم الأسرة. واشتملت البرامج على توفير تلك الوسائل في مراكز الأمومة والطفولة وكافة المراكز الصحية والحكومية والمؤسسات الصحية الخاصة. فضلاً عن تقديم المشورة وخدمات تنظيم الأسرة للشباب للحد من الحمل المبكر، وقد ساهمت تلك السياسات والبرامج في تحسين العديد من المؤشرات أبرزها تراجع نمو السكان من 3.7% في عام 1994 إلى 3% في عام 2004(وزارة التخطيط، 2010، صفحة 167).

وشهدت معدلات الخصوبة الكلية انخفاضاً واضحاً من 6.5 مولود لكل امرأة في عام 1997 إلى 4.4 مولود لكل امرأة في عام 2013، حيث انخفض هذا المؤشر أكثر من الحضر إلى 3.2 مولود/ امرأة مقابل 5.1 مولود/امرأة في الريف وفقاً لنتائج المسح الصحي 2013. ولا شك أن ذلك التحسن يرتبط بارتفاع معدلات استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة مقابل الوسائل التقليدية.

شكل (3.2.2) اتجاهات معدلات الخصوبة الكلية 1997 – 2013

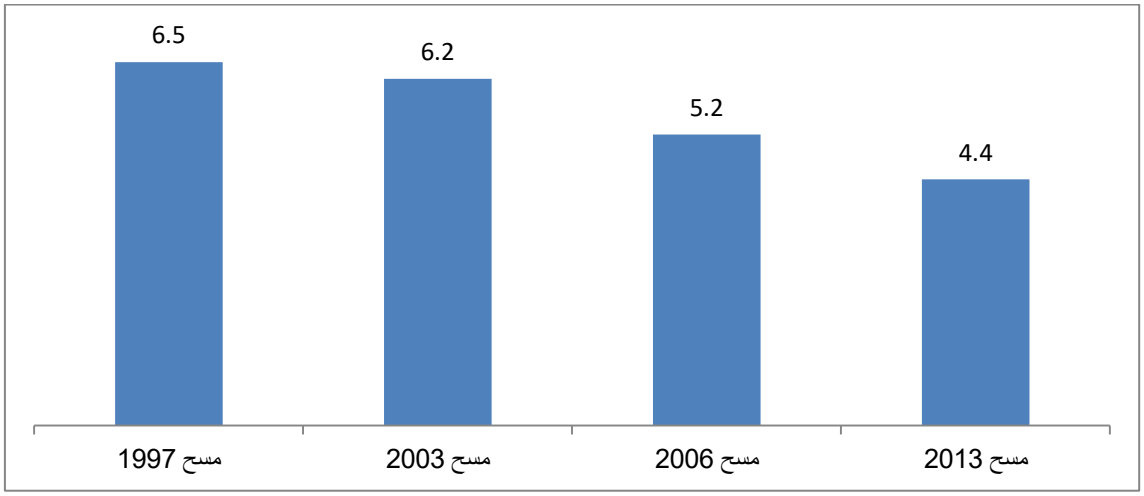

شكل (4.2.2) اتجاهات استخدام وسائل تنظيم الأسرة 1997 – 2013

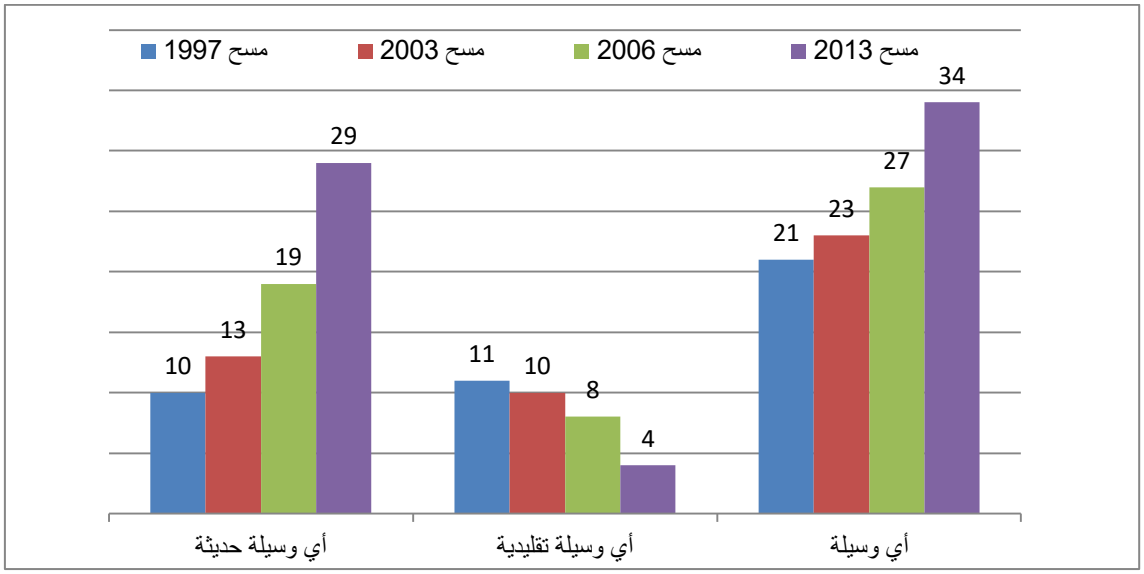

المصدر: وزارة الصحة العامة والسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الصحي الديمغرافي، 2013، ص:12.

ورغم إدماج السياسات والبرامج السكانية في الخطط التنموية للدولة، وتبني سياسات تستهدف التوازن السكاني مع الموارد على المدى الطويل، إلا أن أوجه القصور العديدة تبرز جلية في تنفيذ العديد من تلك السياسات وفي ضعف البرامج مقارنة بمستوى التحدي الماثل في هذا الجانب. بل، أن البعض يعزو التحسن في المؤشرات السكانية إلى عوامل أخرى، أهمها العامل الاقتصادي الذي أدى إلى تأخر سن الزواج من 22.8 سنة إلى 23.8 سنة بين تعدادي 1994 و2004.

وفي الإطار المؤسسي الذي يشمل المجلس الوطني للسكان ويضم 17 جهة حكومية، وكذلك قطاع السكان في وزارة الصحة العامة والسكان لتشرف على تنفيذ السياسات السكانية، فإنها ما زالت غير فعالة إزاء هذا التحدي الكبير وللمساهمة في تحقيق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على سلم التنمية المستدامة.

شكل (5.2.2) السكان ومحاور التنمية المستدامة

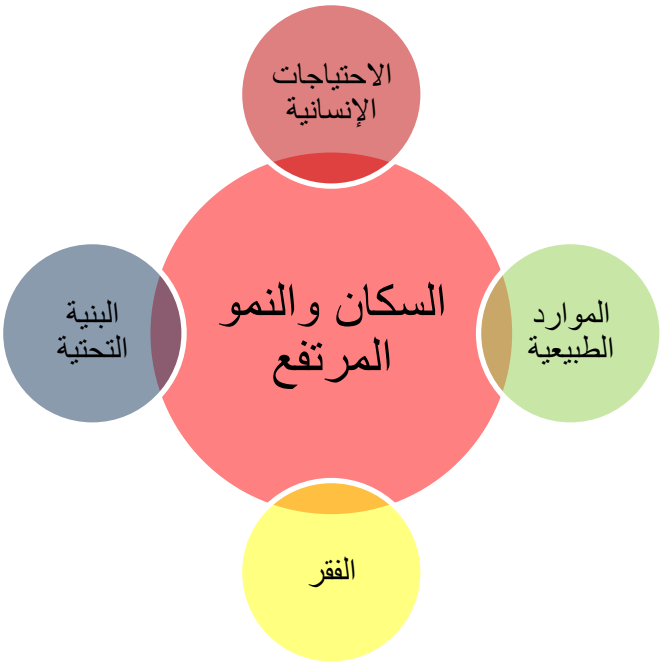

المصدر: إعداد الدارس

1-التخفيف من الفقر:

شهد الاقتصاد اليمني خلال العقدين الأخيرين وحتى عام 2010 معدلات نمو جديدة بمتوسط نمو 4.7% للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبلغ متوسط النمو للفترة 1992 – 2001 5% وتراجع قليلاً إلى نحو 4.5 للفترة 2002 – 2010. وقد تضاعف متوسط نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي إلى 1310$ في عام 2010 مقارنة بحوالي 657$ وفي عام 1992. غير أن ذلك النمو الاقتصادي لم يكن مولداً للعمل ولم يساعد عموماً على التخفيف من الفقر وتحديداً في العقد الأخير حين ارتفعت البطالة إلى 17.8% في عام 2010(الأطفال، 2010، صفحة 13). والفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

ويعود السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد اليمني ريعي يعتمد بشكل شبه كلي على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، إذ يمثل النفط بمفرده قرابة 31% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتدنى مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهمت الزراعة والتي توظف أكثر من 50% من العمالة بمتوسط 10% والصناعة بأقل من 7% خلال العقدين الأخيرين. وبالتالي يتضح أن النمو الاقتصادي في اليمن كان معيباً حيث لم يترافق مع خلق فرص عمل، إضافة أن غالبية ثماره عادت بالفائدة على الأغنياء(البعد البشري والنمو الاقتصادي، 2001، صفحة 35).

ويحتفظ اليمن بأعلى مستويات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يحتل في عام 2014 المرتبة 154 من بين 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية وفق التقارير الدولية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد تفاقمت ظاهرة الفقر وارتفعت معدلاتها في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى التأثيرات والنتائج السلبية للتطورات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، وبالتالي سار الهدف الأول من أهداف التنمية الألفية في مسار عكسي لتخفيف من الفقر المدقع والجوع، إذ اتسعت ظاهرة الفقرة من 46.6% وفق مسح ميزانية الأسرة 2006/2005 إلى 54.5% في عام 2012. مقارنة باستهداف خطط الحكومة تخفيضه إلى 23.3% بحلول عام 2015.

وفي الوقت نفسه، اتسع تفاوت الدخل بحسب بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام 1992 و88 و1 مقارنة بمسح 2005/06 إذ يحصل العشرين الأول والثاني (20% من السكان) الأقل دخلاً على 6% من إجمالي الدخل، مقابل 49% يذهب للعشرين الأعلى دخلاً.

إن بنية النمو الاقتصادي ونوعيته تضع مسألتي الفقر والتشغيل ضمن أولويات الاحتياجات الإنسانية لتحقيق التنمية المستدامة. وقد ظهرت دراسة استشرافية لأوضاع الفقر حتى عام 2025 سيناريو للفقر عند 33.6% في أحسن الأحوال، و59.6% في أسوأها حال عدم اتخاذ إجراءات حاسمة ومستمرة. وقدرت الدراسة الإنفاق الاستثماري الذي يعجل بالنمو ويحد من الفقر ويحقق

الأمن الغذائي بحوالي 12.3 – 17.6 مليار دولار على امتداد السنوات 2102 – 2020(المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2012، صفحة 15).

ويعود الفقر في اليمن إلى العديد من العوامل الاقتصادية والبشرية والطبيعية منفردة ومجتمعة، حيث ينخفض دخل الفرد جراء درجة وطبيعة النمو الاقتصادي والذي ينتج عن محدودية الاستثمارات المحلية والخارجية وكذلك التراجع المستمر في إنتاج النفط، فضلاً عن استمرار ارتفاع النمو السكاني (3%) ومعدل الإعالة الاقتصادية نتيجة التركيبة الفتية للسكان وتدني مشاركة المرأة في سوق العمل. كما أن ارتفاع الأمية (40.7%) وتواضع مستويات التأهيل والتدريب واتساع القطاع غير المنظم وضعف الحماية الاجتماعية وغيرها، تمثل عوامل لا بد من تجاوزها حتى تتمكن الدولة من مواجهة الفقر والتخفيف من آثاره.

ورغم تعدد أشكال الفقر وأسبابه، إلا أنه يمكن إبراز الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي الذي يحول دون الوصول إلى الأصول (الأرض والمال)، وبالتالي عدم الحصول على الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية الأساسية. وفي حين تتمثل الاحتياجات الإنسانية الأساسية في ضمان مصدر دائم للرزق والتمتع بعناية صحية ومسكن ملائم، فإن الاحتياجات الاجتماعية تتمحور حول الخروج من دائرة الأمية والوصول إلى الخدمات الأساسية وشبكات الاتصال والتي يفتقر إليها ما يقارب من نصف سكان اليمن، خاصة في الريف حيث يقطن ثلاث أرباع السكان منهم 83% فقراء، وهو ما يعطي الفقر طابعاً ريفياً، لذلك فإن أي تدابير للتخفيف من الفقر يجب أن تركز على تلبية احتياجات أولئك الفقراء من تلك الخدمات.

جدول رقم (2.2.2) الوضع المعيشي في اليمن لعام 2013

المؤشر	القيمة
الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد	10.5 مليون
سكان دون الخدمات الصحية	6.4 مليون
سكان في حالات حرجة فيما يتعلق بالمياه	7.1 مليون
النازحون	319.499
اللاجئون	282.480

المصادر: مجلس النواب، تقرير اللجنة المكلفة بتقييم أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية، 2012/6/25، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن، لندن 29/أبريل/2014.

وقد كشف المسح المحدث لرصد الأمن الغذائي في عام 2013 والذي أجراه برنامج الغذاء العالمي أن 44.5% من السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي و22.3% يعتبرون أكثر شدة في تلك المعاناة، مقابل 22.2% يعتبرون في وضع متوسط من انعدام الأمن الغذائي، ويبرز انعدام الأمن الغذائي نتيجة الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، والنزاعات المحلية وغياب الأمن والاستقرار السياسي والفقر المدقع وارتفاع معدلات البطالة. وفي حين أصبحت 80% من أسر مثقلة بالديون بسبب احتياجاتها الاستهلاكية الضرورية، تلجأ أكثر من 60% من الأسر إلى استخدام استراتيجيات أخرى لتلبية احتياجاتها مثل تناول الأطعمة الأقل فائدة والاعتماد على وجبات أقل وصغيرة(البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2013، صفحة 25).

وتشير تلك المؤشرات قلقاً شديداً في البلاد، خاصة مع ارتفاع الحرمان ليصيب 12 مليون مواطن لا يتمكنون من الحصول على احتياجاتهم الأساسية والمتمثلة في المأكل والملبس والمأوى والصحة والتعليم والتنقل. ومع ارتفاع هذا العدد ونسبة الفقر، فإن هناك أعداد كبيرة أخرى تعيش حول خط الفقر وتخشى من الانزلاق فيه جراء أي توتر أمني أو عوامل طبيعية مثل الجفاف.

2- التشغيل والحد من البطالة

جدول (2.2.3) العمالة حسب السن والنوع (2010)

	الشباب 15 -24			السكان في سن العمل		
السكان في سن العمل (ألف)	2509	2340	4849	6473	6370	12843
قوة العمل (ألف)	1233	234	1467	4430	642	5072
مشاركة قوة العمل (%)	49.1	10.0	30.3	68.4	10.1	39.5
العاملون (ألف)	912	61	973	3880	291	4171
غير العاملين (ألف)	320	174	494	550	351	901
العمالة إلى السكان (%)	36.4	2.6	20.1	59.9	4.6	32.5
معدل البطالة (%)	26.0	74.0	33.7	12.4	54.6	17.8
العمالة الهشة إلى إجمالي العمالة (%)	-	-	25.9	29.4	40.5	30.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مسح عمالة الأطفال 2010

يواجه السكان في الحضر والريف على حد سواء تحديات معيشية وارتفاع معدلات البطالة التي ترافقت مع صعوبة الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية. ولا تزال قدرة الحكومة محدودة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخاصة في المناطق ذات الاحتياجات العالية، **وتعد البطالة أهم تلك التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في اليمن.** خاصة أنها تتركز بين أوساط الشباب بما في ذلك المتعلمين. وقد أدى تراجع التوظيف الجديد في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام وكذلك محدودية وظائف القطاع الخاص إلى ارتفاع البطالة الصريحة من 16.2% في عام 2004 إلى 17.8% في عام 2010. وترتفع البطالة الصريحة بين الإناث إلى 54.6% وبين أوساط الشباب إلى 52.9%، في حين قد تضاعفت البطالة الجزئية أو التشغيل الجزئي إلى أكثر من ذلك كما تشير بعض التقديرات إلى فقدان نحو مليون شخص لأعمالهم جراء التطورات والأحداث التي شهدتها اليمن منذ عام 2011، مما قد يرفع تقديرات معدل البطالة إلى 40%. وقد أشار البيان المالي للحكومة لعام 2012 إلى خفض البطالة الصريحة إلى 30% بينما توقع لعام 2013 تراجعها إلى 34%(مجلس النواب، 2012، صفحة 10).

وتتسم البطالة في الاقتصاد اليمني بطبيعة هيكلية، أي أنها تنشأ بالدرجة الأولى عن ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل كافية للداخلين إلى سوق العمل من ناحية أخرى.

وقد تراجعت الأهمية النسبية للمشتغلين في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي، وانخفضت نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من 76.3% في عام 1999 إلى 74% في عام 2004، وازدادت المشكلة تفاقماً نتيجة تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية جراء الأحداث والتداعيات منذ عام 2011 والتي أدت إلى تسريح العاملين أو إعطائهم إجازات بدون راتب أو تخفيض ساعات العمل.

كذلك، تظهر بيانات وزارة الخدمة المدنية والتأمينات استمرار التقدم بطلبات التوظيف الحكومي حيث بلغ العدد التراكمي للمسجلين زهاء 235 ألفاً في عام 2012 بزيادة 138 ألف عن عام 2006 وبزيادة 142.5% وبالتالي أضحت البطالة أمراً غير مقبول وتمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي يزداد تعقيداً نظراً لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد فرص عمل جديدة.

3-التعليم

يؤكد الدستور أن التعليم حق مكفول للجميع، حيث أولت الدولة هدف تحقيق التعليم الأساسي للجميع اهتماماً عالياً **ضمن توجهاتها التنموية**. وقد ارتفع الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي إلى 81.8% في عام 2012، مع تقليص فجوة النوع الاجتماعي إلى 75.8% والذي يعكس تزايد وعي المجتمع بأهمية تعليم الإناث. ويقرب هذا التحسن اليمني من الهدف الخاص بتحقيق التعليم الأساسي للمجتمع وتحسين المساواة بين الجنسين في هذا النوع من التعليم بحلول عام 2015. وما يزال تحقيق هذا الهدف يتطلب مواجهة الأسباب التي تحد من التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي في الريف وخاصة عمل الأطفال مع أسرهم وعدم توفر العدد اللازم من المدرسين والمدرسات، فضلاً عن ضرورة التصدي للأمية كأحد التحديات البارزة التي تحمل انعكاسات سلبية على تنمية قدرات الإنسان وحركة المجتمع نحو التطوير، حيث ما زالت الأمية تنتشر في أوساط 40.7% من السكان، 21.3% للذكور و60% للإناث(مسح ميزانية الأسرة، 2006، صفحة 27).

وقد استهدفت الرؤية الاستراتيجية لليمن خفض الأمية إلى أقل من 10% بحلول عام 2025.

جدول (2.2.4) الالتحاق بالتعليم وفجوة النوع الاجتماعي

المؤشرات	1990	2000	2010	2012	2015*
التعليم الأساسي (%)	52.7	62.5	76.2	81.8	100
الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي (%)	44.6	70.6	74.5	75.8	100
الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي (%)	1	44.8	58.2	63.1	100
الإناث إلى الذكور في التعليم الجامعي (%)	20.5	35.3	44.7	47.8	100

المصادر: التعداد السكاني 2004، كتاب الإحصاء السنوي 2013، مؤشرات التعليم 2012/2011

*** مستهدف**

وعموماً يعاني التعليم العام في اليمن من تدني معدلات الالتحاق مع ارتفاع السلم التعليمي، إذ تقل معدلات الالتحاق الصافية للتعليم الثانوي عن 27% في عام 2012 وإن ارتفعت من 19.8% في عام 2005(المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2012، صفحة 14).

وتشير هذه الأرقام إلى ضعف النظام التعليمي وعدم قدرته على الاحتفاظ بالطلاب حتى نهاية مراحل التعليم العام. ومع ذلك أظهرت المؤشرات تحسن في فجوة النوع الاجتماعي إلى 63.1% في عام 2012.

وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني، أدركت الحكومة أن هذا النوع من التعليم **يعد المحور الحقيقي للتنمية باعتبار تأثيره المتزايد على التشغيل والدخل وحالة الفقر**. وقد ارتفع طلاب هذا القطاع من 6,563 طالب وطالبة في عام 2000 إلى 31,941 طالب وطالبة في عام 2012، بناءً على زيادة مؤسساته إلى 140 ومنها 90 حكومية.

واستهدفت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني للفترة 2005–2012 رفع نسبة الطلاب الملتحقين في التعليم الفني والتدريب المهني إلى 15% من إجمالي طلاب التعليم الأساسي والثانوي، إلا أنها لا تتجاوز حالياً 3.5% أما التعليم الجامعي، فرغم التوسع الكمي خلال السنوات الماضية **إلا أنه يضع تساؤلات عديدة حول المدى الذي يمكن أن يبلغه مع تواضع مدخلاته وضعف تطوره النوعي مما يحول دون أن تكون مخرجاته فعالة للتنمية المستدامة.**

3–الصحة

يمثل القطاع الصحي أحد ركائز التنمية المستدامة لإسهامه في تحسين نوعية الحياة من خلال الرعاية الصحية المتكاملة، وبما ينعكس إيجابياً على القدرات الإنتاجية والتمتع بعائد وعطاء وقدرة. ورغم جهود الحكومة لتطوير هذا القطاع ورفع مستوى خدماته وكذلك التحسن الملموس في بعض المؤشرات الصحية، إلا أن اليمن لا يزال يعاني كثيراً من المشاكل والأمراض الصحية، وتغطي الخدمات الصحية 64% من السكان تتركز في المدن وتبقى المناطق الريفية أكثر حرماناً(وزارة الصحة العامة والسكان، 2013، صفحة 17). ورغم أهمية القطاع، إلا، نصيبه من الإنفاق العام خلال الفترة 2009 – 2012 لم يتجاوز 4.2% وهو ما يقل عن 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أدى النمو السكاني المرتفع والتشتت الواسع إلى الضغط على الإمكانيات المالية والفنية والبشرية للقطاع والمحدودة أساساً وبالتالي استمرار تدني الخدمات الصحية، حيث تعاني شبكة الخدمات الوقائية والعلاجية على حد سواء من قصور كمي ونوعي.

ويمكن الاستدلال على سوء الوضع الصحي في اليمن من خلال انتشار بعض الأمراض والأوبئة، إذ تقدر حالات التهاب الكبد المبلغ عنها سنوياً حوالي ستة إلى سبعة ألف حالة ومثلها من حالات البلهارسيا.

وبلغت حالات الملاريا حوالي 150 ألف حالة في عام 2013 وبما يعادل 42% من حالات الأمراض المبلغ عنها مقارنة بحوالي 37.2% في عام 2008. وارتفعت حالات السل الجديدة من 8 ألف حالة إلى حوالي 10 ألف حالة خلال نفس الفترة. وفي المقابل، لا يتجاوز الكادي الطبي 6,700 طبيب وحوالي 670 طبيب أسنان. وبذلك، يصل عدد السكان للطبيب الواحد إلى 13 ألف نسمة، بالإضافة إلى توفر مرفق صحي واحد لكل 10,000 نسمة مع تدني تجهيزاتها(الجهاز المركزي للإحصاء، 2013، صفحة 32).

جدول (2.2.5) تطور المؤشرات الديمغرافية

المؤشرات	1990	1997	2003	2006	2013	2015
وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود)	122	105	102	782	53	40.6
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل أل مولود حي)	83	75	75	69	43	27.2
وفيات الأمهات (لكل 100 ألف حالة ولادة)	-	351	365	-	148	87.8

المصدر: المسح الديمغرافي (1992-1997)، مسحة صحة الأسرة، المسح العنقودي متعدد الأغراض 2006، مسح ميزانية الأسرة 2005/06، المسح الوطني الصحي الديمغرافي 2013-2014م.

وفيما يتعلق بالهدف الرابع لأهداف التنمية الألفية، يظهر المسح الصحي الديمغرافي لعام 2013 تحسن ملموس في المؤشرات، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى 43 لكل

1000 مولود حي مقارنة بـ 83 في عام 1990، ومع ذلك لا زال دون هدف 27 لكل ألف مولود حي بحلول عام 2015 وأعلى من متوسط المنطقة العربية (40 لكل 1000 مولود حي).

كذلك، تراجع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 102 وفاة لكل 1000 إلى 53 خلال الفترة (2003 – 2013) وبنسبة 60%. أما الهدف الخامس حول وفيات الأمهات، فقد تحسن المؤشر بشكل كبير من 365 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية إلى 148 حالة خلال نفس الفترة، والذي يبقى مرتفعاً مقارنة بحوالي 80 و70 و60 حالة في فلسطين والأردن ولبنان، على التوالي. أن العديد من العوامل ما زالت تعمل على استمرار ارتفاع وفيات الأمهات عند الولادة، أهمها الولادة التقليدية، الزواج المبكر، تقارب الولادات، وقصور الرعاية الصحية المقدمة للأمهات أثناء الحمل.

ورغم ذلك التحسن، إلا أن الواقع الغذائي في اليمن يعكس بوضوح الاختلال الخطير في نظام التغذية للفرد والأسرة اليمنية. وقد ترك سوء التغذية أثره على صحة الأمهات وخاصة الحوامل وحرمان حوالي 21% من الأطفال من الرضاعة الطبيعية نتيجة عدم كفاية حليب الأمهات. وساهمت الأمراض المعدية ورداءة الصحة البيئية وإمدادات المياه في ارتفاع سوء التغذية بالإضافة إلى الفقر وتناول القات والذي يستحوذ على نسبة كبيرة من الدخل، وتتمثل خطورة سوء التغذية في ضعف الصحة ومقاومة الأمراض وتزايد حالات الهزال والتقزم والتي بلغت 37.6% و44.7% على التوالي، **كتهديد حقيقي للأجيال القادمة وقدرتها على العمل والإنتاج.**

وأخيراً وفي جانب الإعاقات، أظهر المسح الصحي الديمغرافي لعام 2013 أن 3% من السكان يعانون من إعاقة ودون فرق بين الريف والحضر. ويعتبر الرجال أكثر عرضة من النساء وبنصيب 4% مقابل 3%. وتزيد نسبة الإعاقة مع التقدم في السن لتصل أقصاها عند 20% من الأشخاص الذين يبلغون 70 سنة فأكثر. ويعتبر ضعف الحركة الأكثر شيوعاً (38%) وفي جميع الأعمار، يليه ضعف البصر الذي يصيب ثلث المعاقين.

ثانياً: البيئة والموارد الطبيعية

1- المحافظة على البيئة: -

تنامى اهتمام الحكومات اليمنية المتعاقبة بالبيئة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي وتم إفراد مادة مستقلة في التعديلات الدستورية التي تمت في 20 فبراير 2001 حيث تنص المادة 35 من الدستور بأن "**حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وهي واجب وطني وديني على كل مواطن**". وتمت ترجمة هذا التوجيه في خطوات عملية في تعزيز الإدارة البيئية. ويواجه اليمن في الوقت الراهن مشكلات بيئية كبيرة وحادة أخطرها شح الموارد المائية. كما تعاني البلاد من تدهور موارد الأرض 12.5% من إجمالي المساحة البالغة نحو 45.5 مليون هكتار، وكذلك التصحر الذي يهدد حوالي 97% من الأرض ويقضي على 5.3% من الأرض الزراعية سنوياً، فضلاً عن تدهور الغابات التي تقلصت بمعدل 1% سنوياً نتيجة الجفاف والأنشطة الزراعية والرعي الجائر والتحطيب. ويتقلص التنوع الحيوي مع انحسار الغطاء النباتي البري، علماً أن اليمن من أغنى دول المنطقة في التنوع الحيوي. وتتدهور أيضاً البيئة البحرية والساحلية مع انحسار الموائل الطبيعية الاصطياد الجائر الذي يعيق تكاثر الأسماك والأحياء البحرية المتنوعة، بالإضافة إلى تعرض الشعاب المرجانية والأحياء البحرية للتدمير جراء شباك الجر القاعية واستخدام المتفجرات أو الردم والتجريف لخط الشاطئ الطبيعي ومخلفات السفن وتسريبات ناقلات النفط.

جدول (2.2.6) مؤشرات بيئية

المؤشر	1990	2000	2005
مساحة الأرض المغطاة بالغابات (%)	1	0.9	1.5
انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (طن متري فرد)	0.7	0.9	1*
وحدات الطاقة المستخدمة (كج) مقابل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي	298	331	371*
استهلاك المواد المستنفذة للأوزون (طن متري)	000	1904	2542**
المناطق البرية والبحرية المحمية (%)	000	000	1

*** بيانات 2004 ** بيانات 2007**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير اليمن، 2010، أهداف التنمية الألفية

ويتعرض الهواء للتلويث بثاني أكسيد الكربون نتيجة انبعاث المصانع ومحطات توليد الكهرباء ووسائل النقل وصرف المخلفات في المدن. وتشير معظم الدراسات إلى تغير الظروف المناخية في اليمن، إذ يتوقع أن تكون تأثيراتها كبيرة وضارة مع تفاقم شح المياه وكذلك الأمطار الحمضية الأمر الذي يؤثر على الزراعة ومخزون المياه الجوفية. وتسهم ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع حرارة الأرض في حدوث تقلبات في معدل هطول الأمطار الجوفية، فضلاً عن سقوطها في غير مواسم الزراعة.

وقد أشار البلاغ الوطني الأول للتغيرات المناخية في اليمن لعام 2001 إلى انخفاض معدل هطول الأمطار 24% كأدنى حد، الأمر الذي يفاقم مشاكل التصحر وانعدام الأمن الغذائي خلال العقود المقبلة ويرفع من مخاطر مستوى البحر وإغراق مساحة من الشواطئ(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2010، صفحة 48).

1-ترشيد استخدام الموارد المائية

تشكل استدامة المياه في اليمن تحدياً أكثر خطورة ومعززاً للفقر، ليمثل شح المياه السبب الرئيسي في ضعف إنتاجية الزراعة وانتشار الأمراض المستوطنة، ويقدر الطلب السنوي على المياه في عام 2010 3.9 مليار م^3، تتوزع بين 90% للزراعة و8% للاستهلاك المنزلي و2% للصناعة، مقابل 2.5 مليارم^3 موارد متجددة 1.4 مليار م^3 عجز مائي يتم تغطيته من المخزون المائي الجوفي. ويقدر نصيب الفرد 120م3 مقارنة بمتوسط عالمي 7,500م^3 و1,250م^3 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(البنك الدولي وآخرون، 2012، صفحة 102).

وقد انخفضت نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة للشرب من 65.1% في عام 1991 إلى 47% في عام 2012، مع تفاوت بين الحضر (39%) والريف (51%).

ويصف البنك الدولي اليمن بين الدول الأربع الأفقر مائياً في العالم، حيث نضوب المياه الجوفية خلال فترة وجيزة نتيجة الاستنزاف الكبير في أغلب المناطق وضعف التغذية الجوفية وبالتالي انخفاض طبقات المياه الجوفي من 1-7 متر سنوياً(وزارة المياه والبيئة و وزارة الزراعة والري، 2008، صفحة 41). وتعد الأمطار المصدر الوحيد للمياه المتجددة في اليمن والتي يتراوح متوسط هطولها السنوي بين 50مم في المناطق الصحراوية وفي الشمال والشمال الشرقي والسواحل الجنوبية إلى أكثر من 600مم في المرتفعات الوسطى والغربية وسقطرى. ويعتبر 65% من الامطار غير فعالة ولا يحدث منها جريان سطحي أو تغذية جوفية نتيجة محدودية السدود

والحواجز المائية وبنائها العشوائي، وبالتالي لا تتسع إلا 80 مليونم^3 من إجمالي مياه الأمطار، بالإضافة إلى إهمال قنوات الري والحواجز التحويلية ومشاريع مصادر المياه وتدهور المدرجات الزراعية.

وأصبحت مدن يمنية كثيرة في مقدمتها العاصمة صنعاء مهددة بالعطش خلال أقل من عقدين إذا لم تتخذ التدابير اللازمة لتأمين مصادر جديدة. وقد أثر شح المياه على السكان ودفع الكثيرين وخاصة أثناء مواسم الجفاف إلى ترك منازلهم بحثاً عن الماء.

2- البنية التحتية:

1. توسيع تغطية الكهرباء ورفع كفاءته: -

تمثل الكهرباء أهم التحديات أمام التنمية والذي يهدد بوضعه الحالي البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في اليمن، ويترك كذلك تداعيات على التنمية المستدامة وحياة الناس ومعيشتهم. وقد أغفلت الحكومات المتعاقبة عن هذا القطاع لأكثر من عقدين من الزمن شابه الكثير من الاختلالات المالية والإدارية والفساد، والذي انعكس في محدودية الطاقة المنتجة التي لا تتجاوز 6579 (ج.و.س) في عام 2010 متراجعة من 7745 (ج.و.س) في عام 2010 بسبب الأعمال التخريبية التي تتعرض لها أبراج الكهرباء. ويتم إنتاج الكهرباء في اليمن من محطة مأرب الغازية (44.2%) ومحطات بخارية (39.6%) و14 محطة لمنظومة الديزل (16.2%) ومحطات فروع الديزل (6.3%) وتشكل الطاقة المشترات من القطاع الخاص 18.5% وهي مكلفة وعبء على الموازنة. ويساهم هذا القطاع بأقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس محدوديته وقصوره في الإنتاج والاستثمار. ويقدر الطلب في عام 2020 3,102 ميجا واط وبنمو سكاني 10% استناداً إلى 6.5% نمو اقتصادي(البنك الدولي وآخرون، 2012، صفحة 126).

ولا يتجاوز تغطية خدمات الشبكة الكهربائية 52% من إجمالي السكان وينخفض إلى 22% في الريف، مما يجعلها الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمتوسط 90%. واحتل اليمن المرتبة 116 بين 190 دولة في مؤشر الحصول على الكهرباء في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014، والمرتبة 142 دولة في تصنيف نوعية الإمداد(المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014، صفحة 45).

3- الأداء المؤسساتي

1. الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

يكتسب الحكم الرشيد أهمية لما له من تأثير في تحقيق الأهداف واعتباره متطلباً أساسياً لتحقيق التنمية المستديمة من خلال حسن استغلال الموارد وإتاحة مشاركة كافة الفئات في اتخاذ القرارات بما في ذلك الفقراء. ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة استثمارات القطاع الخاص كشريك أساسي، والذي لا يمكن أن يزيد استثماراته ما لم تتوفر البيئة المواتية والمتمثلة في تعزيز دور القضاء النزيه والعادل، ضمان الأمن والاستقرار، إصلاح الجهاز الإداري للدولة والحد/القضاء على الفساد **مع دعم السلطة المحلية وتقوية اللامركزية، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة والتعاون.**

فرغم جهود تطوير القضاء في اليمن خلال العقود الماضية، إلا، مؤشرات أداء السلطة القضائية لم تشهد تحسناً يذكر في تسريع البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم مع طول فترة التقاضي وضعف إنفاذ الأحكام القضائية والذي يفقد الناس الثقة بالقضاء والذي ما يزال عرضة لتدخل السلطة التنفيذية. كما تواجه الخدمة المدنية والبنية المؤسسية للجهاز الإداري للدولة عدم استقرار الأوضاع التنظيمية لوحدات الخدمة العامة، خاصة وأن العديد منها لا زال بدون هياكل تنظيمية وتفتقر إلى توصيف وظيفي وإلى القدرات المتخصصة. وتسير عمليات إعادة الهيكلة للبعض منها ببطء شديد، مع غياب التشريعات اللازمة ومحدودية قاعدة المعلومات وعدم تحديثها. **كما تستهدف الحكومية تمكين المجالس المحلية والوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات للقيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة وإشراكها في المسؤولية واتخاذ القرار باعتبارها الأجهزة الرئيسية في السلطة المحلية، بالإضافة إلى تفعيل آليات المشاركة الشعبية وممارسة المواطنين الرقابة على الأجهزة الحكومية من خلال إشراك المجتمعات المحلية في الأنشطة المختلفة.**

ويحتاج نجاح جهود التنمية أيضاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار، إلا أن زيادة المراكز والمنشئات الأمنية والعسكرية ونمو الإنفاق على الدفاع والأمن إلى 19% من الإنفاق العام خلال الفترة 2007-2013(الطيري، 2014، صفحة 8). لم يعزز أداء أجهزة الضبط لا سيما مع استمرار الاختلالات الأمنية والأعمال التخريبية والتقطعات وكافة الأعمال المخلة باستقرار المجتمع حالياً، فضلاً عن تراجع هيبة الدولة. **أما الفساد، فهو السبب الرئيسي الذي قوّض جهود التنمية**

المستدامة في اليمن، حيث تظهر مؤشرات مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن اليمن من أسوأ الدول أداءً وتحتل المرتبة 167 بين 177 دولة في عام 2013. وقد أصبح الفساد مستوطناً في الجهاز الإداري للدولة وباتت الرشوة وسيلة معتادة في كل معاملة حكومية.

جدول (2.2.7) ترتيب اليمن في مدركات الفساد العالمي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ترتيب اليمن	131	141	154	146	164	156	167
عدد الدول	179	180	180	178	182	176	177

Source: TRANCPARENCY INTERNATIONAL, 2013, P,49.

وتدرك الحكومة اليمنية حجم وصعوبة التحديات التي تواجه برامج وآليات مكافحة الفساد رغم وجود عدد من المؤسسات الرقابية وعلى رأسها البرلمان الذي يمتلك صلاحيات واسعة. غير أن البرلمان نفسه يحتاج إلى جهود ذاتية لتحقيق الشفافية داخله والقيام بدوره في المسألة والرقابة. ومن ضمنها مكافحة الفساد. ويظهر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كمؤسسة ضعيفة ولا يبدو مستقلاً عن السلطة التنفيذية، فضلاً عن عدم تنظيم علاقته بالبرلمان ونيابات ومحاكم الأموال العامة. أما الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والتي انشأت في ديسمبر 2006 وتم تخويلها ومراقبة كافة أنشطة الجهات الحكومية، إلا أنها لم تتمكن من التحرر من تأثير السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى عجزها عن تناول الفساد الكبير واكتفائها بالقضايا الصغيرة.

2. الشراكة التنموية: –

يكمن جوهر العملية التنموية في اتباع منهج المشاركة وتحديد أوجه هذه العملية وإحداث تنمية مستديمة. ويتطلب تحقيق التنمية شراكة جادة وتعاون فعال بين كافة الجهات المعنية من دولة، ومنظمات مجتمع مدني، وقطاع خاص، ومانحين، حيث يقع على عاتق الدولة الجزء الأكبر من هذه المسؤولية في إطار مسؤولية مجتمعية لإدراك المنافع الاجتماعية والاقتصادية وتهيئة المنظومة التشريعية والقانونية، وإجراء الإصلاحات الهيكلية وتوفير خدمات البنية التحتية. ويناط بالقطاع الخاص مسؤولية قيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، بينما يعتبر إفساح مجال أوسع لمنظمات المجتمع المدني من الأمور الأساسية لخلق بيئة صالحة لتفعيل الشراكة.

وأخيراً، يأتي دور الجهات المانحة مكملاً لتلك الجهود نتيجة قصور الموارد المالية المحلية وكذلك الخبرات الفنية.

وقد جددت الحكومة اليمنية في مؤتمر المانحين لعام 2012 والذي انعقد في الرياض تأكيدها **على أن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني**

بدءاً من التشاور ووضع السياسات والمشاركة الفعالة في تنفيذها، وبما يساعد الدولة في تحمل أعباء التنمية، ويلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً ومتنامياً في النشاط الاقتصادي حيث ارتفعت مساهمته من 49.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 إلى 69.5% في عام 2013. ونمت الاستثمارات الخاصة إلى 19.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012، وبلغ إجمالي العاملين في القطاع الصناعي الخاص 402 ألف عامل في عام 2013مقابل 32 ألف عامل في القطاع العام(الجهاز المركزي للإحصاء، 2013، صفحة 52).

ورغم أن البيئة السياسية في اليمن تشير إلى فضاء واسع لمنظمات المجتمع المدني وإشراكها في التنمية، إلا أن الواقع يظهر دوراً محدوداً لأغلب تلك المنظمات وتبلغ المنظمات المسجلة 9,213 منظمة حتى عام 2013، في حين يوجد حوالي أربعة آلاف منظمة غير مسجلة(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، صفحة 23).وتتركز أغلب تلك المنظمات في أمانة العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية باعتبارها مراكز النشاط في البلاد وكذلك إمكانية وصول صانع القرار والجهات المانحة.

أما دعم الجهات المانحة، فإن نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ظل رقماً متدنياً لا يتجاوز 18 دولاراً في عام 2013 مقارنة بحوالي 44 دولاراً متوسط البلدان الأقل نمواً. كما أن تلك المساعدات لم تتجاوز 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، فضلاً عن ضآلة المساعدات لبناء القدرات التجارية لليمن في إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تحظى بها الدول المماثلة والتي لا تتجاوز 0.5% من إجمالي المساعدات.

وقد مثل مؤتمر المانحين الأخير في الرياض محطة هامة لحشد الدعم لمشاريع التنمية وسد الفجوة التمويلية للبرامج المرحلية للاستقرار والتنمية المقدرة 11.9 مليار دولار، وبلغت تعهدات المانحين 8.2 مليار دولار حتى يناير 2014، والذي يعكس إدراك المانحين لأهمية دعم المسار التنموي والإنساني لإنجاح التسوية السياسية في اليمن(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014، صفحة 5).وقد تفاوت مستوى تخصيص التعهدات وإنفاقها من جهة إلى أخرى حتى يناير 2014 ورغم تخصيص 91.8% من إجمالي التعهدات. إلا أنه تم توقيع اتفاقيات تمويل 60% من إجمالي التعهدات ولم يتجاوز ما تم صرفه 35.1%.

3/2 المبحث الثالث

الحكم الرشيد

1.3.2 تمهيد

إن التطـور الحـديث الـذي شـهدته معظـم المجتمعـات أدى إلـى تزايـد حجـم المطلـب والضغوطات على الدولة، مما أدى إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات وإخفاق تنفيذ العديد من السياسات التنموية، وهو ما فرض مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية من طرف عدة مؤسسات دولية من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات تنموية ناجحة **كما دفع ذلك بالعديد من الدول إلى محاولة تطبيق أسلوب الحكم الديمقراطي وتجسيد الحكم الرشيد من أجل تحقيق الفاعلية والإبداع والابتكار في الشؤون العامة**،حيث أصبحت الدول في إطار تطبيق سياسة مفهوم الحكم الرشيد تعمل على توسيع قاعدة الإصلاح والمشاركة الذاتية للفرد في شؤون المجتمع، الذي أصبح له دوراً رئيسياً في إطار دولة القانون على جدول أولويات المجتمع الإنمائية.

2.3.2 التطورات السياسية لمفهوم الحكم الرشيد

يحتل الحكم بمفهومه مكانة بارزة في عالمنا المعاصر، فرغم حداثة المفهوم إلا أن له خلفية تاريخية.

أولاً: نشأة الحكم الرشيد: –

تعود الجذور الفلسفية لظهور مفهوم الحكم الرشيد إلى مختلف التطورات الفكرية في العهد القديم والتي عرفتها مختلفة الأنظمة البشرية وأبرزها ما يلي(خلاف، 2010، صفحة 20):

مصطلح الحكم (Gouvernance) وظف منذ قرون في لغات متعددة، فقد استعمل في القرن الثاني عشر في فرنسا للإشارة إلى "إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية، العسكرية، القضائية نيابة عن الملك"، في حين برز مفهوم الحكم في العصور الوسطى لدى المؤرخين الإنكليز لتميز مؤسسة السلطة الإقطاعية، وفي سنة 1840 فإن ملك مملكة ببدمونت وسردينا تشارلز ألبرت استخدم مصطلح (Bour–governo)، كإطار لحل مشكلة الكساد الاقتصادي وسوء التسيير الذي حل في المملكة آنذاك، غير أن هذا المفهوم ظهر مرى أخرى في الربع الأخير من القرن العشرين في اللغة الإنكليزية ليعبر عن عمل الشركات والمنظمات في خضم

التطورات العالمية المتسارعة، وفي نفس الفترة أي في نهاية عقد الثمانينات أعيد استخدام التعبير من قبل المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) وذلك للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة للبلدان المطبقة لبرامج وسياسات التعديل والإصلاح، إلا أن هذه السياسات (برامج التعديل الهيكلي، إعادة الجدولة الخصخصة المالية والنقدية) لم تحقق الأهداف، وقد تعرضت للنقد من قبل الدول من جهة، كما أنها لم تهتم بالبعد الاجتماعي للمواطنين، وهذا ما يتضح من خلال فرض سياسات التقشف في تدني المستوى المعيشي للأفراد، مع ما ينجر عنها من انعكاسات سلبية ذات آثار سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة، ويركز برنامج الأمم المتحدة في إدارة المجتمعات من خلال "الحكم الجيد" على ثلاثة اتجاهات، الاتجاه السياسي وهو ما يتعلق بشرعية السلطة السياسية، الاتجاه التقني الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها، والاتجاه الاقتصادي – الاجتماعي ويقصد به كل ما يتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة.

وكذلك طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين وطبيعة علاقاتها الخارجية من جهة أخرى، وقد أصبح بذلك مفهوم الحكم متداولاً في أدبيات السياسة وفي النقاشات الفكرية العالمية منذ تسعينات القرن الماضي (الحكم العالمي: حكم بدون حكومة كما عبر عنها James Roseau & Evnst, 1993) والحكم الحديث بتعبير James Narsh et Johan Olsen, 1995) كما أنشئ في لندن مركز دراسة الحكم العالمي عام 1992، ومن جهة أخرى أسست منظمة الأمم المتحدة لجنة الحكم العالمي عام 1995، والجدول التالي يبين أبرز مراحل التطور السياسي للمفهوم.

الجدول رقم (2.3.1) : التطورات السياسية لمفهوم الحكم الرشيد

الفترة الزمنية	التطورات السياسية لمفهوم الحكم الرشيد
1975 – 1982	الموجة الليبرالية: الحاجة إلى التفكير في الأزمة الاقتصادية، وإعادة صياغة نموذج تنظيمي لها بعد الحرب العالمية الثانية.
1982 – 1990	وفاق (إجماع) واشنطن، أزمة المديونية وبرامج التعديل الهيكلي (سياسات الخصخصة)
1990 – 1995	التعديلات (الإصلاحات) الليبرالية وعمليات التحول الديمقراطي.
ابتداءً من 1996	الدور المؤسسي الجديد: الإصلاحات السياسية ملتقى الجيل الثاني عبر

	وضع معايير لترشيد الممارسات الدولية (الحكم الرشيد ومكافحة الفساد)
ابتداءً من 1997	ما بعد مفهوم الحكم الرشيد: إعادة التفكير في نمط العلاقة السائدة بين الاقتصاد والديمقراطية (أي دمج البعد السياسي مع البعد الاقتصادي لإنتاج الكفاءة)

المصدر: وليد خلاف، مرجع سابق، ص:21

بين الجدول أعلاه أهم التطورات السياسية لمفهوم الحكم الرشيد، حيث ظهر المفهوم في الفترة الممتدة بين 1975 –1995 نتيجة جملة من التحولات الخارجية، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتنامي الموجة الليبرالية وعملية التحول الديمقراطي – وبروز مجموعة من الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى الأخذ ببرامج التعديل والإصلاح الهيكلي، وابتداء من سنة 1996 إلى 1997، تطور المفهوم وأصبح يعبر عن الدور المؤسسي الجديد من خلال الأخذ بنظام الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد عبر معايير الترشيد للمنظمات الدولية.

هكذا فإن أهمية الحكومة تزايدت نتيجة اتجاه كثير من الدول إلى نظم الرأسمالية، التي يكون الاعتماد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة، لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي(حبار، 2015، صفحة 75)،خاصة وأن ارتقاء هذا الموضوع إلى صدارة الاهتمامات الدولية هو نتيجة تظافر عوامل متعددة، ومن المتوقع أن ينتج عنها ما يؤثر وبشكل كبير على أداء القطاع العام أو أداء القطاع الخاص على المستوى الوطني للدول من جهة أو على إدارة الاقتصاد الدولي كافة، وبالرغم من أن مسائل إدارة الحكم المتعلقة بالقطاع العام تختلف عن تلك المرتبطة بالقطاع الخاص وتختلف في موضوع إدارة النظام الاقتصادي الدولي، لكن يبقى الحكم السليم يشكل شرطاً لازم لعملية النمو المستديم(عاكون، 2006، الصفحات 7–8).

3.3.2دوافع ظهور الحكم الرشيد

تدرج أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد في هذه الفترة إلى عوامل سياسية وإيديولوجية في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي، وإلى عوامل أخرى ترتبط بدور الدولة خاصة بعد توجيه العديد من الدول النامية لتبني المنهج الرأسمالي وظهور ما يسمى بالعولمة، ومن هنا يمكن تقسيم دوافع ظهور الحكم الرشيد إلى ما يلي(فرج، 2011، الصفحات 3–5):-

أولاً: دوافع سياسية: -

وتتمثل الدوافع فيما يلي: -

1- إنهاء الحرب الباردة وتزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد، حيث حظي هذا الأمر باهتمام واسع من قبل الدول المانحة والدول المتلقية، نظراً لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية.

2- انهيار المعسكر الاشتراكي وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ساعد على حدوث سلسلة من التصاعدات في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وهيكلها، مما ساهم في تبني دول المعسكر الشرقي لأيدولوجيات يغلب عليها الطابع الليبرالي، وكذلك تنامي موجة العولمة والشمولية وتسرب القيم الديمقراطية عبر حدود الدول النامية والتي تمثل الهيمنة الاستعمارية الغربية على العالم، خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية، حيث أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير سلبي على الأرض والاستقرار الدولي، وأنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل أصبح يعصف حتى باقتصاديات الدول الأخرى.

3- غياب الاستقرار السياسي ورؤى الإصلاح السياسي من جراء الاستبداد الغربي في كثير من الدول النامية، وانتشار الحروب الأهلية والطائفية والتي كانت سببا للبحث عن آلية جديدة تلزم بها تلك الدول للخروج من أنشطتها.

4- روح النضال السياسي والاجتماعي الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء مبادئ الديمقراطية والتشاركية في صنع القرارات العامة.

ثانياً: دوافع إدارية:

ومن بين الدوافع الإدارية ما يلي:

1- التغير الكبير في أدوار الدولة وما نتج عنه من تحولات فكرية وثقافية، من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة تنفيذ المشروعات وإدارتها وتوزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين الشركاء المتعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ممثلين في القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمسائلة ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة، ومن هنا لم تعد الدولة في الاقتصاد الحديث تلتزم على الوفاء بمتطلبات التنمية نظراً لتزايدها.

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية والمالية وهي كما يلي: -

1- بروز مجموعة من الظواهر الاقتصادية على الصعيد العالمي في عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، كالعولمة الاقتصادية وسرعة تبادل السلع والخدمات بفضل إلغاء الحواجز الجمركية التي ساهمت بدورها في الكشف عن ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية، **مما أكسب فكرة الحكم الرشيد أهمية كبيرة وتطور بالغ**، ومن بين أهم هذه الظواهر ارتفاع عجز الموازنة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد كانت هذه الظواهر أكثر حدة على الدول النامية، مما أدى إلى عدم استقرارها الاقتصادي وكان سبب في ارتفاع نسبة المديونية ومعدلات التضخم، وهو ما انعكس على القدرة الشرائية وزيادة حد الفقر بها.

2- السرعة التي تخطو بها عملية العولمة وتمويل التدفقات العالمية والتجارية، وبشكل خاص الخدمات المالية، وما أفرزته من تغيرات في الاقتصاديات الدولية، عن طريق توطين الشركات على الصعيد الدولي من جهة، وفتح الأسواق العالمية وضمان نمو التعاملات من جهة أخرى.

3- التأكد من أن إدارة الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة تواجه تغيرات بصورة جذرية، فقد أصبحت للعديد من البلدان النامية أطرافاً في الاقتصاد العالمي الذي لا تنعكس أهميته في هذه الهياكل، مما أدى إلى العجز في تحقيق التماسك والاتساق في النظم المالية والتجارية، وأن القواعد والسياسات والإجراءات التي تحكم هذه العملية لم تعد تتلاءم مع ما أفرزته ظاهرة العولمة من تغيرات على الساحة الدولية، ويرى بعض المفكرين أن الليبرالية الجديدة التي وجهت برامج العمل للتنمية العالمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تحقق الأهداف المرجوة منها بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود واستمر الفقر وعدم المساواة في العالم، وهو ما يفسر استمرار مشكلة الديون في الدول النامية في تأزم متصاعد، حتى في الفترات التي تم فيها تسجيل معدلات نمو اقتصادي، **فكان من الواجب البحث عن استراتيجية جديدة تحقق التنمية.**

4- فشل المساعدات المقدمة للدول النامية من طرف الدول المتقدمة في تحقيق أهدافها (الحد من الفقر وتعزز التنمية والنمو المستدام) بسبب ضعف القدرات الإدارية لحكومات البلدان الفقيرة، والتي اتسمت بالفشل في تلقي هذه المساعدات ومشاريع التنمية، وانتشار الفساد على نطاق واسع، وهو ما جاء في إحدى الدراسات الهامة للبنك الدولي، بأن هناك علاقة سلبية وعلى مدار العقود الحديثة بين المساعدات والنمو حيث أن بعض البلدان تلقت الكثير من المساعدات المالية الدولية إلا أن مستوى الدخل فيها انخفض، بينما دول أخرى تلقت مساعدات قليلة مقارنة بالأولى إلا أن مستويات

الدخل بها ارتفعت بشكل كبير، فهذه الدراسة أكدت على أن العديد من العوامل لها دوراً كبراً في عملية التنمية وليست القدرات المالية فقط وهو الأمر الذي جعل الجهات المانحة تعتبر **أن الحكم الرشيد أساسي لنجاح هذه المساعدات في العالم النامي، ومنذ ذلك الحين ارتبطت التنمية وتقديم المساعدات باعتماد الحكم الرشيد في الدول النامية** إضافة إلى ذلك هناك العديد من الأسباب الأخرى ساهمت في بروز الحكم الرشيد على الساحة العالمية وأهمها(التتير، 2009، الصفحات 16-68):

1- انتشار الفساد السياسي كقضية أمام الشفافية في الحياة العامة، وفقدان الثقة بالسياسيين مما شكل تهديداً قوياً على حقوق الإنسان وخاصة البلدان النامية.

2- الممارسة غير الديمقراطية، وما ترتب عنها من مشاكل كبيرة للعديد من الدول، مما أصبح يشكل تهديداً كبيراً للقوانين القاضية بالمساواة في العدالة والتمثيل الجيد إضافة إلى الأداء السلبي للأحزاب السياسية والأفراد وانعدام الثقة بالمجالس السياسية وبالنشاطات التي تقوم بها.

3- عمليات الخصخصة التي جرت في الكثير من بلدان العالم والتي تخالف القانون والتوجه لبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية.

4- سيطرة الطبقة الرأسمالية على الحكم في العديد من الدول المطبقة لمبادئ الليبرالية الجديدة، مما أدى إلى انقسام أدوار المجتمعات في تنمية الاقتصاد العالمي وتنمية الاقتصاد المحلي.

5- زيادة التبعية السياسية والاقتصادية للدول النامية للغرب الصناعي وهي الفترة التي شهدت اتساع الفرق بين مستويات المعيشة في البلدان الرأسمالية مرتفعة الدخل والبلدان النامية منخفضة الدخل.

6- إعادة النظر في برامج التنمية وفي المؤشرات الخاصة لتوزيع الدخل والمنظمات الاجتماعية في سياق تنفيذ استراتيجيات اقتصادية للمؤسسات الدولية.

7- فشل العديد من السياسات المالية للدول وارتفاع معدلات التضخم، مما أثر بشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي، كما أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري في العديد من الدول أدى إلى نقص الاستثمار وتراجع رؤوس الأموال الدولية.

8- التطورات الحديثة في المعرفة والتكنولوجيا وما يرتبط بها من إعادة تقسيم العمل الدولي، خاصة ما يتعلق بضعف جوانب الحكم وإدارة الدولة.

4.3.2مفهوم الحكم الرشيد

قدمت العديد من الاجتهادات فيما يتعلق بمصطلح الحكم الرشيد ويرجع ذلك إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية، وفي اللغة العربية الحكم أو الحكمانية هي كلمة تعني أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرف الحق لذاته ومعرفة الأخير لأجل العمل به، كما تعني العلم والتفقه حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : (ولقد آتينا لقمان الحكمة)، كما تدل كلمة الحكم على العدل (عبدالعزيز، 2012، صفحة 318)، ووفقاً لمعهد إدارة الحكم يعرف الحكم بأنه "مجموعة من المؤسسات والعمليات والتقاليد التي تملي ممارسة السلطة وصنع القرار" (Egoume, 2007, p. 4).

وفي العلوم الإدارية يشير مصطلح الحكم إلى نظام إدارة الدولة أو أداة السلطة على الشعب وتصريف أمور وتوجيه جهوده وتنظيمها وضبط سلوك أفراده وجماعاته عن طريق القوانين التي يضعها صاحب السلطة في الجماعة، ويتولى تنفيذها بالقوة المادية عند الاقتضاء، والحكم في العلوم الأمنية والجنائية هو القرار الصادر عن المحكمة المختصة، أما كلمة الرشيد فهي اسم من أسماء الله الحسنة جذره رشد، يرشد، رشداً أو رشاداً فهو راشد ورشيد أي نقيض الضلال، بمعنى أصاب وجه الأمر والطريق. وجاء في القرآن الكريم (أليس منكم رجل رشيد) أي الذي يرشد الخلق إلى مصالحهم فيهديهم ويدلهم عليها، وقيل هو الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سبيل السداد من غير إشارة مشيرة ولا تسديد مسدد، وفي الاصطلاح يوضح تعبير الحكم الرشيد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائي وإدارة الدولة والمنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة، لمعايير محددة يوجزها على النحو التالي:- **"قدرة المجتمعات الإنسانية على أن تهيء لنفسها نسق التمثيل والمؤسسات والعمليات والشرائح الاجتماعية كي تدير شؤونها بنفسها وهذه القدرات مجتمعة من خصائص المجتمعات الإنسانية، فهي تملك القدرة على الوعي (الحركة الإدارية) وتنظيم المؤسسات والأنظمة المجتمعية" والتصور "نظم التمثيل" والتكييف للمواقف المستجدة إذ أنها إحدى المميزات التي تميز المجتمعات الإنسانية عن غيرها من الكائنات الحية الأخرى**"(عبدالهادي، 2012، الصفحات 14-15).

إذن فالحكم الراشد أو الجيد يعبر عن جودة البنية التنظيمية الديمقراطية (Dominique Bessire, 2007, p. 25).

يعرف الحكم الراشد انطلاقاً من عدة اعتبارات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب التوجهات والاهتمامات لكل منهما(ناجي، 2008، الصفحات 107-108).

هناك أكثر من تعريف للمفهوم، فقد عرف البنك الدولي عام 1992 (Good Gouvernance) الحكم الرشيد بأنه:

"الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية، وتعرفه لجنة المساعدات التنموية ويتفق تعريفها مع ما قدمه البنك الدولي في أن الحكم الرشيد يعني "استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية"، ومن منظور التنمية الإنسانية فالحكم الصالح هو "الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشاً وفقراً"، وفي هذا السياق يمكن النظر إلى هذا المصطلح على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنين من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم"، ويكفل الحكم الصالح وفقاً لهذا المفهوم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس أوسع توافق للآراء في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً، **في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية**".

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فتعرف الحكم الرشيد على أنه "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي"، **كما تم تعريف الحكم الرشيد على أنه "قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومشاركة المواطنين في النظام الديمقراطي للحكومة".**

وفي إطار هذا العرض فإن المفهوم بأخذ بعدين متوازيين يعكس أولهما فكر البنك الدولي الذي تتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية، كما يرى المفكر "مارتن دورنبوس" إلى أن معايير

الحكم الرشيد هو"**قدرته على تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية، وعلى تحديد برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف**".

ووضع المفكرة "برت روكمان" والمفكر "جول" أربعة معايير لتقييم جودة الحكم وهي: مدى إلمام الحكومة بالمعلومات اللازمة ودرجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات وطبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جهة وجماعات المصالح من جهة أخرى، وأخيراً مدى تمكن الحكومة من تنفذ قراراتها بفعالية، كما قد وضع البنك الدولي استراتيجية واسعة لتحديد كفاءة الدولة، بعد ما طرح مفهوم الحكم الصالح عام 1989 ليشارك في مناقشة تقريره الآخر حول التنمية في العام 1998، وفي تناوله للمفهوم، **فإن الدور الأول هو أن تعين الدولة مجالات تدخلها تبعاً لحدود قدرتها الفعلية، والدور الثاني هو أن تقوم الدولة بتحسين أداء المؤسسات العامة وتعزيز التنافس بينها ومحاربة الفساد مع الاهتمام بتعزيز المشاركة وتوسيع نطاق اللامركزية.**

والحكم الرشيد بعبارة أخرى يعني "إعادة تحديد دور الدولة من خلال وضع استراتيجية التنمية القائمة على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة لتحسين عملية الإدارة كجزء من وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتسهيل عمل المؤسسات وتعزيز التفاعل بين الدولة ومؤسساتها بما في ذلك:

1- التمثيل الأفضل للمواطنين في مؤسسات الدولة والمشاركة الواسعة في النقاش الديمقراطي.

2- تعزز إدارة القطاعات المالية والمصرفية في إطار الاقتصاد الكلي العام (CHETTAB, 2005, p. 7).

كما يعني الحكم الرشيد "قدرة الحكومة على تحقيق إدارة فعالة لتنفيذ السياسات اللازمة واحترام المواطنين للدولة في ظل وجود الرقابة الديمقراطية للمؤسسات"(Kound & Hafid, 2005)).

وقد عرفت بعض الدراسات في ضوء الاتجاهات الحديثة الحكومية بأنها تشكل "مجموعة من القواعد التي تضم العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة في إطار الشفافية والمساءلة، والتي يؤدي اتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المنظمة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق"(خضر، 2012، صفحة 183).

وانطلاقاً من التعريفات السابقة، نستخلص أن المنظمات الدولية عبرت عن مفهوم الحكم بصورة ضيقة واستخدمت لذلك فكرة الرشادة بدل النمو، في حين أن مفهوم الحكم يتسع على المستوى السياسي حيث يعالج علاقة الحاكم بالمحكومين في إطار الشريعة والتمثيل والمشاركة، فالحكم

الرشيد في سياقه الفلسفي هو "الحكم الذي يعبر عن سلطة القيادات السياسية الحاكمة، والملتزمة بتوسيع خيارات الأفراد السياسية واكتسابهم معرفة مشتركة ضمن آلية الرقابة والمساءلة وتحقيق العدالة والمسؤولية المجتمعية".

وفي تعريف آخر للحكم الرشيد ترى اليونسكو أن "جميع الأدوات والعمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها يتمكن المواطنون ومنظمات المجتمع المدني من تطبيق الحقوق القانونية الخاصة بهم". ويتضح من التعريف أن إدارة الحكم وفق منظور اليونيسكو لا يخرج من كونه أدوات وآليات لتمكين أفراد المجتمع من تحقيق منافعهم وإنجاز واجباتهم(محمد أ.، 2011، صفحة 8).

حيث يركز الحكم الرشيد على المجالات التالية(Sachiko & Durwwod, 2007, p. 17):-

1- التطوير البرلماني.

2- تحسين الوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان.

3- تعزيز الوصول إلى المعلومات.

4- دعم اللامركزية المحلية.

5- إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية.

5.3.2 أبعاد الحكم الرشيد

يتميز الحكم الرشيد بمجموعة من الأبعاد والتي تشكل في الأساس جوهر المنطلقات الفكرية السياسية التي جاءت بها المؤسسات الدولية ضمن رهانات الحكم الرشيد كما يلي: -

1- البعد السياسي: -

هو البعد الذي يوضع التمثيل القانوني والشرعي لعملية ممارسة السلطة السياسية للمجتمع من خلال خلق آليات التعاون بين السلطة (الدولة) والمجتمع المدني، أي بين الحاكم والمحكوم، مما يؤدي إلى التفاعل الإيجابي والتعاون بين الأطراف الفاعلة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) ومشاركتكم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد وكذلك تحقيق الديمقراطية بتوفير انتخابات نزيهة، شفافة، وتعددية ومشاركة سياسية واسعة النطاق، كما يمكن الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة وتتوقف رشادة النظام السياسي على مدى شرعية السلطة السياسية، واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير والتي تعني: "قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، مما يخلق رضا المجتمع على السلطة دون الحاجة إلى الإكراه، مما ينتج عنه استقرار سياسي وتحقيق الفعالية من خلال الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يتحقق عند

الوصـول إلـى درجـة مقبولـة مـن النمـو الاقتصـادي والرفـاه بتـوفير الحقـوق الأساسـية للإنسـان والعدالة(سايح، 2013، الصفحات 141-142).

1- يتجسد من خلاله الحكم الرشيد بتحقيق شروط مشروعية جميع تصرفات الهيئات الحاكمة ومطابقتها للقانون الذي وضعته الهيئات المنتخبة الممثلة للشعب من جهة، ومن جهة أخرى يتيح الفرص أمام المواطنين لمناقشة تصرفات الحكام، ومعنى هذا الحكم الذي يطبق القانون بطريقة غير تعسفية كما لا يعفى المسؤولون من تطبيق القانون، والحكم القانوني يعني "مرجعية وسيادة القانون على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي"، ولهذا فإن توفر هذا البعد من شأنه أن يعطي صفة المشروعية لجميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة والمتوقع قبولها في غالب الأحيان من طرف المواطنين، مما ينجم عليه وجود توافق بين مختلف هذه القوى السياسية والمجتمعية، وهذا مما يؤدي إلى التجسيد الميداني لفكرة الحكم الرشيد، والاستقرار السياسي(غربي و آخرون، 2014).

2- البعد الإداري:

ويعني وجود جهاز إداري قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة ويكون ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صورة ومحاولة القضاء على المظاهر البيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين إضافة إلى توفير فرص التدريب والتكوين من أجل زيادة الخبرة والجودة لدى المنفذين، كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى، كما يقوم هذا البعد على ضرورة مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع السياسة العامة من أجل التغلب على حالات عدم الإنصاف وتحفيز التكامل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز المجتمع المدني والقطاع الخاص نحو القيام بالمشاريع الأكثر ربحية(غربي و آخرون، 2014، صفحة 161).

1- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

يشترط البعد الاقتصادي الفعالية في نشاط الحكم، من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والعمل على التوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية، في نطاق ما يتضمن من إعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، وهذا ما يوضح التغيرات التي تعكس

الإصلاحات الإدارية حيث أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها على ثلاثة مجالات وهي:

1. تحقيق الاستقرار في وضع الاقتصاد الكلي.
2. تخفيض حجم القطاع الخاص.
3. إصلاح الإطار التنظيمي.

هذه الأبعاد الأربعة تشكل ترابطاً وتبادلاً فيما بينهما، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين ولا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسة العامة، وعليه فإن الحكم الرشيد هو الذي يتضمن حكماً ديمقراطياً قائماً على أساس الفعالية ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية، أما إذا عدنا لمسألة تحديد الأطراف الفاعلة أو المعنية بتكريس الحكم الرشيد ودوها فنقول أن الحكم الرشيد هو مشروع مجتمع بأكمله يساهم في بنائه أجهزة الدولة الرسمية (من قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية) بالإضافة إلى عمل المؤسسات الغير الرسمية ونقصد بها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص(غربي و آخرون، 2014، الصفحات 162-163).

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن منهج الحكم الرشيد يشمل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهو فلسفة شاملة للحكم تضمن للمجتمع استقرار على كافة المستويات وتقضي على كل أشكال الفساد(بلخير، 2009، صفحة 56).

6.3.2 فواعل الحكم الرشيد

يعتبر تضافر جهود الدولة مع مؤسساتها الرسمية إلى جانب القطاع الخاص أهم سمات تحقيق الحكم الرشيد والتي تتمثل أساساً في المكونات الرئيسية للحكم الرشيد، وانطلاقاً مما سبق يتضمن الحكم الرشيد ثلاثة ميادين رئيسية متكاملة مترابطة فيما بينها وهي(بلخير، 2009، صفحة 56):

أولاً: الدولة والسلطات المحلية: -

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الرشيد وذلك باعتبارها الجهة القائمة على الإشراف وعلى تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة من وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الرشيد، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلان واحترام معايير العمل وحماية

حقوق المرأة وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني، بما يحقق أهداف المجتمع، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد فالدولة وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما السلطات المحلية، فهي تعمل أيضاً على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع الممثلين أو عن طريق تلقي انشغالات المواطنين بتشكيل لجان متابعة وإشراف، كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات المتعلقة بميزانية الدولة ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات.

وتحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة، كما يقع عليها عبء العمل في إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقي المصالح وعدم تعارضها بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني.

ثانياً: المجتمع المدني: –

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الرشيد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة المهمشة وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقباً لأداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهذا ما يمكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى نموذج مستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الرشيد، ويتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلين في صياغة اتفاقية للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية وكذلك الإجراءات السلبية التي تؤثر على العملية التنموية وتعرقل تطوير المجتمع وترقيته.

ثالثاً: القطاع الخاص: –

من الضروري أن يكون للقطاع الخاص دوراً هاماً في تكريس الحكم الرشيد خاصة في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص اعتبر شريكاً أساسياً للدولة، بحيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة

كالتعليم والصحة، كما يمكن المواطنين من المساهمة في بناء الحكم الرشيد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته، ولتجسيد الحكم الرشيد لا بد من إجراءات تتخذ لتكون الحد الفاصل بين المشاكل البيروقراطية التي تحول دون تكريس رشادة التوجيهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة عن طريق استغلال موارد الدولة **وقدراتها بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاعة المؤدية إلى الانتقال من نظام حكم يقوم على ممارسة السلطة إلى حكم قادر على تقديم خدمات عمومية للمجتمع بتكاليف أقل ونوعية جيدة ومقبولة** وتتمثل الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يلي:-

1- الإجراءات الإدارية فيما يخص اعتماد المشاريع الاستثمارية.

2- تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد.

3- عقلنة الاستهلاك والتحكم في الموارد البشرية والمالية والمادية.

4- العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة وفتح أبواب الخدمة العمومية أمامهم.

5- تشجيع الشراكة بين المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة.

6- توفير فرص وإمكانيات لعرض الطاقات والمواهب في مختلف الميادين.

7- العمل على توحيد النصوص القانونية للحد من انتشار البيروقراطية.

تلك هي أهم الإجراءات التي لا بد للدولة والمجتمع أن يوفرها حتى يتمكن من تكريس مبادئ الحكم الرشيد وترقية المواطنين ومؤسسات العمل من أجل تطوير وتنمية المجتمع لصالح الفرد.

شكل رقم (2.3.1) فواعل الحكم الرشيد

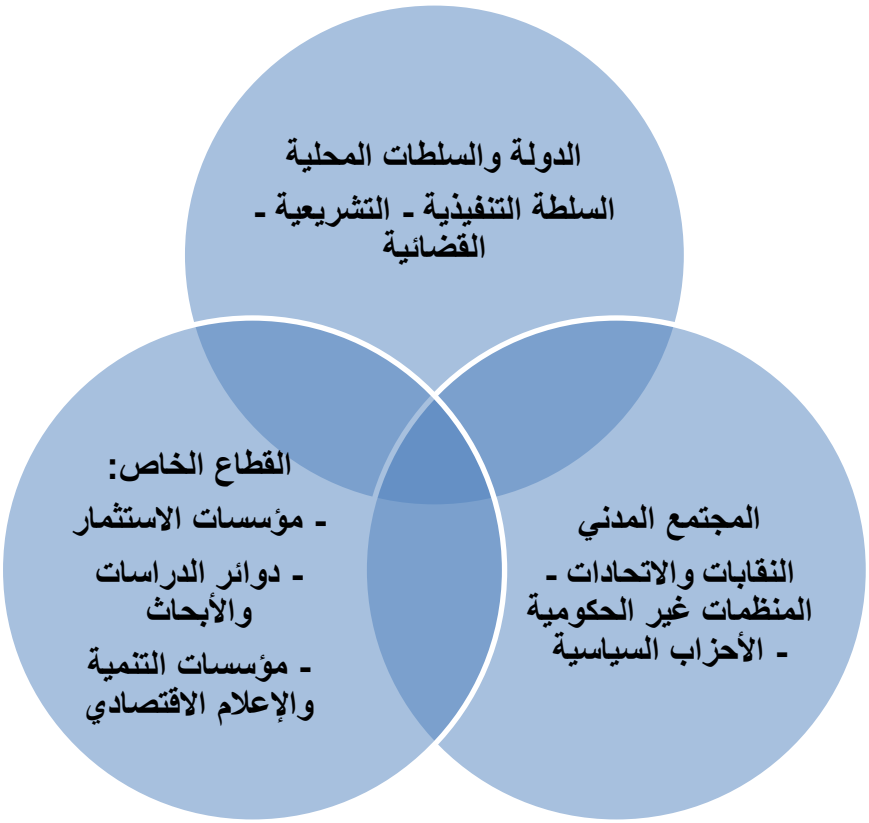

المصدر: إعداد الدارس

فالحكم الرشيد، إذن يرجع إلى مجموعة المؤسسات، الشبكات، التعليمات، التنظيمات، المعايير ذات الاستخدام السياسي والاجتماعي، للفاعلين العموميين والخواص والذي يساهم في استقرار المجتمع والنظام السياسي، وفي توجيهه، والقدرة على حكمه وعلى المقدرة بتزويد خدمات وضمان الشرعية(عباسي، 2010، الصفحات 343-345).

7.3.2 آليات قياس الحكم الرشيد

تختلف آليات الحكم الرشيد ومعاييره وفقاً لاختلاف وجهات النظر للدارسين حولها ولعل دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطت الموضوع أهمية في الدراسة وذلك عبر تحديد ماهية الآليات الأساسية للحكم الرشيد وهي كالآتي(المشاقبة و علوي، 2012، الصفحات 58-66):

أولاً:المشاركة: -

تعتبر المشاركة السياسية إحدى المبادئ المهمة في بناء الحكم الرشيد وهي من المؤشرات الدالة على مدى كفاءته، ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين

الأفراد وحسن التشريع والإدارة المحلية، ولقد ارتبطت فكرة المشاركة بوجود المجتمع المدني، كونها ترتكز على ممارسة المجتمع لأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية خارج سلطة الحكومة دفاعاً عن مصالح فئاته.

كما قد ارتبطت تاريخياً بتطور الحياة السياسية في الدول الرأسمالية المتقدمة، بالرغم من أن هناك مظاهر لهذا المجتمع قد ظهرت قبل ميلاد الرأسمالية وتمثلت في اتحادات الحرفيين وغيرهم.

إن تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة في الشؤون العامة، يرفع من درجة شفافية النظام السياسي، ويقوي من سلامة حكم القانون والمساءلة في صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين وبالتالي تحقيق الرضا الذي يؤمن الشرعية الصحيحة للنظام السياسي، ويحقق الوصول إلى الحكم الرشيد الذي يقتضي بالمساواة والمشاركة الجماهيرية وتشجيعها على الانخراط في الأنشطة السياسية، ولقد حدد المفكر "ليونارد بينور" أزمات التطور السياسي وهي:-

1- أزمة الهوية.

2- أزمة الشرعية.

3- أزمة المشاركة.

4- أزمة الانتشار.

ثانياً: الشرعية: -

فالشرعية السياسية هي محصلة للتفاعل بين السلطة وبين المواطنين إذ أنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن، وعلى أساس الوثوق بها فيما تخطط وتنفذ من سياسات، ليس من حيث نجاعتها فقط، لكن من حيث أنها أصلاً مستلهمة من تطلعات الجماهير، إذ هي تطابق قيم النظام السياسي مع قيم طرأت على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم مما أحدث تحولاً كبيراً، وهي بذلك تمثل صورة إيجابية أحياناً وعكس ذلك أحياناً أخرى، ومن قضية العولمة مثل واضح على ذلك حيث أن مهمة الحكم الرشيد أصبحت تتمثل في تحقيق التوازن بين الاستفادة من العولمة من ناحية، **وبين توفير بيئة محلية اجتماعية واقتصادية تتسم بالأمان والاستقرار من ناحية أخرى.**

ثالثاً: الشفافية: -

تعد الشفافية واحدة من المصطلحات المدنية التي تستخدمها الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم وجاءت في سياق ضرورة اطلاع الجماهير على كل منهج السياسات العامة وتعريفهم بكيفية

إدارة الدولة من قبل القائمين القائمين عليها (السلطة) وذلك للحد من السياسات الغير معلنة والتي غالباً ما تكون خاطئة.

الشفافية لغة مأخوذة من الجذر (شفف) الذي يعني (الشيء القليل) أو (الشي الذي يرى ما خلفه)، أما اصطلاحاً فإنها تعرف باعتبارها أسلوباً علمياً لمكافحة الفساد، ولذا فقد تعددت تفسيراتها، حيث أشير إلى أنها تعني (آلية الكشف عن الفساد، بأنها يكون الإعلان من جانب الدولة على أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ، وهو ما يتطابق مع تفسير دور المواطن وأهميته في صنع السياسة العامة، وهنا تصبح الدولة ملزمة بالإعلان عن سياستها في إطار من الشفافية والتعاون مع المواطن وهناك من فسر الشفافية على أنها "التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وبين باقي القطاعات وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وأن يتم ذلك بوضوح ووفق آلية يطلع عليها الجمهور من حيث تحديد وتوزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة، وكذلك توزيعها بين السلطات الثلاث، وهو ما يتطابق مع الطروحات الفكرية بفصل السلطات بغرض تحقيق الشفافية من خلال التمييز بين القطاع الحكومي وبين القطاع غير الحكومي، كما تعني الشفافية "مجموعة القرارات المتخذة وفقاً للقوانين والإجراءات السارية والتي تكون قد وضعت بمشاركة عامة أو على الأقل الواسعة، بالإضافة إلى مسائلة السلطة السياسية.

رابعاً: دورية الانتخابات: –

تعتبر دورية الانتخابات من أجل تحديد القيادات، ركناً أساسياً من الديمقراطية، ودلالة على مدى رشادة الحكم السياسي، إذ أن اختيار نوع النظام الانتخابي وكيفية تنظيم الانتخابات يشكل مجالاً واسعاً لتمديد خيارات الفرد السياسية، ويساهم في الحد من مشاركته وبالتالي تنتقص درجة الرشاد في الحكم، ولقد تعددت نماذج القوانين الانتخابية فمنها من يقوم على أساس النظام النسبي ومنها من اعتمد نظام الدوائر الانتخابية، هذا عدا نظام الاستفتاء الموجود في بعض الدول، ويتطلب نظام الدوائر الانتخابية الفوز بأغلبية أصوات المشاركين في العملية الانتخابية فقط، وفي تعديل له يشترط الفوز كسب الأغلبية المطلقة من أصوات المسجلين في الدائرة الانتخابية، أما النظام النسبي فهو يتعمد الدولة بكاملها دائرة انتخابية واحدة ويحصل فريق على حصة من المقاعد في دوائر التشريع المختلفة بحسب حصته من أصول الناخبين ويطبق هذا النظام الانتخابي بأشكال عدة منها نظام اللوائح الحزبية المغلقة أو المفتوحة، ونظام التصويت التراكمي أو نظام التحويل الفردي، ويشترط للنجاح الحصول على الحد الأدنى من أصوات الناخبين للفوز بمقاعد نيابية.

إن المفاضلة بين نظام انتخابي وآخر تخضع لطبيعة السلطة السياسية القائمة وجوهر ذلك مدى استعداد هذه السلطة لفكرة توسيع مشاركة الجمهور في العملية السياسية، ومع ذلك يظل نظام التمثيل النسبي هو الأفضل من منظور الحكم الرشيد ويعود السبب إلى أن النظام النسبي يفسح المجال لمشاركة شعبية أوسع في العملية الانتخابية، كما أنه لا يسمح كما في حال نظام الدوائر الانتخابية بتدخل النظام السياسي في هذه العملية.

وأخيراً، فإن هذا النظام يمكن الناخب من تحديد خياراته الانتخابية في ضوء البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب، وليس استناداً إلى مزايا المرشح، أما نظام الدوائر الانتخابية رغم مساوئه فيضل الأسهل من حيث مراقبته وشفافيته، وفض المنازعات الناجمة عن المنافسة بين المرشحين.

خامساً: المساءلة: –

من الحقائق التي سخرت في سياق عملية التنمية في معظم المجتمعات الإنسانية، ضرورة وجود آليات لضبط أداء "السلطة" والعمل على تقويم المؤسسات الممثلة بالأشخاص القائمين عليها، عندما تجري مسائلتهم من قبل هيئات مخولة رسمياً بذلك، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني أو الرأي العام وذلك حين تجاوزهم الحقوق وانحرافهم، مما يؤدي إلى انحراف الحكومة عن مسارها الصحيح إذا ضعفت أشكال المحاسبة، أو جرى الحد منها وبذلك تتحول الوظيفة العامة إلى غير غايتها، وقد البعض المساءلة بأنها "واجب المسؤولين" مهما كانت مناصبهم وبغض النظر عن الطريقة التي وصولا بواسطتها إلى الحكم، في وضع تقارير دورية عن عملهم وإنجازاتهم والصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم وتقديمها إلى المواطنين أصحاب الولاية والحق في الاطلاع على كل ما يجري على الساحة الحكومية وهو ما جاء في برنامج المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي وضع دراسات وتوجيهات بصدد إقامة الحكم الصالح، وقد شددت هذه الدراسات على كون المساءلة "ضرورة ملحة" للإصلاح، وفق أطر وأنساق يستوجب خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية أمام مساءلة كل أفراد الشعب والمؤسسات المعنية وذلك ضمن صيغ متعددة منها:–

1– **المساءلة التنفيذية:** ويقصد بها ما يجري على ساحة السلطة التنفيذية التي تعتمد في كثير من الدول إلى إقامة أجهزة حكومية تسند إليها مهمة المحاسبة الذاتية عبر سبل إدارية، وذلك من خلال استخدام التدابير الوقائية وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور، وتخويل بعض اللجان والهيئات والدوائر بالمراقبة والتحقيق وذلك تعزيزاً لمفهوم "المساءلة" داخل الأجهزة الحكومية.

2- **المساءلة التشريعية:** وهي من أعرق آليات المساءلة في النظم الدمقراطية، وتمثل جزءاً مهماً من عمل البرلمان، ويتم من خلال مراقبة أعمال الحكومة، لضمان استقامة سير العمل الرسمي، وللمساءلة التشريعية أهمية كبيرة، فهي الرقابة التي تضمن حسن الأداء والوصول للحكم الصالح.

3- **المساءلة القضائية :** وهي كسابقتها في المسائلات، تمثل ركناً أساسياً من أركان ضبط عمل الجهاز الرسمي والغير رسمي، وتقوم هذه المساءلة على اساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاء وباستقلالية تامة، الأمر الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين، وهذه الاستقلالية هي التي تميز السلطة القضائية فضلاً عن امتلاكها سلطة الإرغام المشروع لتنفيذ أحكامها، ولذلك فإنها تغدو الأكثر فعالية في الكشف عن طبيعة الممارسات الغير سليمة التي تشوب عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بوصفها السلطة التي تتحمل دوراً مركزياً في أسلوب إقامة الحكم الصالح.

سادساً: حكم القانون: -

يتفق معظم صناع القرار على أن سيادة القانون هي واحدة من الطرق لمحاربة الفساد حيث يمكن للدولة أن تعمل تحت العديد من الأشكال المختلفة للحكم (من الاستبداد إلى الديمقراطية)، لكن وجود القانون على نطاق أوسع يضمن لجميع الأشخاص والمؤسسات العام والخاص، بما في ذلك الدولة نفسها المساءلة أمام القوانين التي تطبق على الجميع بالمساواة، وبشكل يسمح بالفصل فيها بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (United States institute of peace, 2010, p. 13).

سابعاً: الكفاءة والفعالية: -

من خلال قدرة الحكومة على إنتاج المخرجات العامة ذات الجودة، بما في ذلك الخدمة المقدمة للمواطنين بأفضل التكاليف، وهي مقابل ذلك تضمن مخرجات تحقق المطالب الرئيسية لصناع السياسات(quist, 2012, p. 8).

ثامناً:الاستجابة: -

من خلال استجابة جميع المؤسسات وبشكل سليم للتغيرات في الطلب لأفضليات أصحاب المصلحة في ظل الظروف المتسارعة(wingvist & others, 2012, p. 14)،فالخصائص التي تحدد الحكم الرشيد هي(meisel, 2007, p. 15):

1- الأداء الفعال للقواعد الرسمية.

2- ضمان احترام الملكية.

3- كفاءة وفعالية المنظمة.

4- احترام قواعد الديمقراطية.

تاسعاً: الرؤية الاستراتيجية: -

يعني مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، ولا بد أن تقوم على الحرية السياسية والعدل الاجتماعي والانفتاح الثقافي على العالم، وحسب مفهوم الحكمانية فإن الرؤية الاستراتيجية تتمدد بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة، وأفراده من جهة أخرى والعمل على تحقيق التنمية البشرية، لذا فعند وضع الاستراتيجيات لا بد من مراعاة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ووضع الحلول لها(بلخير، 2009، صفحة 53).

الشكل رقم (2.3.2): آليات قياس الحكم الرشيد

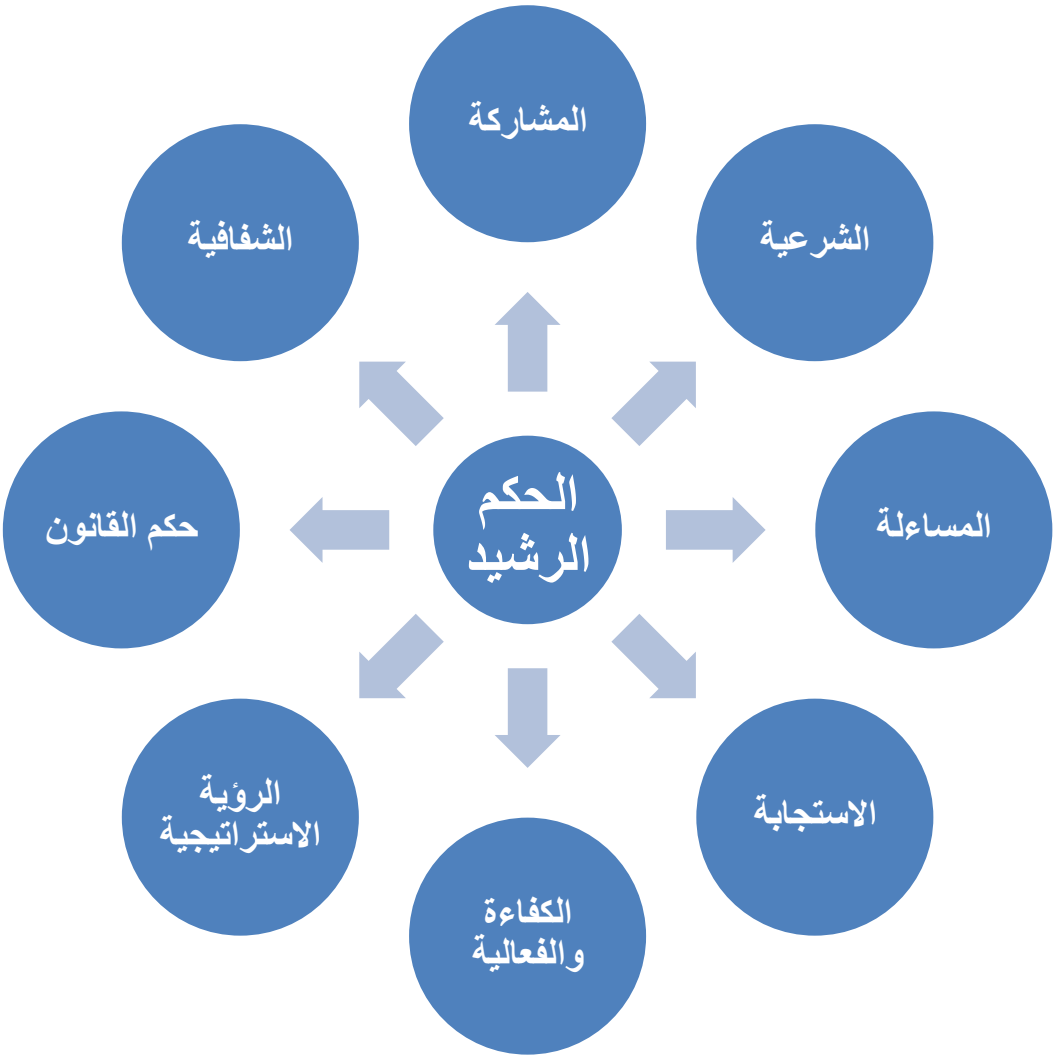

المصدر: إعداد الدارس

2/4 المبحث الرابع

العلاقة بين متغيرات الدراسة

1.4.2 تمهيد

لقد هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، في محافظة أمانة العاصمة / الجمهورية اليمنية.

ولتحقيق هذا الهدف تم الاطلاع على العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم ربطها بالعلاقات ما بين متغيرات الدراسة والتي يتم تناولها في النقاط التالية: –

2.4.2 العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

تعتبر مسألة حماية البيئة قضية محلية إقليمية أكثر منها قضية مركزية وذلك نظراً لقرب الهيئات المحلية من الواقع وخصوصيات مكونات البيئة التي تتميز بها، حيث تختلف هذه المكونات بين المناطق الساحلية عن المناطق الداخلية والصحراوية، ونظراً لأن موضوع حماية البيئة تحكمه مجموعة من القوانين العامة والخاصة، التي تتدخل في عمليات تطبيقها عدة هيئات، فإنه من الطبيعي أن يكون لهذه الهيئات امتداد جهوي ومحلي تحت تسميات ومهام مختلفة، حيث تلعب هذه الهيئات دور المنسق الفعال والعملي بين مختلف المتعاملين في مجال البيئة، وتعتبر الجماعات المحلية هي الوحدات الرئيسية على المستوى المحلي المعنية بحماية البيئة نظراً للدور المؤثر الذي ينتظر أن تؤديه في هذا المجال بحكم قربها من المواطن وإدراك مسؤوليها وهيئاتها أكثر من أي جهاز آخر لطبيعة المشاكل التي يعانيها السكان(قرماش، 2015، صفحة 58).

إن الجماعات المحلية هي وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي انشأت من أجلها حيث تعتبر حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من أهم أهدافها.

إن الاستقلال المالي للوحدات المحلية يرمي إلى تحقيق الديمقراطية واللامركزية في تسيير شؤونها ويسمح لها بالقيام بنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل تلبية حاجيات سكان الأقاليم وتحريك عجلة التنمية المحلية(darmary, 2006, p. 107).

تكمن أهمية دراسة موضوع دور إدارة التنمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية للتعرف على أهمية معرفة الأنشطة الإدارية وطريقة توجيه الأفراد نحو كيفية تحقيق أهداف

المنظمات ودفع عجلة التنمية من خلال التركيز على عمل إدارة التنمية المحلية في كل المستويات، وأصبحت التنمية المستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في مختلف الدول ولإدارة التنمية المحلية دور جوهري في هذه العملية نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتجسد أهمية إدارة التنمية المحلية في التنظيم الإداري الذي يستطيع من خلاله أن تساهم في بناء الوعي التنموي واستقراره وتوظيفه من خلال مشاركة حقيقية وفاعلة في العملية التنموية، ونتيجة للمتغيرات الحاصلة في عالمنا المعاصر سواء من منظور التكتلات الاقتصادية أو من ناحية ظهور العولمة وما تبعها من انفتاح وبروز دور إدارة التنمية المحلية كشريك أساسي مساهم في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول للحفاظ على ديمومة التنمية بحكم قرب إدارة التنمية المحلية من المواطن.

وقد وضعت أساساً بهدف تسيير شؤون المواطنين وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والصحي والبيئي كما تؤدي إدارة التنمية المحلية دوراً في التنشئة الوطنية والمدنية وحتى السياسية (قبايلي، 2017، صفحة 10).

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية وأيضاً تسليط الضوء على أهمية تطور الريف، ولقد استخدمت في هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، بداية من مصطلح تنمية المجتمع سنة 1944 وهذا عندما تداعت الضرورة في أفريقيا بالأخذ في تنمية المجتمع، ثم ظهر مصطلح آخر وهو التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالجانب الاجتماعي الذي يتمثل في التعليم والصحة ...الخ، ولقد ترتب على هذا النقص في مفهوم التنمية الريفية ظهور مصطلح جديد وهو التنمية الريفية المتكاملة سنة 1975 في تقرير للبنك الدولي الذي كان الهدف منه وضع إطار استراتيجي وشامل يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية، ولما كانت التنمية الريفية متكاملة تنظر وتهتم إلا بالمناطق الريفية تبلور مفهوم جديد وهو التنمية المحلية الذي يهدف إلى دمج الاهتمام بالمناطق الريفية والحضرية على حد سواء (ناصر، 2011، صفحة 87).

بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية وبالتنمية المحلية لكونها أصبحت وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ

المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كبعد مهم ضمن أبعادها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والثقافية والحضارية...الخ للمجتمعات المحلية وإدماجها في استراتيجياتها التنموية وبالتالي الوصول إلى تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة ومن هذا المنطلق وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح ومفهوم التنمية المحلية المستدامة(ناصر، 2011، صفحة 89).

3.4.2 العلاقة بين الحكم الرشيد وإدارة التنمية المحلية

لقد تضمن إعلان "الحق في التنمية" في مادته الأولى الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996 أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان(السيد و آخرون، 2006)، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية من هنا أضحى مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم استقراراً وقبولاً في دول العالم الثالث **بعد اعتراف المجتمعات المتقدمة بأهمية ذلك خاصة على المستوى المحلي لدعم التحول نحو القطاع الخاص وتقليص سلطة الحكومة المركزية بالمحليات، والتي تعتبر إحدى أهم الآليات التي من شأنها النهوض بالتنمية المحلية**، حيث ومع ظهور الحكم الرشيد برزت فكرة بديلة عن تلك التي تنادي بالدور المركزي الشامل للدولة في تخطيط التنمية بجميع جوانبها، هذه الفكرة أعادت تحديد دور الدولة، والتي تقوم في جوهرها على الشراكة بين الجهود الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص مع الاهتمام كذلك بالمقاربة النوعية والتي تتم بضرورة التوفيق في فواعل التنمية بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

إن التحولات التي يعرفها المجتمع سواءً على الصعيد الاقتصادي(الجمعوي، 2006)، والاجتماعي أو السياسي أصبحت تفرض أكثر من أي وقت مضى انخراط كل المكونات الفاعلة في المجتمع والقيام بعمل تنسيقي وتكاملي بين جميع الفاعلين لاستيعاب هذا التحول وكسب رهان التنمية، وفي إطار الحديث عن دور الإدارة المحلية في إطار مفهوم الشراكة في مجال التنمية المحلية ينبغي قبل ذلك توضيح مفهوم الشراكة، الشراكة المجتمعية مع التأكيد على دور كل من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

يقصد بها إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على ثلاث دوائر متقاطعة لمصلحة ما من العمل المشترك، تمثل بهذه الدوائر الثلاث مكونات أساسية هي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع

الخاص، وتنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاث، كل هذا بغية تحقيق التنمية المستدامة.

وبذلك فإن الشراكة تقوم أساساً على تظافر الجهود الحكومية في المجتمع المدني والقطاع الخاص(عيشور، 2007، صفحة 20)، بغية تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بناءً على شعور جميع الأطراف بالانتماء والمسؤولية المشتركة لخدمة الجميع وتنميته. أما بالنسبة للشراكة في التنمية في المشاركة في صنع القرار، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، والالتزام بهذا يسفر عنه الاتفاق التشاركي، وعلاقات متبادلة توفير فيها درجة من التكافؤ بين جميع الأطراف، وتشكل الشراكة لتحقيق أهداف معينة أو مجابهة قضية معينة أو إحداث تغيرات معينة في المجتمع، أو في الاتجاهات والقيم التي لا يستطيع طرف أو جهة بمفردها تحقيقها وتقوم الشراكة على بناء خلفية مشتركة مع وضع أسس الاتفاق والاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات، وتجميع الموارد، ويجب اتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدل من السعي لمنافع فردية، وذلك عن طريق العمل الجماعي وبأسلوب ديمقراطي، وذلك يؤدي بالتالي إلى زيادة الخيارات، والوعي العام بما يساعد على خلق المساندة وتقليل المعارضة وتعزيز وتعميق الديمقراطية مع ضمان مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية إذ أن اللامركزية تسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤونهم المختلفة، باعتبار هذا النظام يهدف أساساً إلى تقريب الإدارة أو السلطة بصفة عامة من المواطن، مع التشديد على الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، ومن أجل دفع عجلة التنمية المحلية لا بد من إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية.

وفيما يخص الشراكة المجتمعية فهي تعني إشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية أو تنظيم مؤسسي محلي لا مركزي يشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل في الدولة والتي يمكن الاعتماد فيها سواءً كانت خدمية، ثقافية، اقتصادية أو اجتماعية، على فكرة التنمية المحلية التشاركية على شكل، مجموعات أو جماعات في مؤسسات غير ربحية، منتخبة أو معينة، تتلقى دعماً رسمياً وشعبياً وتفويضاً في مؤسستها ومشاريعها التنموية، وتخضع للوصاية أو الإشراف لإدارة عليا وتكون بمثابة جسراً بين أهالي المنطقة وبين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات المجتمعية محلياً، إقليمياً وعالمياً ضمن سياسة الدولة، بحيث تحقق مبادئ وأسس الشراكة في العمل والخدمات المرتبطة بها وتمارس في أداء مهامها واختصاصاته أو مراقبتها

وتقويتها وتحفيزها من أجل تنفيذ المشروعات وإدارتها وصيانتها واستمراريتها سياسة واضحة تعتمد على المشاورة والخبرة، العدالة والشفافية.

تشير الدراسات المعاصرة حول اللامركزية إلى مفهوم أسلوب الحكم Governance Local(عبدالقادر، 2004، صفحة 200)حيث يعرفه Landell and Mills بأنه "استخدام السلطة السياسية، وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ويعرفه Charlick بأنه "الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتسيير القيم التي ينشدها الأفراد والمجموعات في المجتمع المحلي من خلال هذين التعريفين يتضح أنها يربطان بين البعد السياسي متمثل في الالتزام بتحقيق مصالح المجتمع المحلي، وبين البعد الإداري متمثل في الفعالية التي يتم بها إدارة الشؤون العامة المحلية، وقد أوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد لإدارة المدن ICMA الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحكم المحلي الرشيد على النحو التالي(عبدالوهاب س.، 2005، صفحة 7):-

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية بموجب القانون.
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

عرف الحكم المحلي بأنه عبارة عن "نظام إداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومية) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحية تتمتع قانونياً بالاستقلال عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها الشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة.

كما عرف الحكم المحلي على أنه "المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية"(الشيخلي، 2001، صفحة 19) **ويمكن القول بأن الإدارة المحلية أو الحكم المحلي هو ذلك النظام الذي يتميز بالعناصر التالية:**

-الاعتراف بوجود المصالح أو شؤون محلية متميزة عن المصالح الوطنية.

- إنشاء أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة تولي تلك المصالح.
- خضوع تلك الأجهزة لدى قيامها بتلك المصالح لرقابة الإدارة المركزية.

حيث تتمثل إيجابيات وسلبيات الحكم المحلي فيما يلي(أبوبكر، 2005، الصفحات 326-327):

1) الإيجابيات: هناك عدد من الأهداف الأساسية لقيام وازدهار الحكم المحلي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

– يعمل الحكم المحلي على إدراك الاختلافات القائمة في طبيعة المشكلات والمصالح والحلول لهذه المشكلات من إقليم لآخر، فيما يمثل أولوية بالنسبة لاهتمامات منطقة ما، وقد لا يمثل نفس الأهمية بالنسبة لاهتمامات منطقة أخرى، أي يعمل الحكم المحلي على توطيد العلاقة بين جهاز الحكم وبين القضايا التي تهم المواطنين.

– يحقق الحكم المحلي تمثيل للمجتمع في إدارة شؤونه باعتبار أن صناع القرار منبثقين من الأهالي وأكثر إحساس بهم وأكثر تقديراتهم، وأقدر على استقطاب تعاونهم واستثارة حماسهم وبالتالي فالحكم المحلي عبارة عن ترتيب تنظيمي يختصر القنوات الطويلة والمعقدة والمعيقة أحياناً والتي يتعين السير فيها لتوصيل آراء واحتياجات وتطلعات الجماهير إلى صناع القرار.

– يوفر الحكم المحلي الفرصة للتدريب على ممارسة العمل السياسي أمام المواطنين، كما **يتيح الفرصة لسرعة القرار والابتكار وتنمية فرص ظهور القيادات وإتاحة الفرصة لتدريبه.**

– زيادة المشاركة من قبل المجتمعات المحلية، والتي أصبحت قادرة على التأثير والضغط على الأجهزة الحكومية، مما أدى إلى زيادة نصيب المجتمعات المحلية من الموازنات والموارد القومية.

– التقارب بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية، بحيث أصبحت سياسات الحكومة أكثر استجابة لمطالبهم وأولوياتهم.

– الأخذ في الاعتبار التخطيط المحلي في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية.

– تشجيع وزيادة المشاركة السياسة للأفراد، والتي تؤدي إلى تجدد القيم الديمقراطية، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي كما سيؤدي هذا المناخ السياسي إلى تكوين قيادات سياسية محلية والتي سوف تكون في المستقبل قيادات قومية، غير أن ذلك يعتمد على الواقع والخبرة العملية.

– يساهم الحكم المحلي في جعل عملية صنع القرار إلى المواطنين، وبالتالي يؤدي توزيع السلطات والموارد إلى تفعيل عملية صنع القرار، ومن ثم تحقيق رفاه اجتماعي أكثر.

– يسمح الحكم المحلي بتخفيف الكثير من الأعباء عن السلطة المركزية، وذلك فيما يتعلق بالأمور المحلية قليلة الأهمية على المستوى الوطني، مما يتيح وقتاً أكبر أمام السلطة المركزية للتصدي للقضايا الوطنية الأكثر أهمية.

2) السلبيات: بالرغم ما يحققه الحكم المحلي من مزايا عديدة، إلا أن هناك مجموعة من السلبيات التي يمكن أن تترتب عليه من أهمها:

- عدم المساواة فيما بين الأقاليم المختلفة، تبعاً لمختلف القدرات على مستوى المنظمات المحلية.
- تعاني المجتمعات المحلية من قلة الموارد البشرية والاقتصادية والتكنولوجية التي تساعد على نجاح الحكومات المحلية، إضافة إلى اتصافها بالجهل والفقر يؤدي إلى خلق موقف خطير من السيطرة والكبت، لذلك فإن مدى فاعلية الحكومات المحلية يتحدد بمدى رضى الأفراد عن احتياجاتهم الأساسية.
- تقليل الكفاءة، بسبب تحجيم قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق اقتصاديات واسعة النطاق في بعض المناطق.
- ضعف المؤسسات التي تساعد المنظمات المحلية وتطور من قدراتنا الإدارية وضعف الروابط فيما هذه المنظمات والحكومة المركزية.

إن الأخذ بنظام الحكم المحلي يعود إلى المزايا التي يحققها والمتمثلة في:

- أسباب إدارية فنية: مع تطور وظائف الدولة أدت المركزية التي ميزت العديد من الدول إلى إهدار الكثير من الموارد والطاقات وانتشار الكثير من مظاهر الفساد والمحسوبية والاغتراب السياسي، إضافة إلى تحكم إدارة الحكومة المركزية لمختلف المشروعات ومن ثم عدم تناسبها مع الاحتياجات المحلية، وقيامها بوضع نظم متشابهة موحدة لا تناسبها مع الاحتياجات المحلية، وقيامها بوضع نظم متشابهة موحدة لا تناسب أولويات المواطن المحلي نتيجة عدم إمكان إدارة جميع الأنشطة من مركز واحد، فتم بالتالي الاتجاه إلى نظام الإدارة أو الحكم المحلي وتوزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية فيما يتعلق بالشؤون المحلية(شيهوب، 1986، صفحة 6).
- أسباب سياسية اجتماعية: نظراً لأن مشاركة الجماهير في الشؤون المحلية طابعاً هاماً وحساساً، يفرض ضرورة حكم المجتمع المحلي نفسه بنفسه، من خلال انتخاب ممثلين له وبالتالي ضرورة توسيع وتنويع قنوات المشاركة في صنع السياسات العامة أمام المواطن المحلي سواء كقيمة أخلاقية تحقيق مبدأ المواطنة والسيادة الشعبية، أو كهدف عملي من أجل ضمان مزيد من تأييد المواطنين لتحقيق أهداف السياسات العامة، فالتنظيم المحلي يؤكد على أهمية مشاركة المواطن المحلي في التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات التي تطبق عليهم باعتبار أن المشاركة هي الأداة الرئيسية لنظم الحكم والإدارة في تحقيق التنمية المحلية(الصاوي، 1995، صفحة 31).

4.4.2 الإدارة المحلية أو الحكم المحلي والتنمية المحلية

يتم النظر إلى النظام المحلي في إطار مفهوم أسلوب الحكم المحلي الرشيد كسلسلة من التفاعلات بين الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي وذلك في إطار بيئة مركزية في الأطر القانونية والسياسات العامة، حيث أصبح دور الدولة في إطار مفهوم الشراكة يركز على البعد الاجتماعي من خلال المسؤولية عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وعن وضع الإطار العام القانوني والتشريعي لأنشطة القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتستطيع كذلك الدولة تمكين المواطنين من خلال توفير الفرص المتساوية لهم، وضمان مشاركتهم في الأمور الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولذلك فإن اللامركزية في هذا الإطار تكون أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين وللظروف الاقتصادية المتغيرة(عبدالوهاب س.، 2005، صفحة 375).

ومن أجل بناء نظام محلي يقوم على أساس أسلوب الحكم المحلي الرشيد، يمكن القول إن سياسات واستراتيجيات وبرامج وأنشطة اللامركزية وأطرها القانونية تتخذ مسارين من أجل بناء نظام محلي يقوم على أساس أسلوب الحكم المحلي الرشيد تتمثل في: –

– **المسار الرأسي:** يتضمن تحويل السلطات والمسؤوليات والوظائف والموارد من الحكومة المركزية إلى الأجهزة المحلية.

– المسار الأفقي: يتضمن تمكين المجتمعات المحلية لتكون قادرة على تحديد خطط وبرامج التنمية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في الوقت الذي يتطلب فيه المسار الرأسي التحول في سياسات الحكومة المركزية وقوانينها وترتيباتها الهيكلية والمؤسسية التي تسمح بالتشارك بالقوة والسلطة والوظائف والموارد، فإن المسار الأفقي يمكن تفعيله بدون ضرورة إجراء تعديلات في القوانين ذلك أنها تتطلب تعبئة وتنظيم المجتمعات المحلية لكي تشارك في تخطيط وتنفيذ الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى تقوية ودعم قدراتهم للمشاركة في التنمية وجني ثمارها فالرابطة المهمة بين اللامركزية الرأسية واللامركزية الأفقية أنه في الدول التي تتسم بدرجة عالية من المركزية والسلطوية، فإن اللامركزية الأفقية من شأنها تمكين السكان المحليين، وإعدادهم ليكونوا قادرين على الاستفادة من القوة والسلطة والوظائف والموارد التي يتم تحويلها عن طريق اللامركزية الرأسية، أي أن اللامركزية الأفقية من شأنها تمكين المجتمعات المحلية بينما اللامركزية الرأسية من شأنها خلق هياكل وترتيبات تدعم التمكين الذي أوجدته اللامركزية الأفقية.

ومن أجل النهوض بالتنمية المحلية وجب أن تقوم الوحدات المحلية بمجموعة من الوظائف والأدوار في مجالات توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، والمشاركة في صنع السياسات العامة، وتنمية وتدريب الموارد البشرية وحماية البيئة ففي مجال جذب الاستثمارات يجب أن تشارك الوحدات المحلية الحكومة المركزية في صنع السياسات العامة باعتبارها الأكثر التزاماً تجاه المواطنين، والأكثر معرفة بمشكلات ومتطلبات المجتمعات المحلية، وبالتالي ضرورة تمكين الأجهزة المحلية من إصدار اللوائح المحلية التي توفر للمستثمر أساساً قانونية للاستثمار فيها، وإنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات التحضر والتطورات التكنولوجية، وتزايد معدلات النمو السكاني وتطلعات المواطنين إلى مستوى متطور من الخدمات، ولذا وجب تطوير المرافق العامة بالشكل الذي يطبق نظم الإدارة الحديثة والكفاءة الإدارية والمشاركة الشعبية، ودراسة عملية البدء في خصخصة بعض هذه المرافق، ومدى مساهمة المواطنين والوحدات المحلية في إدارتها وتمويلها ورقابتها(عبدالوهاب س.، الحكم المحلي والتنمية المحلية ، 2008، الصفحات 51-52).

كما يمكن للوحدات المحلية أن تساعد في تطوير الموارد البشرية الكفؤة على اعتبار أن تسيير الموارد البشرية من أهم العوامل التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل أي هيئة عمومية، حيث أن العنصر البشري هو المكلف بتقديم الخدمة العمومية، وتسيير نوعيتها،وعليه فإن أي هيئة ومهما كانت طبيعتها، لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من أداء مهامها بصفة فعالة وهذا من خلال:

- تصحيح هيكل الرواتب وحوافز العاملين، بحيث تتماشي مع الاتجاهات السائدة في سوق العمل، ومع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة بصفة عامة.
- وضع نظام متكامل لتدريب الموظف المحلي والقيادات المحلية، على اختلاف أنواعها ومستوياتها، خاصة أهمية الحركة والتحفيز لما لها من دور في إعطاء نفس جديد للموظف وصقل معارفه المهنية.
- إعطاء رؤساء الوحدات المحلية، السلطات التي تمكنهم من استقطاب واختيار العناصر الكفؤة للعمل بوحداتهم.

5.4.2 فواعل الحكم الرشيد لتفعيل التنمية المحلية

دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التنمية المحلية

للمجتمع المدني والقطاع الخاص دور في مجال التنمية المحلية ويتمثل ذلك فيما يلي:

1- المجتمع المدني:

انطلاقاً من أن العمل القاعدي أساس كل عملية تنموية رشيدة، فإن منهج العمل يرتكز على توظيف كل الطاقات البشرية، انطلاقاً من المجتمع المدني قصد توحيد الجهود المتاحة لتحقيق التنمية المقصودة، وهو ما يستلزم تفعيل دور المجتمع المدني، ذلك لأن دفع عملية التنمية المحلية التي هي غاية كل دولة لا يكون لها نتيجة إيجابية دون إشراك فواعل المجتمع المدني، على اعتبار أن عملية التنمية المحلية هي بالأساس عملية جماعية منظمة داخل إطار مؤسسي وسياسي ويشجع ويدعم المبادرات المحلية.

- مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية

يعد المجتمع المدني شريكاً أساسياً في المساهمة في مجال التنمية حيث لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها بل تم نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (المجتمع المدني)، وبذلك أصبح المجتمع المدني شريكاً فعالاً للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات(بوحنية، 2008، صفحة 15)، والتي لا يقلدورها في مجال المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والشاملة شأناً عن دور القطاع الحكومي ودور القطاع الخاص خاصة وأن مؤسساته تؤدي أدواراً هامة في تزويد الخدمات والوظائف التي لا يستطيع السوق تقديمها كترويج المؤسسات الدينية للقيم الأخلاقية أو المساهمة التي تقدمها بعض الجمعيات في مجال محو الأمية في الدول النامية، أو المعلومات حول العناية بالبيئة من خلال مؤسسات حماية البيئة، كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في التأثير على سياسات الرعاية الصحية، وفي تقديم العديد من الخدمات الطبية والصحية(الكايد، 2003، صفحة 86)كما له دور كبير في تجسيد الديمقراطية التشاركية والمواطنة، إذ ترتبط أسس الديمقراطية المحلية والمشاركة الجماعية في التسيير بمعيار المواطنة وشفافية عمل الإدارة، وللمجتمع المدني دور كبير في إرسائها، باعتباره يشكل البنية التحتية لها، **وإن كان من المسلمات أنه لا تنمية دون ديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون مجتمع مدني، وبذلك يعتبر قاطرة أساسية لتحقيق الديمقراطية الفعلية**(Taib، 2005، صفحة 284).

وبالتالي يتسع دور منظمات المجتمع المدني إلى المجالات السياسية والاقتصادية إلى جانب دوره الاجتماعي:

- **الدور السياسي**

إن العمل الأساسي لمنظمات المجتمع المدني يكمن في تمثيل مصلحة الجماعة ونفعها، وهذا لن يتم خارج الإطار الديمقراطي الذي يتضمن آليات وقواعد المشاركة السياسية في عملية صنع السياسات العامة للدولة واتخاذ قراراتها، حيث أن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بدرجة عالية على المشاركة السياسية، بحيث تعمل هذه المنظمات على نشر قيم المشاركة، وتعمل كمصدر محفز للتغير السياسي، وتدعم قيم الارتباط السياسي، وإمكانية التنافس السلمي للقوى السياسية والثقة المتبادلة بين الأفراد.

إضافة إلى هذا فإن دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ تحقيق مساءلة الحكومة ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها، كذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية في عمل السلطة، وهذا بالنشر والبث وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لها، من هنا فإن دور منظمات المجتمع المدني في الجانب السياسي قد اتخذ منحنى اكثر اتساعاً، خاصة في مجال المشاركة وإتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم وتعزيز التبادل بين الحكومة والحياة المدنية والارتقاء بالوعي السياسي والثقافي داخل المجتمع.

- **الدور الاقتصادي**

إن دور منظمات المجتمع المدني تتسم بالتوازن في علاقته بالدولة والسوق كونه يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة (الشطي و آخرون، 2004، الصفحات 79-80)، بحيث تلعب مؤسساتها أدواراً اقتصادية في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج، كما أن لها تأثير قوي في التنمية الاقتصادية من خلال تبني السياسات الاقتصادية التي تسعى لتقليل حدة الفقر هذا بالإضافة إلى الدور الذي تؤديه المنظمات في إطار زيادة الشفافية والمحاسبة، انطلاقاً من العمل على مكافحة الفساد الذي تعتبر شأن اقتصادي يؤثر على مشاريع التطوير والاستثمار، بالإضافة لما يقع على عاتقها من إدوار جد هامة ومؤثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي لم تعد حكراً على القطاع الخاص والحكومي.

- **الدور الاجتماعي**

تكمن أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المتمثلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي(بلينز و رزنير، 2010، صفحة 10)، القائم بين الدولة والسوق،، وهي قوة

موازية لسلطة الدولة وسيطرتها، وتحد من انفرادها كالمواطن والمجتمع، كما أن دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي يتعزز أكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية، التجديد والمحافظة على العلاقات المباشرة، وغرس روح الانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة والاهتمام بالشؤون العامة، خاصة في مجال التعلم والصحة والرعاية الاجتماعية، والعمل على استخدام الناشطين من أفراد المجتمع لقدراتهم على المشاركة في الحكم باعتبارها أساس النظام الاجتماعي والعدالة، وكذا القدرة على التشاور والحوار العلمي والسلمي واستخدام الأساليب المؤسسية لحل الصراعات الاجتماعية،

2- القطاع الخاص كشريك في تجسيد التنمية المحلية: -

يحظى القطاع الخاصة بأهمية كبيرة حيث يعتبر أحد الأعمدة الأساسية في مجال المشاركة في التنمية، خاصة وأن القطاعين أكثر علاقة على المستوى المحلي منه على المستوى الوطني، وتكون هذه الاستراتيجية بمثابة الإطار والخريطة الاقتصادية التي تستبدل بها جميع القطاعات نحو تحقيق التنمية، حيث أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، تحسين مستوى الخدمات لهم، خاصة وأن القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة فمثلاً بعد فشل بعض المنظمات العمومية وتدبير المرافق المحلية باعتمادها توجيهات غير صائبة في التسيير، وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة المحلية، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التدبير المفوض أو عقود الامتياز ... الخ، وهذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدبير وتجاوز الطرق التقليدية في تدبير المرافق العامة المحلية.

لقد أصبح تحقيق التنمية المحلية رهيناً بتفعيل العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام والإيمان بأن هذه الشراكة هي منطلق التنمية الحقيقية في المجتمعات المحلية ومن شأنها أن تخلق مشروعات تعاونية لتوفير التجهيزات السياسية، الكفيلة بتشجيع روح المبادرة الحرة وخلق المقاولات، بناء على الخبرة المزدوجة، ولذا يتعين على الدولة بمختلف مؤسساتها وضع سياسات تسمح بخلق بيئة تمكينيه للقطاع الخاص تسهم في تطويره وتقويته.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3: الفصل الثالث

المبحث الأول: منهجية الدراسة

0.3 تمهيد

تعد المنهجية هي حلقة الربط بين ما هو متحقق من تراكم معرفي، نظري، تطبيقي، وبين إمكانية تجسيده في المؤسسات العامة، لذا قام الدارس بما يلزم من إجراءات منهجية لتحقيق أهداف الدراسة.

ولغرض توضيح الإجراءات المتعلقة بدراسة الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، تم استعراض المباحث التالية: –

(المبحث الأول: نموذج الدراسة وتطوير الفرضيات، المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة).

1.3 المبحث الأول: الأساس النظري للدراسة

1.1.3 نظريات الدراسة: –

تركز غالبية البحوث في مجال الإدارة العامة على إصلاح وإعادة هيكلة المنظمات العامة وخدماتها، تحتم على الدولة تطوير طرق وآليات جديدة لممارسة التأثير على السلوك والعلاقات بين الأفراد، السوق والحكومة.

ليس فقط في تنظيم مسائل التنمية والنمو التي يمكن ملاحظتها في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن كذلك في الجوانب التنظيمية التي هي دائماً في حالة تغير وتطور مستمر، كما يدعو إلى ذلك "هوتر Hutter" أن الوظيفة التنظيمية للدولة قد توسعت، والأسلوب الآن في أي تنظيم يتمتع بالتأثير، يجري دائماً إعادة تشكيله وتطويره.

من هذا المنطلق، وفي بداية القرن الحادي والعشرين ارتبط عدد كبير من الحكومات الوطنية – من جميع أنحاء العالم – في جهود إصلاح بيروقراطيات هذه الدول ذات تواريخ وأنظمة انتخابية مختلفة، **علاوة على أنها في مراحل متباينة من التنمية**، ومع ذلك تستخدم – إلى درجة مدهشة – مجموعة مفاهيم واستراتيجيات للإصلاح متمثلة إلى حد كبير.

وتأتي كثير من هذه المفاهيم في حركة إصلاح عرفت باسم **التسيير العمومي الجديد** أو **إعادة اختراع الحكومة**، بدأت في بريطانيا ونيوزلندا في الثمانينات واتسعت إلى دول أخرى شملت الولايات المتحدة الأمريكية في 1993م.

فبعد تغير دور الدولة وتزايد المطالب على الحكم الرشيد Good Governance على المستوى العالمي برز التسيير العمومي الجديد New Public Management (NPM) كبراديغم Paradigm جديد لإصلاح الإدارة العامة التقليدية وتوجيهها نحو تعزيز كفاءتها وإنتاجيتها وتحقيق قدرتها في تقديم الخدمات وتفعيل المسائلة.

كما تؤكد هذه المقاربة على توجيه النتائج result–orientation بدلاً من توجيه العمليات process–orientation كما هي في الإدارة العامة التقليدية.

إنها تدعو للحد من الاعتماد الحصري على البيروقراطية العامة في تقديم الخدمات، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الاستخدام المتزايد للقطاع الخاص private sector والمنظمات غير الحكومية (NGOS) كآليات بديلة لتقديم الخدمات.

2.1.3 مقاومة التسيير العمومي الجديد كآلية لتدعيم وتعزيز تنافسية وكفاءات المنظمات الحكومية

إن إصلاح وإعادة هيكلة المنظمات العامة وخدماتها تحتم على الدولة تطوير طرق وآليات جديدة لممارسة التأثير على السلوك والعلاقات بين الأفراد، السوق والحكومة. ليس فقط في تنظيم مسائل التنمية والنمو التي يمكن ملاحظتها في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن كذلك في الجوانب التنظيمية التي هي دائماً في حالة تغير وتطور مستمر، كما يدعو إلى ذلك هوتر Hutter "إن الوظيفة التنظيمية للدولة قد توسعت، والأسلوب الآن في أي تنظيم يتمتع بالتأثير، يجري دائماً إعادة تشكيله وتطويره"(Walker, 2010) .

ومن هذا المنطق، وفي بداية القرن الحادي والعشرين ارتبط عدد كبير من الحكومات الوطنية – من جميع أنحاء العالم – في جهود إصلاح بيروقراطيتها. هذه الدول ذات تواريخ وأنظمة انتخابية مختلفة، علاوة على أنها في مراحل متباينة من التنمية، ومع ذلك تستخدم – إلى درجة مدهشة – مجموعة مفاهيم واستراتيجيات للاصطلاح متمثلة إلى حد كبير. وتأتي كثير من هذه المفاهيم من حركة إصلاح عرفت باسم**التسيير العمومي الجديد** أو **إعادة اختراع الحكومة**، بدأت في بريطانيا ونيوزيلندا في الثمانينات واتسعت إلى دول أخرى شملت الولايات المتحدة الأمريكية في 1993 (كامارك، 2002).

فبعد تغيير دول الدولة وتزايد المطالب على الحكم الراشد Good Governance على المستوى العالمي برز التسيير العمومي الجديد New Public Management (NPM) كبراديغم

Paradigm جديد لإصلاح الإدارة العامة التقليدية، وتوجيهها نحو تعزيز كفاءتها وإنتاجيتها وتحسين قدرتها في تقديم الخدمات وتفعيل المساءلة، كما تؤكد هذه المقاربة على توجيه النتائج result–orientation بدلاً من توجيه العمليات process–orientation كما هي في الإدارة العامة التقليدية. إنها تدعو للحد من الاعتماد الحصري على البيروقراطية العامة في تقديم الخدمات، وتدعو بدلاً من ذلك إلى الاستخدام المتزايد للقطاع الخاص private sector والمنظمات غير الحكومية (NGOs) كآليات بديلة لتقديم الخدمات (Dzimbiri، 2008، صفحة 44).

فالتسيير العمومي الجديد يعمل على التقليص من البيروقراطية وتحجيم دورها، مقابل زيادة الاعتماد على القطاع الخاص، تقديم الخدمات من خلال التعاقد الخارجي والاستعانة بالمصادر الخارجية، التأكيد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنافسة والاعتماد على قوى السوق، وخلق بيئة مناسبة لنمو المشاريع الخاصة. إلى جانب التركيز على تمكين العاملين بدلاً من التركيز على الخدمة في حد ذاتها، اللامركزية، المشاركة العامة، تمكين المواطن الابتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الحديثة، كما والحكومة الإلكترونية e–Government فهو – التسيير العمومي الجديد – أحدث قطيعة مع الإجراءات الرسمية العقيمة "cutting red tape" ودفع بالتحول من الأنظمة التي تسمح للجماهير بالمساءلة على أساس القواعد rules، إلى أنظمة أساسها المسائلة على أساس النتائج المحققة results، فهو يصنع في أولوياته رضا الزبون، وتمكين الموظفين من الحصول على نتائج مرضية. عموماً، يعمل على إعادة إنتاج حكومات تعمل بشكل أفضل(Idem).

3.1.3 التسيير العمومي الجديد:المفهوم

ظهر التسيير الجديد على غرار بروز النموذج التقليدي للإدارة العامة تحت تساؤلات واستفهامات الباحثين، السياسيين البيروقراط حول: ما الذي من شأنه أن يجعل الحكومة أكثر كفاءة وفعالية؟ فلقد تميزت الفترة 1960، 1970 بالعديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت تعزيز قدرات الحكومة من خلال سياسة المبادرات. في هذا الشأن، برز تيارين رئيسين، واحد منهما قاده الاقتصاديون يوصف بـ "الاقتصاد المؤسساتي الجديد New institutional economics"، والآخر كان أساسه المعرفة الإدارية / التسييرية ممثلة في التسييرية Managerialism. حيث قام الاقتصاديون بإدخال المنطق الاقتصادي في عمليات الحكومة، في حين أدخل المسيرون تقنيات

الخبرة المهنية التسييرية للقطاع الخاص في القطاع العام. فظهرت العديد من مذاهب الإصلاح على أساس هذين الاتجاهين(Atreya, 2002, p. 28).

في هذا الشأن، جادل العقلانيون الاقتصاديون بأن "الحكومة كانت المشكل أو العقبة الاقتصادية التي قيدت نمو وحرية الاقتصاد"، ودعوا إلى تقليص تدخلية الحكومة، وأن وجود الأسواق وآلياتها من شأنه تحسين الكفاءة الاقتصادية. كما أشاروا إلى أن النموذج التقليدي البيروقراطي لم يحدث توازناً هيكلياً في الحوافز والمكافئات كتلك الموجودة في السوق، ونادوا بأن الأفراد يجب أن يكون لهم الحد الأقصى من الحرية الفردية مع توفير شروط وأسباب الكفاءة(Idem).

من جانب آخر، ترى التسييرية أن تطبيقات ومبادئ تسيير القطاع الخاص من شأنه أن يحل الكثير من المشاكل البيروقراطية للقطاع العام. فهم يعتقدون أن التسويق Commercialization مثلاً، يؤدي إلى التغير في ثقافة وقيم ومهارات المديرين، بالتالي تحسين في أداء الوكالات الحكومية. ففلسفة المسيرين تستمد قوتها من أعمال كل من بيتر و وترمان Peters and Waterman في منشورهما "البحث عن الامتياز Search of Excellence "، والذي أظهر أن أفضل تسيير للشركات الأمريكية كان يعتمد على الهياكل العضوية للإدارة الإنسانية وأساليبها، وكذا إلى بيئة ثقافية داعمة(Ibid, p. 29).

وفي نفس الإطار، يرجع معظم طلاب الإصلاح الحكومي الفضل في بدء حركة "التسيير العمومي الجديد" إلى مارغريت تاتشر Margaret Thatcher التي اعتلت منصبها في بريطانيا سنة 1979 بعدها أدارت حملة انتخابية أصبحت فيها الخدمة المدنية مادة للحوار السياسي حتى الآن. وتبع انتخابها، انتخاب رونالد ريغان Ronald Reagan سنة 1980 في الولايات المتحدة، وبرايا ميليروني Brian&Mulroney في كندا سنة 1984، وكلاهما قادا حملات انتقادية شرسة ضد البيروقراطية. فالحركة العالمية للإصلاح الحكومي كانت وفق مرحلتين، بدأت الأولى – بالنسبة لمعظم دول العالم وبحسب غراهم سكوت Graham Scott وزير الخزانة السابق في نيوزيلندا –، بإخراج الحكومة من الأعمال كشركات الطيران والهاتف وما شابه. وبإيجار، يجب أن ينظر إلى المرحلة الأولى من إصلاح الحكومة في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر الذي بدأ في جميع أنحاء العالم في الثمانينات وتسارع في سنة 1989 مع سقوط جدار برلين. أما العقد الثاني من حركة الإصلاح الحكومي (العالمية) والتي بدأت مع التسعينيات فقد ركزت – وبصورة أقل – على الخصخصة واهتمت بشكل كبير بالإصلاح الإداري لجوهر وظائف الدولة. في هذا العقد أخذت

الدول بتقليص حجم بيروقراطية حكوماتها، سعياً منها لجعلها أكثر كفاءة وحداثة وأكثر استجابة للمواطن(كامارك، 2002، صفحة 31).

وقد أثار أصل مصطلح "التسيير العمومي الجديد" وظهوره في الأدبيات بعض الجدل، ففي استعراضه للمفهوم، اعترف Barzelay بأن NPM كاتجاه دولي، أثير عن طريق أول مقالتين لـ أوكوين Aucoin (1990) وهود Hood (1991)، حيث اعتبرا أن NPM تعبير مختصر يستخدمه العلماء والمتخصصين للإشارة إلى موضوعات متميزة لأساليب وأنماط إدارة الخدمة العامة، والتي طفت على السطح خلال العقدين الماضيين، سيما في المملكة المتحدة واستراليا ونيوزيلندا"(Whitcombe, 2008, pp. 7-8)لإيجاد نموذج للحكومة كي تعمل بشكل أفضل، نهض العلماء بنموذج جديد سموه التسيير العمومي الجديد MPM، وقد اعتبر ذلك بمثابة مجموعة من المبادئ لإصلاح الإدارة العامة في العديد من البلدان.

هذا المفهوم الجديد جاء لاختزال مجموعة من المبادئ الإدارية المتماثلة على نطاق واسع، والتي طغت على أجندة إصلاح الإدارة العامة في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OSCD) في أواخر السبعينات. أنه يجسد معظم التغييرات الهيكلية والتنظيمية والإدارية التي تشهدها الخدمات العامة في هذه البلدان. وعلى حد تعبير بوليت Pollit، فالتسيير العمومي الجديد تعاريف مختلفة "كمحاولة، فهو عبارة عن أيدولوجية، أو مجموعة من المقاربات والتقنيات الإدارة الخاصة (الكثير منها تم استقدامها من القطاع الخاص والتي تستهدف الربح). فينظر بالتالي، للتسيير العمومي الجديد كوعاء فكر إداري أو كنظام فكر أيدولوجي أساسه الأفكار المتولدة في القطاع الخاص، والتي تستهدف إصلاح القطاع العام(Larbi, 1999, p. 12).

فالمناجريالية managerialists تؤكد على الانتقال من النموذج البيروقراطي (التسلسل الهرمي والرقابة) إلى نموذج ما بعد البيرقراطية post-bureaucratic paradigm **(الدعم والابتكار)** (Petrescu, 2010, p. 412)بمعنى أن التسيير العمومي الجديد يدفع بالدولة نحو التسييرية Managerialism كما عبر عن ذلك كلارك ونيومان (1997) في كتابهما الوضع الإداري the managerial status. فالنموذج التقليدي للتنظيم وتقديم الخدمات يقوم على مبادئ التسلسل الهرمي البيروقراطي Hierarchy، التخطيط، المركزية، الرقابة المباشرة والاعتماد على القدرة الذاتية دون إشراك الفواعل الأخرى، إضافة لاعتبار الإدارة فيه أداة في يد السلطة التنفيذية، وهو تعبير عن نظام تقليدي تصبح فيه القواعد أهدافاً في حد ذاتها، كما يتم فيه توحيد سلوك الموظفين من خلال احترام القواعد كطريقة لضمان الانضباطات..الخ، هذه الخصائص للنظام البيروقراطي التقليدي سيتم استبدالها بآليات السوق أو "ثقافة المقاولة/المؤسسة cultureentreprise" كأساس لإدارة الخدمة العامة(Larbi، صفحة 12). **فالمروجون للتسيير**

العمومي الجديد يجادلون بفكرة أن الخط الفاصل بين إدارة القطاعين العام والخاص ستتلاشى، لأن أفضل الممارسات التسييرية ستتخذ من طرف القطاع العام(Petrescu M. , p. 412).

ويوضح الجدول التالي (رقم 1) أهم نقاط المقارنة بين نموذجي الإدارة التقليدية/الفيبرية والتسيير العمومي الجديد.

الجدول رقم (3.1.1) : نموذجي الإدارة التقليدية والتسيير العمومي الجديد

	الإدارة الفيبرية	**التسيير العمومي الجديد**
الأهداف	احترام القواعد والإجراءات	تحقيق النتائج ورضا العملاء
التنظيم	المركزية (هيراريكية وظيفية، بنية هرمية)	اللامركزية (تفويض الصلاحيات، بنية شبكية، حوكمة)
تقاسم المسؤولية بين السياسيين والإداريين	يشوبها الخلط وعدم الوضوح	واضحة
تنفيذ المهام	التقسيم التجزئي، والتخصص	استقلالية
التوظيف	المسابقات	التعاقد
الترقية	عن طريق الأقدمية، دون محسوبية	التقدم على أساس الجدارة، بحسب المسؤولية وبحسب الأداء
الرقابة	مؤشرات المتابعة	مؤشرات الأداء
نموذج الميزانية	تركز على الوسائل	تركز على الأهداف

Source: Anne Amar et Ludovic Berthier, "Le nouveau management public : avantages et limites" (documentde recherche présenté dans XVI international RESER conférence Services Governance and Public Policies. Lisbon, September 28-30, 2006), p. 04.

إضافة إلى ذلك، يمكن معالجة العديد من الأنشطة التي تدخل ضمن مجال التسيير العمومي الجديد وتجمعيها وتصنيفها بحسب الوظيفة كالآتي:-

الجدول رقم (3.1.2) : تصنيف الأنشطة ضمن مجال التسيير العمومي الجديد

• التسيير على أساس النتائج • الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي • خصخصة المؤسسات العامة والاستعانة بمصادر خارجية • إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص • الفصل بين الوظائف السياسية والإدارية (التنفيذية) • عدم التركيز و/أو اللامركزية • استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة داخلياً (يمكن للإنترنت مثلاً إزالة حواجز وعوائق الخدمات) • تعميم التقييم (ثقافة الأداء) • تبسيط الروتين الإداري.	الوظيفة الاستراتيجية fonction stratégique
• تخفيض العجز • الميزنة على أساس البرنامج • المزيد من الشفافية في الحسابات (على سبيل المثال عن طريق إنشاء نظام المحاسبة التحليلية لمقارنة النتائج المتوقعة. وتسمح المحاسبة التحليلية كذلك بإظهار التكاليف المباشرة وغير المباشرة والمخفية بالنسبة للتجهيز أو بالنسبة لشؤون السياسة وإدارة الدولة.	الوظيفة المالية fonction finance
• تطوير وتنمية التسويق العام عن طريق المشاورات، التحقيقات، استطلاعات الرأي..الخ. • استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة خارجياً (من أجل تواصل واتصال أفضل)	وظيفة التسويق fonction marketing
• تخفيض القوى العاملة • المساءلة وتحفيز الموظفين (الطابع الفردي للأجر، المكافئات على أساس الأداء...)	وظيفة الموارد البشرية fonction ressources humaines

Source: Anne Amar et Ludovic Berthier, op.cit. p. 05.

في نفس السياق، قدم الكثير من الكتاب حججاً مختلفة فيما يتعلق بمفهوم ومكونات التسيير العمومي الجديد فمثلاً، لخص غرونينغGruening العناصر التي نوقشت تحت عنوان الـNPM في الأدبيات المختلفة كالآتي:- تخفيض/تقليص الميزانية budget cuts، الخصخصة، الفصل بين التمويل والإنتاج، التعاقد الخراجي استخدام رسوم المستخدم user charges، العمل بالإيصالات vouchers ، التركيز على مفهوم العميل المنافسة، المرونة الفصل بين السياسة والإدارة، المساءلة على أساس الأداء، اللامركزية، قياس الأداء، تحسين المحاسبة، تحسين الإدارة المالية، مراجعة الأداء، الإدارة الاستراتيجية، تغيير نمط التسيير، إدارة شؤون الموظفين (على أساس الحوافز incentives)، زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات. علاوة على ذلك، ناقش Gruening بعض العناصر الضمنية في الـNPM والتي لا تركز عليها مجمل الأدبيات منها: إدراج قيود الإنفاق في الميزانية، تحسين وترشيد القضاء، تبسيط الهياكل الإدارية، تحليل السياسات وتقييمها، دمقرطة مشاركة المواطنين. وانطلاقاً مما سبق، جادل Gruening أن مقارنة عملية الإصلاح على أساس الـNPM قد أعطى طائفة واسعة من المواضيع(Atreya, p. 32)في مجال الحكم والإدارة.

أما بورينس)Osborne and Gaebler(1992 فجادل بأن NPM هو المفهوم المعياري للإدارة العامة التي تتألف من مكونات مترابطة هي: توفير خدمات ذات جودة عالية للمواطنين، زيادة استقلالية المسيرين العموميين ولا سيما من ضوابط رقابة الوكالات المركزية، قياس ومكافأة الأفراد على أساس تلبية الأداء للأهداف، إتاحة الموارد البشرية والتكنولوجية التي يحتاجها المسيرون لأداء نشاطاتهم بشكل جيد، وكذا إدراك المزايا التي قد تنجر من عامل المنافسة (التشجيع على المنافسة)، فتح المجال للقطاع الخاص في تنفيذ الأغراض العامة بدلاً من الاقتصار على القطاع العام(Idem).

وأعلنت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أن نموذجاً جديداً New paradigm قد نشأ في مجال الإدارة العامة يتمتع بمجموعة من الخصائص، والتي بدورها تشكل ملامح التحول إلى التسيير العمومي الجديد هي كالآتي(Ibid، الصفحات 29-31):-

- التركيز على النتائج من حيث الفعالية والكفاءة وجودة الخدمات.
- استبدال الهياكل التنظيمية الهرمية hierarchical والمركزية الشديدة ببيئات تسييرية تعتمد على اللامركزية بحيث تكون عملية اتخاذ القرار بشأن تخصيص الموارد وتقديم الخدمات أقرب إلى

نقطة التسليم أو تقديم الخدمة والتي توفر نطاق ردود الفعل من العملاء ومجموعة المصالح الأخرى.

- المرونة "the flexibility " لاستكشاف البدائل ولتوجيه الأحكام العامة والقواعد التي قد تعطي عوائد أكبر لنتائج السياسة الفعالة.
- زيادة التركيز على الكفاءة في الخدمات المقدمة من قبل القطاع العام؛ والتي تنطوي على وضع الأهداف الإنتاجية، وخلق بيئة تنافسية داخل وبين مؤسسات القطاع العام.
- تعزيز القدرات الاستراتيجية في المراكز لتوجيه عملية تطور الدولة كي تتيح لها الاستجابة للتغيرات الخارجية والمصالح المتنوعة تلقائياً وبمرونة وبأقل تكلفة.

عموماً، يمكن تخليص مفاهيم التسيير العمومي الجديد كما وردت عند مجموعة من المؤلفين في الجدول التالي: –

الجدول رقم (3.1.3) : مفاهيم التسيير العمومي الجديد كما وردت عند أهم المؤلفين

أيزرون وغايلر Osborne and Gaebler 1992.	بورينس الكومنولث Borins،1994 cmmonwealth	فارليوآخرون Farlie et al ، 1996	بوليت Pollitt، 1993، 1994	هود Hood دونليفي Dunleavy 1994
لامركزية الحكومة : تعزيز أكبر للمرونة، الاعتماد على المستويات الأقل للتنظيم	تعزيزالحكم الذاتي، ولاسيما من الرقابة المركزية للوكالات	اللامركزية، فك الترابط التنظيمي: أشكال جديدة لحوكمة الشركات الانتقال إلى نمط محلي للإدارة	لامركزية السلطة الإدارية في الخدمات العامة	التدريب العملي على التسيير المحترف.
تحفيزالحكومة على التوجيه لا التنفيذ	––	الفصل بين الإستراتيجية الأساسية العامة وكلما يحيط بالجوانب التنفيذية الكبرى	تفكيك وحدة البيروقراطية التقليدية إلى وكالات مستقلة	التحوّل إلى تجزئة الوحدات إلى نماذج شبه تعاقدية
لمنافسة داخل القطاع العام : قد يكون فيما بين الجمهور أو بين	تقبل المنافسة، هذا الموقف المنفتح بالنسبة للأنشطة العامة يجب القيام	وضع وتطوير آليات السوق لتوزيع الموارد في القطاع العام.	إدخال آليات السوق وشبه السوق لتشجيع المنافسة.	التحول إلى زيادة المنافسة والتموين المختلط، العلاقات التعاقدية في القطاع

العديد من موفري الخدمات	به حتى في مواجهة القطاع الخاص			العام، انفتاح وظيفة الممولين (الموفرين) على المنافسة
التسيير والتحفيز على أساس المهمة mission لا القواعد rules	خلق التعاون بين القطاعين العام والخاص.	الفصل بين التمويل العام واستقلالية موفر الخدمة	الفصل الواضح بين وظيفة المشتري والموفر.	التأكيد على نمط القطاع الخاص في الممارسات الإدارية.
خدمة العملاء.	توفير خدمات عالية الجودة للمواطنين، خدمة العملاء والمستخدمين.	التأكيد على استجابة مقدم الخدمة للعملاء،اهتمام أكثر بجودة الخدمة	التأكيدعلى النوعية والاستجابة للعملاء.	زيادة التركيز على رقابة المخرجات
توجيه نتائج الحكومة :التمويل على أساس المخرجات لا المدخلات	تقييم/ قياس المنظمات والأفراد ومكافأتهم على أهداف الأداء مجتمعة.	استخدام أساليب أكثر شفافية لمراجعة الأداء	أهداف الأداء توضع من طرف المسيّرين/المدرين.	معاييرصريحة، ومقاييس للأداء
مقاولة الحكومة : الكسب بدلاً من الإنفاق.	توفيرالمواردالبشرية والتكنولوجية التي يحتاجها المسيّر وتحقيق أهداف الأداء.	الاهتمام أكثر بالقيمة value مقابل المال ومكاسب الكفاءة	ميزانيات ثابتة وفصلية.	التأكيد على المزيد من الانضباط والتقشف في استخدام الموارد ،إعادة صياغة الميزانيات لتكون شفافة من حيث المحاسبة.
السوق مُوَجهَة للحكومة :التغيير من خلال الاستفادة من السوق	--	التخفيض)التقليص (من العمالة.	تغيير علاقات العمل.	--
العمل الاستباقي للحكومة :الوقاية خير من العلاج	--	تحريرسوق العمل	--	--

Source: George A. Larbi, op.cit, p.14.

وأظهرت المناقشات أعلاه، أنه لا يوجد اتفاق كامل حول مفهوم التسيير العمومي الجديد ومكوناته رغم أن هناك العديد من النقاط المشتركة. مع ذلك، تم وضع جدول أعمال مشترك لجميع المؤلفين في كيفية جعل الحكومة أكثر فعالية وتجاوباً مع مطالب المواطنين، أساسها نموذج جديد يضمن تقسيم المنظمات البيروقراطية الكبيرة إلى منظمات صغيرة مندمجة/مركبة، التركيز على المخرجات بدلاً من المدخلات، إعطاء قيمة الأموال دافعي الضرائب، انتقال السلطة (اتخاذ القرار) إلى نقطة تقديم الخدمة، المرونة، والاستجابة للعملاء وإدخال المنافسة للخدمة العمومية، وكذا تعزيز الشفافية والمساءلة. فكانت الأداة المستخدمة من قبل العديد من البلدان للتقليل أو التقليص من تدخل الحكومة(Ibid، صفحة 32).

4.1.3 مبادئ التسيير العمومي الجديد

يقوم التسيير العمومي الجديد، أساساً، على مجموعتين من الأفكار: واحدة مستمدة من حقل الاقتصاد ويشار إليه بإسم الاقتصاد المؤسسي الجديدnew institutional economics، والأخرى مستمدة من نظم التسييرية Managerialist . فالنظريات التي يستند عليها التسيير العمومي الجديد هي: نظرية الاختيار العام public choice theory ، نظرية الوكالة agency theory ، ونظرية تكلفة الصفقات transaction-cost . فنظرية الاختيار العام لها تأثير في التصميم المؤسسي في العديد من الاختصاصات القانونية، وأدى تطبيقها إلى إعادة هيكلة وكالات القطاع العام من خلال فصل الوزارات السياسية عن الإدارات التنفيذية. أما نظرية الوكالة فعملت على توضيح العلاقة بين الرؤساء/والوكلاء من خلال تركيزها على علاقات المساءلة. ففي نيوزيلندا تم تقنين العلاقة بين الرؤساء التنفيذيين والوزراء في إطار قانون قطاع الدولة لعام 1988. أما المكونات الأخرى للتسيير العمومي الجديد فمثلتها حركة التسييرية Managerialism movement، والمستوردة عموماً من ممارسات القطاع الخاصة مستهدفةً القطاع العام من أجل تحسين الأداء وزيادة الكفاءة والمساءلة(Whitcombe، صفحة 8)وسنحاول فيما يلي مناقشة أهم ما جاء في هذه الأفكار والنظريات:

1. التسييرية **Managerialism**(Atreya، الصفحات 33-35):

يعتقد هذا الاتحاد على نحو متزايد أن إدارة القطاع الخاص بمبادئه وممارساته (مثل إدارة الأداء، خدمة العملاء، إدارة العقود، مرونة تحديد وتقرير الأجور...) يمكن تطبيقها على المؤسسات والوكالات العامة، وسيوفر هذا التطبيق لهذه المبادئ والممارسات حلولاً وإجابات لكثير من مشاكل

فعالية المنظمات العامة. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أيضاً، أن التحول من المنظمات البيروقراطية للعلاقات التجارية **من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في بنية وقيم ومهارات المسيرين (المديرين) في المؤسسات العامة والتي من شأنها دعم الابتكار، نوعية الخدمة، الشفافية، الإبداع، المبادرة، التكيف، والعمل الجماعي في الخدمة العامة، واعتبروا أن بإمكان الحكومات أن تعمل وفقاً لمؤسسات الأعمال باستخدام مبادئ وممارسات الشركات الخاصة.** وتفترض التسييرية بأن تحسين الإدارة (بدلاً من تحسين السياسات، والتكنولوجيا الحديثة، أو أنواع أخرى من الترتيبات الدستورية) تقدم لمجتمعاتنا أفضل فرصة للتقدم المادي، وهم يفترضون أن الإدارة نشاط متميز ومنفصل، يؤدي دوراً حاسماً في التكامل بين الخطط، الفاعلين والتكنولوجيا لتحقيق النتائج المرجوة.

من جانب آخر، يجادل Pollitt (1998) بأن التسييرية يجب أن تقيّم من ثلاثة جوانب متمايزة. أولاً، من حيث الأيدلوجيا، والثاني بوصفها خطاباً، والثالث باعتبارها مجموعة من الممارسات. وحيث أنها أيدولوجيا معقدة عبرت عن نفسها بوسائل خطابية مختلفة، فإن أي حكم شامل حول ما إذا كان العمل بالممارسات التسييرية من المرجح أن يخفي الاختلالات أكثر مما يكشفها يجب أن يخضع لنقاش جاد. أما بوسطن وآخرون Boston et al فيقولون بأن "جوهر التسييرية تمكن في افتراض أن هناك شيئاً يدعى تسييراً management، والذي يكون بشكل عام عبارة عن أنشطة فعالة بكل معنى الكلمة، تجسد مجموعة من المبادئ التي يمكن تطبيقها في قطاع الأعمال العام، مثله مثل قطاع الأعمال الخاص".

واكتسبت أفكر التسييرية رواجها عندما تم ربط أجندة الاقتصاد بالبيروقراطية السياسية في سياق الضعف الاقتصادي، كما كان هناك شعور بالحاجة إلى الكفاءة، اقتصاد السوق وآلياته، ثقافة الأعمال، والقيمة للمال في القطاع العام. حيث كان من المفترض أن قيم القطاع الخاص والممارسات التجارية (أو ممارسات قطاع الأعمال) تلقى دعماً من طرف الحكومات ضمن نطاق استراتيجي لتعزيز فعاليتها، خاصة من حيث التكلفة cost–effective، حيث تتوقع التسييرية من المسيرين العامين تحسين الكفاءة والخفض من التكاليف المرهقة وتعزيز الأداء التنظيمي ضمن إطار تنافسي لخلق أفضل النتائج.

ويعرف أور Uhr التسييرية بأنها "السعي نحو تحقيق نتيجة في نظم الإدارة الحكومية من خلال تبسيط عمليات اتخاذ القرار في اتجاه يسمح بقدر أكبر من الاستقلالية، ولكن كذلك في إطار

مسؤولية أكبر للمجال أو مدير / مسير البرنامج (محلياً)، أما ديكسون وآخرون Dexon et al فيجادلون بأن التسييرية:

- تركز على إدارة وتنفيذ السياسات بدلاً من التركيز على تنمية ووضع السياسات في الإدارة العامة.
- تؤكد على الكفاءة والفعالية في مقابل العدالة والإنصاف في إدارة الموارد العامة (تتضمن تحديد الأهداف، الأداء المعياري، قياس الأداء، ردود فعل الأداء).
- تدعو إلى إدخال الممارسات التسييرية (الإدارية) للقطاع الخاص في القطاع العام.
- تسعى لنزع المسؤولية ونقل السلطة، في مقابل تأسيس إدارة للمسؤولية وهياكل للمساءلة العامة.
- تدعو لإقامة / إنشاء إدارة عامة قادرة على المنافسة.

وقد استخدمت بلدان مثل استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة مبادئ التسييرية كأداة لإصلاح الإدارة العامة. هذه الدول استخدمت الأداء الإداري، خدمات التعاقد الخارجي الحكومية contracting– out government services، المناقصة التنافسية competitive tendering، خدمة العملاء customer service. وغيرها من الأنشطة، كأدوات بهدف تحسين الخدمات المقدمة للجماهير من طرف المؤسسات العامة.

2. نظرية الاختيار العام PUBLIC Choice Theory :

ظهرت هذه النظرية في نهاية الستينات من القرن الماضي خاصة مع أعمال مدرسة فرجينيا Virginia school، وتعرف بأسماء مختلفة، نظرية الاختيار الاجتماعي، نظرية الاختيار العقلاني، اقتصاديات السياسة(Ibid، صفحة 35). وتعبر هذه النظرية عن أحد أهم أفكار الليبراليين والليبراليين الجدد، حيث تضع كفرض لها أن المنظمات العامة غير فعالة بسبب مجموعة الضغوط السياسية والبيروقراطية. وتدلل نظرية الاختيار العام على ذلك بأن الأشخاص الذين من المفترض أن يتخذوا القرارات العامة (السياسيين والإداريين) سيقومون حتماً بتقديم مصالحهم الخاصة عن المصلحة العامة، ويرى أصحاب هذه النظرية أيضاً أن هناك تضاد بين الدولة والسوق الذي يمثل الآلية الفاعلة في توزيع الموارد، وعليه يرون بضرورة تقليص دور وحجم الدولة قدر الإمكان. ويرى أصحاب هذه النظرية أن نجاعة المنظمات العامة متعلق فقط بتحفيز رجال السياسة والإدارة الذين يرون أن مصالحهم الشخصية هي من تحركهم بدليل سعي البيروقراط لزيادة سلطتهم وهيبتهم وأمنهم ودخلهم باستخدام الهيكل الهرمي على أساس أقدميتهم بدلاً من المضي

قدماً في تحقيق أهداف المنظمة هذا من جهة، وينظر السياسيون إلى الهدف من خلال مزيد من السلطة والأصوات من جهة ثانية، فأي فرد تحفزه المصلحة الذاتية(عمادالدين، 2007، الصفحات 1-13).

على هذا الأساس، أقرت نظرية الاختيار العام بأن دور الحكومة يجب أن يتوفر على الحد الأدنى من التبسيط والمرونة والتمكين والمبادرة والتنظيم، كما تدعو إلى إدخال الحد الأدنى من آليات السوق في المنظمات البيرقراطية والتي يمكن من خلالها أن تتطور وتحسن من كفاءتها. ويعد فصل الوظيفة التوجيهية للحكومة عن دورها التنفيذي استنتاج آخر رسم على أساس أنه إذا تم الجمع بين السياسات والوظائف التنفيذية فإن ذلك قد يقود إلى "تحكم وسيطرة البيروقراط"، أما فيما يخص السياسيين فينبغي على المعنيين منهم بإدارة صنع السياسات الاستراتيجية تحديد الأهداف وتقييم تنفيذ تلك السياسات. ففي حين عارض منظروا الاختيار العام طرق التسيير الحكومي وكيفية استخدام الموارد، واجهن البلدان الغربية مشكلة القيود المفروضة على الموارد المالية في إدارة حكوماتهم، هذا الوضع يبرر تغيير طرق عمل هذه الحكومات، بحيث أصبحت نظرية الاختيار العام على ما يبدو مركزاً وأساساً لإدارتهم(Atreya، الصفحات 34-36).

3. نظرية الوكالة Agency Theory :

وتستند على النظرية الاقتصادية لمدرسة شيكاغو، هذه النظرية (والمعروفة أيضاً بإسم نظرية الوكيل الرئيسي principal agent theory)، تتعلق أساساً بمسألة الحوافز والمساءلة في مؤسسات القطاع العام(Ibid، صفحة 36). وتفيد هذه النظرية أن المنظمة يمكن النظر إليها على أنها مجموعة علاقات بين المالك (Principal) والمسير (Agent) والذي في أغلب الحالات تفوض له صلاحيات كبيرة تسمح له بالتعامل مع العملاء والزبائن بصفة المالك، إن تطبيق هذه النظرية على المنظمات العمومية قد يساعد على إعادة تنظيمها من خلال تحقيق عنصرين اثنين: (أ) التحديد الدقيق لصلاحيات المسيرين في صورة عون تنفيذي للسياسات العامة والإبقاء على صلاحيات الهيئة السياسية في إطار دورها لتصميم وتصور ومعالجة السياسات العامة، كل هذا يسمح بممارسة أدق لقياس النتائج ولوظيفة الرقابة على مستوى الأداء في المنظمات. (ب) إن النجاح في تحقيق العنصر السابق يضمن الشفافية ويفرض بالضرورة الرفع من كفاءة وفعالية أداء المسيرين، كما يسمح بالتحديد الدقيق للتكاليف(بن عيسى، 2005/2006 ، صفحة 48).

بنـاءً علـى هـذه النظريـة، واحـدة مـن التجـارب كانـت فصـل السياسـة policy عـن التنفيـذ implementation فلقد أنشأت الحكومات وكالات لتقديم الخدمات، بحيث تكون هذه الأخيرة شبة مستقلة quasi-autonomous داخل هيئات المنظمة. وعليه، تكون لهذه الوكالات مخرجاتها (نتائجها) الخاصة، وتحدد أهدافها ونوعية خدماتها، كما يمكن القول أن لها وضعها القانوني المستقل؛ وعادة ما تكون هذه الوكالات صغيرة الحجم وتركز على رضا العملاء. والتطور الآخر – بناءً على هذه النظرية دائماً – هو ما يسمى بـ "الترتيبات التعاقدية أو الإجراء التعاقدي contractual arrangement" في القطاع العام. كما يشير بوسطن Boston إلى ذلك "يعد التعامل بنظرية الوكالة أمراً جيداً، لأنك تشعر أن الادعاءات المختلفة عن توفر المعلومات لدى الأطراف المتعاقدة حول طبيعة المهمة التي تضطلع بها هو النموذج الأمثل للمقاولات، بما في ذلك تحديد أفضل الوسائل لتحفيز الوكلاء (أي عن طريق المكافآت والعقوبات)(Atreya، الصفحات 36-37).

4. تحليل تكلفة الصفقات transaction-cost analysis :

تعود أفكارها إلى أعمال Coase (1973) والتي ظهرت في كتابه طبيعة المؤسسة the nature of the firm، وتمثل هذه النظرية أحد أهم التيارات المسيطرة في النظريات الحديثة لاقتصاد المؤسسة(عمادالدين، 2007، صفحة 10)ويرجعCoase مشروعية لجوء المنظمات في بعض الحالات إلى عقد صفقات داخلية دون اللجوء إلى ميكانيزمات السوق باللجوء إلى عملية مقارنة تكاليف إجرائها، وقد قام ويليامسون E.O.Williamson، ابتداء من سنوات السبعينات بتطوير هذه التخمينات النظرية لتصبح هذه الأخيرة أحد أهم المواضيع التي يتعرض لها الباحثين في مجال سلوك المنظمات ولا سيما في علاقتها بميكانيزم السوق، وبصورة مختصرة يمكن تلخيص هذه النظرية في كون اللجوء إلى آلية السوق تبقى هي أداة الضبط الأولى والمرجعية بالنسبة لكل المتعاملين، غير أن هذا لا يمنع من أن كثيراً من الحالات – والتي تعود إلى تعقد وتشابك الحياة الاجتماعية والاقتصادية.. تلجأ فيها المنظمات إلى عقد صفقاتها بآليات أخرى بدلاً من توظيف آلية السوق التي تبدو أكثر ارتفاعاً مما لو أن المنظمة لجأت إلى أشكال أخرى(بن عيسى، 2005/2006 ، صفحة 4)فالتبادل الأكثر أداء هو التبادل الذي ينطوي على تكاليف اقل.

وتجد نظرية التكلفة الصفقات مبرراً لها في مجال الاقتصاد والتسيير العموميين من حيث أن تقديم الخدمات العمومية قد يكون مكلفاً إلى أبعاد الحدود إذا لجأنا إلى آلية السوق بمفهومها الضيق.

وهو ما يبرر تفضيل لجوء الدولة إلى العمل بهذه النظرية لا سيما أن هذا الاتجاه العام نحو ضبط العلاقات السوقية في أشكال تعاقدية تم التأسيس لها وتبريرها من خلال مساهمات أخرى كنظرية الاتفاقات thetheory of conventions ونظرية العقود theory of contracts(بن عيسى، 2005/2006 ، صفحة 4).

استكمالاً لما سبق، قدم Gruening تحليلاً مفصلاً للنظرية الأصلية المشكلة للتسيير العمومي الجديد فخلص إلى أنه إذا كان الـNPM تفترض بأنها تعني نظرية الاختيار العام، إضافة لأفكار التسييرية فهو استنتاج غير مكتمل فهو يشير إلى أن الـNPM تعود إلى تأثيرات كل من نظرية الإدارة العامة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية neoclassical public administration، وتحليل السياسات policy analysis ونظرية الوكيل الرئيسي ونظرية حقوق الملكية property rights theory، والمدرسة النمساوية الجديدة the neo-Austrian school، واقتصاديات تكلفة الصفقات transaction cost economics، وكذا نظرية الاختيار العام وأفكار التسييرية. فهو يرى أن العديد من مكونات الـNPM ليست بالجديدة، كما أنها ليست لديها نظريتها الأصلية الخاصة بها، **فهي مزيج "mix" من المكونات التي تشكل التسيير العمومي الجديد وهو الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى خلق أفكار جديدة ومتميزة**(Atreya، صفحة 38).

5.1.3 عناصر التسيير العمومي الجديد وتطبيقاتها ضمن السياق العالمي

في مقالة لكرستوفر هود Christopher Hood (1990) بعنوان "التسيير العمومي الجديد لجميع الفصول A public ,anagement for all seasons" والتي استشهد فيها – وعلى نطاق واسع – بالعديد من الكتابات الأكاديمية. في هذا المقال، وصف Hood التسيير العمومي الجديد كعقيدة تتضمن سبعة عناصر متكاملة هي: التسيير المحترف في القطاع العام، نظم واضحة لتحديد معايير الأداء، وأخرى لقياسه تركيز أكبر على الرقابة الخارجية، التحول إلى تقسيم وحدات القطاع العام، التحول إلى منافسة أكبر في القطاع العام، التشديد على نمط القطاع الخاص في الممارسات الإدارية، التشديد أكثر على الانضباط والتقشف في استخدام الموارد. وقد وضح Hood نموذجه العقائدي للـNPM من خلال تقديمه لمعاني هذه المكونات وتبريراتها(Gautam, 2008, p. 3).

وفي نفس السياق، وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD مجموعة من المميزات الإدارية في نموذجها الإصلاحي للـNPM يتضمن نقل السلطة وتوفير المرونة، ضمان الأداء، الرقابة، المساءلة تعظيم/تحسين تكنولوجيا المعلومات، تطوير المنافسة وتدعيم الاختيار، تحسين

نوعية التنظيم، تحسين إدارة الموارد البشرية، تعزيز استجابة الخدمة، وتدعيم توجيه المهام من المركز. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن الموضوع الرئيسي للـNPM هو توفير المرونة الإدارية والمالية في القطاع العام(Idem).

وقدم ازبرون وغايبلر Osborne an Gaebler عشرة مبادئ لإصلاح القطاع العام في كتابهما "إعادة اختراع الحكومة: حكومة تعمل بشكل أفضل وبأقل تكلفة :Reinventing Government A Government that works better and costs less"، هذه المبادئ هي: حكومة متحفزة، التوجيه بدلاً من التجديف، (حكومة تمسك الدفة فقط وتترك المجداف لغيرها طبقاً للوصف الحديث الذي قدمه ازبورن)/ حكومة مملوكة بواسطة المجتمع: التفويض بدلاً من الخدمة، حكومة تنافسية: حقن وإدخال المنافسة في توزيع الخدمة، قيادة الحكومة على أساس المهمة، التحول من قيادة المنظمات عن طريق القواعد النتائج – توجه الحكومة: التمويل على أساس المخرجات لا المدخلات، تلبية حاجيات العميل لا البيروقراطية، حكومة مبادرة: الكسب بدلاً من الإنفاق، حكومة استشرافية: الوقاية بدلاً من العلاج لامركزية الحكومة: التغيير من خلال الاستفادة من السوق(Ibid، صفحة 4).

في هذا الصدد كذلك، أشار pollitt أن هناك نواة مشتركة لتحديث القطاع العام، ففي منتصف الثمانينات 1980 تبين أن هناك درجة كبيرة من التوافق بين القادة السياسيين لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD حول ما هو الخلل في أداءات الخدمة المدنية civil service. وحدد Pollitt معظم العناصر التي وصفها غيره من الممارسين. وتشمل هذه العناصر: خفض التكاليف cost cutting، وتغطية الميزانيات، والسعي إلى أكبر قدر من الشفافية في تخصيص (توزيع) الموارد، تكوين وكالات الخدمة formation of service agencies، الفصل بين المشتري والموفر separating purchaser and provider، اللامركزية في تسيير السلطة داخل الوكالات العامة، إدخال آليات السوق في القطاع العام، إدخال (استحداث) إدارة الأداء introducing performance menegement، تغييرات في سياسات الموظفين changes in personnel policies، التركيز على نوعية الخدمة، تحديد المعايير، والاستجابة للعملاء ,Atreya (.pp. 39-62).

من استعراضنا للأدبيات السابقة للـNPM، نستطيع أن **نخلص إلى اتفاق عام حول العناصر التسييرية والاقتصادية التي تشكل نموذجاً لإصلاح القطاع العام وفق نمط الـNPM والتي تضمن**

المكونات التالية: اللامركزية وتفويض السلطة الإدارية والصلاحيات، تحويل إدارات الخدمة المدنية إلى وكالات مستقلة ،المساءلة على أساس الأداء، خصخصة وظائف الدولة، تقليص تحكمية البيروقراطية العامة، التوجه نحو الزبون/العميل تطبيق ميثاق المواطن citizens charter، الإدارة القائمة على النتائج وتثمين الأداء، التعاقد أساس توزيع الخدمات العامة، المنافسة في تقديم وتوزيع الخدمات العامة واستقلالية التسيير(Gautam، 2008، صفحة 4).

من هذا الباب، أصبحال –NPM النموذج السائد في قيادة التغيرات وعمليات الإصلاح في القطاع العام لعديدمن البلدان .مع ذلك، فإنّ تطبيق الإصلاحات المستندة على الـNPM لمتكن نفسها في التجار بالمقارنة .فالمملكة المتحدة أدخلت برامج إصلاح كبيرة خلال حكم تاتشر 1979 واستندت أجندة الإصلاحات على إدارة عملية، والتوجه للعميل، والاعتماد على نمط آليات السوق .حيث انعكست هذه الإصلاحات في الوثائق الرسمية لحكومة المملكة المتحدة (Idem).

واعتباراً من سنة 1980 وماتلاها، انتشر تأثيرال NPM كأساس لإصلاح القطاع العام كانت في المملكة المتحدة .(كمثال،استخدمت بعض البلدان نماذج خاصة لتقييم السياسات في سياق عمليات الميزانية تحت مسميات مختلفة مثل" :استعراض السياسة الإستراتيجية " stratigic policy reviews " (أستراليا)، "استعراض البرنامج الاستراتيجي stratigic programme reviews " (كندا)، "استعراض سياسات ما بين الإدارات interdepartmental policy reviews " (هولندا)، "استعراض الإنفاق spending reviews " (المملكة المتحدة)، وينظر إلى هذه الإجراءات باعتبارها

أدوات لدعم تحديد الأولويات خلافاً لسياسة التقييم التي تجريها الوزارات، فاستعراض الإنفاق لايَنظُر فقط في كفاءة وفعالية البرامج التي تكون تحت مستويات التمويل الحالية ولكن ينظر في العواقب التي قد تترتب على مخرجات ونتائج مستويات التمويل البديلة. حيث يتم إعداد التقييم من قبل وحدات مستقلة عن سيطرت الوزارات ،فسلطة واختصاصات التقييم لاتعود للوزارات فقط، بل ويمكن الاستعانة بخبراء من الخارج للمشاركة في إعداد هذه الاستعراضات(OECD, 2010, p. 15).

من جهة ثانية، أصبحت نيوزيلندا أكثر راديكالية من المملكة المتحدة في إدخال أفكارال NPM لتركز على التعاقد الخارجي في الخدمات العامة .أمّا استراليا – والتي تعتبرهي الأخرى تجربة رائدة في قيادة الإصلاحات على أساس أفكارالNPM فقد أدخلت سلسلة من الإصلاحات اعتمدت فيها على الخصخصة التعاقد الخارجي، التوجه إلى السوق، واستخدام آلياته في توزيع الخدمات العامة .

عـلاوة علـى ذلـك، نجـدأنّ المبـادئ العشـرة" لإعـادة اختـراع الحكومـة" ،والتـي طرحـت مـن قبـل اوزبورنوغايبلر كانت لها مساهمات كبيرة في تطوير الإصلاحات في الولايات المتحدة الأمريكية في البداية، وفي وقت لاحق في جميع أنحاء العالم .كذلك يمكن رؤية الإصلاحات المستندة على ال NPM في البلدان الاسكندينافية (النرويج ،فلندا، السويد، الدنمارك، غرينلاندوايسلندا)،حيث تأثرت العملية الإصلاحية لهذه البلدان– بشكل رئيسي –بالنظريات التسييرية للـ NPM، مثل الإدارة بالأهداف، الاستقلالية الإدارية، وتفويض، السلطة...الخ .هذه الممارسات ترسخت في الإدارة الاسكندينافية التقليدية ضمن القيم الواسعة لدولة الرفاه ،فالنموذج الإصلاحي الاسكندينافي لا يشبه النموذج الانجلوسكسوني) المملكة المتحدة، استراليا، نيوزيلندا (ولانموذج البلدان الانجلو– أمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، وكندا)(Gautam، 2008، الصفحات 4–5)من ثمّ، فإنّ هناك عدداً من الاختلافات في ممارسة وتطوير التسيير العمومي الجديد ضمن سياق التجار بالعالمية.

هذه الملاحظات المستمدة من الدراسات التقويمية لتجار بإصلاح الإدارة دفعت L.E Lynn إلى التأكيد على أنّه من الخطأ اعتبار أن مفهوم التسيير العمومي الجديد يوحي بوجود نموذج أوشكل واحد من نماذج مختلفة، متشابهة إلى حد مافي المبادئ لكنها تختلف من حيث طريقة تطبيقها، **وذلك حسب المناخ العام والإمكانيات ومدى استجابة الأطراف الفاعلة في التطبيق مع محتوى وأبعاد النموذج الممارس**(بن عيسى، 2005/2006 ، صفحة 5).

من جانب آخر، امتد تأثير الـ NPM إلى بعض التجارب في البلدان النامية منذ سنة 1990 وما بعدها فتفويض السلطة من المركزالحكومي نحو وكالات شبه مستقلّة ،يعتبر واحداً من عناصر الـ NPM التي تأسس تعليها الممارسات الإدارية في المملكة المتحدة؛ هذا النمط من تفويض السلطة يمكن ملاحظته في بعض تجارب البلدان النامية .كمثال على ذلك، غانا، كينيا، زمبيا، جنوب إفريقيا، ملاوي، وزمبابوي في أعقاب خصخصة قطاعاتها الصحية؛ وتنطوي العملية على تحويل المستشفيات إلى هيئات حرّة ودائمة free standing bodies تديرهامجالس إدارة خاصة بها ،كماتعتمدا لاستقلالية فيتوزيع الخدمات التابعة لوزارةالصحة في إ طار كيانات صحية منفصلة مثلما هو موجود في المملكة المتحدة وفي سياق آخر ، تمّ استحداث نموذج سلطة أو هيئة الإيرادات Revenue Authority في القطاعات العامة في إطار مايسمى باستقلالية الهيئات، والتي تنفذ في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية مثل موزمبيق، جنوب إفريقيا، تنزانيا، أوغندا،

وزامبيا .وقد حاولت حكومات العالم الثالث الحد من نطاق تدخلال دولة عن طريق الخصخصة، ورفع القيود، وتقليص وظائف الدولة بإعادة صياغة دور مايسمى ب" الدولة– الوسيط"(Gautam، 2008، صفحة 5).

لكن ما يلاحظ أن بعض أفكار المقاربة الجديدة في البلدان النامية تمّ اتخاذها كموضة من الإصلاحات الجديدة في السوق العالمية؛ أيمن خلال عولمة الـ NPM، بحيث يتم قبول بعض هذه الأفكار بسبب الشروط التي تفرضها الجهات المانحة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات إقليمية كبنك التنمية الآسيوي Asian Development Bank(Ibid، صفحة 6)،هذا مايطرح التساؤل حول نجاعة تطبيق مبادئ التسييرالعمومي الجديد كمقاربة لإصلاح القطاع العام في الدول النامية دون مراعاتل خصوصية هذه البلدان؛ حيث يشير جميع الكتّب بمنأنّ الإصلاحات المستمدة من نموذج الـ NPM والتي تمّعهاأوتطويرهافي العالم المتقدم ، بحاجة إلى إعادة النظرفيها بعناية ودراستها بشكل جاد قبل تنفيذها في هذه البلدان ، فأطروحة هذه الإصلاحات كانت نتاج العالم المتقدم الذي يتميّز بخصائص اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية تختلف عن تلك الموجودة في العالم النامي (Atreya، صفحة 134).

وفق هذا التصوّر وعند مناقشة دور الدولة في العالم النامي، يشير "بياتريسإيبو Béatrice Hibou" أنّمقاربة "سوق أكثر – دولةأقل". (plus de marché–mois d'Etat) كتعبير يدل على منطق النيولبيرالية أفرزت نتائج عكسية أضرتب الدولة في إفريقيا(كمثال عن الدول النامية) بفعل تطبيق سياسات الخصخصة وإدخال آليات السوق في التسيير العمومي ،حيث أدّت هذه السياسات إلى إضعاف السلطات العمومية وفق دانش رعيتها من جهة، وخوصصة الدولة ونمط الحكم فيها من جهة أخرى .وإذا كان ضعف شرعية الدولة عملية داخلية بالأساس في إفريقيا والعالم النامي ،فإن هذا لايعفي إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة ؛فتطبيق إصلاحات الحكم الراشد (المساءلة، بناء القدرات..) المفروضة من طرف هذه المؤسسات كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدّى في الحقيقة إلى إضعاف الإدارة، وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية، ذلك أنّ هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبراليتكن وقراطي، وهذا مافرض على الدولة في العالم النامي الأخذ بعين الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة والمالية والخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية

والسياسية للمواطنين، بحيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا مؤسسات بروثنوودز والوكالات الدولية المانحة بدلا لتركيزعلى كسب رضا الجماهير (بروسي، 2009، صفحة 256).

في نفس السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي "ها يونشانج H–Joon Chang" أن "الليبرالية تؤدي حتماً إلى فشل دول الجنوب"، يشير إلى أن التاريخ الاقتصادي للدول المتطوّرة يكشف ضرورة وجود حقبة طويلة من حماية الدولة وتدخلها .فالولايات المتحدة وبريطانيا اتبعت اسياسات حمائية (حماية الدولة) طيلة 150 عاماً سمحت لهما بتحقيق طفرة صناعية، ولم يعتمدا على سياسات ليبرالية إلاّبعد ذلك بفترة وبصفة جزئية وكذلك الحال بالنسبة لليابان في الخمسينيات، وتايوان وكوريا الجنوبية في الستينات والسبعينات، إضافة إلى الصين والهند اللتين حققتان نمو مرتفعة، وذلك من خلال إتباع سياسة حمائية ومراقبة للأسواق المالية والحفاظ على جزء كبير من القطاع العام، مع رفض إتباع تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بروسي، 2009، صفحة 260). في نفس الاتجاه ،يجاد لاقتصادي والرفاه أنّه بسبب نقص المعلومات والأسواق غير المكتملة ،وعدم القدرة على إنتاج جميع السلع العامة ،فإنّ قيادة السوق لعملية التنمية ليست أفضل مقاربة للتنمية الوطنية . كما يقولون بأنّ الأسواق لا تسفر عادةً عن المجتمع الأفضل أو الأمثل ،زد على ذلك فإنّ هذه المقاربة لا تؤدي إلى التوزيع العادل لثروة الأجيال داخل المجتمعات، بالتالي فإنّ تدخل الحكومة ضروري لتطبيق العدالة الاجتماعية في البلاد(Atreya، صفحة 53).

من هذا الباب ، يذهب " جوزيف ستيغلتس– " الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد – في مقال كتبه في" مجلة الاقتصاد السياسي "بعنوان " نحو نموذج جديد للتطوّر "إلى أنّ الحكومات في دول آسيا الشرقية قامت بدور مهم " فعلى سبيل المثال كانت الحكومة مسؤولة عن السياسة الصناعية من أجل تطوير بعض القطاعات وتتدخل الدولة في التجارة خاصة من أجل تحسين الصادرات، كما كانت الحكومة تضبط السوق المالية، وتبذل الدولة مجهودات جبّارة في مجالات التعليم والتكنولوجيا...وهكذا نجحت بلدان آسيا الشرقية في تغيير مجتمعاتها "(بروسي، 2009، صفحة 260) ارتبط هذا الانجاز – خاصة في المجال الاقتصادي الذي امتد من منتصف السبعينيات حتى منتصف التسعينيات ،وهو ماوصفه البنك الدولي **بالمعجزة** – ببعدين كان احدهما هو الدور الملحوظ للدولة ضمن النموذج الإنمائي الذي استلهم إلى حد كبير مع المال مثال الياباني فيما يسمى ب "اليَبْيَنة" Japanisation وتمّ التعبير النظري عنه فيما يسمّى " الدولة التنموية (عيسى،2011،صفحة 28).

لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو، ليست دخل الدولة في حدّ ذاتهما يفسر الانجاز الآسيوي في ميدان التصنيع والتنمية، ولكنه، بالدّقة، التدخل الفعّال،الذي – كما يقول ريسجنكينز في إحدى دراساته المهمّة "the political economy of –industrialization: A comparison of latin American and East Asian newly industrializing countries" سمح بتبني سياسة صناعية محددة تتميز بأربع سمات رئيسية هي :المرونة، والانتقائية، والتناسق ، والتركيز على دفع عملية التطوير والارتقاء بدلاً من مجرد الضبط والتوجيه(عسيى،2011،صفحة29). كما يدعو إلى ذلك Osborne and Gaebler عندعرضهماللمبادئالعشرةللNPM (التوجيه بدلاً من التجديف).

فنجاح كل من كوريا الجنوبية والصين والهندو البرازيل وماليزيا يرجع بالأساس إلى الدور الرئيسي الذي قامت به الدولة، وليس إلى انسحابها كما يروّجله " إجماع واشنطن" ،أوتسوّق له أدبيات المؤسسات المالية الدولية (بروسي، 2009، صفحة 261).

هذا لايعني عدم وجود تجارب ناجحة في العالم الثالث استطاعت إصلاح خدماتها المدنية انطلاقاً من استنادها وتكييفها لبعض مبادئ وعناصر الـNPM فنجد مثلاً، أن التقرير الصادر عن احد المراكز البحثية (ومقره جنيف بسويسرا) والذي يتناول أوضاع القدرات التنافسية المقارنة عن عام 1997، يضع ماليزيا في مركز متقدم في العالم من حيث القدرة التنافسية للجهاز الإداري .وقد تزامنت عملية الإصلاح الإداري في ماليزيا مع مختلف المراحل المتتابعة لعملية التنمية، كان آخرها في التسعينيات وفيها أصبح الجهازالإداري يؤدي دورالشريك في تطبيق مفهوم " ماليزيا المؤسسة "،حتى أصبحت الآن في وضع يسمح لنا بالقول بأنّ الإدارة الحكومية فيما ليزيا حققت الانتقال المتمثل في الإقرار بدور القطاع الخاص باعتباره محرك قاطرة النمو، وأنّ دورالخدمة المدنية في جوهره هو دور الميسّر لنمو القطاع الخاص (شافعي،1997، صفحة34).

منجهة ثانية، يدعو الدكتور أحمد رشيد–ا لخبير في مجالال إدارة العامة –إلى أنّ أيّ برنامج للخصخصة) كأحدالمبادئ الأساسية للتسيير العمومي الجديد (لابد أن يحقق الصالح العام . ويعرّف هذا الأخير، بأنه يعني الحرص على أداء الخدمة بأعلى مستوى من الكفاءة والفعالية، وأن تكون هناك نظم لتحديد معاييرالأداء وأخرى لقياس الأداء، ثم نظم لمحاسبة الذي نيتقاعس ونعن تحقيق تلك المعايير ومكافأة من يحققها .ويقترح – انطلاق امن الخبرة المصرية في ادخال آليات القطاع الخاص وقوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية – ضرورة بدء عملية التطوير والإصلاح بالمستوى الجزئي Micro وليس بالمستوى الكلي Macro(رشيد، 1998، صفحة 69).

عملية رفع كفاءة وفعالية المنظمات العامة لايمكن تحقيقها في ظل صيغة الإحلال ،أو ضمن أطروحات خارجية تختلف عن خصوصية البلدان النامية .وهذا مايبرر ربما الاختلاف في عملية

استخدام وتطبيق الـ NPM حتى في العالم المتقدم نفسه ليتماشى مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية لكل بلد .بل أكثر من ذلك، يمكن ملاحظة الاختلاف حتى في " نقطة انطلاق starting point هذه الإصلاحات بالنسبة لكل حالة ،فمثلاً في نيوزيلند اوالبلدان الاسكندينافية ثبت نجاح عنصري الأداء والتسيير التعاقدي، بينما تمتّ الاستفادة من قوى السوق وإدخال التسييرية Managerialism في تحديث الحكومات وإصلاح القطاع العام في كل من المملكة المتحدة، وكندا واستراليا ونيوزيلندا .مايلاحظ كذلك أنّ عملية إعادة اختراع الحكومات كانت بشكل أسرع عند البعض في حين انتقل الآخرون بحذر .بالتالي، فمن غير المحتمل العثور على أفضل الممارسات best practice لنموذج الـ NPM لتعميمه على جميع البلدان(Atreya، صفحة 65) في هذا السياق، كتب كلمن Christensen and Lagried (2001)" في بعض البلدان قد يكون المتغيّر الخارجي فاعلاً قوّياً في عملية نشر أفكار الـNPM، بينما في حالات أخرى قد تأتي عملية الإصلاح بمبادرات وطنية أومحلية. بالتالي، يمكن وصف عملية انتشار الـNPM بأنها عملية معقدة، تمر بمراحل مختلفة ويتم نشرها بوسائل مختلفة .فكثير من البلدان تتبع مسارات إصلاح خاصة بها ضمن إطار أوسع للNPM. وعليه لا يوجد أيّة نقطة بداية محددة أو مجموعة عناصر إصلاح تتبع مساراً محدداً أو لها جهة معينة "(Gautam، 2008، صفحة 6).

نموذج الدراسة

استند تكوين نموذج الدراسة إلى النظريات الموضحة أعلاه بالإضافة إلى البحث في الدراسات السابقة وما فيها من فجوات بحثية، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى نموذج الدراسة الموضح في الشكل رقم (3.2.1) نموذج الدراسة

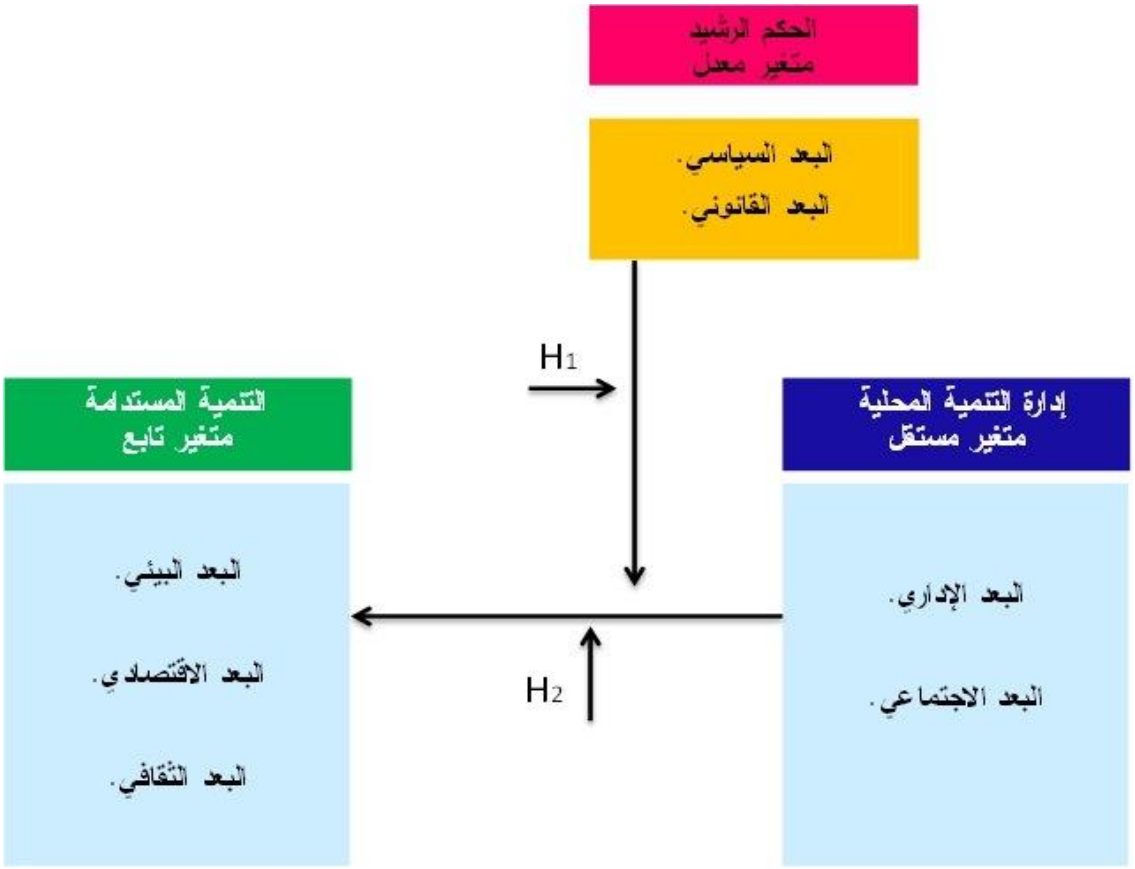

1.2.3 تنمية وتطوير فرضيات الدراسة: –

من خلال نموذج الدراسة يمكن استنتاج العلاقات الاتية وتطويرها: –

أولاً: –العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

بالرجوع إلى الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة دراسة (قبايلي، 2017) وجود إثر للإدارة المحلية على التنمية المستدامة ويتغير ذلك الأثر بتغير مستوى كفاءة وفاعلية الإدارة المحلية ، وأشارت دراسة (ايمان، 2017) على وجود علاقة إيجابية بين الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة، بينما دراسة (قرماش، 2016) إلى

وجود علاقة احصائية لدور الجماعات المحلية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، بينما أشارت دراسة (شيلي، 2014) إلى وجود علاقة تضمينية ما بين إدارة التنمية المحلية وابعاد التنمية المستدامة، وإضافة دراسة (Loginova2014) إلى وجود أثر للتنمية المحلية والاقليمية نحو مجتمعات ومناطق أكثر استدامة.

بينما كشف (Bertelsmann 2017) إلى وجود علاقة احصائية بين التنمية المحلية وتحقيق أهداف

التنمية المستدامة وعليه فأن الدراسة الحالية تفترض الاتي:

H1 توجد هناك علاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

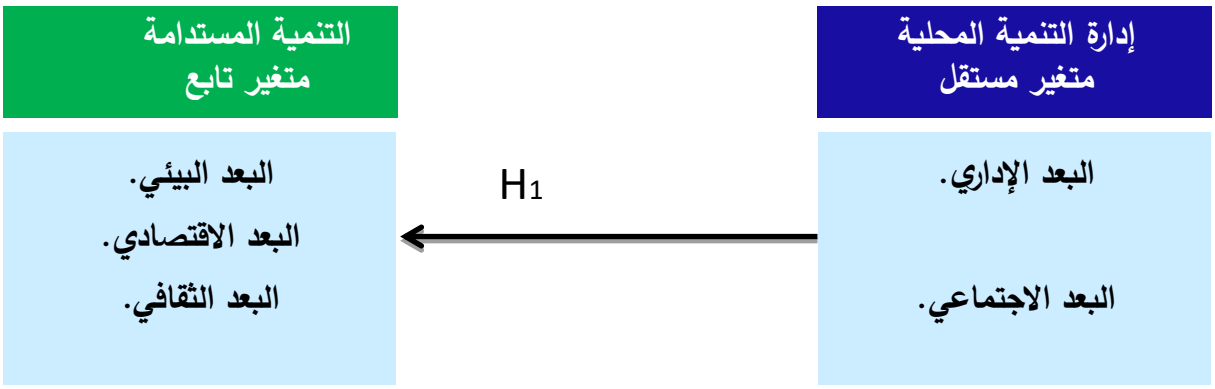

ثانياً: –الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

أشارت دراسة (Zhou, 2014) إلى وجود أثر معدل للحكم الرشيد بين منظمات المجتمع المدني والتنمية، وتوصلت دراسة (Bala,2017) إلى وجود أثر معدل للحكم الرشيد في ما بين الإدارة العامة والتنمية المحلية.

وتوصلت دراسة (ديهوم، 2017) على وجود أثر للمجتمع المدني ودورة (باعتباره أحد ركائز الحكم الرشيد) في عملية التنمية المحلية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد عدد من الدراسات التي تناولت الحكم الرشيد كتغير مستقل كدراسة (وحشية، 2015) ودارسة (شهناز، 2015) ودراسة (تقية، 2015).

ونسبة لاختلاف تناول الدراسات السابقة للحكم الرشيد كمتغير معدل، وبناءً على الانتقادات الموجهة لنظرية الـ (NPM)، والتي تنص على أن النظرية لم تأخذ في الحسبان العوامل السياسية والاقتصادية وغيرها لكل دولة.

وبالاستناد إلى الدراسات السابقة التي درست الحكم الرشيد كمتغير معدل بأبعاد تختلف عن أبعاد الدراسة الحالية **لذا يمكن استنتاج الفرضية الرئيسية الثانية** والتي يأمل من خلالها الدارس على التمييز في الدراسة الحالية.

H2 الحكم الرشيد (القانوني، السياسي) تعدل العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

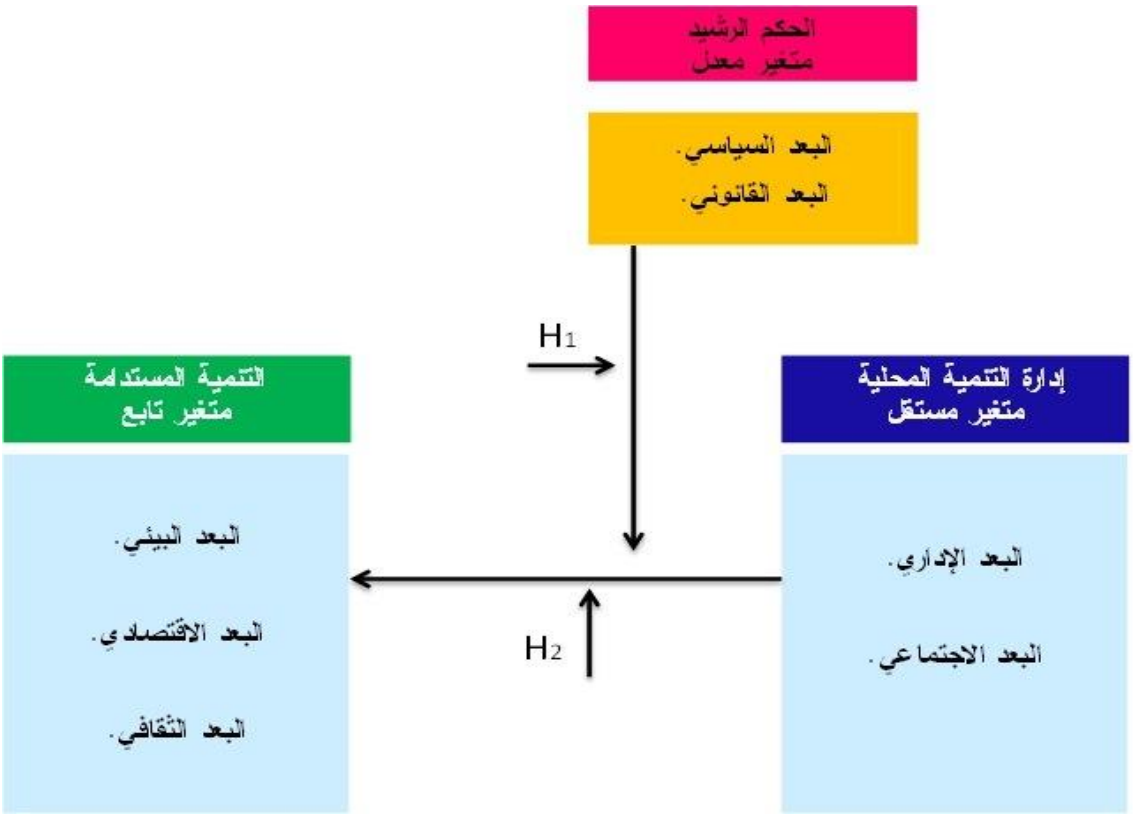

الجدول (3.2.4) فرضيات الدراسة بعد تعديل النموذج

الفرضية الرئيسية الأولى: هنالك علاقة إيجابية بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة
الفرضيات الفرعية:
1-1هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
1-2 هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري وبعد البيئية الثقافية
1-3 هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي
1-4 هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري والبعد البيئي
الفرضية الرئيسية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة:
الفرضية الفرعية الأولى: الدور المعدل للحكم الرشيد(بعد العدل الاجتماعي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة:
1-1 الدور المعدل للبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
1-2 الدور المعدل البعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد البيئة الثقافية
1-3 الدور المعدل البعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد الاقتصادي
1-4 الدور المعدل البعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد البيئي
الفرضية الفرعية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد البعد "السياسي" في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة
1-1 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
1-2 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد البيئة الثقافية
1-3 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد الاقتصادي

4-1 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد البيئي
الفرضية الفرعية الثالثة: الدور المعدل للحكم الرشيد البعد "القانوني" في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة
1-1 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
2-1 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري وبعد البيئة الثقافية
3-1 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري والبعد الاقتصادي
4-1 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري والبعد البيئي

2.3 المبحث الثاني
المنهجية والإجراءات

لما كان هدف الدراسة هو التعرف على دور الحكم الرشيد كمتغير معدل لتعزيز أثر إدارة التنمية المحلية على التنمية المستدامة وذلك بالتطبيق على مديريات محافظة أمانة العاصمة، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لأن هذا المنهج يهدف إلى دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ويعمل على جمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات(عبيدات و آخرون، 1992، صفحة 75).

1.2.3 مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون مشكلة البحث. يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في المجالس المحلية لمحافظة أمانة العاصمة/ الجمهورية اليمنية.

2.2.3 العاملين في المجالس المحلية (المنتخبين)

أشار قانون السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية المرقم (4) لسنة 2000م(وزارة الشؤون القانونية، 2012) والمتضمن تنظيم السلطة المحلية، حيث أشار الباب الفصل الأول المادة (59) يتكون المجلس المحلي للمديريات علاوة عن رئيسه المعين بمقتضى أحكام هذا القانون ووفقاً للمستويات الأربعة التالية:-

1- المديرية التي يكون تعدادها السكاني (35) ألف نسمة فما دون يتكون مجلسها المحلي من (18) عضواً.

2- المديريات التي يزيد تعدادها السكاني عن (35) ألف نسمة ولا يتجاوز (75) ألف نسمة يتكون مجلسها المحلي من (30) عضواً.

3- المديرية التي يزيد تعدادها السكاني (75) ألف نسمة ولا يتجاوز (150) ألف نسمة يتكون مجلسها المحلي من (26) عضواً.

4- المديرية التي يزيد تعدادها السكاني عن (150) ألف نسمة يتكون مجلسها المحلي من (30) عضواً

3.2.3 العاملين في المجالس المحلية (المعينين)

أشار الفصل الثاني المادة (81) من القانون إلى الأجهزة التنفيذية بالمديرية حيث أشارت هذه المادة يكون لكل مديرية مدير عام يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من الوزير.

كما أشارت المادة (82) إلى أنه مدير عام المديرية هو رئيس المجلس المحلي للمديرية بحكم منصبه وهو المسؤول التنفيذي الأول فيها.

المادة (91) من القانون نصت على أن لكل مديرية مكتب تنفيذي يتألف من: -

مدير عام المديرية	رئيساً
أمين عام المجلس المحلي	نائباً للرئيس
مديري الأجهزة التنفيذية بالمديريات	أعضاء

4.2.3 حجم مجتمع الدراسة :-

الجدول المرقم (3.2.5) يبين عدد المديريات والعزل والمدن والأحياء والحارات والقرى والمحلات على مستوى محافظة أمانة العاصمة.

البيانات	العدد
عدد المديريات	10
عدد العزل	3
مراكز مديريات	1
مدن ثانوية	0
إجمالي	1
عدد الأحياء	89
عدد الحارات	791
عدد الجزر	0
عدد القرى	52
عدد المحلات	125
عدد المساكن	267.125

عدد الأسر	254.866
عدد السكان المقيمين ذكور	961.729
عدد السكان المقيمين إناث	786.105
عدد السكان المقيمين إجمالي	1.747.834

- المركز الوطني للمعلومات، تعداد عام (2004م).

جدول رقم (3.2.6) عدد المديريات والعزل والمدن والأحياء والحارات والقرى والجزر والمحلات على مستوى المديريات:

م	المديرية	العزل	مراكز مديريات	عدد الأحياء	عدد الحارات	عدد القرى	عدد المحلات
1	صنعاء القديمة	0	0	1	69	0	0
2	شعوب	0	0	12	101	0	0
3	أزال	0	0	6	34	0	0
4	الصافية	0	0	1	20	0	0
5	السبعين	0	0	15	78	0	0
6	الوحدة	0	0	9	34	0	0
7	التحرير	0	0	3	36	0	0
8	معين	0	0	3	97	0	0
9	الثورة	0	0	8	48	0	0
10	بني الحارث	3	1	8	153	52	125
11	ضواحي الأمانة جزء من مديرية همدان	0	0	8	46	0	0
12	ضواحي الأمانة جزء من مديرية سنحان وبني بلهلول	0	0	15	78	0	0

* المركز الوطني للمعلومات.

5.2.3عينة الدراسة :-

أولاً : العينة الاستطلاعية :-

تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من (60) من أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المكاتب التنفيذية في المديريات من مجتمع الدراسة وقد تم توزيع الاستبيان عليهم حيث أجري عليها التحليل الإحصائي للتحقق من صدق وثبات الاستبانة.

ثانياً : العينة التي أجريت عليها الدراسة :-

تم تحديد عينة الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وحجمها كما يلي:-

1- طريقة اختيار العينة :-

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام الطريقة العشوائية الطبقية كأحد الأساليب الإحصائية المستخدمة لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة وفقاً لقواعد البحث العلمي في اختيار العينات، حيث أشار (الدستور اليمني) إلى أن الجمهورية اليمنية – نوع التقسيم دولة مركزية تتكون من (22) محافظة – التقسيم الأقل مديريات.

2- حجم العينة :

تم اختيار المديريات والتقسيمات الإدارية لمحافظة أمانة العاصمة لما تمثله هذه المحافظة من تنوع ديمغرافي يصب في مصلحة متغيرات الدراسة.

لقد تم تطبيق قانون حجم العينة الإحصائي، حيث بلغ حجم العينة (450) من أعضاء المجالس المحلية وأعضاء المكاتب التنفيذية.

$$\frac{Z^2 \times P(1-P)}{2}$$

$$\frac{Z^2 \times P(1-P)}{2}$$

Sample size =

حيث أن:-

P= نسبة الحد الأقصى لتوافر الخصائص المطلوب دراستها في أي مجتمع ويعتبرها الباحثون غالباً (50%).

A = نسبة الخطأ المسموح به، ويعد غالباً (0.05).

Z= الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة الذي تم اختياره وهو (0.95)، وبذلك تكون الدرجة المعيارية المقابلة له (1.96).

N= حجم مجتمع الدراسة (472) من مديريات أمانة العاصمة.

6.2.3 أداة الدراسة :-

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على الدور المعدل للحكم الرشيد في تفسير العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، تم بناء وتصميم استبيان الدراسة بالاستفادة من الأدبيات السابقة والمشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهن تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجه للأفراد بمحافظة أمانة العاصمة ومديرياتها باليمن، حيث تم توزيع عدد (472) بنسبة (100%) ، وتم الحصول على (450) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة بنسبة استرداد بلغت (95.33%)، والاستبانات التي لم تسترد بلغ عددها (22) استبانة بنسبة (4.67%)، أما الاستبانات الغير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة بلغ عددها (0) حيث بلغت نسبتها (0%) ، والاستبانات الغير الصالحة نسبة لإجاباتها المتشابه (0) حيث بلغت نسبتها (0%) ، أما الاستبانات الصالحة للتحليل بلغ عددها (450) حيث بلغت نسبة (95.33%) وتم عمل تنظيف للبيانات وأعداد ملخص لكل عمليات تنظيف البيانات وكذلك معدل الاستجابة كما هو في الجدول التالي:

الجدول (3.2.7) تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة

البيانات	العدد	النسبة
مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	472	%100
مجموع الاستبانات التي تم إرجاعها	450	%95.33
الاستبانات التي لم تسترد	22	%4.67
الاستبانات الغير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة	0	%0
الاستبانات الغير صالحة نسبة لإجاباتها المتشابه	0	%0
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	450	%95.33

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجزء الأول من الاستبيان فهو عبارة عن مقياس يهدف إلى التعرف على الدور المعدل للحكم الرشيد في تفسير العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة في مديريات محافظة أمانة العاصمة.

وقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها (57) فقرة، والجدول ( ) يوضح توزيع الفقرات على المجالات.

أما الجزء الثاني يستخدم في جمع البيانات عن المديريات والمتمثلة في الشكل القانوني للمحافظة من حيث عدد العاملين في المديريات (المكاتب التنفيذية المعينين) وأعضاء المجالس المحلية (المنتخبين من قبل المجتمع المحلي).

بالإضافة إلى البيانات الشخصية والوظيفية عن المبحوثين كالجنس، والمؤهل العلمي، والعمر، وسنوات الخدمة، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة.

جدول رقم (3.2.8)قياس متغيرات الدراسة

المحور	المجال	عدد الفقرات	المصدر
إدارة التنمية المحلية	المجال الإداري	3	(العصار، 2015)
		5	(شهناز، 2015)
	المجال الاجتماعي	7	(شهناز، 2015)
التنمية المستدامة	المجال البيئي	2	(العصار، 2015)
		3	(رادرباور، 2011)
		1	(هاتشالشان، 2014)
		1	(عبدالرحمن، 2011)
	المجال الاقتصادي	1	(عبدالرحمن، 2011)
		2	(العصار، 2015)
		4	(والترماساكاوا، 2008)
		2	(رادرباور، 2011)
	المجال الثقافي	4	(عبدالرحمن، 2011)
		1	(هاتثالشان، 2014)
الحكم الرشيد	المجال القانوني	11	(شاهناز، 2015)
	المجال السياسي	4	(تقية، 2015)
		5	(داعور، 2008)

وعند وضع هذا الاستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسهولة تحليلها.

وتم توزيع الاستبيانات شخصياً على أفراد العينة، وذلك لشرح الاستبيان وتوضيح أي غموض فيه ومراعاة الجدية في الإجابة عليه.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس استجابة المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:-

جدول (3.2.9) ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

كما أنه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، حيث تبنت الدراسة المعيار الذي ذكره عز عبدالفتاح للحكم على الاتجاه عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي(عبدالفتاح، 2008، صفحة 70)

جدول (3.2.10)

مقياس تحديد الوزن النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي

المتوسط الحسابي		الوزن النسبي		درجة التحسين
من	إلى	من	إلى	
1	1.79	%20	%35.8	صغيرة جداً
1.80	2.59	%36	%51.8	صغيرة
2.60	3.39	%52	%67.8	متوسطة
3.40	4.19	%68	%83.8	كبيرة
4.20	5	%84	%100	كبيرة جداً

وقد تم إعداد هذا الجدول وفق المعيار التالي: -

- المدى – 5–1=4 (أعلى قيمة – أدنى قيمة)
- عدد الفئات = 5 (حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة)
- طول الفئة = 4÷5=0.8 (المدى ÷ أكبر قيمة في المقياس)
- إضافة هذه القيمة (0.8) إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

وهكذا أصبح بالإمكان تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من الفقرات، والأهمية النسبية لها كما ظهر في الجدول السابق.

وبعد استطلاع رأي عدد من المتخصصين في مجال الدراسة، تم إعداد الاستبيان على النحو التالي: –

1– تحديد المحاور الرئيسية للاستبيان والمجالات المتعلقة بها، ثم تحديد الفقرات الخاصة بكل مجال، ومن ثم إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.

2– مراعاة قواعد البحث العلمي عند إعداد هذا الاستبيان من موضوعية وشمول.

3– عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمته لجمع البيانات.

4– تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

5– تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وإجراء التعديلات اللازمة (ملحق رقم...)

6– تم الحصول على موافقة محافظة أمانة العاصمة ومديرياتها المراد تطبيق الدراسة على مجتمعها.

7– تم إجراء دراسة استطلاعية ميدانية أولية للاستبيان لفحص صدق وثبات الأداة.

8– إعداد الاستبيان في صورته النهائية، ثم توزيعه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة (ملحق رقم ...)، ثم جمعه وإجراء التحليل الإحصائي.

7.2.3إجراءات الدراسة

1- يتم إعداد استبانة حول الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين ادارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة اتم توزيع الاستبيان على العينة الاستطلاعية، وتكونت العينة الاستطلاعية من (60) عضو من العاملين في مديريات أمانة العاصمة، وتم استرداد (56) استبانة.

2- تم توزيع (472) استبانة على مديريات أمانة العاصمة موضوع الدراسة، وقد بلغت الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (450) استبيان حيث أن هناك بعض العاملين الذين تم توزيع الاستبيان لهم لم نحصل منهم على كافة الاستبيانات التي تم توزيعها، وذلك بسبب انشغال أو مماطلة بعض أفراد العينة بتعبئة الاستبيان، بالإضافة إلى وجود بعض الاستبانات التي تحتوي على قيم شاذة وأخرى مفقودة.

3- تم إدخال بيانات الاستبيانات التي تم استعادتها من المبحوثين وتفريغها في الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، لتحليل بياناتها إحصائياً والحصول على النتائج.

8.2.3 صدق وثبات أداة الدراسة

أولاً: صدق المحكمين

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، ولتحقيق هذا الهدف تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (9) مختصين في الإدارة والاقتصاد والاحصاء، واسماء المحكمين بالملحق وذلك للاسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبيان للهدف منها، وكذلك التأكد من صحة الصياغة اللغوية ووضوحها، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين من إضافة المحكمين من اضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية (انظر المحلق).

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة (الاستبانة) أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرو نباخ (Alpha Coefficient Cronbach's) لقياس ثبات كل مجال في مجالات المقياس على حدة، بالإضافة إلى حساب

ثبات المقياس ككل، كما وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ بين (5-1) وكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالٍ وكلما اقتربت من الصفر دلت على وجود ثبات، ويبين معاملات الثبات لمجالات مقياس الدراسة والذي تطبيقه على العينة الاستطلاعية.

جدول (3.2.11)

جدول يوضح معامل (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات عينة الدراسة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach's Alpha
1	**المحور: الإداري**	**8**	**0.726**
2	**المحور: الاجتماعي**	**7**	**0.742**
3	**المحور: البيئي**	**7**	**0.719**
4	**المحور: الاقتصادي**	**9**	**0.712**
5	**المحور: الثقافي**	**5**	**0.703**
6	**المحور: القانوني**	**11**	**0.773**
7	**المحور: السياسي**	**9**	**0.774**
	معامل الثبات الكلي لجميع المحاور	**56**	**0.925**

تشير النتائج المبينة في الرقم إلى أن قيمة معامل مرتفعة لأبعاد محور "إدارة التنمية المحلية" حيث تراوحت بين **(0.726)** بينما بلغت**(0.719)** لمحور التنمية المستدامة ككل، كما وتراوحت بين **(0.774)** لأبعاد محور "الحكم الرشيد" كما وكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة للاستبانة ككل حيث بلغت (0.925)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

9.2.3 الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

يمكن تلخيص الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة بالآتي:

1. الإحصاء الوصفي: لوصف خصائص العينة.
2. كرو نباخ ألفا قياس الموثوقية والاتساق الداخلي للمتغيرات الرئيسية للدراسة.

3. التحليل العاملي الاستكشافي لقياس الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة.
4. التحليل العاملي التوكيدي للوصول إلى جودة توفيق متغيرات نموذج الدراسة حيث تجري تغيرات في النموذج وتعديلات في الفرضيات بناء على نتائج التحليل العاملي.
5. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابة أفراد العينة تجاه محاور وأبعاد أداة الدراسة.
6. ارتباط بيرسون لمعرفة درجة الارتباط بينالمتغيرات الرئيسية.

4. الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

0.4 تمهيد:

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى استعراض الإجراءات الأولية قبل تحليل البيانات (تنظيف البيانات)، ومعدل استجابة أفراد العينة، بالإضافة إلى تحليل البيانات الأساسية في عينة الدارسة، والتحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، وكذلك تحليل الاعتمادية للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات، وحساب المتوسطات والانحراف المعياري والارتباط بين المتغيرات، تم استخدام أسلوب تحليل المسار ونموذجة المعادلة البنائية للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات التي تم تطويرها في المراحل السابقة من الدراسة.

1.4 المبحث الأول : تحليل البيانات

1.1.4 تنظيف البيانات Cleaning data:

1. البيانات المفقودة Missing data:

أن فقدان العديد من البيانات أي تركها دون إجابة من قبل المبحوث تولد العديد من المشكلات، حيث أنها تمثل في بعض الأحيان تحيز المستجيب تجاه السؤال المحدد أو نسيان المستجيب لذلك السؤال والقاعدة العامة في التعامل مع البيانات المفقودة هي ألا تزيد عن 10% من حجم الأسئلة فاذا زادت عن ذلك يجب التخلص من الاستبيان نهائياً باعتباره غير صالح للتحليل وعليه يتم استخدام طريقة المتوسط للتعامل معها إذا قلت عن الحد المقبول يتم حذفها. (إبراهيم،2013)

2. الإجابات المتماثلة Unengaged responses:

إن إعطاء المستجيب إجابة واحدة لكل فقرات الاستبيان قد يعني ذلك عدم اهتمام المستجيب لتلك الأسئلة وخاصة إذا كانت هنالك أسئلة عكسية في الاستبيان إذا يستحيل إعطاءها نفس الإجابة لذلك يجب أن يكون هنالك تشتت في إجابة المستجيبين أي ألا يكون هنالك تجانس تام لتلك الإجابات ويتم التعرف على هذا من خلال احتساب الانحراف المعياري للإجابات فاذا كان هنالك انحرافاً معياري عالي يعني أن هنالك تشتت في الإجابات والعكس صحيح وعليه أي استبيان يقل الانحراف المعياري عن 0.5 يتم حذفها. (أوماسيكاران،2006)

3. معدل استجابة العينة:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجه للأفراد بمحافظة أمانة العاصمة ومديرياتها باليمن، حيث تم توزيع عدد (472) بنسبة (100%) ، وتم الحصول على (450) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة بنسبة استرداد بلغت (95.33%)، والاستبانات التي لم تسترد بلغ عددها (22) استبانة بنسبة (4.67%)، أما الاستبانات الغير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة بلغ عددها (0) حيث بلغت نسبتها (0%) ، والاستبانات الغير الصالحة نسبة لإجاباتها المتشابه (0) حيث بلغت نسبتها (0%) ، أما الاستبانات الصالحة للتحليل بلغ عددها (450) حيث بلغت نسبة (95.33%) وتم عمل تنظيف للبيانات وأعداد ملخص لكل عمليات تنظيف البيانات وكذلك معدل الاستجابة كما هو في الجدول التالي:

الجدول (4.1.1) تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة

البيانات	العدد	النسبة
مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	472	%100
مجموع الاستبانات التي تم إرجاعها	450	%95.33
الاستبانات التي لم تسترد	22	%4.67
الاستبانات الغير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة	0	%0
الاستبانات الغير صالحة نسبة لإجاباتها المتشابه	0	%0
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	450	%95.33

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

2.1.4 تحليل البيانات الديمغرافية الشخصية:

البيانات الديمغرافية الشخصية تمثلت في خمسة عناصر وهي النوع، والعمر، المستوى التعليمي، ومدة الخدمة، عدد الدورات التدريبية والجدول رقم (4-2) يوضح توزيع مفردات العينة حسب الخصائص الديمغرافية حيث بلغت نسبة الذكور(92.7%) من العينة، بينما تشكل الإناث نسبة (7.3%) من العينة والتي تعكس أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث ، وكما أظهر توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية من الجدول أن الفئة العمرية 45 – 36 شكلت نسبة (74.2%) وهي

اكبر نسبة ، بينما شكلت الفئة 45وأكثرنسبة(15.8%) وشكلت الفئة 35 – 26نسبة بلغت (10.0%)، أما حسب الحالة الاجتماعية فيوضح أن الفئة من المتزوج بلغت نسبتهم (53.0%) وهي اكبر نسبة تليهم الفئة أعزب حيث بلغت نسبتهم (39.5%) وتليهم الفئة ارمل وبلغت نسبتهم (7.5%) وهي اقل نسبة ،أما المستوى التعليمي فيوضح أن فئة حملة المؤهل بكالوريوس يشكلون أكبر نسبة حيث بلغت (73.8%) من العينة ،و تليهم الفئة حملة المؤهل دبلوم وهم ويشكلون نسبة (26.2%) ثم الفئة ،أما توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة تشكل الفئة من 15 – 10 سنة نسبة (66.7%) وهي اكبر نسبة تلها الفئة من 20–15 سنة حيث بلغت نسبته (21.6%) ، ثم الفئة أقلمن 10 سنوات حيث بلغت نسبة (10.0%)، والفئة أكثرمن 20 سنة حيث بلغت نسبة (1.8%) ، أما توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التخصصية التي التحق بها في مجال التنمية المستدامة نجد الأفراد الذين لم يخضعوا لدورات تدريبية بلغت نسبتهم (64.7%)وهي تشكل اكبر نسبة مقارنة بالأفراد الذين خضعوا لدورات متخصصة من 1–3 دورة حيث بلغت نسبتهم (35.3%).

الجدول (4.1.2) تحليل البيانات الديمغرافية الشخصية

العامل الديمغرافي	البيان	العدد	النسبة
النوع	ذكر	417	%92.7
	أنثى	33	%7.3
العمر	26 – 35	45	%10.0
	36 – 45	334	%74.2
	45وأكثر	71	%15.8
المستوى التعليمي	دبلوم	118	%26.2
	بكالوريوس	332	%73.8
مدة الخدمة	أقلمن 10 سنوات	45	%10.0
	من 15 – 10 سنة	300	%66.7
	من 20–15 سنة	97	%21.6
	أكثرمن 20 سنة	8	%1.8
عدد الدورات التدريبية	لايوجد	291	%64.7
	من 1–3 دورة	159	35.3%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

3.1.4 تحليل بيانات محافظة أمانة العاصمة ومديرياتها:

البيانات الديمغرافية لمحافظة أمانة العاصمة ومديرياتها تمثلت في عنصرين (المعينين، المنتخبين)في محافظة أمانة العاصمة و مديريات أمانة العاصمة والجدول رقم (4-3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب محافظة أمانة العاصمة نجد الفئة مديرعامديوانأمانةالعاصمة شكلت اكبر نسبة حيث بلغت (66.9%) وتليها الفئة وكيلالمحافظ حيث بلغت نسبتهم (24.4%) ثم الفئة أمينعامالمجلسالمحلي(نائب المحافظ) حيث بلغت نسبتهم (8.7%).أما توزيع أفراد العينة حسب **مديريات أمانة العاصمة** فقد تبين أن الفئة عضوالمجلسالمحلي شكلت اكبر نسبة حيث بلغت (75.8%) ثم الفئة رئيسلجنةداخلالمجلسالمحلي الذين يشكلون نسبة بلغت (16.0%) ، و تليها فئة أمينعامالمجلسالمحلي حيث بلغت نسبتهم (7.3%)، أما فئة مديرعامالمديريةبلغت نسبتهم (9%)وهي أقل نسبة.

الجدول (4.1.3) تحليل بيانات محافظة أمانة العاصمة ومديرياتها

العامل الديمغرافي	البيان	العدد	النسبة
محافظة أمانة العاصمة	أمين عام المجلس المحلي (نائب المحافظ)	2	%8.7
	وكيل المحافظ	5	%24.4
	مديرعام ديوان أمانة العاصمة	30	%66.9
مديريات أمانة العاصمة	مديرعام المديرية	20	%.9
	أمين عام المجلس المحلي	25	%7.3
	رئيس لجنة داخل المجلس المحلي	62	%16.0
	عضوالمجلس المحلي	331	%75.8

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

4.1.4 التحليل العاملي الاستكشافي: Exploratory Factor Analysis

للتحليل العاملي الاستكشافي أهمية في قياس الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة حيث يتم توزيع عبارات الاستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب انحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى.أيأن التحليل

العاملي الاستكشافي للمكونات الأساسية يهدف إلى التحويل الرياضي لعدد كبير من المتغيرات وعدد قليل من المكونات (العوامل) المستقلة المتعامدة ويتم ذلك التحويل على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات وكل مكون أو عمود يتكون من متغيرات شديدة الترابط مع مكونها الأساسي، قليلة الترابط مع المكونات الأخرى.

وتحقق طريقة التباين الأقصىVarimax لتدوير المحاور عمودياً ذلك الهدف على نحو كبير ويمكن الحكم على أن متغير ما ينتميإلى مكون معين من خلال تحميله loadingعلى ذلك العامل وكلما زادت القيمة المطلقة للتحميل زادت المعنوية الإحصائية.

وبمراعاة الشروطالتي حددها (Churchill,1979) و(Hair et al,1998) التي تتمثل في النقاط التالية:

1. وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران.
2. أن يكون معامل الثبات Alphaلكل عباره أو متغير 0.60 أو أكثر.
3. أن يكون معامل ارتباط كل عبارة أو متغير بالعامل أكبر من 0.3
4. أن يكون معامل تحميل العبارة أو المتغير على العامل الواحد 0.5 أو أكثر.
5. ألا تكون العبارة قد تم تحميلها على أكثر من عامل وأحد في نفس الوقت.
6. ألا تقل قيمة ايجن Eigen Value لكل عامل عن وأحد صحيح.

أي وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران، وان لا تقل قيمة KMO عن 0.50%، تناسب العينة،وألا تقل قيمة اختبارBartlett's Test of Sphericity عن الواحد صحيح، وان تكون الاشتراكات الأوليةcommunities للبنود أكثر من 0.50%، وألا يقل تشبع العامل عن0.50% مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن 50% في العوامل الأخرى، وان لا تقل قيم الجذر الكامن عن الواحد.

التحليل العاملي الاستكشافي لإدارة التنمية المحلية:

تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير المستقل مع بعضها البعض والمكون من محوريناإدارة التنمية المحلية وعدد عباراتها(15) عبارة وتم استخدام نقطة حذف بمقدار(0.50) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لا تقل عن (0.50) والتشعبات لا تقل عن(0.50) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60) للمتغيرات وقيمة الجذور الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح ،وكما تم حذف المتغيرات التي يوجد بها تقاطعات وقد نتج عن التحليل حذف بعض العبارات كما هو موضح بالجدول رقم (4-5)، حيث تم التوصل إلىمكونين أساسيين (عوامل) من جميع العبارات في مقياس إدارة التنمية

المحلية وبلغ المكون الأول الإداري نسبة (52.456%) من التباين ، والمكون الثاني الاجتماعي نسبة (20.864%) من التباين ،وتفسر تلك المكونات مجتمعة (73.321%)من التباين لكل للعبارات ، وهى نسبة تزيد عن (0.60%) و التي تعتبر جيدة في البحوث الاجتماعية وفقا (Hair,J.F, at all, 1998) ، كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهى varimax لتحميل المتغيرات على العوامل الأكثرارتباطا بها وبحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد أظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة Rotated Component matrix بالشكل الموضح في الجدول رقم (4-4) ونتائج تحليل spss في الملحق رقم (1).

الجدول رقم (4.1.4)

التحليل العاملي لإدارة التنمية المحلية (حجم العينة :450)

المتغيرات	العبارات	العوامل	
		1	2
الإداري	تدعم الهيئات المحلية تخصيص نسبة للنساء لضمان تمثيلهم بالمجالس المحلية.	.975	
	الكادر الإداري في المديرية ذا قدرة عالية على إقامة علاقات شراكة مع الهيئات المحلية والأجنبية.	.970	
	يعمل في المديرية عدد من العاملين على قدر مناسب من التأهيل.	.967	
	ترى أن هناك اكتفاء في الكادر الإداري للمديرية.	.562	
الاجتماعي	تحدد المديرية البرامج الاجتماعية في مناطق نفوذها.		.797
	توفر المديرية البنى التحتية الأساسية في الأحياء.		.779
Variance Explained		52.456	20.864
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy		.7990	
Bartlett's Test of Sphericity		2478.892	
Total Variance Explained		73.321	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول رقم (4.1.5)

العبارات التي حذفت بعد إجراء التحليل العاملي لإدارة التنمية المحلية

المحور	العبارات في الاستبيان	الحالة
الإداري	الهيكل التنظيمي مناسب لأهداف التنميةفي المديرية.	حذفت
	تتمتع المديرية بالقدرة على ترتيب الأولويات التنموية.	حذفت
	تتمتع المديرية بالقدرة على حشد الموارد المالية.	حذفت
	تحرص المديرية على تحقيق الأهداف بفاعلية	حذفت
	تعاني المديرية من تضخم في عدد العاملين	حذفت
الاجتماعي	تمكن المديرية المجتمع المحلي من تحديد الاحتياجات الاجتماعية.	حذفت
	تهتم المديرية بالصحة العامة	حذفت
	تزود المديرية المواطنين بمياه شرب صالحة.	حذفت
	تمتلك المديرية رسالة واضحة.	حذفت

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

يتبين من الجدول أعلاه أن المحور الإداري قد تم حذفت منه (5) عبارات، أما محور الاجتماعي حذفت منه (5) عبارات.

التحليل العاملي الاستكشافي للتنمية المستدامة:

تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير التابع مع بعضها البعض والمكون من ثلاثة محاور للتنمية المستدامة وعدد عباراته(21) عبارة وتم استخدام نقطة حذف بمقدار(0.50) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لا تقل عن (0.50) والتشبعات لا تقل عن(0.50) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60) للمتغيرات وقيمة الجذور الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح ،وكما تم حذف المتغيرات التي يوجد بها تقاطعات وقد نتج عن التحليل دمج عبارتين من المحور البيئي مع عبارتين من

المحور الثقافي وتم تسميته وفقاً للمقاييس باسم " **التنمية الاجتماعية المستدامة** "، كما تم دمج عدد ثلاثة عبارات من المحور البيئي مع عبارتين من المحور الثقافي ووفقاً للمقاييس تم تسميته باسم "**البيئة الثقافية**"، وتبقى عدد (6) عبارات للمحور الاقتصادي ،وعدد عبارتين للمحور البيئي، وقد نتج عن التحليل حذف بعض العبارات كما هو موضح بالجدول رقم (4-7)، و تم التوصل إلى أربعة مكونات أساسية (عوامل) من جميع العبارات في مقياس التنمية المستدامة وبلغ المكون الأول التنمية الاجتماعية المستدامة نسبة (24.445%) من التباين ، والمكون الثاني البيئة الثقافية نسبة (20.638%) من التباين ، والمكون الثالث الاقتصادي نسبة (18.896%) من التباين، والمكون الرابع البيئي نسبة (11.638%) من التباين وتفسر تلك المكونات مجتمعة (75.616%)من التباين لكل للعبارات ، وهى نسبة تزيد عن (0.60%) و التي تعتبر جيدة في البحوث الاجتماعية وفقا (Hair,J.F, at all, 1998) ، كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهى varimax لتحميل المتغيرات على العوامل الأكثر ارتباطا بها وبحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد أظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة Rotated Component matrix بالشكل الموضح في الجدول رقم (4-6) ونتائج تحليل spss في الملحق رقم (1).

جدول رقم (4.1.6)

التحليل العاملي للتنمية المستدامة (حجم العينة :450)

المتغيرات	العبارات	العوامل			
		1	2	3	4
التنمية الاجتماعية المستدامة	تقوم المديرية بتدوير الموارد الطبيعية.	**.966**			
	صياغة استراتيجية اتصال مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي تركز فيه المديرية على مراعاة المتطلبات الاجتماعية.	**.964**			
	توفر المديرية رؤيا واضحة للتنمية المستدامة.	**.904**			
	التقييم الدائم للفرص التي قد تنجم عن ردود فعل الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي.	**.901**			
	تحرص لجنة التنظيم في المديرية على الاستخدام الأمثل للأراضي.	**.741**			
البيئة	تدير المديرية مصادر المياه بكفاءة.		**.930**		

الثقافية	الاهتمام بردود فعل الرأي العام ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.		.928		
	تقوم المديرية بترتيب الأولويات لبرامجها الثقافية الاجتماعية.		.926		
	الاهتمام بردود فعل الرأي العام ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.		.900		
الاقتصادي	يعطي قانون السلطة المحلية صلاحيات مناسبة للمديريات لجباية الأموال.			.765	
	تعد المديرية موازنة تقديرية سنوية خاصة بالتنمية المستدامة.			.745	
	تتمتع القرارات المالية الصادرة عن المديرية باستقلالية عن المحافظة.			.744	
	تسعى المديرية للاعتماد على التمويل الذاتي للمشاريع التنموية.			.721	
	تهتم المديرية بتنويع مصادر التمويل للمشاريع.			.711	
البيئي	تقوم المديرية بالتخطيط المكاني لاستعمالات الأراضي.				.986
	تساعد قوانين البناء على إحداث تنمية مستدامة.				.986
Variance Explained		24.445	20.638	18.896	11.638
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy		.7730			
Bartlett's Test of Sphericity		7892.588			
Total Variance Explained		75.616			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول رقم(4.1.7)

العبارات التي حذفت بعد إجراء التحليل العاملي للتنمية المستدامة

المحور	العبارات في الاستبيان	الحالة
البيئي	تساعد قوانين البناء على إحداث تنمية مستدامة.	حذفت
الاقتصادي	السعي إلى تحسين النسيج الاقتصادي مع المحافظة على ديمومة البيئة.	حذفت
	تهتم لجنة التنظيم بمعايير الاستدامة.	حذفت
	تسعى المجالس المحلية للتوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية.	حذفت
الثقافي	القيام بالعمليات الخيرية في المجالات الثقافية الاجتماعية.	حذفت

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

يتبين من الجدول أعلاه أن المحور البيئي قد حذفت منه عباره واحدة أما المحور الاقتصادي فقد حذفت منه (3) عبارات، أما محور الثقافي حذفت منه عباره واحدة.

التحليل العاملي الاستكشافي للحكم الرشيد:

تم تكوين مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأصلية في الدراسة للمتغير المعدل مع بعضها البعض والمكون من محورين وعدد عباراته(20) عبارة وتم استخدام نقطة حذف بمقدار(0.50) أي بمراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن قيمة (0.50) وحيث أن قيم الاشتراكات الأولية لا تقل عن (0.50) والتشبعات لا تقل عن(0.50) وقيمة KMO لا تقل عن (0.60) للمتغيرات وقيمة الجذور الكامنة لا تقل عن الواحد الصحيح ،وكما تم حذف المتغيرات التي يوجد بها تقاطعات ، وقد نتج عن التحليل دمج ثلاثة عبارات من المحور السياسي مع عبارتين من المحور القانوني وتم تسميته وفقاً للمقاييس باسم " **العدل الاجتماعي** "حذف بعض العبارات كما هو موضح بالجدول رقم (4-9)،حيث تم التوصل إلىثلاثة مكونات أساسية (عوامل) من جميع العبارات في مقياس الحكم الرشيد وبلغ المكون الأول العدل الاجتماعي نسبة (34.481%) من التباين ، والمكون الثاني" **السياسي**" نسبة (23.943%)من التباين ،المكون الثالث" **القانوني**" نسبة (18.902%) من التباين ،وتفسر تلك المكونات مجتمعة (77.325%)من التباين لكل للعبارات ، وهى نسبة تزيد عن (0.60%) و التي تعتبر جيدة في البحوث الاجتماعية وفقا (Hair,J.F, at all, 1998) ، كما تم تدوير العوامل بأحد طرق التدوير المتعامد وهى varimax لتحميل المتغيرات على العوامل الأكثرارتباطا بها وبحيث تكون العوامل مستقلة عن بعضها تماما ولقد

أظهر التحليل مصفوفة العوامل المدارة Rotated Component matrix بالشكل الموضح في الجدول رقم (4-8) ونتائج تحليل spss في الملحق رقم (1).

جدول رقم (4.1.8)

التحليل العاملي للحكم الرشيد (حجم العينة :450)

المتغير	العبارات	العوامل		
		1	2	3
العدل الاجتماعي	يلتزم المجلس المحلي في اجتماعاته بجدول أعمال مكتوب.	.927		
	يتبع المجلس المحلي مع المديريات الأخرى سياسة التعاون.	.925		
	يتم استخدام ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية.	.917		
	يشارك رؤساء الأقسام في إعداد موازنة المديرية.	.865		
	يدرس المجلس المحلي الاقتراحات المقدمة له بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي.	.650		
السياسي	يسعى المجلس المحلي إلى الحصول على رضا الجمهور.		.948	
	يقوم المجلس المحلي بفتح أبوابه أمام المواطنين لحضور جلسات المجلس.		.931	
	يتبنى رئيس المجلس المحلي في المديرية سياسة الباب المفتوح مع المواطنين.		.892	
القانوني	يعقد المجلس البلدي اجتماعات دورية منتظمة معلن عنها للمجتمع المحلي من خلال وسائل الإعلان المحلية.			.899
	تتقيد المديرية بنظام مكتوب فيما يخص العطاءات.			.807
	ترتبط الترقيات في المديرية بنتائج تقييمها للموظفين.			.781
Variance Explained		34.481	23.943	18.902
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy		0.769		
Bartlett's Test of Sphericity		3818.654		
Total Variance Explained		77.325		

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول رقم (4.1.9)

العبارات التي حذفت بعد إجراء التحليل العاملي للحكم الرشيد

المحور	العبارات في الاستبيان	الحالة
السياسي	يشارك رؤساء الأقسام في رسم سياسات العمل في المديرية.	حذفت
	يعرض المجلس المحلي إنجازاته أمام المجتمع المحلي.	حذفت
	يسعى المجلس المحلي إلى تطوير أعماله من خلال اطلاعه على خبرات الآخرين في الخارج.	حذفت
القانوني	تلتزم المديرية بالأنظمة الصادرة بموجب قانون السلطة المحلية في عملها.	حذفت
	تعمل المديرية وفق مرجعية عمل قانونية في تقديمها الخدمات للمواطنين.	حذفت
	تستخدم المديرية نظام تقييم مكتوب في تقييمها لأداء موظفيها.	حذفت
	يوجد في المديرية نظام شكاوى مكتوب للمجتمع المحلي.	حذفت
	يلتزم المجلس البلدي في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته.	حذفت

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

يتبين من الجدول أعلاه أن المحور السياسي قد تم حذفت منه (3) عبارات، أما محور القانوني قد حذفت منه (5) عبارات.

5.1.4التحليل العاملي التوكيدي:Confirmatory Factor Analysis

لاختبار الصدق تم التحقق من البناء العاملي لمتغيرات الدارسة عن طريق التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA) وهو أحد تطبيقات نموذج المعادلة البنائية (SEM) بعكس التحليل العاملي الاستكشافي حيث يتيح التحليل العاملي التوكيدي الفرصة لتحديد وأختبار صحة نماذج معينة للقياس والتي يتم بناءها على ضوء أسس نظرية سابقة، وأعتمد

البحث في تطبيق التحليل العاملي التوكيدي في تقدير البارمتراتعلىطريقة الارجحية العظمىMaximum likelihood من خلال البرنامج الاحصائى AMOS V23 وفي ضوء أفتراض التطابق بين مصفوفة التغاير (للمتغيرات الداخلة في التحليل) والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج ، **والتحليل ينتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بموشرات جودة النموذج ونذكرها:**

1.النسبة بين قيم x^2 ودرجات الحرية The relative chi-square: df

وهي عبارة عن قيمة مربع كاي **(Chi-Square)** المحسوبة من النموذج مقسومة على درجات الحرية فاذا كانت هذه النسبة أقل من 5 تدل على قبول النموذج، ولكن إذا كانت أقل من 2 تدل على أن النموذج المقترح مطابق تماماً للنموذج المفترض لبيانات العينة .

2. مؤشر جودة المطابقة (The Goodness-of- Fit Index GFI):

يقيس هذا المؤشر مقدار التباين في المصفوفة المحللة عن طريق النموذج موضوع الدراسة وهو بذلك يناظر مربع الارتباط المتعدد في تحليل الانحدار المتعدد أو معامل التحديدR^2وتتراوح قيمته بين (0،1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة وكلما كانت هذه القيمة أكبر من 0.9 دل ذلك على جودة النموذج المفترض واذا كانت قيمته (1) دل ذلك على التطابق التام بين النموذج المقترح والنموذج المفترض **(Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996).**

3.مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي :

Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)

وهو من أهم المؤشرات لجودة المطابقة واذا ساوت قيمته 0.05 فاقل دل ذلك على أن النموذج يطابق تماما البيانات واذا كانت القيمة محصورة بين (0.05،0.08) دل ذلك على أن النموذج يطابق بدرجة كبيرة بيانات العينة أما إذا زادت قيمته عن 0.08 فيتم رفض النموذج.

(James Lattin and Others, 2002& George A. Marcoulides and Irini Moustaki.)

4. مؤشر المطابقة المعياري، (Nor med Fit Index NFI) :

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0.1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة **(Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996)**.

5. مؤشر المطابقة المقارن،(Comparative Fit Index CFI)

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0،1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة،**(Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996)**

6. مؤشر المطابقة المتزايد (Incremental Fit Index IFI) :

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0،1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة **(Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996)**.

7. مؤشر توكر لويس (TLI) Tucker–Lewis Index

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (1،0) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى إلى تطابق افضل للنموذج مع بيانات **العينة (Joseph F. Hair, JR. and Others, 1995)**.

عند الحكم على جودة نموذج أو نماذج أخرى يمكن الحصول عليها من نفس البيانات، يجب ملاحظة أن افضل النماذج من حيث مطابقته للبناء العاملي الضمني للمتغيرات موضوع الدراسة هو النموذج الذي يتميز بتوفر أفضل قيم لأكبر عدد من المؤشرات الإحصائية السابقة مجتمعة . ولا يتم الحكم في ضوء مؤشر معين أو أكثر وفي حالة التحليل العاملي التوكيدي إذا حقق النموذج المفترض للمقياس مؤشرات جودة المطابقة يمكن الحكم على صدق عباراته أو صدق أبعاده .

التحليل العاملي التوكيدي لإدارة التنمية المحلية:

تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (AMOS v23) في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي لأجل أختبار الفرضيات المتعلقة بوجود او عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل ، وتم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من محورين للمتغير المستقل لإدارة التنمية المحلية والذي تقيسه15عبارةو حسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي، تم التوصل من التحليل الى

أن المتغير المستقل لإدارة التنمية المحلية يتكون منمحورين تقيسة 6 عبارات كما في الشكل رقم (4-1) وتم أختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل العاملي التؤكيدي على بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح أبعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم أدخالها في النموذج الاولي قد أعطت مقايسس جودة ذات صلاحية مقبولة كما في الجدول رقم (4-10) والشكل رقم (4-1) التاليين. الذي أوضح أن مكونات المتغير المستقل لإدارة التنمية المحلية هي: الإداري وتتكون من (4) عبارات ، و البعد الاجتماعي ويتكون من عبارتين.

شكل رقم (4.1.1)

التحليل العاملي التوكيدي لإدارة التنمية المحلية:

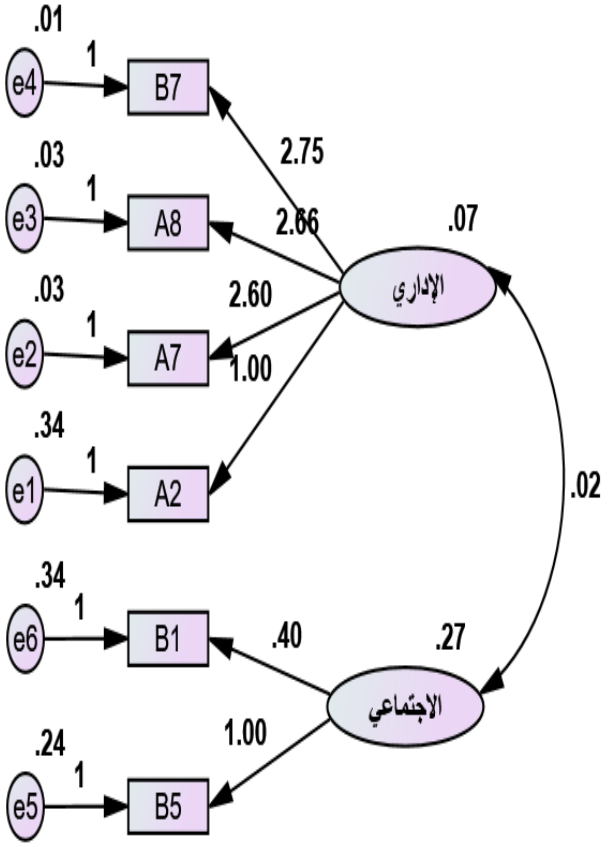

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات	
مربـــــع كاي	6.083
درجات الحرية	8
مستوى الدلالة	.638
مربع كاي المعياري	.760
مؤشر المطابقة المقارن	1.000
مؤشر توكر- لويس	1.001
مؤشر رمسي	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول رقم (4.1.10)

مؤشرات جودة المطابقة لإدارة التنمية المحلية

Structural Model هيكل النموذج	Acceptable Level مستوى القبول	Goodness-of-fit Measures مؤشرات جودة المطابقة
6.083	غير مهمة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05	$x^2 =$ Chi-squire كاي تربيع
8		df = degree of freedom
.760	$1 < x^2/df < 5$	x^2/df
.996	≥ 90 أكبرمن 90	Goodness of fit index (GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري
.000	< 0.08 أقل من 0.08	Root-mean-squire error of approximation (RMSEA) جذر متوسط مربع الانحرافات
.998	≥ 90 أكبرمن 90	Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعياري
1.000	≥ 90 أكبرمن 90	Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن
.989	≥ 90 أكبرمن 90	Adjusted goodness of fit index (AGFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري المعدل
1.001	≥90 أكبرمن 90	مؤشر توكر لويس Tucker-Lewis Index (TLI)
.967	>0.05 أكبر من 50	P Close

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

التحليل العاملي التوكيدي للتنمية المستدامة:

تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (AMOS v23)في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي لأجل أختبار الفرضيات المتعلقة بوجود او عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل ، وتم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من ثلاثة محاور للمتغير التابع التنمية المستدامة والذي تقيسه21عبارة و حسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي، تم التوصل من التحليل الي أن المتغير التابع التنمية المستدامة يتكون منأربعة محاور وتقيسهم 17عبارة كما في الشكل رقم (4-2) وتم أختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل العاملي التؤكيدي على بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح أبعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم أدخالها في النموذج الاولي قد أعطت مقايسس جودة ذات صلاحية مقبولة كما في الجدول رقم (4-11) والشكل رقم (4-2) التاليين. الذي أوضح أن مكونات المتغير التابع للتنمية المستدامة هي: التنمية الاجتماعية المستدامة وتتكون من (5) عبارات ، البيئة الثقافية وتتكون من (4) عبارات، الاقتصادي وتتكون من (6) عبارات،البيئي ويتكون من عبارتين.

شكل رقم (4-2)

التحليل العاملي التوكيدي للتنمية المستدامة

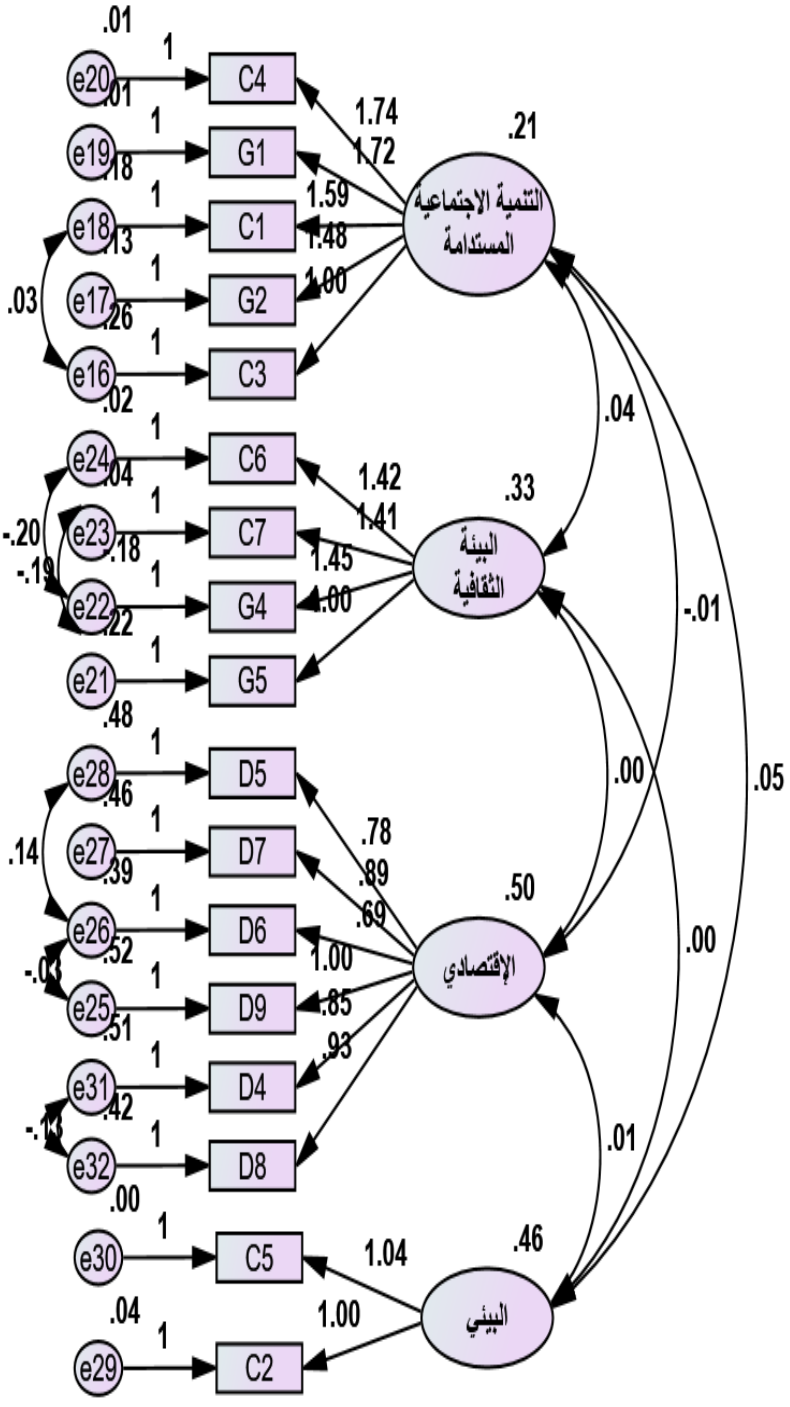

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول رقم (4.1.11)

مؤشرات جودة المطابقة للتنمية المستدامة

Structural Model هيكل النموذج	Acceptable Level مستوى القبول	Goodness-of-fit Measures مؤشرات جودة المطابقة
303.463	غير مهمة إحصائيا 0.05عند مستوى دلالة	x^2 = Chi-squire كاي تربيع
107		df = degree of freedom
2.836	1 <x^2/df < 5	x^2/df
.925	≥ 90 أكبرمن 90	Goodness of fit index (GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري
.064	< 0.08 أقل من 0.08	Root-mean-squire error of approximation (RMSEA) جذر متوسط مربع الانحرافات
.962	≥ 90 أكبرمن 90	Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعياري
.975	≥ 90 أكبرمن 90	Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن
.893	≥ 90 أكبرمن 90	Adjusted goodness of fit index (AGFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري المعدل
.968	≥90 أكبرمن 90	مؤشر توكر لويس Tucker-Lewis Index (TLI)
.004	>0.05 أكبر من 50	P Close

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

التحليل العاملي التوكيدي للحكم الرشيد:

تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (AMOS v23)في إجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي لأجل أختبار الفرضيات المتعلقة بوجود او عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية وكذلك في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل ، وتم بناء النموذج الأول للدراسة والذي يتكون من محورين للمتغير المعدل الحكم الرشيد والذي تقيسه20عبارة و حسب نتائج التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل العاملي التوكيدي، تم التوصل من التحليل الي أن المتغير المعدل الحكم الرشيد يتكون منثلاثة محاور وتقيسه 11عبارة كما في الشكل رقم (4-3) وتم أختبار هذا النموذج بتطبيق التحليل العاملي التؤكيدي على بيانات الدراسة وتم قياس بناء النموذج لتوضيح أبعاد العلاقة بين محاور النموذج وكانت مقاييس جودة المطابقة التي تم أدخالها في النموذج الاولي قد أعطت مقاييس جودة ذات صلاحية مقبولة كما في الجدول رقم (4-12) والشكل رقم (4-3) التاليين. الذي أوضح أن مكونات المتغير المعدل الحكم الرشيد هي: البعد العدل الاجتماعي ويتكون من (5) عبارات ، السياسي ويتكون من (3) عبارات، القانوني ويتكون من (3) عبارات.

شكل رقم (4.1.3)

التحليل العاملي التوكيدي للحكم الرشيد

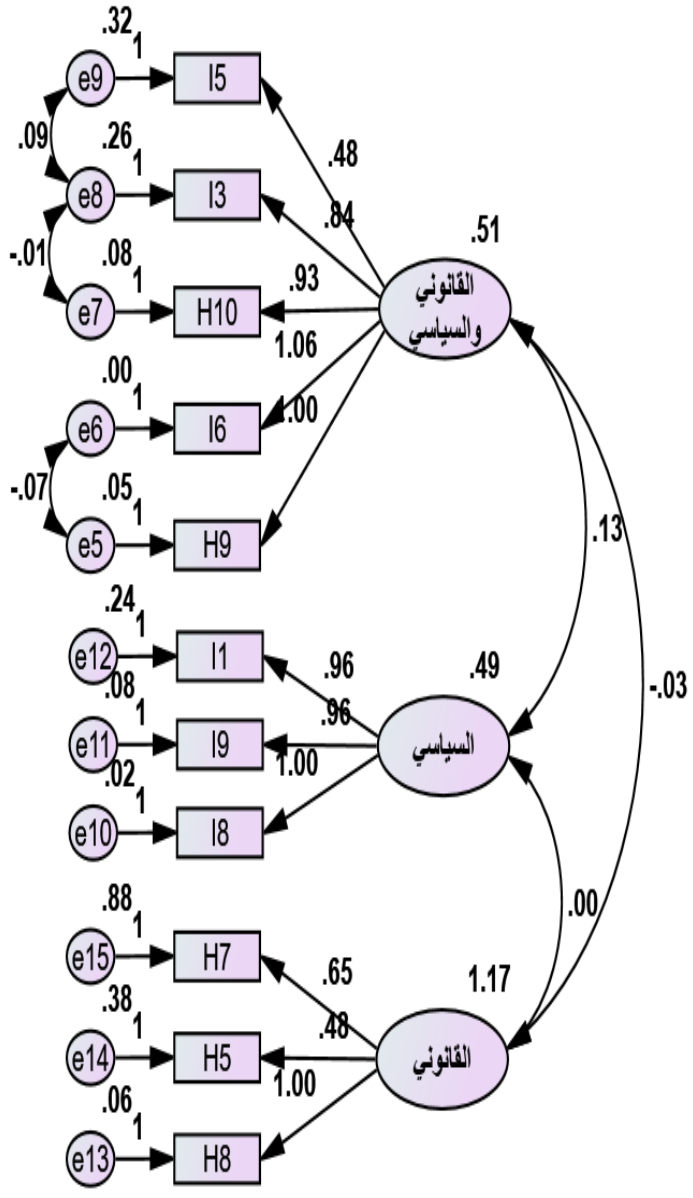

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات

مربـــــع كاي	54.637
درجات الحرية	38
مستوى الدلالة	.039
مربع كاي المعياري	1.438
مؤشر المطابقة المقارن	.996
مؤشر توكر- لويس	.994
مؤشر رمسي	.031

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول رقم (4.1.12)

مؤشرات جودة المطابقة للحكم الرشيد

Structural Model هيكل النموذج	Acceptable Level مستوى القبول	Goodness-of-fit Measures مؤشرات جودة المطابقة
54.637	غير مهمة إحصائيا 0.05عند مستوى دلالة	x^2 = Chi-squire كاي تربيع
38		df = degree of freedom
1.438	1 <x^2/df < 5	x^2/df
.979	≥ 90 أكبرمن 90	Goodness of fit index (GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري
.031	< 0.08 أقل من 0.08	Root-mean-squire error of approximation (RMSEA) جذر متوسط مربع الانحرافات
.986	≥ 90 أكبرمن 90	Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعياري
.996	≥ 90 أكبرمن 90	Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن
.963	≥ 90 أكبرمن 90	Adjusted goodness of fit index (AGFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري المعدل
.994	≥90 أكبرمن 90	مؤشر توكر لويس Tucker-Lewis Index (TLI)
.963	>0.05 أكبر من 50	P Close

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

4-7 الاعتمادية والكفاءة العملية لمقاييس الدراسة:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)،تم احتساب قيمة (ألفا كرون باخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي ،اذا كانت قيم معامل ألفا كرون باخ أقرب إلى1، يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير ، ولاتخاذ قرار بشأن قيمة الفا كرون باخالمطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally، 1967) إلى أن المصداقية من0.50(- 0.60) تكفي وأن زيادة المصداقية لا كثر من 0.80 وربما تكون إسراف، أما(Hair et al, 2010) أقترح أن قيمة ألفا كرون باخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 .

الجدول رقم (4.1.13)

معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان (حجم العينة :450)

نوع المتغير	أبعاد المتغير	عدد العبارات	Cronbach's alpha
مستقل	الإداري	4	0.90
	الاجتماعي	2	0.39
تابع	التنمية الاجتماعية المستدامة	5	0.95
	البيئة الثقافية	4	0.95
	الاقتصادي	6	0.82
	البيئي	2	0.98
المعدل	العدل الاجتماعي	5	0.92
	السياسي	3	0.93
	القانوني	3	0.76

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

7.1.4 نموذج الدراسة المعدل:

بعد إجراء التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي لمتغيرات الدراسة يتم الاعتماد على النتائج التي يفسر عنها التحليل ، حيث أوضحت النتائج أن إدارة التنمية المحلية للمديريات والهيئات المحلية في محافظة أمانة العاصمة الجمهورية اليمنية تتكون من بعد واحد وهو الإداري الذي يمثل المتغير المستقل وثبت ضعف البعد الاجتماعي حيث انه لم يبلغ مستوى الاعتمادية لذلك لا يعتمد عليه في اختبار الفرضيات، أما المتغير التابع التنمية المستدامة تتكون من أربعة أبعاد وليس ثلاثة أبعاد وفقاُ (باتر، 2003م) وذكر أن أهم خصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة **هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمعوهذا ما يعضد ظهور البعدالرابع "التنمية الاجتماعية المستدامة** "كما اكد أبو زنط غنيم (2009م) أن " التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا تركز على الجانب البيئي بل تشمل أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعاً تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة". وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذا أكدوا أنه كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً خواصه التنمية البشرية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001م).وبقيت الأبعاد هي البيئة الثقافية وهي نتاج دمج عبارات البعد البيئي والثقافي، والاقتصادي، والبيئي ، أما المتغير المعدل الحكم الرشيد يتكون من ثلاثة أبعاد وهي :القانوني والسياسي، والسياسي، والقانوني ، فإن استناد النموذج على نظرية يطابق الواقع أما في حالة عدم الاعتماد على نظرية فانه عادة ما يتم تعديل النموذج حتي يطابق الواقع وكذلك الاعتماد على مقياس الفا كرو نباخ للاتساق الداخلي للبيانات اذا قلت نتيجة التحليل المحسوبة عن القيمة المعتمدة ، يتم استبعاد البعد تماماً والشكل (4.1.4) يوضح نموذج الدراسة المعدل.

الشكل رقم (4.1.4) نموذج الدراسة المعدل

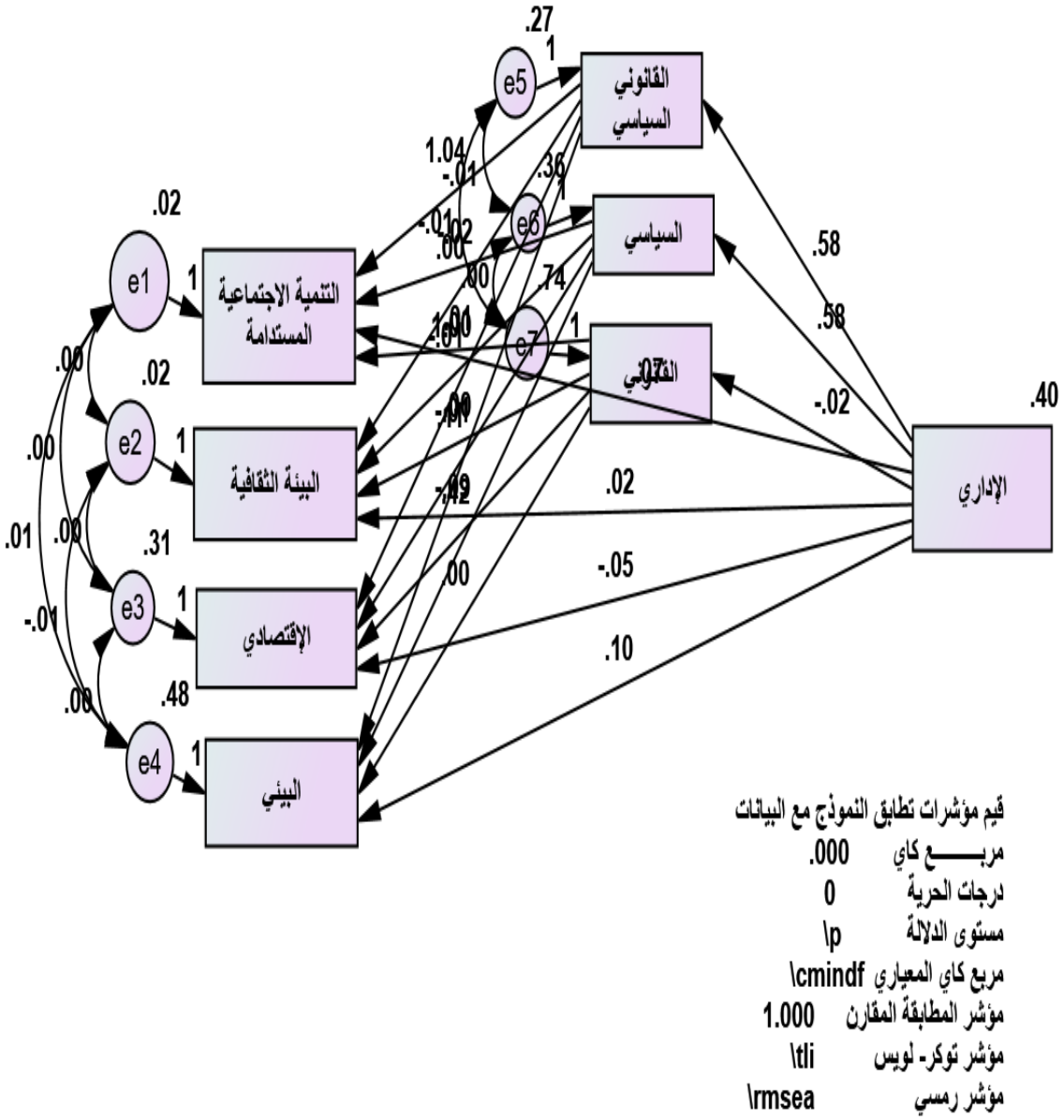

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول رقم (4.1.14)

مؤشرات جودة المطابقة لنموذج الدراسة المعدل

Structural Model هيكل النموذج	Acceptable Level مستوى القبول	Goodness-of-fit Measures مؤشرات جودة المطابقة
.000	غير مهمة إحصائيا 0.05عند مستوى دلالة	x^2 = Chi-squire كاي تربيع
.00		df = degree of freedom
.00	$1 < x^2/df < 5$	x^2/df
1.000	≥ 90 أكبرمن 90	Goodness of fit index (GFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري
.510	< 0.08 أقل من 0.08	Root-mean-squire error of approximation (RMSEA) جذر متوسط مربع الانحرافات
1.000	≥ 90 أكبرمن 90	Normal fit index (NFI) مؤشر المطابقة المعياري
1.000	≥ 90 أكبرمن 90	Comparative fit index (CFI) مؤشر المطابقة المقارن
1.000	≥ 90 أكبرمن 90	Adjusted goodness of fit index (AGFI) مؤشر جودة المطابقة المعياري المعدل
.000	≥90 أكبرمن 90	مؤشر توكر لويس Tucker-Lewis Index (TLI)
.000	>0.05 أكبر من 50	P Close

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

8.1.4 فرضيات الدراسة: -

الجدول (4.1.15)فرضيات الدراسة بعد تعديل النموذج

الفرضية الرئيسية الأولى: هنالك علاقة إيجابية بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة
الفرضيات الفرعية:
1-1هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
1-2هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري وبعد البيئية الثقافية
1-3هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي
1-4هنالك علاقة إيجابية بين البعد لإداري والبعد البيئي
الفرضية الرئيسية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة.
الفرضية الفرعية الأولى: الدور المعدل للحكم الرشيد (بعد العدل الاجتماعي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة:
1-1 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
1-2 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد البيئة الثقافية
1-3 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد الاقتصادي
1-4 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد البيئي
الفرضية الفرعية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد البعد "السياسي" في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة
1-1 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
1-2 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري وبعد البيئة الثقافية
1-3 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد الاقتصادي
1-4 الدور المعدل للبعد السياسي في العلاقة بين البعد الاداري والبعد البيئي

الفرضية الفرعية الثالثة: الدور المعدل للحكم الرشيد البعد "القانوني" في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة
1-1 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة
1-2 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري وبعد البيئة الثقافية
1-3 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري والبعد الاقتصادي
1-4 الدور المعدل للبعد القانوني في العلاقة بين البعد الاداري والبعد البيئي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

9.1.4 المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

يلاحظ في الجدول (4-16) أدناه الذي يبين أن المتوسطات لجميع متغيرات الدراسة اعلى من الوسط الفرضي، والانحراف المعياري أقرب إلى الواحد وهذا يدل على التجانس بين إجابات أفراد العينة عن جميع عبارات المتغيرات، ويمكن ترتيبها وفقاً للأهمية النسبية كالاتي المتغير المستقل: الإداري، أما المتغير التابع: التنمية الاجتماعية المستدامة، البيئة الثقافية، البيئي، الاقتصادي، أما المتغير المعدل: العدل الاجتماعي، السياسي، القانوني.

الجدول (4.1.16)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

نوع المتغير	الأبعاد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
مستقل	الإداري	.63585	3.7417	1=%74.83
تابع	التنمية الاجتماعية المستدامة	.70370	3.8502	1=%77.00
	البيئة الثقافية	.73158	3.6650	2=%73.30
	الاقتصادي	.66753	3.3696	4=%67.39
	البيئي	.69956	3.5944	3=%71.89
معدل	العدل الاجتماعي	.63963	3.8222	1=%76.44
	السياسي	.70934	3.6533	2=%73.07
	القانوني	.85900	3.3756	3=%67.51

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

10.1.4 تحليل الارتباطات بين متغيرات الدراسة:

تم اجراء تحليل الارتباطات على بيانات الدراسة الميدانية للوقوف على الصورة المبدئية للارتباطات البينية بين المتغيرات المستقلة والتابعة والمعدلة. فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فان ذلك يعنى أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من(0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل الارتباط بين (0.30) إلى (0.70) وتعتبر العلاقة قوية إذا كان معامل الارتباط أكثر من (0.70) الشكل (4-5) يوضح تحليل الارتباطلمتغيرات الدراسة.

الشكل رقم (4.1.5) تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

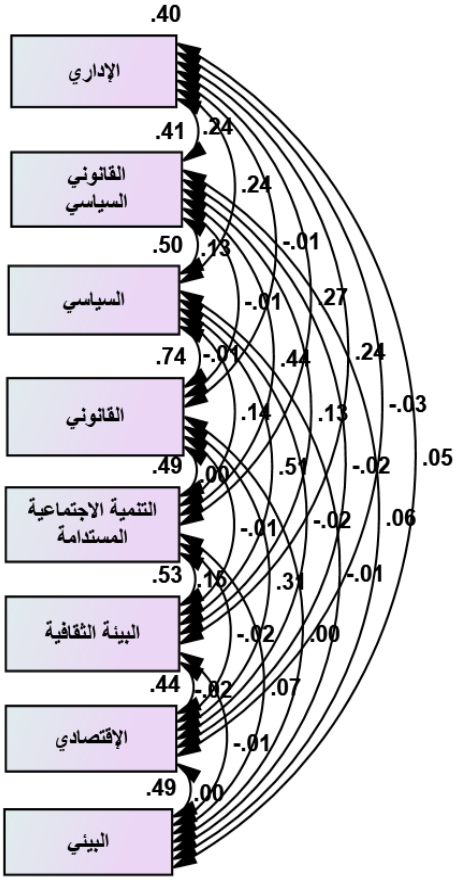

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الجدول (4.1.17) تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة			Estimate
التنمية الاجتماعية المستدامة	<-->	الإداري	0.268
الإداري	<-->	البيئة الثقافية	0.244
الإداري	<-->	الاقتصادي	-0.026
الإداري	<-->	البيئي	0.045
الإداري	<-->	العدل الاجتماعي	0.235
الإداري	<-->	السياسي	0.236
الإداري	<-->	القانوني	-0.007
التنمية الاجتماعية المستدامة	<-->	البيئة الثقافية	0.146
التنمية الاجتماعية المستدامة	<-->	الاقتصادي	-0.016
التنمية الاجتماعية المستدامة	<-->	البيئي	0.072
التنمية الاجتماعية المستدامة	<-->	العدل الاجتماعي	0.437
التنمية الاجتماعية المستدامة	<-->	السياسي	0.141
التنمية الاجتماعية المستدامة	<-->	القانوني	-0.004
البيئة الثقافية	<-->	الاقتصادي	-0.021
البيئة الثقافية	<-->	البيئي	-0.011
البيئة الثقافية	<-->	العدل الاجتماعي	0.133
البيئة الثقافية	<-->	السياسي	0.507
البيئة الثقافية	<-->	القانوني	-0.007
الاقتصادي	<-->	البيئي	0
الاقتصادي	<-->	العدل الاجتماعي	-0.02
الاقتصادي	<-->	السياسي	-0.021
الاقتصادي	<-->	القانوني	0.312
البيئي	<-->	العدل الاجتماعي	0.058

−0.006	السياسي	<-->	البيئي
−0.003	القانوني	<-->	البيئي
0.128	السياسي	<-->	العدل الاجتماعي
−0.011	القانوني	<-->	العدل الاجتماعي
−0.009	القانوني	<-->	السياسي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

يلاحظ من الجدول (4.1.17) أعلاه أن هنالك علاقة ارتباط ضعيفة بين البعد الإداري وكل من التنمية الاجتماعية المستدامة، البيئية الثقافية، البيئي، العدل الاجتماعي، السياسي، كما انه يرتبط ارتباطاً عكسياً ضعيف مع كل من الاقتصادي، القانوني. أما بعد التنمية الاجتماعية المستدامة يرتبط ارتباطاً إيجابي ضعيف مع كل من البيئة الثقافية، البيئي، العدل الاجتماعي، السياسي، كما يرتبط ارتباطاً عكسياً ضعيف مع كل من البعد الاقتصادي، القانوني. أما بعد البيئة الثقافية يرتبط ارتباطاً عكسياً ضعيف مع كل من البعد الاقتصادي، البيئي، القانوني، كما انه يرتبط ارتباطاُ إيجابي ضعيف مع كل من العدل الاجتماعي، السياسي. أما البعد الاقتصادي يرتبط ارتباطاً ضعيف مع كل من القانوني، ويرتبط ارتباطاً عكسياً ضعيف مع كل من العدل الاجتماعي، السياسي، ويلاحظ انه لا يرتبط مع البعد البيئي. أما البعد البيئي يرتبط ارتباطاً متوسطاُ مع العدل الاجتماعي، كما انه يرتبط ارتباطاً عكسياً ضعيف مع كل من السياسي، القانوني. أما البعد العدل الاجتماعي يرتبط ارتباطاً ضعيف مع السياسي، أما مع البعد القانوني يرتبط ارتباطاً عكسياً ضعيف. أخيرا البعد السياسي يرتبط ارتبطاً عكسياً ضعيف مع القانوني.

المبحث الثاني

اختبار الفرضيات

تناقش هذه الجزئية نتائج اختبارات فرضيات الدراسة بعد التحليل العاملي للبيانات حيث يتناول هذا الجزء اختبار عدد (4) فرضيات رئيسية متعلقة بالعلاقة بين المتغيرات المتبقية بعد إجراء التحليل العاملي والاعتمادية ، كما هو موضح في جزئية الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة ، لقد تم استخداماختبارأساليب نمذجة المعادلة البنائية Structural Equation Modeling (SEM) وأستخدم أسلوب تحليل المسار Path Analysisوهو تقنية أحصائية تستخدم فيما يماثل الاغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد حيث ان تحليل المسار يعتبر امتداد لتحليل الانحدار المتعدد ولكن تحليل المسار اكثر فعالية حيث انه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات The Modeling of Interactions وعدم الخطية Nonlinearities واخطاء القياس والارتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (Jeonghoon Ann, Spring 2002) وبهذه الطريقة يعتبر نموذج فريد من بين نماذج المعادلات الاخرى وكان أول من وضعه (Sewall Wright) في عام 1930م واستخدم في دراسات النشوء والتطور واعتمد برنامج تحليل المسار على برنامج العلوم الاجتماعية SPSS ويتم استخدام تحليل المسار اموس بشكل رئيسي في محاولة فهم نقاط القوة النسبية للعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات. والهدف الاساسي من استخدام نموذج المسار أو غيره من نماذج المعادلة المهيكلة هو العثور على النموذج الذي يناسب بصورة جيدة البيانات التي تم جمعها بما فيه الكفاية لتكون تمثيل للواقع وتفسر البيانات ، وقد ذكر (Joseph F. Hair, JR. 1995, and Others) ان اسلوب تحليل المسار يختلف عن تحليل الانحدار المتعدد فيما يلي :

- انه نموذج لاختبار علاقات معينة بين مجموعة من متغيرات وليس الكشف عن العلاقات السببية بين هذه المتغيرات .
- يفترض العلاقات الخطية البسيطة بين كل زوج من المتغيرات .
- ان المتغير التابع يمكن ان يتحول الى متغير مستقل بالنسبة لمتغير تابع اخر .

- يمكن ان يكون في النموذج متغيرات معدلة بالاضافة الى المتغيرات المستقلة والتابعة كما يمكن دراسة علاقات التاثير بين المتغيرات بغض النظر عن كونها متغيرات تابعة او متغيرات مستقلة والتي تمثل بسهم ثنائي الاتجاه في الشكل البياني للنموذج .
- يعد نموذج تحليل المسار وسيلة لتلخيص ظاهرة معينة ووضعها في شكل نموذج مترابط لتفسير العلاقات بين متغيرات هذه الظاهرة مما يتطلب من الباحث تفسير السببية واتصال المتغيرات ببعضها البعض والتي تسمى بالمسارات
- معاملات المسارات في النموذج تكون معيارية .
- بالاضافة لما سبق فانه توجد عدة اشكال ونماذج لتحليل المسار نذكر منها Neil H. (Harald Martfens and Magni Martens, 2001&2002,Timm
- نموذج ذو اتجاه واحد وهو ذلك النموذج الذي يشتمل على اسهم (مسارات) تتجه من المتغيرات المستقلة الى المتغيرات التابعة لدراسة التاثيرات المباشرة لهذه المتغيرات على المتغير التابع .
- نموذج جماعي وهو ذلك النموذج الذي يشتمل على عدة متغيرات تابعة ترتبط بنفس مجموعة المتغيرات المستقلة ويسمح هذا النموذج بدراسة التاثيرات المباشرة والتاثيرات غير المباشرة على المتغيرات التابعة
- نموذج تبادلي حيث يجمع هذا النموذج بين النموذجين السابقين بالاضافة الى اخذ العلاقات التبادلية في الاعتبار بين المتغيرات المستقلة حيث يشتمل هذا النموذج على مسارات ثنائية الاتجاه لقياس التغاير بين كل زوج من المتغيرات المستقلة وقد تم استخدام هذا الاسلوب لطبيعة متغيرات الدراسة كما يستدل على جودة النموذج المقترح للنموذج المفترض لبيانات العينة من خلال مؤشرات جودة المطابقة .

James Lattin and Others, 2002& George A. Marcoulides and (2002). IriniMoustaki

بالاضافة لما سبق في اختبار فرضيات الدراسةيتم الاعتماد على مؤشرات جودة النموذج الاتية:

1. النسبة بين قيم x^2 ودرجات الحرية The relative chi-square: df

وهي عبارة عن قيمة مربع كاي (Chi-Square) المحسوبة من النموذج مقسومة على درجات الحرية فاذا كانت هذه النسبة اقل من 5 تدل على قبول النموذج ، ولكن اذا كانت اقل من 2 تدل على ان النموذج المقترح مطابق تماما للنموذج المفترض لبيانات العينة .

2. مؤشر جودة المطابقة (The Goodness- of- Fit Index GFI):

يقيس هذا المؤشر مقدار التباين في المصفوفة المحللة عن طريق النموذج موضوع الدراسة وهو بذلك يناظر مربع الارتباط المتعدد في تحليل الانحدار المتعدد او معامل التحديد R^2وتتراوح قيمته بين (0،1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى الى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة وكلما كانت هذه القيمة اكبر من 0.9 دل ذلك على جودة النموذج المفترض واذا كانت قيمته (1) دل ذلك على التطابق التام بين النموذج المقترح والنموذج المفترض .G. Barbara Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996.

3. مؤشر جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي :

Root Mean Square Error of Approximation

هو من أهم المؤشرات لجودة المطابقة واذا ساوت قيمته 0.05 فاقل دل ذلك على ان النموذج يطابق تماما البيانات واذا كانت القيمة محصورة بين (0.05،0.08) دل ذلك على ان النموذج يطابق بدرجة كبيرة بيانات العينة اما اذا زادت قيمته عن 0.08 فيتم رفض النموذج. James) Lattin and Others, 2002& George A. Marcoulides and Irini Moustaki,).

4. مؤشر المطابقة المعياري ، (Nor med Fit Index NFI) :

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0.1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى الى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة (Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996).

5. مؤشر المطابقة المقارن ،(Comparative Fit Index CFI)

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0،1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى الى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة ،(Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996)

6. مؤشر المطابقة المتزايد(Incremental Fit Index IFI) :

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0،1) وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى الى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة (Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidell, 1996) .

7. مؤشر توكر لويس Tucker–Lewis Index (TLI)

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (1،0)وتشير القيمة المرتفعة بين هذا المدى الى تطابق افضل للنموذج مع بيانات العينة Joseph F. Hair, JR. and Others , 1995.

عند الحكم على جودة نموذج أونماذج أخرى يمكن الحصول عليها من نفس البيانات ، يجب ملاحظة ان أفضل النماذج من حيث مطابقته للبناء العاملي الضمني للمتغيرات موضوع البحث هو النموذج الذي يتميز بتوفر افضل قيم لاكبر عدد من المؤشرات الاحصائية السابقة مجتمعة .

1.2.4 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على انه توجد علاقة إيجابية معنوية بين **البعد الاداري** وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار كما في الشكل رقم (4-6).

شكل رقم (4.2.6) العلاقة بين البعد الاداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة

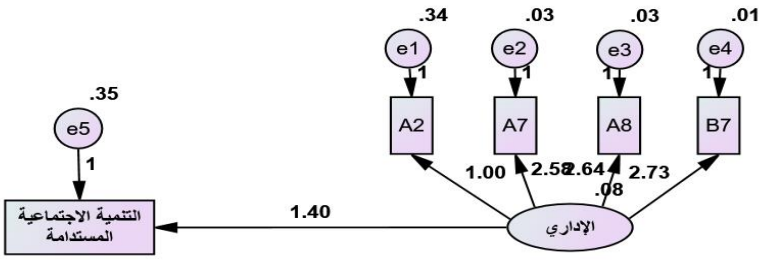

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات	
مربـــــــع كاي	76.262
درجات الحرية	5
مستوى الدلالة	.000
مربع كاي المعياري	15.252
مؤشر المطابقة المقارن	.973
مؤشر توكر- لويس	.947
مؤشر رمسي	.178

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

جدول رقم (4.2.1)

المسار من البعد الاداري إلى بعد التنمية الاجتماعية المستدامة (Estimate)

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P	النتيجة
2	الإداري	<---	التنمية الاجتماعية المستدامة	1.404	.175	8.025	***	دعمت

مستوي المعنوية:p<0.10* ،p<0.05 ،.0>p*****

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

وفقاً للجدول رقم (4-18) ويمكننا ملاحظة الأثر المباشر اعتماداعلى معاملات الارتباط المتعدد (R2) والاعتماد على مستوى الدلالة (0.05)، وتشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين المتغير المستقل الإداري والمتغير التابع التنمية المستدامة بعد (التنمية الاجتماعية المستدامة)إلىارتفاع تأثيرالبعد الإداري حيث بلغ معامل الانحدار (1.40) ويفسر0.8من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوي معنوية (0.000). ومن التحليل نجد أن هنالك علاقة معنوية إيجابية بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة تنص الفرضية الرئيسية الأولى على انه توجد علاقة إيجابية معنوية بينالبعد الاداريوبعد البيئة الثقافية، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار كما في الشكل رقم (4.2.7).

شكل رقم (4.2.7) العلاقة بين البعد الاداري وبعد البيئة الثقافية

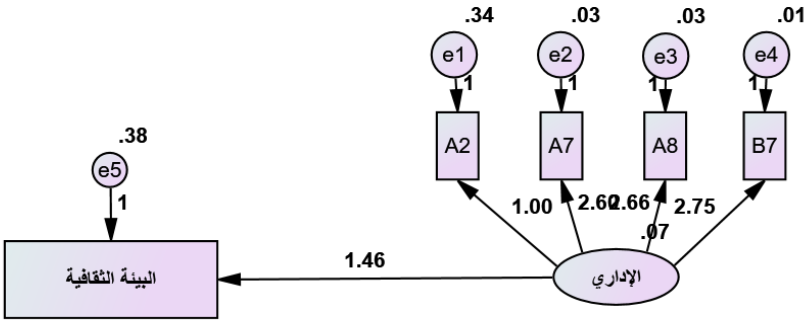

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات

مربـــــــع كاي	3.395
درجات الحرية	5
مستوى الدلالة	.639
مربع كاي المعياري	.679
مؤشر المطابقة المقارن	1.000
مؤشر توكر- لويس	1.001
مؤشر رمسي	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

جدول رقم (4.2.2)

المسار من البعد الاداري الى بعد البيئة الثقافية (Estimate)

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P	النتيجة
2	الإداري	<---	البيئة الثقافية	1.458	183	7.953	***	دعمت

مستوي المعنوية:p<0.10* ،p<0.05 ،p<0.0***

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

وفقاً للجدول رقم **(4.2.2)** ويمكننا ملاحظة الأثر المباشر اعتمادا على معاملات الارتباط المتعدد (R2) والاعتماد على مستوى الدلالة (0.05)، وتشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين

المتغير المستقل الإداري والمتغير التابع التنمية المستدامة بعد (البيئة الثقافية) إلى ارتفاع تأثيرالبعد الإداري حيث بلغ معامل الانحدار (1.46) ويفسر0.07من التباين وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000). ومن التحليل نجد أن هنالك علاقة معنوية إيجابية بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

4-14اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على انه توجد علاقة إيجابية معنوية بينالبعد الاداريوالبعدالاقتصادي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار كما في الشكل رقم (4-8).

شكل رقم (4.2.8) العلاقة بين الإداري والاقتصادي

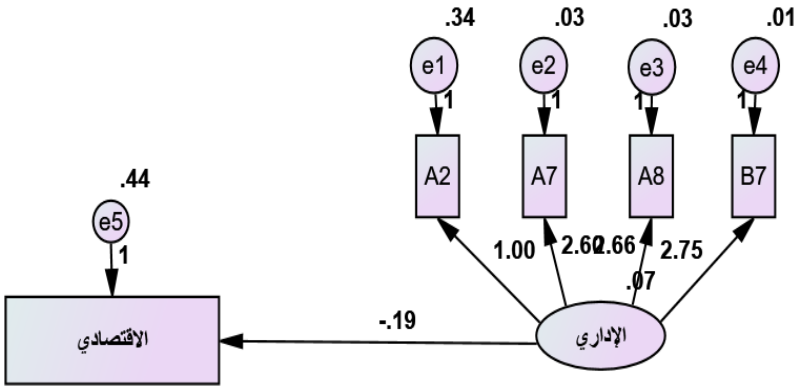

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات	
مربـــــع كاي	5.211
درجات الحرية	5
مستوى الدلالة	.391
مربع كاي المعياري	1.042
مؤشر المطابقة المقارن	1.000
مؤشر توكر- لويس	1.000
مؤشر رمسي	.010

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

جدول رقم (4.2.3)

المسار من البعد لإداري إلى البعد الاقتصادي (Estimate)

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P	النتيجة
2	الإداري	<---	الاقتصادي	-.193	.117	-1.642	.101	لم تدعم

مستوي المعنوية: *p<0.10، **p<0.05، ***p<0.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

وفقاً للجدول رقم (**4.2.3**) ويمكننا ملاحظة الأثر المباشر اعتماداعلى معاملات الارتباط المتعدد (R2) والاعتماد على مستوى الدلالة (0.05)، وتشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين المتغير المستقل الإداري والمتغير التابع في التنمية المستدامة البعد (الاقتصادي)إلىانخفاض تأثيرالبعد الإداري حيث بلغ معامل الانحدار (0.19) ويفس 0.07من التباين وهو غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.101). ومن التحليل نجد أن أنه لا توجد علاقة معنوية إيجابية بين الإداري والاقتصادي، ولم تتحقق شروط جودة النموذج.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة تنص الفرضية الرئيسية الأولي على انه توجد علاقة إيجابية معنوي بين البعد الاداري والبعد البيئي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار كما في الشكل رقم (4-9).

شكل رقم (4.2.9) العلاقة بين البعدالإداري والبعد البيئي

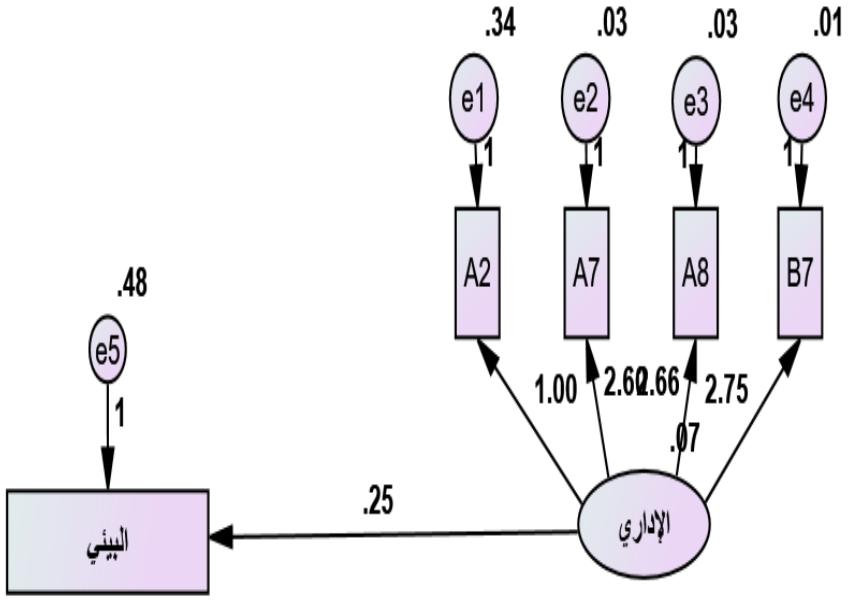

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات	
مربـــــع كاي	2.226
درجات الحرية	5
مستوى الدلالة	.817
مربع كاي المعياري	.445
مؤشر المطابقة المقارن	1.000
مؤشر توكر- لويس	1.002
مؤشر رمسي	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

جدول رقم (4.2.4)

المسار من البعد لإداري إلى البعد البيئي (Estimate)

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P	النتيجة
2	الإداري	<---	البيئي	.250	.124	2.017	.044	دعمت

مستوي المعنوية: *p<0.10، **p<0.05، ***p<0.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

وفقاً للجدول رقم **(4.2.4)** ويمكننا ملاحظة الأثر المباشر اعتماداعلى معاملات الارتباط المتعدد (R2) والاعتماد على مستوى الدلالة (0.05)، وتشير أوزان معاملات الانحدار في العلاقة بين المتغير المستقل الإداري والمتغير التابع التنمية المستدامة بعد (البيئي)إلىارتفاع تأثيرالبعد الإداري حيث بلغ معامل الانحدار (0.25) ويفسر0.07من التباين وهو غير دال إحصائياً عند مستوي معنوية (0.044). ومن التحليل نجد أن هنالك علاقة معنوية إيجابية بين الإداري والبيئي، وقد تحققت جميع شروط جودة النموذج.

2.2.4اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (العدل الاجتماعي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.10)**.

شكل رقم (4.2.10)

البعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة

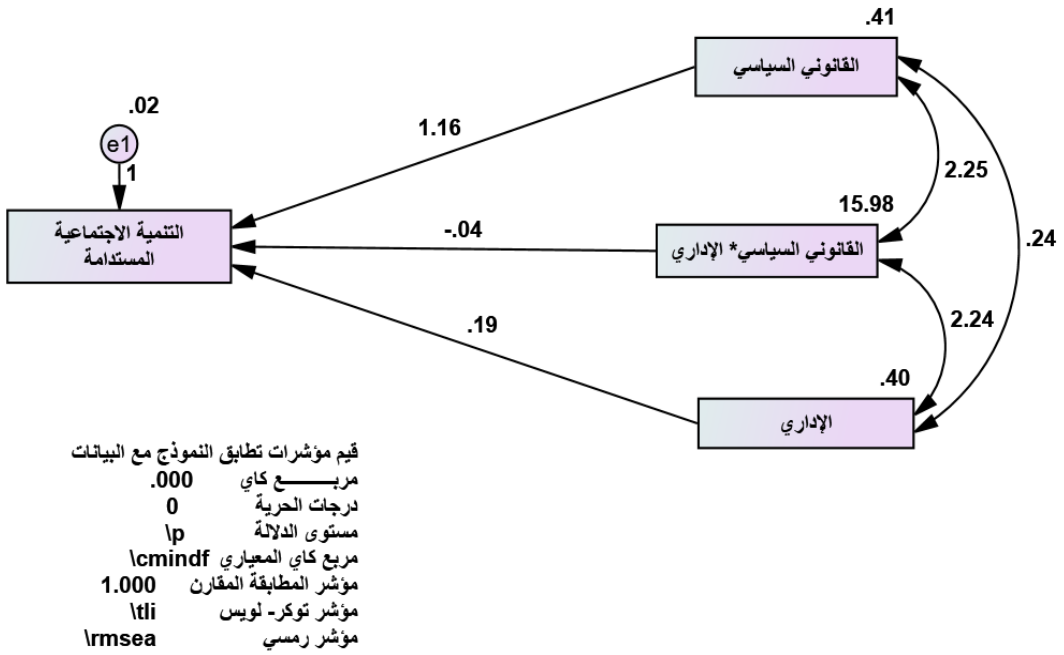

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعدالعدل الاجتماعي لا يعدل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.016) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.000)،(0.000).

الجدول رقم (4.2.5)

بعد العدل الاجتماعي لا يعدل العلاقة ما بين البعدالإداري وبعدالتنمية الاجتماعية المستدامة

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	العدل الاجتماعي	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	1.163	.054	21.362	***
2	الإداري	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	.189	.055	3.432	***
3	العدل الاجتماعي *الإداري	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	-.036	.015	-2.415	.016

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.11)

أثر البعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة

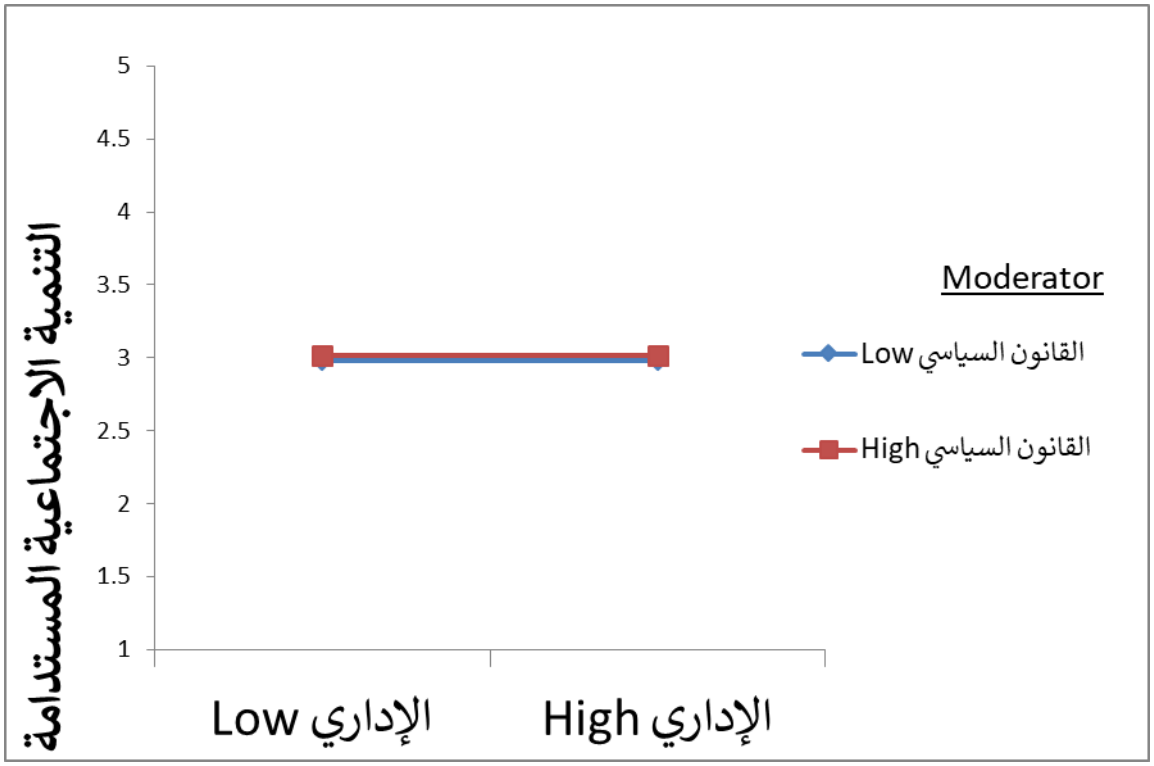

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل العدل الاجتماعي لا يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة، كما يوضح الشكل أن العدل الاجتماعيمنخفض تأثيره في تعديل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة.

اختبارالفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (العدل الاجتماعي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.12)**.

شكل رقم (4.2.12)

بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية

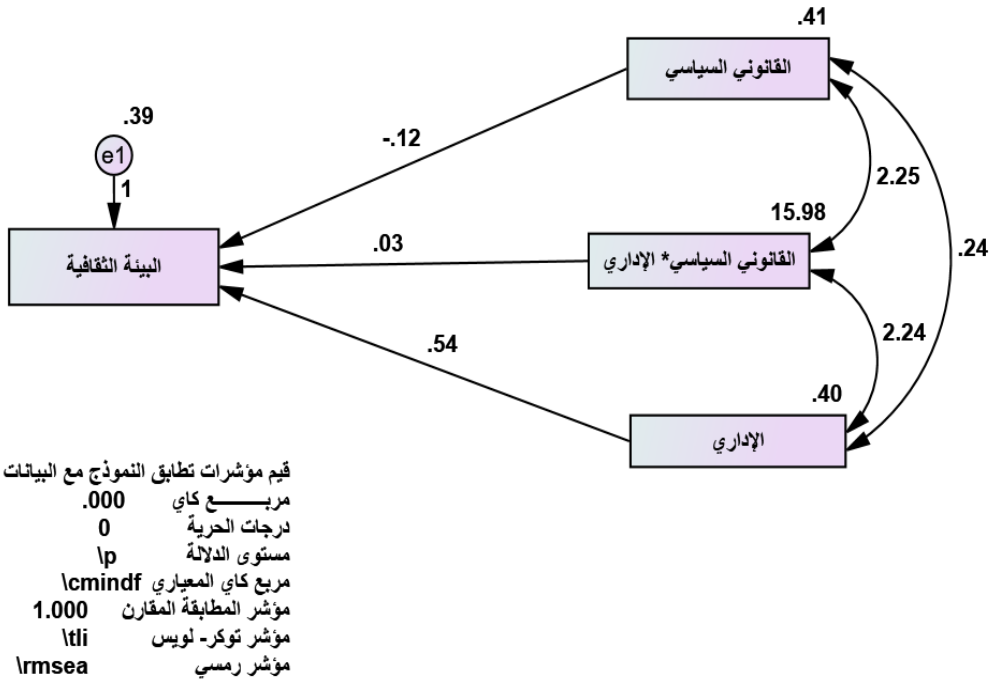

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.672) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.564)، (0.014).

الجدول رقم (4.2.6)

بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	الإداري	<--	البيئة الثقافية	.537	.218	2.466	.014
2	العدل الاجتماعي	<--	البيئة الثقافية	-.124	.216	-.577	.564
3	العدل الاجتماعي *الإداري	<--	البيئة الثقافية	.025	.060	.424	.672

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.13)

أثر بعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية

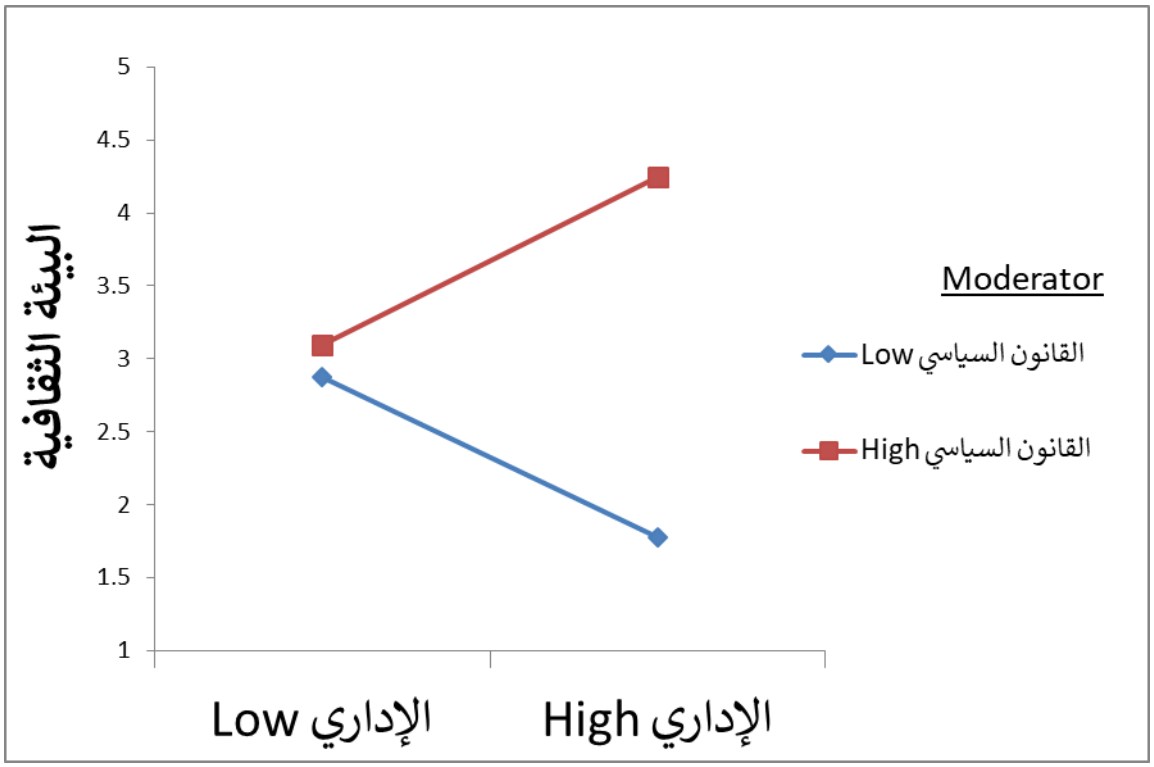

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين الإداري والبيئة الثقافية، كما يوضح الشكل أن العدل الاجتماعي تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة بين الإداري والبيئة الثقافية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (العدل الاجتماعي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائج تحليل المسار إلى جودة النموذج إذ بلغت مقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.14)**.

شكل رقم (4.2.14)

بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي

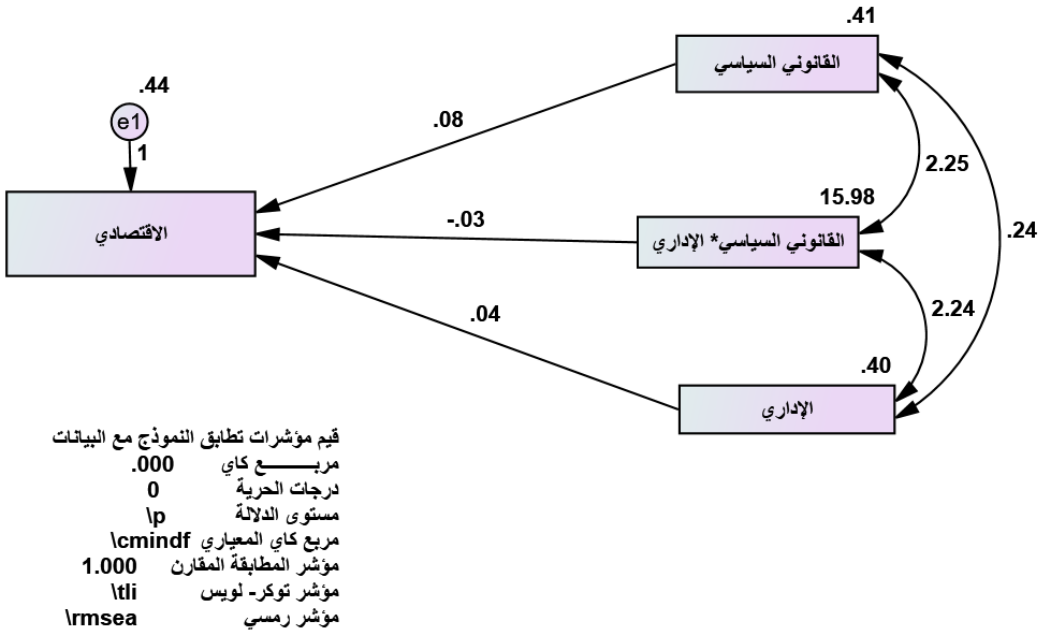

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي ،حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.669) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.740)، (0.865).

الجدول رقم (4.2.7)

بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	العدل الاجتماعي	<--	الاقتصادي	.077	.231	.331	.740
2	الإداري	<--	الاقتصادي	.042	.234	.181	.856
3	العدل الاجتماعي * الإداري	<--	الاقتصادي	-.027	.064	-.428	.669

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.15)

أثر بعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي

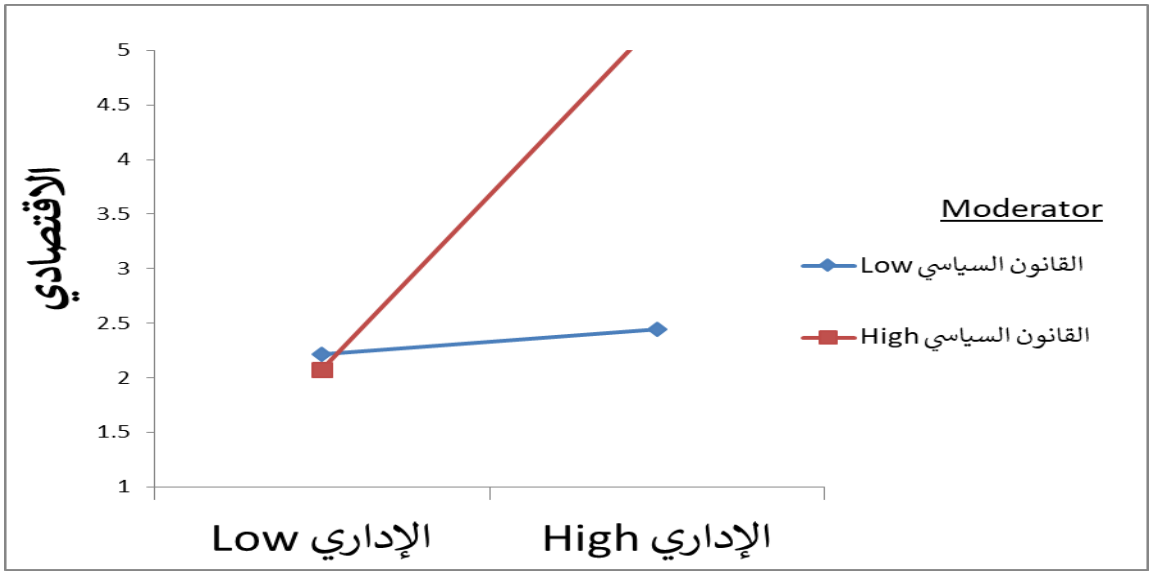

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين الإداري والاقتصادي، كما يوضح الشكل أن العدل الاجتماعي تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (العدل الاجتماعي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.16)**.

شكل رقم (4.2.16)

بعد العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي

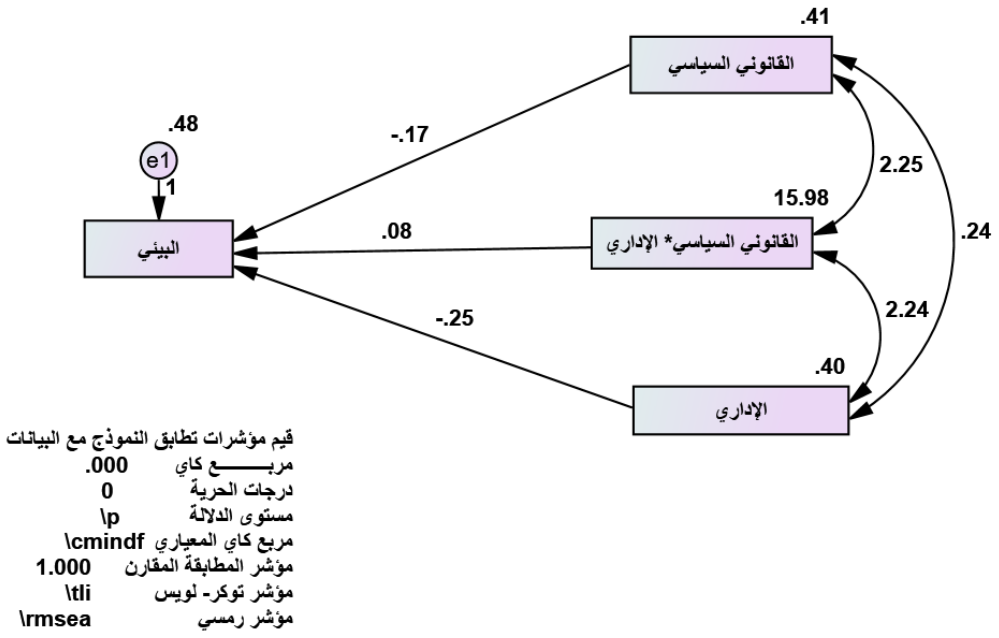

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي ،حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.216) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.476)،(0.312).

الجدول رقم (4.2.8)

العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين الإداري والبيئي

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	العدل الاجتماعي	<--	البيئي	-.171	.240	-.713	.476
2	الإداري	<--	البيئي	-.245	.243	-1.010	.312
3	العدل الاجتماعي *الإداري	<--	البيئي	.082	.067	1.237	.216

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.17)

أثر بعد العدل الاجتماعي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي

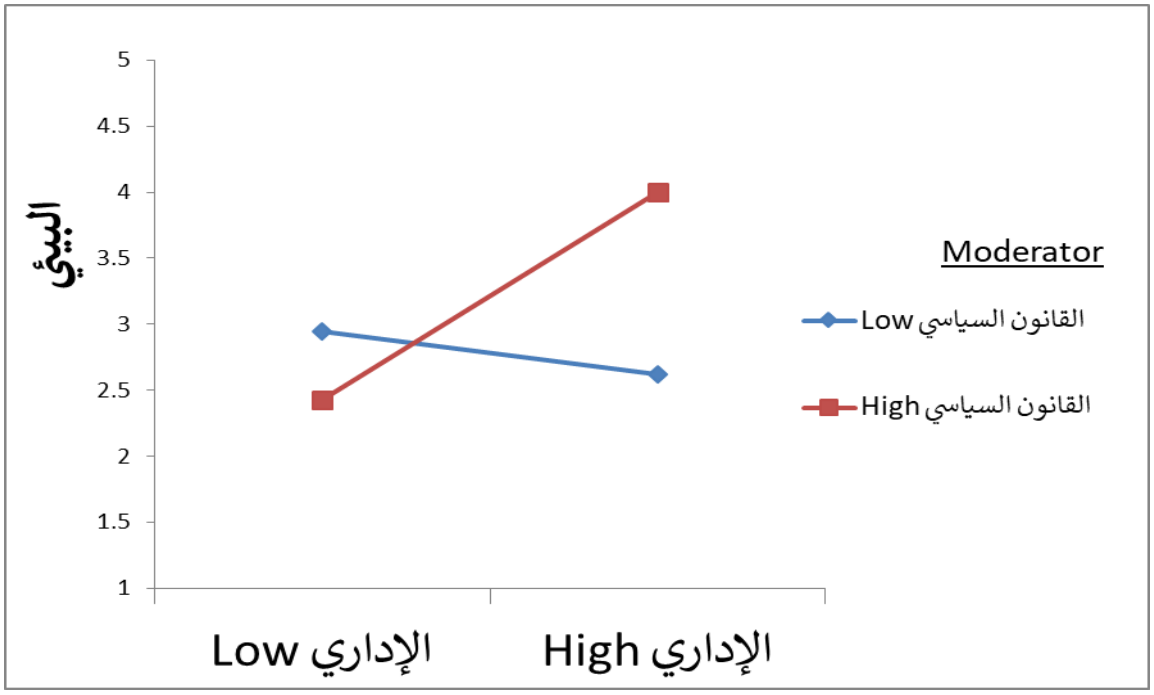

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل العدل الاجتماعي يعدل العلاقة ما بين الإداري والبيئي، كما يوضح الشكل أن البعد العدل الاجتماعي تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (السياسي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائج تحليل المسارإلى جودة النموذج إذ بلغت مقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.18)**.

شكل رقم (4.2.18)

البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة

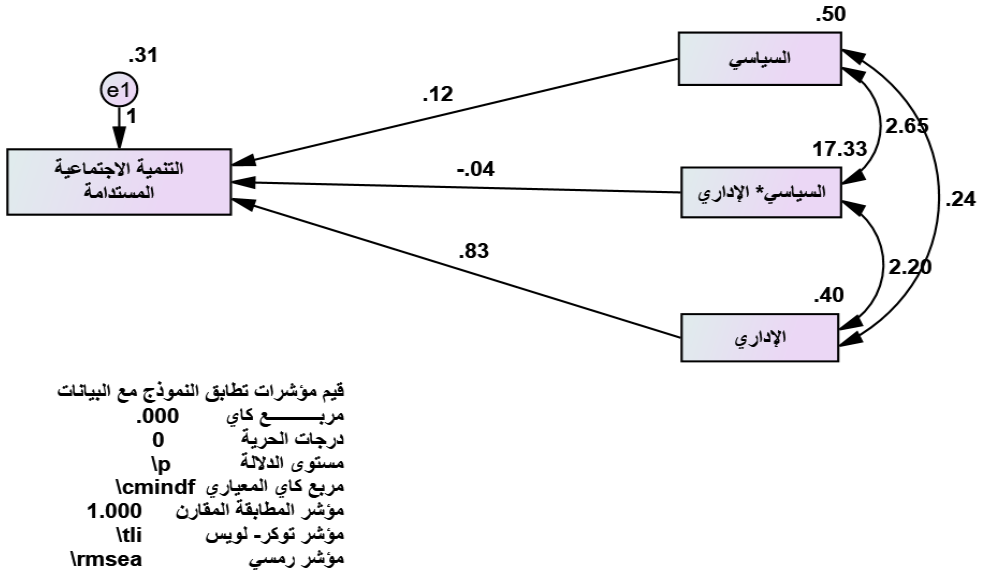

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.446) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.000)، (0.587).

الجدول رقم (4.2.9)

السياسي يعدل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	السياسي	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	.828	.187	4.416	***
2	الإداري	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	.115	.212	.544	.587
3	السياسي* الإداري	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	-.042	.055	-.762	.446

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.19)

أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة

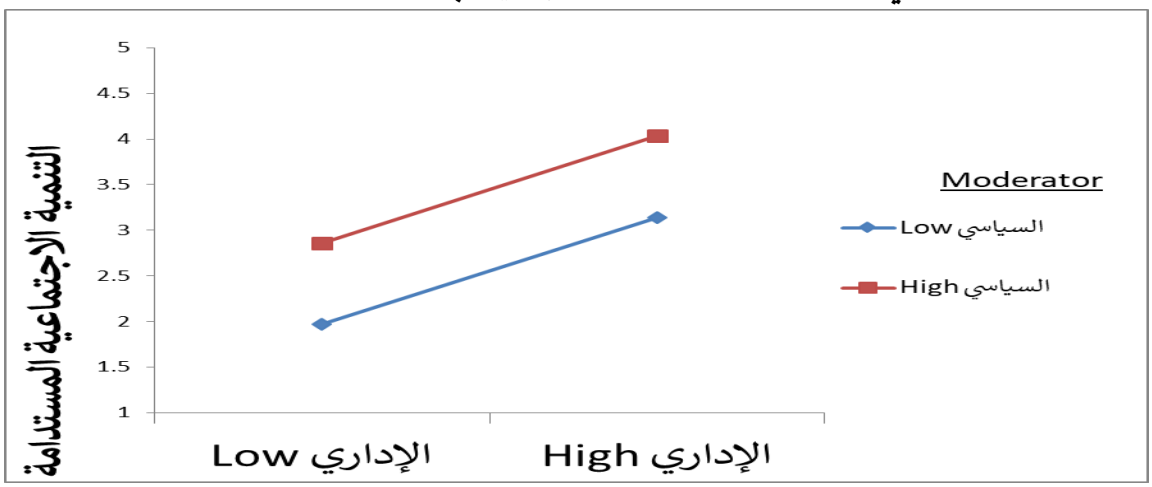

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة، كما يوضح الشكل أن السياسي تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (السياسي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبالبيئة الثقافية، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلى جودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.20)**.

شكل رقم (4.2.20)

البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية

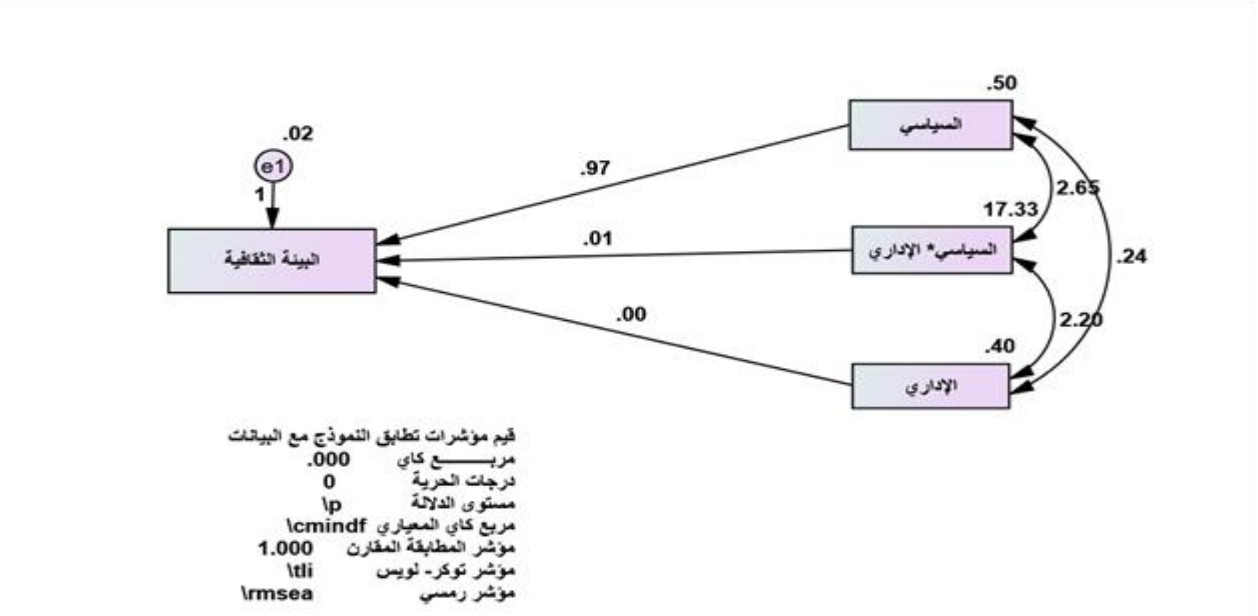

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعدالبيئة الثقافية حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.925) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.000)،(0.923).

الجدول رقم (4.2.10)

البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	السياسي	<--	البيئة الثقافية	.972	.055	17.671	***
2	الإداري	<--	البيئة الثقافية	-.005	.049	-.097	.923
3	السياسي* الإداري	<--	البيئة الثقافية	.008	.014	.536	.592

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.21)

أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية

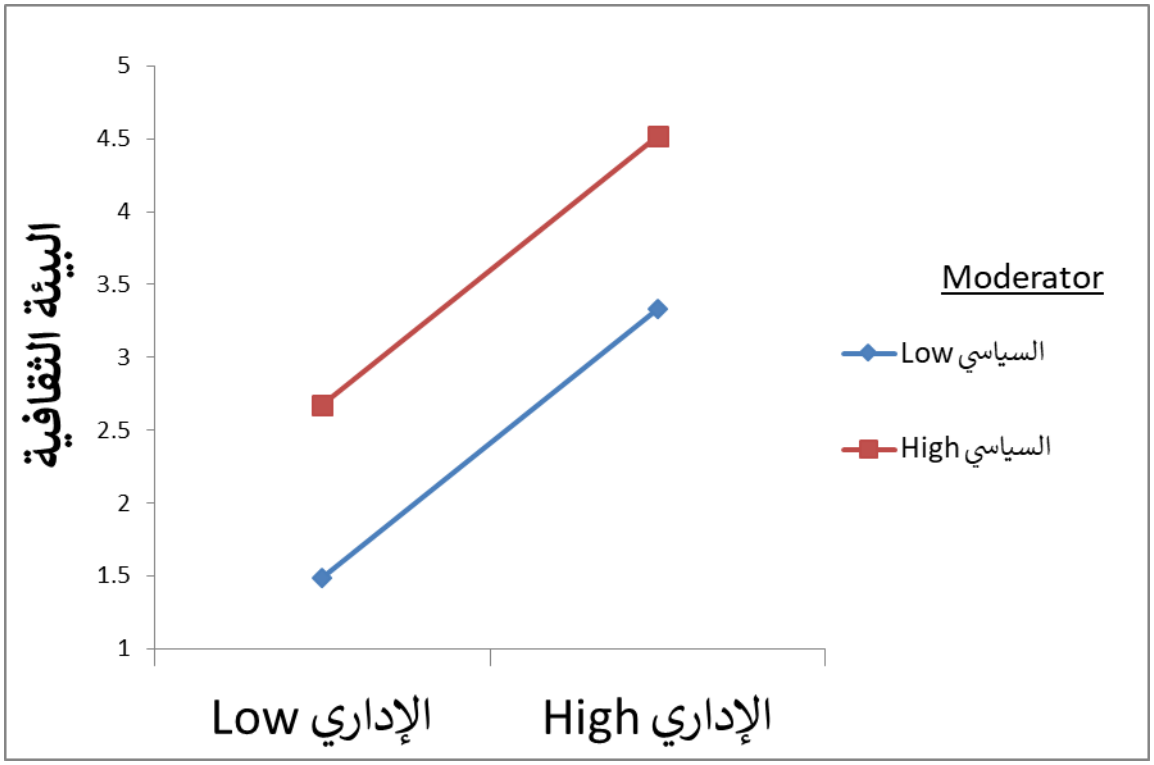

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية، كما يوضح الشكل أن السياسي تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (السياسي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام

أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.22)**.

شكل رقم (4.2.22)

البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد والاقتصادي

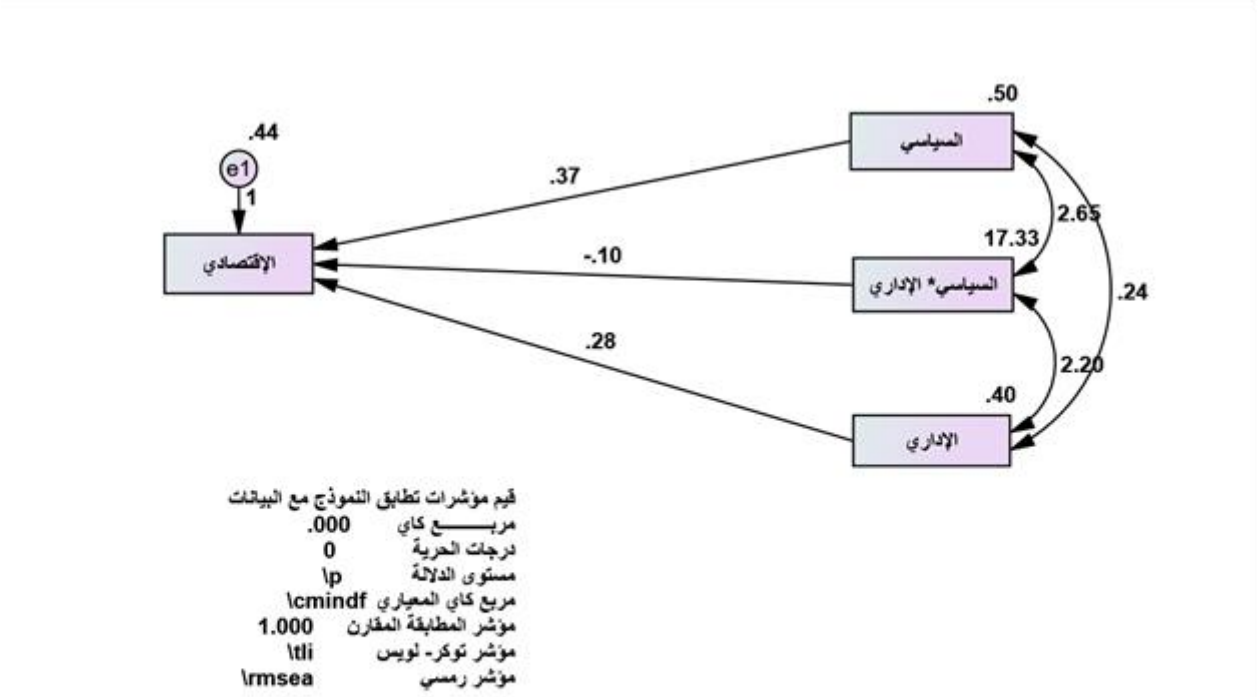

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير

المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي ،حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.117) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.141)،(0.208).

الجدول رقم (4.2.11)

البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	السياسي	<--	الاقتصادي	.370	.251	1.474	.141
2	الإداري	<--	الاقتصادي	.279	.222	1.260	.208
3	السياسي* الإداري	<--	الاقتصادي	-.103	.066	-1.568	.117

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.23)

أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي

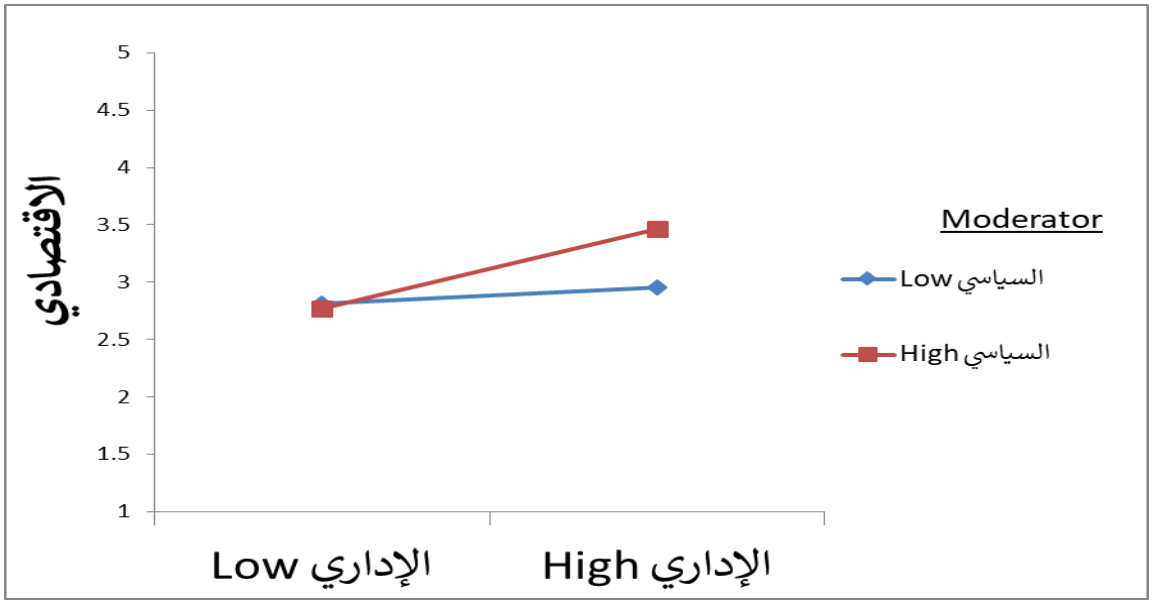

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي، كما يوضح الشكل أن السياسي تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد البعد (السياسي) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين الإداري والبيئي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.24)**.

شكل رقم (4.2.24)

السياسي يعدل العلاقة ما بين الإداري والبيئي

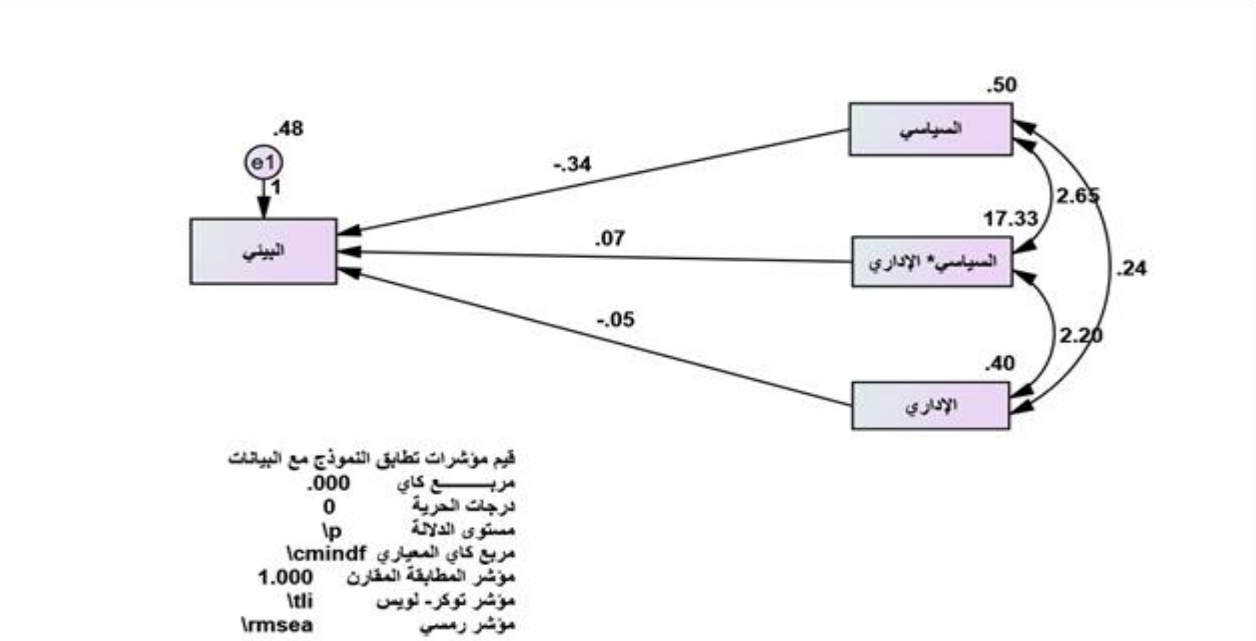

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي ،حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.333) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.199)،(0.821).

الجدول رقم (4.2.12)

البعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد والبيئي

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	السياسي	<--	البيئي	-.337	.262	-1.284	.199
2	الإداري	<--	البيئي	-.052	.231	-.226	.821
3	السياسي* الإداري	<--	البيئي	.066	.068	.967	.333

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.25)

أثر البعد السياسي على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي

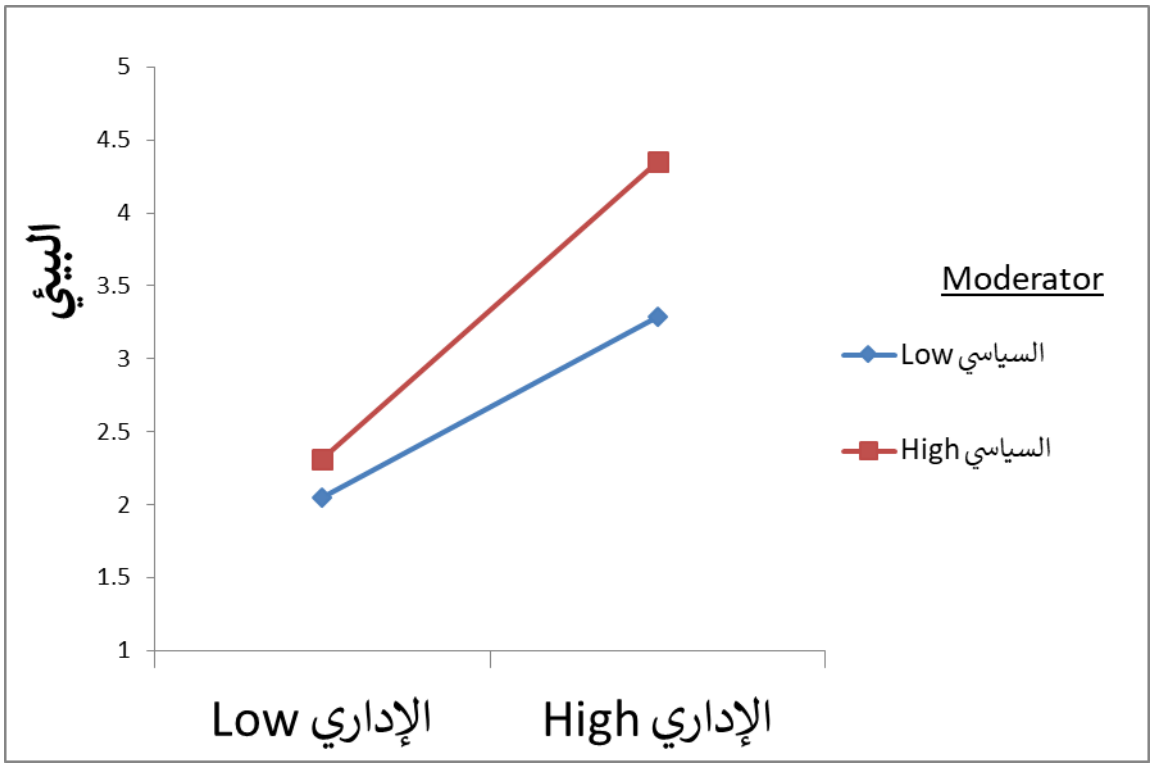

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل للبعد السياسي يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي، كما يوضح الشكل أن البعد السياسي تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد البيئي.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد البعد (القانوني) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة ، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.26)**.

شكل رقم (4.2.26)

البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة

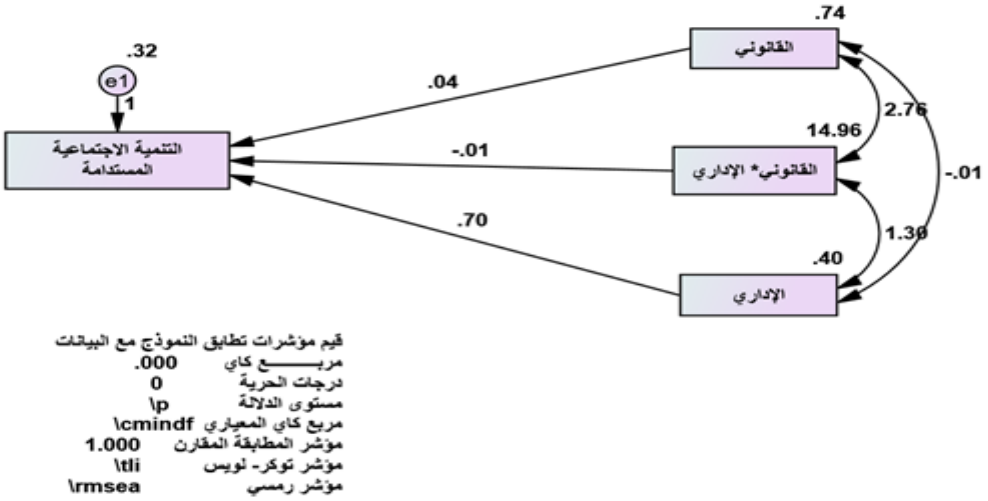

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة ،حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.823) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.000)،(0.829).

الجدول رقم (4.2.13)

البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	الإداري	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	.703	.182	3.867	***
2	القانوني	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	.044	.205	.216	.829
3	القانوني* الإداري	<--	التنمية الاجتماعية المستدامة	-.011	.054	-.212	.832

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.27)

أثر البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة

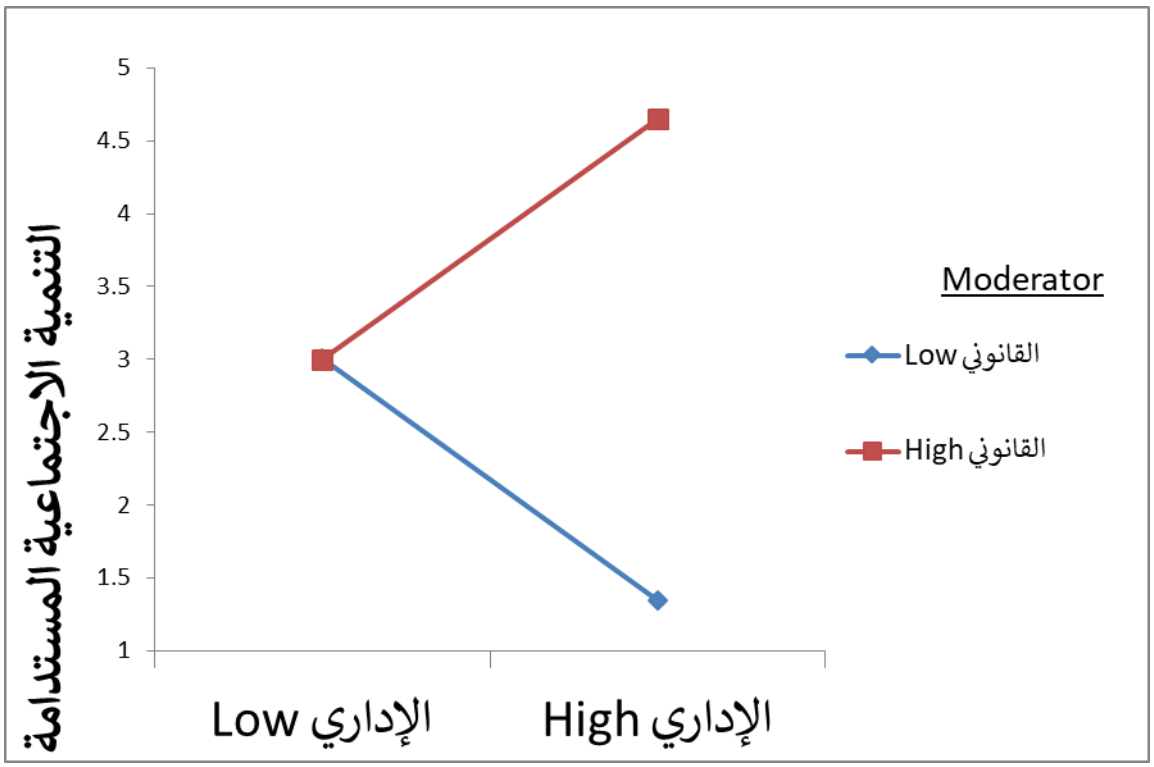

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل القانوني لا يعدل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة، كما يوضح الشكل أن القانونيمنخفض تأثيره في تعديل العلاقة ما بين الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة.

4-24اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (القانوني) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.28)**.

شكل رقم (4.2.28)

البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية

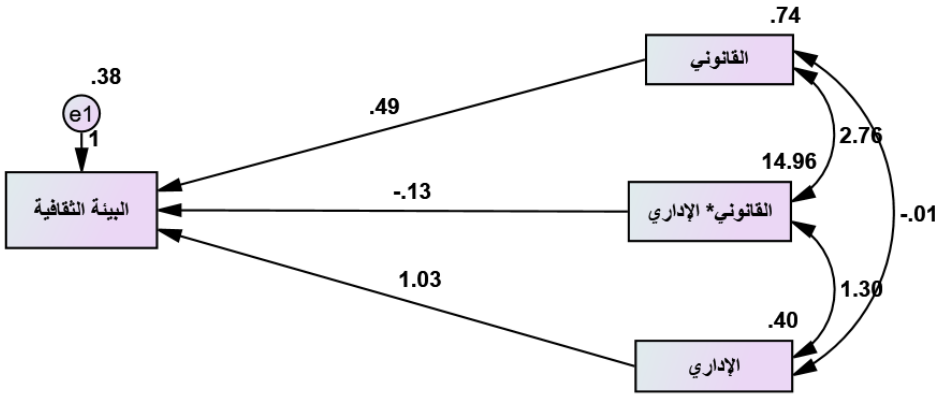

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات	
مربـــــــع كاي	.000
درجات الحرية	0
مستوى الدلالة	\p
مربع كاي المعياري	\cmindf
مؤشر المطابقة المقارن	1.000
مؤشر توكر- لويس	\tli
مؤشر رمسي	\rmsea

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.027) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.030)،(0.000).

الجدول رقم (4.2.14)

البعد القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	القانوني	<--	البيئة الثقافية	.488	.225	2.166	.030
2	الإداري	<--	البيئة الثقافية	1.035	.200	5.177	***
3	القانوني *الإداري	<--	البيئة الثقافية	-.130	.059	-2.206	.027

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.29)

أثر البعد القانوني على العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية

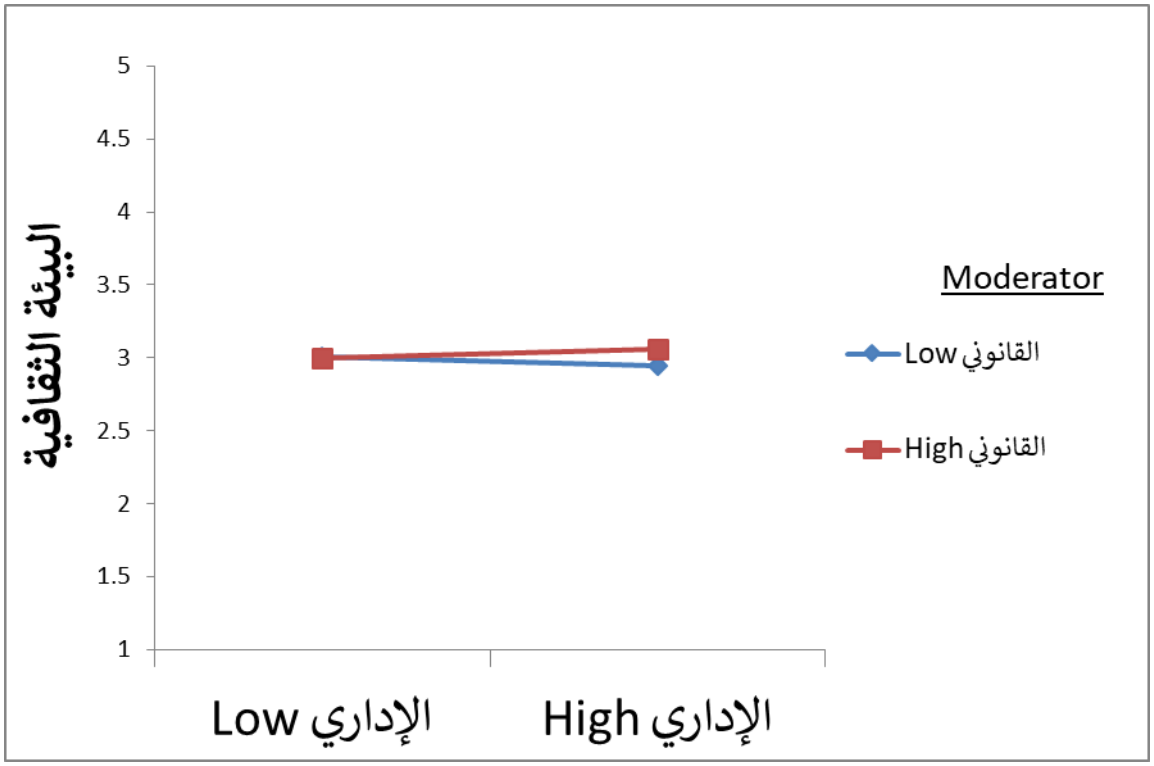

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل القانوني لا يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري وبعد البيئة الثقافية، كما يوضح الشكل أن البعد القانوني منخفض تأثيره في تعديل العلاقة بين البعد لإداري وبعد البيئة الثقافية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (القانوني) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.30)**.

شكل رقم (4.2.30)

القانوني يعدل العلاقة ما بين الإداري والاقتصادي

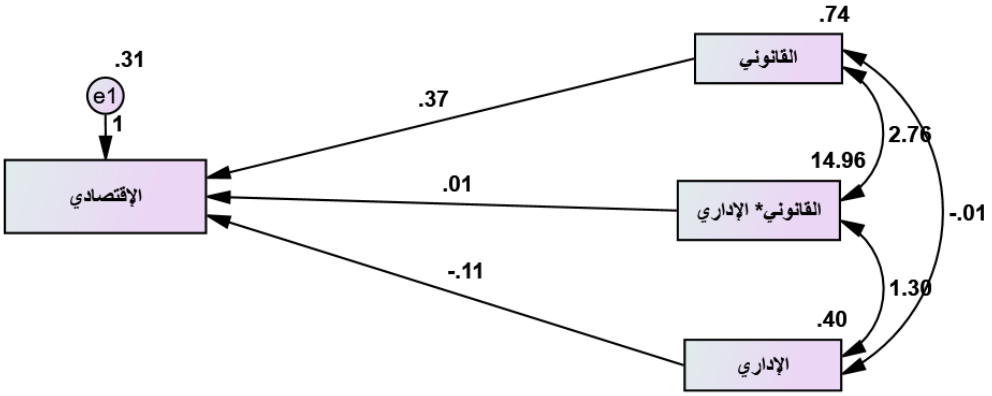

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي ،حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.781) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.070)،(0.556).

الجدول رقم (4.2.15)

البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	الإداري	<--	الاقتصادي	.368	.203	1.811	.070
2	القانوني	<--	الاقتصادي	-.106	.180	-.588	.556
3	القانوني * الإداري	<--	الاقتصادي	.015	.053	.278	.781

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.31)

أثر البعد القانوني على العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي

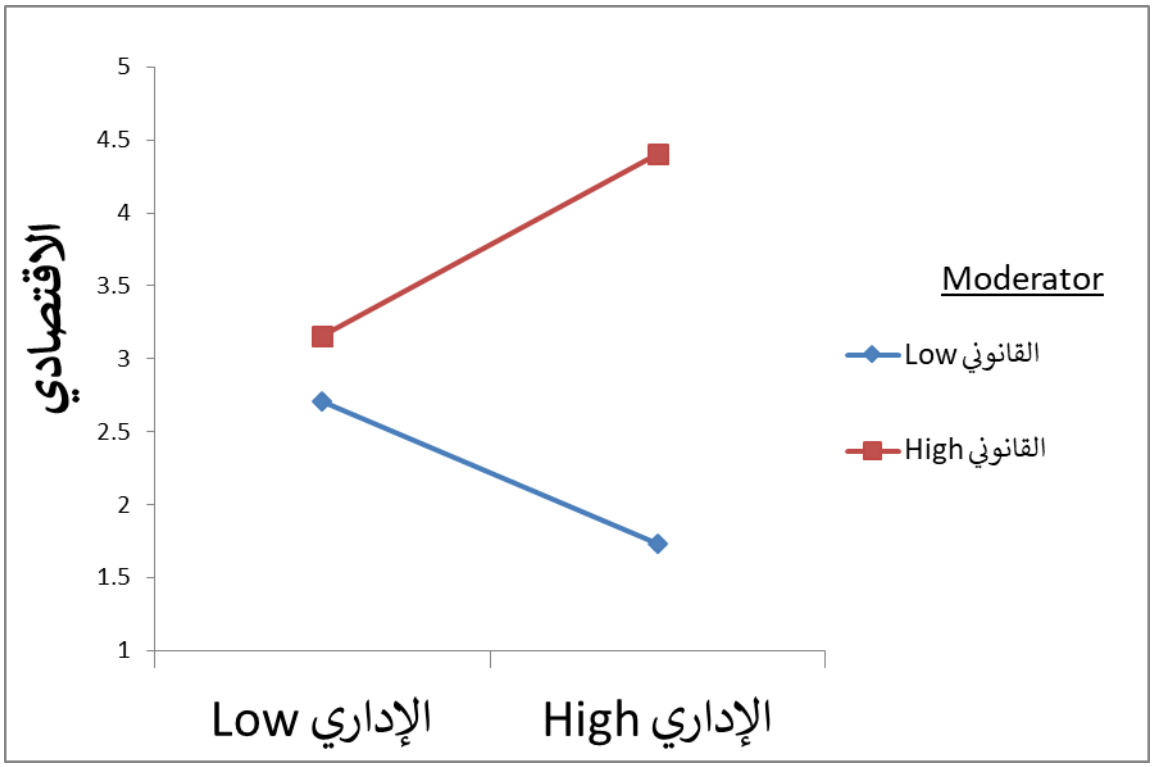

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل للبعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد الاقتصادي، كما يوضح الشكل أن القانوني تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعد الاقتصادي.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد بعد (القانوني) في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة: تنص الفرضية على أن البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي، ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب تحليل المسار، وتشير نتائجتحليلالمسارإلىجودة النموذج إذبلغتمقاييس جودة النموذج المقاييس المطلوبة إذ أنها اقتربت من المطابقة كما في الشكل رقم **(4.2.32)**.

شكل رقم (4.2.32)

البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي

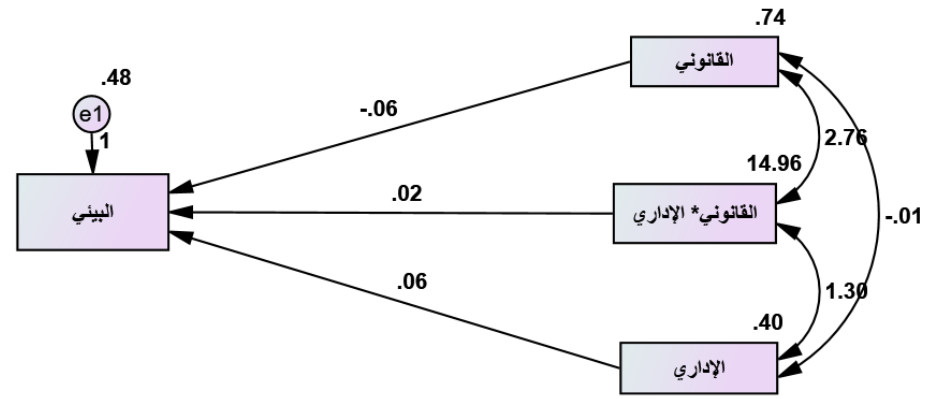

قيم مؤشرات تطابق النموذج مع البيانات	
مربـــــع كاي	.000
درجات الحرية	0
مستوى الدلالة	\p
مربع كاي المعياري	\cmindf
مؤشر المطابقة المقارن	1.000
مؤشر توكر- لويس	\tli
مؤشر رمسي	\rmsea

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

لغرض التعرف على معنوية التأثير بين المتغيرات اعتمدت الدراسة على نمذجة المعادلة البنائية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المسار الذي يعني بدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو التابعة أو المعدلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة ولاختبار الفرضية غير المباشرة تم الاعتماد على أسلوب (Plots two-way) لمعرفة الأثر الغير المباشر أو الأثر المعدل والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار وأثبتت بيانات الدراسة أن البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد الإداري والبعدالبيئي ،حيث بلغت العلاقة المباشرة (0.808) والعلاقات الغير مباشرة على التوالي قيمة (0.802)،(0.793).

الجدول رقم (4.2.16)

البعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي

م	العلاقات			التقديرات Estimates	الخطاء المعيار S.E	القيمة الحرجة CR	الدلالة P
1	القانوني	<--	البيئي	-.064	.253	-.251	.802
2	الإداري	<--	البيئي	.059	.225	.262	.793
3	القانوني *الإداري	<--	البيئي	.016	.066	.243	.808

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

الشكل (4.2.33)

أثر البعد القانوني على العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي

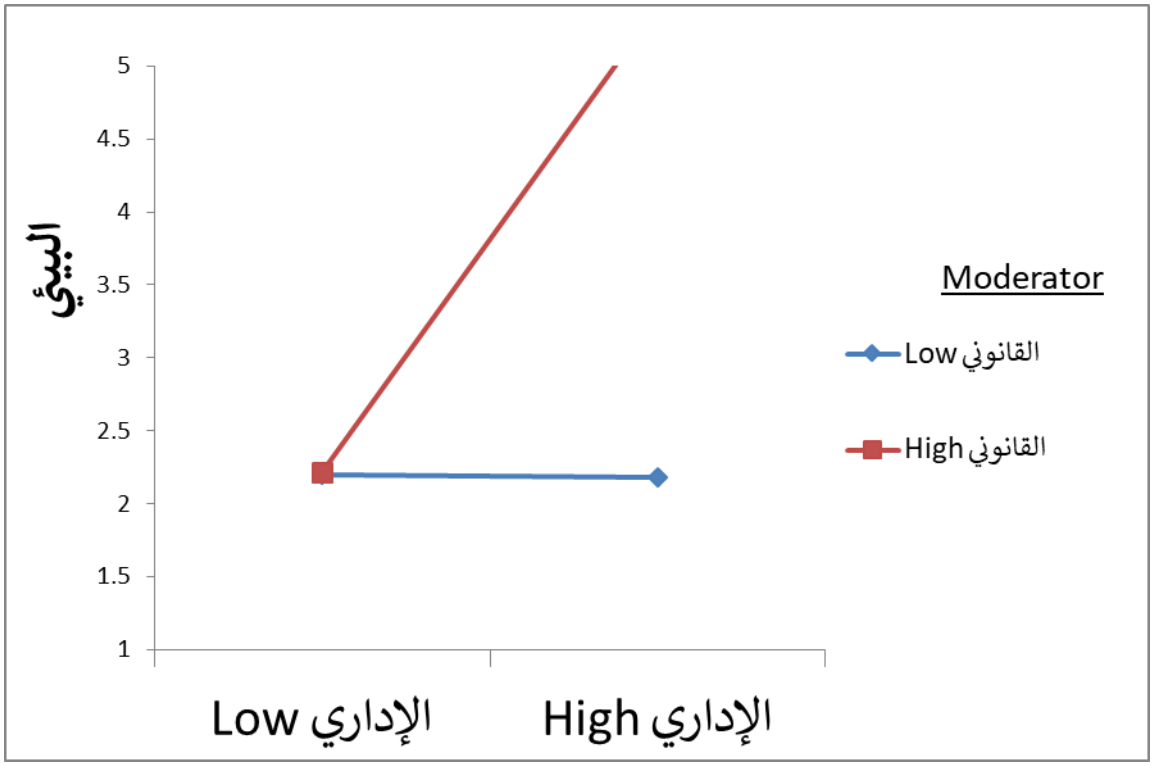

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2019م)

تشير هذه العلاقة إلى أن المتغير المعدل للبعد القانوني يعدل العلاقة ما بين البعد لإداري والبعد البيئي، كما يوضح الشكل أن البعد القانوني تأثيره مرتفعاً في تعديل العلاقة ما بين الإداري والبيئي.

3.2.4 نتائج اختبار الفرضيات:

الجدول (4.2.17) ملخص نتائج فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة	الحالة
الفرضية الرئيسية الأولى: هنالك علاقة إيجابية بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة	**دعمت جزئيا**
الفرضية الفرعية:	
1-1هنالك علاقة إيجابية بين الإدارة والتنمية الاجتماعية المستدامة	دعمت
1-2هنالك علاقة إيجابية بين الإدارة والبيئية الثقافية	دعمت
1-3هنالك علاقة إيجابية بين الإدارة والاقتصادي	لم تدعم
1-4هنالك علاقة إيجابية بين الإدارة والبيئي	دعمت

الجدول (4.2.18) ملخص نتائج فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة	الحالة	التأثير
الفرضية الرئيسية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة	**يعدل**	**مرتفع التأثير**
الفرضيات الفرعية:		
1-1 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين الإدارة والتنمية الاجتماعية المستدامة	لا يعدل	منخفض التأثير
1-2 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين الإدارة والبيئة الثقافية	يعدل	مرتفع التأثير
1-3 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين الإدارة والاقتصادي	يعدل	مرتفع التأثير

4-1 الدور المعدل لبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين الإدارة والبيئي	يعدل	مرتفع التأثير
الفرضية الفرعية الثانية: الدور المعدل للحكم الرشيد البعد "السياسي" في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة	**يعدل**	**مرتفع التأثير**
1-1 الدور المعدل السياسي في العلاقة بين الإدارة والتنمية الاجتماعية المستدامة	يعدل	مرتفع التأثير
2-1 الدور المعدل السياسي في العلاقة بين الإدارة والبيئة الثقافية	يعدل	مرتفع التأثير
3-1 الدور المعدل السياسي في العلاقة بين الإدارة والاقتصادي	يعدل	مرتفع التأثير
4-1 الدور المعدل السياسي في العلاقة بين الإدارة والبيئي	يعدل	مرتفع التأثير
الفرضية الفرعية الثالثة: الدور المعدل للحكم الرشيد البعد "القانوني" في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة	**يعدل**	**منخفض التأثير**
1-1 الدور المعدل للقانون في العلاقة بين الإدارة والتنمية الاجتماعية المستدامة	لا يعدل	منخفض التأثير
2-1 الدور المعدل للقانون في العلاقة بين الإدارة والبيئة الثقافية	لا يعدل	منخفض التأثير
3-1 الدور المعدل للقانون في العلاقة بين الإدارة والاقتصادي	يعدل	مرتفع التأثير
4-1 الدور المعدل للقانون في العلاقة بين الإدارة والبيئي	يعدل	مرتفع التأثير

5. الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

0.5 تمهيد

تعد التنمية المستدامة على المستوى المحلي عملية قاعدية تسعى إلى بناء مقومات انتاجية متينة، بحيث تكون هذه المقومات متكيفة مع التغيرات المستمرة للأوضاع الاجتماعية والعناصر المكونة لها.

إن تجسيد التنمية المستدامة محلياً ليس بالمسألة السهلة، والتي يمكن معالجتها عن طريق تدخل الدولة فقط، بل لابد من رسم استراتيجية جديدة للتنمية المحلية تنطلق من الإقليم المحلي، وتكون محتواها محدداً من طرف الجماعات الإقليمية، وهذا شيء يتناسب مع خصوصياتها المختلفة والاحتياجات اليومية للمواطن، لأن السلطات المحلية هي التي يمكن أن تعبر عن احتياجات الإقليم والمواطن بحكم كونها الجسر الوحيد الذي يتم من خلاله الاستجابة لمتطلبات المواطنين من طرف الدولة. (حنان، 2017، ص96).

1.5 نتائج الدراسة النظرية

1- زيادة اهتمام المديريات لمشاركة أصحاب الشأن (القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المحلي العاملة في مناطقها في التخطيط المتكامل للتنمية)، من خلال التنسيق والتشاور من أجل التخطيط المتكامل للتنمية المستدامة.

2- البدء فوراً بتنفيذ برامج تحويل وتدوير الموارد الطبيعية، واستخلاص وإنتاج موارد جديدة من عملية التطوير، وهذا يشمل المياه والنفايات، الطلبة ومياه الصرف الصحي ومياه الأمطار ومخلفات البناء وكل ما من شأنه تدويره وتحويله بهدف الاستدامة والاستمرار والتجدد.

3- تطوير إدارات مصادر المياه والأرض في المديريات بهدف الإنتاج والتوزيع بكفاءة وفاعلية، مما يزيد من فرص الأجيال اللاحقة في الحصول على حصة مناسبة من المياه.

4- العمل على زيادة التمويل الحكومي المخصص للمديريات من الموازنة العامة للدولة، مما يزيد من مساهمة البلديات في تحقيقها للتنمية المستدامة.

2.5 نتائج الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل الى مجموعة من النتائج وكما يلي

1.2.5 العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة:

عند اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بالعلاقة المباشرة يبن إدارة التنمية المحلية (البعد الإداري)، والتنمية المستدامة (بعد التنمية الاجتماعية المستدامة)، بعد(البيئة الثقافية)، (البعد الاقتصادي)، (البعد البيئي)، والتي يفترض أن إدارة التنمية المحلية تؤثر على التنمية المستدامة، فإن نتائج التحليل تشير إلى وجود علاقة جزئية لأبعاد إدارة التنمية المحلية مع التنمية المستدامة، حيث تتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (حنان، 2017)، التي تشير إلى وجود علاقة ارتباط جزئي بين البعد الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة، كما تتفق جزئياً مع (قبايلي، 2017)، في أن البعد الإداري للتنمية المحلية سيؤثر في بعد التنمية الثقافية للتنمية المستدامة. وتتفق مع (loginova,2014) في أن البعد الإداري يؤثر في البعد البيئي للتنمية المستدامة.

وعلى الرغم من وجود اتفاق بين نتائج الدّراسات السابقة والدّراسة الحالية إلا أن هناك جوانب اختلاف. الدّراسة الحالية تناولت إدارة التنمية المحلية من خلال (البعد الإداري) وأثره على البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة، وتوصلت النتيجة الفرعية إلى أنه ليس هناك أثر له.

تميزت الدّراسة الحالية بتناولها لمصطلح (إدارة التنمية المحلية)، بينما الدّراسات (الغرباني، 2013)، (داغر، 2009)، (حسين، 2008)، (توفيق، 2005)، تناولت التنمية المحلية فقط.

2.2.5 الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة:

انطلاقاً من أن العمل القاعدي أساس كل عملية تنموية رشيدة، فإن منهج العمل يرتكز على توظيف كل الطاقات البشرية، بداية من المجتمع المحلي، فالوطني، قصد توحيد الجهود المتاحة لتحقيق التنمية المقصودة، حيث أثبت الواقع العملي أن فشل الكثير من المشروعات والخطط التنموية في الجمهورية اليمنية يرجع أساساً إلى استبعاد المواطن في المشاركة (التي هي عنصر من أهم عناصر الحكم الرشيد) في صياغة هذه المشروعات حيث تعتبر المديرية والمحافظة هي الركن الأساسي للتنمية المحلية.

وذلك في خلال الإطار المؤسساتي الذي ينظم تسيير الجمعات المحلية، وهذه الجماعات كفاعل أساسي في مجال التنمية، حيث يتطلب ذلك وجود جهاز إداري يتلاءم بصفة مستمرة مع المسار التنموي.

إن نجاح العملية التنموية يحتاج إلى تنظيم وبدوره التنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في نظام (إدارة التنمية المحلية)، التي أصبحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري للدولة المعاصرة، حيث تقوم هذه الوحدات الإدارية بمهام التخطيط، والتوجيه والرقابة.

عند اختبار الفرضية الرئيسية الثانية، الدور المعدل للحكم الرشيد بأبعاده (العدل الاجتماعي، والسياسي، القانوني)، والعلاقة بين إدارة التنمية المحلية (البعد الإداري)، والتنمية المستدامة (بعد التنمية الاجتماعية المستدامة، البيئة الثقافية، الاقتصادي، والبيئي)، نجد أن بعد الحكم الرشيد (العدل الاجتماعي)، يعدل العلاقة بين إدارة التنمية المحلية (الإداري) وبعد البيئة الثقافية (التنمية المستدامة)، وكان تأثيره مرتفعا وهذا يتطابق مع دارسة (وحشية، 2015)، ودراسة (LOGINOUA,2014).

أوضحت الدّراسة الحالية وجود أثر معدل للبعد العدل الاجتماعي في العلاقة بين البعد الإداري، والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حيث كان هنا توافق مع دراسة (الحلو،2012).

أشارت نتائج التحليل الإحصائي لهذه الدّراسة الى وجود أثر مرتفع للبعد العدل الاجتماعي، في تعديل العلاقة بين الإداري والبعد البيئي.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الكردي، 2016)، من خلال متابعة نتائج الدّراسة الحالية نجد أن البعد العدل الاجتماعي لا يعدل في العلاقة بين الإداري وبعد التنمية الاجتماعية المستدامة.

نصّت الفرضية الثالثة لهذه الدّراسة بأن البعد السياسي للمتغير المعدل (الحكم الرشيد)، يعدل العلاقة بين إدارة التنمية المحلية (البعد الإداري)، والتنمية المستدامة، من خلال أبعادها (التنمية الاجتماعية المستدامة، والبيئة الثقافية، والاقتصادي، البيئي).

ولوحظ من نتائج الدّراسة الميدانية أنه تأثير هذا البعد كان مرتفع، حيث تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (رشيد، 2013)، (الأمم المتحدة، 2018).

عند اختبار الفرضية الأخيرة المتمثلة في الدور المعدل للحكم الرشيد(البعد القانوني)، في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية (البعد الإداري)، والتنمية المستدامة بأبعادها (التنمية الاجتماعية المستدامة والبيئة الثقافية، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي)، وحيث كانت نتائج الدّراسة الميدانية أشارت إلى عدم تعديل البعد القانوني للحكم الرشيد في العلاقة بين البعد الإداري والتنمية الاجتماعية المستدامة، وكذلك إشارة النتيجة إلى عدم تعديل البعد القانوني للبعد الإداري، في إدارة التنمية المحلية للعلاقة مع التنمية المستدامة (البعد الثقافي)، ولأن هناك تأثير مرتفع للبعد القانوني في

المتغير المعدل (الحكم الرشيد)، في تعديل العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي)، حيث توافقت هذه النتيجة مع دراسة (عبد الرحمن، 2011).

حيث ان نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأخيرة في (البعد القانوني) للمتغير (الحكم الرشيد)، للتعديل في العلاقة بين البعد الإداري للمتغير المستقل، على المتغير التابع (التنمية المستدامة)، وجد أنه يعدل وذات تأثير كبير حيث تتطابق هذه النتيجة مع دراسة (رشيد، 2013).

وعلى الرغم من وجود اتفاق واختلاف بين نتائج الدّراسات السابقة والدّراسة الحالية إلا أن هذا الاختلاف يعود إلى أسباب عديدة منها طبيعة الدّراسة واختلاف الأبعاد بل حتى عناصر القياس داخل البعد الواحد، بالإضافة للمنهجية التي اعتمدت عليها الدّراسات السابقة، فالدّراسة الحالية دراسة كمية ركزت بصورة دقيقة على اختبار العلاقة بين إدارة التنمية المحلية من خلال (البعد الإداري)، والتنمية المستدامة من خلال أبعادها المتمثلة في (التنمية الاجتماعية المستدامة، والبيئة الثقافية، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي).

وكان المتغير المعدل لهذه الدّراسة الحكم الرشيد بأبعاده (العدل الاجتماعي، السياسي القانوني)، حيث امتازت هذه الدّراسة باستخدام مصطلح (إدارة التنمية المحلية).

بينما الجهود السابقة تناولت مفاهيم الدّراسة بصورة غير تفصيلية وبمحاور تختلف عن محاور الدارسة الحالية.

3.5 التأثيرات النظرية والتطبيقية:

الدّراسة اختبرت الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، دراسة على عينة في محافظات الجمهورية اليمنية، عليه تأتي الأهمية النظرية لهذه الدّراسة من خلال سدّ الفجوة البحثية وإثراء متغيرات الدارسة، وذلك باختبار نظرية (NPM)، وأظهرت نتائج الدّراسة أن الحكم الرشيد باعتباره المتغير المعدل يفسر العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

وأظهرت النتائج بأن أبعاد الحكم الرشيد كان لها أثر في تعديل العلاقات بين بعد إدارة التنمية المحلية وأبعاد التنمية المستدامة، كما اشارت نتائج التحليل إلى تعديل النموذج وأصبح المتغير المستقل (إدارة التنمية المحلية)، لمحور إداري حيث تم استبعاد المحور الاجتماعي لعدم حصوله على مستوى الاعتمادية، لذلك لا يعتمد عليه في اختبار الفرضيات، أما المتغير التابع (التنمية المستدامة)، تكون من أربعة محاور وليس ثلاثة، وفقاً (باتر، 2003)، وذكر أن أهم الخصائص

التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التّام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذا ما عضّد ظهور البعد الرابع (التنمية الاجتماعية المستدامة)، كما أكد أبو زنط غنيم(2009) أن (التنمية المستدامة)، ذات أبعاد مختلفة، فهي لا تركز على الجانب البيئي بل تشمل أيضاً جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة، ومتكاملة، ولا يجوز التعامل معها بمعزلٍ عن بعضها البعض، لأنها جميعاً تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.

وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أنه كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية اتباع الأساليب الإدارية البيئية، إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط، بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية واقتصادية، تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً خواصه التنمية البشرية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001).

وبقية المحاور كانت نتاج دمج عبارات المحور البيئي، والاقتصادي، والبيئة الثقافية، أما المتغير المعدل (الحكم الرشيد)، فكان محاوره (العدل الاجتماعي ، القانوني، السياسي).

تتجسد أهمية الدّراسة فيما تقدم من معلومات مهمة لمتخذي القرارات والمدراء حول علاقة الارتباط بين متغيرات الدّراسة، مما تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التنموية.

4.5 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة التي توصل إليها الدارس من خلال الدّراسة الميدانية والتحليل الاحصائي، والتي كشفت أن هناك دور معدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة، إلا أنه وبقصد تحقيق النجاح في تطبيق إدارة التنمية المحلية وربطها بالحكم الرشيد لتحقيق التنمية المستدامة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات وهي كما يلي:

1. توفير المعلومات البيئية وإنشاء أنظمة بيانات حول التلوث البيئي وبنك للمعلومات البيئية وتوفيرها لصانع القرار البيئي.
2. جعل البيئة بُعداً في استراتيجيات التنمية الوطنية والدولية، وتطوير مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة وحماية البيئة.
3. تعزيز الإجراءات الوقائية ودعم برامج التربية البيئية للأفراد.
4. إنشاء أجهزة بيئية متخصصة للتنسيق بين القطاع العام والخاص في مجال رصد وتمويل المشاريع والبرامج البيئية.
5. حثّ الدول على إدماج الاتفاقيات البيئية الدولية في القوانين الوطنية.
6. التعزيز بين إجراءات التقييم البيئي وتطوير المعايير البيئية وإنشاء مراكز للرصد البيئي.
7. الالتزام السياسي بترشيد استخدام الموارد الطبيعية.
8. إزالة القيود المؤسساتية كالمركزية البيئية التي تؤدي إلى عرقلة اتخاذ القرارات وتقليل تنازع الاختصاص بين المؤسسات البيئية.
9. تعزيز دور المجتمع المدني في المشاركة البيئية.
10. تعزيز التنمية المستدامة القائمة على الأمن الإنساني من خلال ما يلي:

أ- تبني افكارا أكثر شمولاً لمفهوم التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار المفهوم الواسع للأمن الإنساني.

ب- تحديد تحديات واحتياجات الأمن الإنساني للأفراد.

ج-تعزيز الأطر القانونية لفض النزاعات والمساواة أمام القانون وتطبيق مبادئ المساءلة والمحاسبة.

د- تعزيز دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تدعيم الأمن الإنساني وتقوية الشراكات داخلياً وخارجياً وإقليمياً ودولياً في هذا المجال.

11. تبني خارطة طريق بيئية جديدة تتضمن برنامجاً عملياً قابلاً للتطبيق.

12. منع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول باسم حماية البيئة والموارد الطبيعية والتراث المشترك للإنسانية (التدخل الأخضر).

13. إنشاء مؤسسات عمومية اقتصادية أكثر إبداعا وابتكارا للتدخل في المجال البيئي.

5.5 محددات الدّراسة:

توجد بعض المحددات والقيود على هذه الدّراسة لذلك يجب الحذر عند تعميم النتائج، محاولة التغلب عليها في البحوث المستقبلية، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

اعتمدت الدارسة في جمع البيانات على الاستبانة فقط لقياس متغيرات الدّراسة، لذلك يمكن للبحوث المستقبلية استخدام الطرق والمصادر الأخرى، مثل أسلوب السيناريو والمقابلات لإعطاء نتائج أثر دّقة.

أجريت هذه الدّراسة على محافظة واحدة فقط من محافظات الجمهورية اليمنية، مما يصعب تعميم نتائج هذه الدّراسة على بقية المحافظات، لما تتمتع بها المحافظات من خصائص ديموغرافية تميزها عن الأخرى.

6.5 التوصيات ببحوث مستقبلية

في ضوء نتائج الدّراسة الحالية فإن الدارس يقترح مجموعة من الدراسات المستقبلية، والتي يمكن إجراءها، والمرتبطة بموضوع الدّراسة الحالية، وهي كالآتي:

1.اختبار (الحكم الرشيد)، كمتغير وسيط في تفسير العلاقة بين إدارة التنمية والمحلية والتنمية المستدامة.

2. إعادة تطبيق الدّراسة على جميع محافظات الجمهورية اليمنية.

3. إجراء دراسة مقارنة بين المحافظات اليمنية تقيس مستوى أداء السلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. إعادة تطبيق نفس الدّراسة باستخدام منهجية مختلفة.

5. تطبيق نفس الدّراسة على الدول التي تعاني من تعثر في تطبيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1. ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: المجلد الأول، 1994)، ص39.
2. إبراهيم بن سليمان الأحيدب، أمن وحماية البيئة، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 1998، ص14.
3. إبراهيم عبدالجليل، البيئة والتنمية، (القاهرة: دار المعارف، 2002)، ص11.
4. إبراهيم فريد عاكون، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية للنشر، 2006، ص:7-8.
5. ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلوث البيئة، (الأردن، دار الثقافة، 2008)، ص7
6. أحمد، رحال، "إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامية للمواد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة صطيف، يومي 7-8 أبريل 2008، ص:23.
7. أحمد علي خضر، الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، 2012، ص:183.
8. أحمد جاسم محمد، "مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد19، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2011، ص8.
9. أحمد عبد الله إبراهيم. (2013). منهجية البحث العلمي، فهرسة المكتبة الوطنية، السودان – الخرطوم.
10. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصل: الأبعاد والمناهج، (الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة، 2007)، ص23.
11. أحمد لكحل، "مفهوم البيئة ومكانتها في التشريعات الجزائرية"، مجلة الفكر 07، جامعة بسكرة، 2010، ص244.
12. أحمد المهدي، الحماية القانونية للبيئة ودفوع البراءة الخاصة بها، (مصر: دار الفكر والفنون، 2006)، ص44.

13. أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص:14.
14. أحمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص: 140-
15. أوماسيكاران. (2006). طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية.
16. إسماعيل الشطي وآخرون، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص:79-80.
17. أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داوود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (الإطار النظري)، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص-ص 58-66.
18. آسيا قاسمي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، (ورقة بحث: قدمت في الملتقى الثاني حول : "السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي المتوسطي"، تونس: 26-27 أفريل 2012)، ص05.
19. آسيا بلينز، آمال رزنيز، "دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، يومي 13-14 ديسمبر 2010، ص:10.
20. آسيا بلخير، "إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر، نموذجاً 2009/2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر، 2009، ص56.
21. الأمين العوض الحاج أحمد، ورقة بعنوان "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، 2015، ص25. ()حمادي نعمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي"، 2008-2009، ص18.
22. أما البعد الثاني فيتمثل في العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وفق المنظور الذي طوره عدد من دارسي أمريكا اللاتينية باسم " التبعية ". انظر: محمدعبد الشفيع عيسى، " دور

الدولة في التجارب التنموية الآسيوية مع تركيز خاص على المجال الاجتماعي ومنظومة الابتكار ، " بحوث اقتصادية عربية، العددان 53-54 شتاء/ربيع 2011، ص28.

23. أعضاء فريق التنمية الشاملة، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وثيقة الحوار الوطني الشامل، 2013-2014، صنعاء، ص:272.

24. إيلين سيولا كامارك، "العولمة وإصلاح الإدارة العامة "، في الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير :جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو،تر: محمدشريف الطرح، 1(الرياض: مكتبة العبيكان، 2002،)ص

25. البيرخوري، مترجماً، تحديات التنمية في وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007)، ص48.

26. السبتي، وسيلة، 2009، تمويل التنمية المحلية. القاهرة: إترك للطباعة والنشر والتوزيع، ص15.

27. الطيب ماتلو، "التنمية المحلية – معاينات وآفاق"، الفكر البرلماني، العدد 4، أكتوبر 2003، ص:127.

28. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-11 المؤرخ في 2003/7/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 43، بتاريخ 2003/7/20.

29. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، (القاهرة: جمهورية مصر العربية)، ص40.

30. الأمم المتحدة، "تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017"، نيويورك، 2017، ص1.

31. الأمم المتحدة، "تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017"، نيويورك، 2017، ص3

32. المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2012، ص:15.

33. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2013، ص:52.

34. التسيير، فرع تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ،2007) ص. 1 – 13.

35. الفضاء الجمعوي، "جميعاً من أجل تفعيل حكامة محلية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص:89.

36. بو عمامة علي، بو عمامة نصر الدين، "مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بو عريريج، يومي 14-15أبريل2008، ص:2.

37. بو مدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلات بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي شلف: يومي 16، 17 ديسمبر 2008.

38. بو ترعه بلال، "واقع قضايا البيئة في مناهج التربية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية 09، 2014، جامعة الوادي، ص104.

39. بوزيد سايح، "دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-، 2013/2012، ص:141، 142.

40. دارم البصار، "التكاملية لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن، دراسة حالة قطرية"، 2014، ص21.

41. ولد حامدون، سليمان، 2006، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، سبها، ليبيا، المجلد الخامس، ص5.

42. وليد خلاف "دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الديمقراطية، كلية الحقوق، جامعة منيتوري قسطنطينية، 2010، ص:20.

43. زينا علي أحمد، "وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية والتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز التساوي بين الجنسين والقضاء على الفقر"، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، بيروت، 2006، ص3.

44. زرنوح ياسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006)، ص128-129.

45. زين الدين عبدالمقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، (الكويت/ دار البحوث العلمية، ب س)، ص159.

46. زكي عبدالرحمن، "قضايا التخلف والتنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:12.

47. المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014، ص:45.
48. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير اليمن، 2010، أهداف التنمية الألفية
49. وزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري، 2008، ص:41.
50. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014"، صنعاء، 2012، ص:07.
51. حسين عبدالحميد رشوان، "دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية – دراسة في علم الاجتماع الحضري"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص:14.
52. حسين مصطفى غانم، الإسلام وحماية البيئة من التلوث، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1997)، ص13.
53. حسين مصطفى غانم، الإسلام وحماية البيئة من تلوث البيئة، (المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 1998)، ص12.
54. حدة فروحات، "استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الباحث07، 2010، ص125-126
55. طيب سليمان مليكة، "إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 3-4 مارس 2008، ص6-7.
56. يونس إبراهيم أحمد يونس، البيئة والتشريعات البيئية، (عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008)، ص28.
57. كاظم المقدادي، التربية البيئية، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008)، ص8.
58. كمال رزيق، "دور الدولة في حماية البيئة"، مجلة الباحث، العدد05، 2007، ص96.
59. كريم رزمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية07، 2010، جامعة خنشلة، ص195.
60. ليلى بن عيسى، " أهمية التسيير العمومي الجديد في قطاع التعليم العالي: دراسة حالة جامعة محمد خيضر –بسكرة-") مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، -،2006/2005)ص48

61. محمد نصر مهنا، "أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص95.

62. محمد الصغير بعلي، "قانون الإدارة المحلية الجزائرية"، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص:9.

63. منصوري الزين، "آلية ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص75.

64. محمد فتح الله وآخرون، "الحكم المحلي والتنمية"، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة1998، ص11.

65. محمد الصيرفي، السياحة والبيئة، (مصر، دار الفكر الجامعية، 2007)، ص10.

66. محمد صابر، الإنسان وتلوث البيئة، (المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، 2000)، ص70.

67. محمد محمود السرياني، "المسؤولية عن الأضرار البيئية"، مجلة جامعة أم القرى، مطابع جامعة أم القرى، العدد1، جانفي 2001، ص116.

68. محمد عبدالقادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (لبنان: دار الجامعية للنشر، 2004)، ص29.

69. محمد سمير مصطفى، استراتيجيات التنمية المستدامة مقارنة نظرية وتطبيق، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، ص:454.

70. محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، الطبعة الأولى، الجزائر: أبن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروافد الثقافية للنشر، 2014، ص160.

71. محمد غربي، العولمة وأثرها على التكامل العربي، (بدون طبعة)، الجزائر: ابن النديم للنشر، بيروت: دار الروافد الثقافية للنشر، 2014، ص–ص 343 – 345.

72. موسى رحماني، وسيلة السبتي، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: التسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنه

73. مصطفى كامل السيد وآخرون، "الحكم الرشيد والتنمية"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص:71.

74.مصطفى محمود أبوبكر، "الإدارة المحلة (رؤية واستراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف والفساد)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:326-327.
75.مسعود شيهوب، "أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص:6.
76.ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002)، ص44.
77.منال محمود طلعت، "الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص23.
78.ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، مصر، 2006، ص50.العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص75.
79.موسوعة بيئية، تاريخ الاطلاع: 2016/2/23.
80.مريم مصطفى أحمد، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص:189.
81.مجلس النواب، تقرير اللجنة المكلفة بتقييم أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية، 2012/6/25، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن، لندن 29/أبريل/2014.
82. مشري محمد ناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية نبسه)" رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس "سطيف"، 2010-2011، ص79.
83.نورالدين بو مدين، "دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية نوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، يومي 3، 4 مارس 2008، ص:8.
84.نذير عبدالرزاق، قراوي أحمد الصغير، "دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق فاعلية الإدارة الحكومية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقله، يومي 8، 9 مارس 2005، ص:147.

85. نبيل إسماعيل أبو شريحة، التوعية البيئية والتنمية المستدامة، (مصر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، د س)، ص ص 126-127.
86. نعمان عباسي، "أولويات ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة – سكيكدة (الجزائر)، عدد15، سبتمبر 2010، ص117.
87. نادية عيشور، "العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجية التعمير في العالم النامي، الجزائر، جامعة سطيف، يومي 8-9 أبريل 2007، ص:20.
88. سهام حرشوف وآخرون، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قيامها"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة والكفاءة للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، يومي 7، 8 أبريل 2008، ص:18.
89. سمير محمد عبدالوهاب، "الحكم المحلي والتنمية المحلية"، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص:21.
90. سعودي محمد، "أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2006، ص:20.
91. سحر قدوري الرفاعي، "التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية". (ورقة بحث: قدمت في المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية حول: "التنمية المستدامة"، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للإدارة، 2007)، ص24.
92. سهام حرقوش وأخريات، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 7-8 أبريل 2008، منشورات الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، .... مليلة، 2008، ص: 112، 113.
93. سمير التنير، "الفقر والفساد في العالم العربي"، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي للنشر، 2009، ص: 16-68.

94. سعاد قبايلي، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص:10.
95. سليم عماد الدين، " مراقبة التسيير في الجماعات المحلية: محاولة لعرض سيرورة مراقبة التسيير في بلدية الجزائر الوسطى") مذكرة ماجستير فيالعلوم الاقتصادية وعلوم مداخلة الدكتور احمد رشيد في وقائع ندوة " إدخال آليات القطاع الخاص وقوى السوق في إدارة الأجهزة الحكومية " (منشورات المنظمة العربية للتنميةالإدارية، القاهرة، 3-5أكتوبر، 1998)، ص69.
96. عبدالرزاق حبار، "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي العربي: حالة دول شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، ص:78
97. عبدالناصر عباس عبدالهادي، "الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة: القيادة العامة لشرطة دبي نموذجاً" أطروحة دكتوراه غير منشورة (قسم العلوم الشرطية، كلية الدراسات العلية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2012)، ص:14
98. عبدالنور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر "دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد الثالث، فيفري2008، ص:107-108.
99. علي الصاوي، "الإدارة المحلية (مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية)"، دار زهران الشرق، القاهرة، 1995، ص:31.
100. عبدالكريم زهير الكايد، "الحكمانية قضايا وتطبيقات بحوث ودراسات"، القاهرة، 2003، ص:86.
101. عبدالمطلب عبدالحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، دار البصائر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001،ص14-15.
102. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زلط، "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأساليب قياسها"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص28.
103. عبدالستار أبو غدة، البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي، (الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة).
104. عبدالوهاب بن رجب، جرائم البيئة وسبل المواجهة، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحث، 2006)، ص11.

105. عبدالله موسى، "دور المياه في نشوء الحضارات"، مجلة النبأ، العدد53، 2001، ص153.
106. عبدالعزيز شاكر الكبسي، منهج الإسلام في حماية البيئة في مكة المكرمة، (الإمارات العربية، كلية الشريعة والقانون، 2005)، ص286.
107. عارف صالح محف، الإدارة البيئية: الحماية الإدارية البيئية، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، ص42.
108. عودة راشد الجيوسي، الإسلام والتنمية المستدامة، (عمان: مؤسسة فريدريش، بيروت، 2013)، ص24.
109. عبد الجليل هويدي، "العلاقة التفاعلية بين السياحة البينية والتنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية 09، 2009، جامعة الوادي، ص218
110. عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، (ورقة بحث: قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة سطيف: 07-08 أفريل2008)، ص4.
111. عثمان غنيم محمد، ماجدة أو زنط، "التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 2009، عمان، الجامعة الأردنية، ص24.
112. عبد الرحمن العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011)، ص17.
113. عبد الرحيم محمد عبدالرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص- ص 11- 13.
114. عبدالرحمن العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011/2010)، ص20.
115. عبدالرزاق قرماش، "دور الجماعات المحلية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستديمة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة محمد بوقرة، كلية الحقوق، 2015، 2016، ص:58.

116. عبدالرزاق الشيخلي، "الإدارة المحلية دراسة مقارنة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2001، ص:19.

117. فاطمة الزهراء زرواط، "إشكالية التسيير وأثرها على التوازن الاقتصادي والبيئي"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص35.

118. فارس محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص20.

119. صالح الصالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 7-8 أبريل 2008، منشورات الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص:872.

120. صلاح جمعة، البيئة ودور الشرطة في حمايتها، (القاهرة، مطبعة كلية الشرطة، 2005)، ص7.

121. قوى بوحنية، "دور حركات المجتمع المجني في تعزيز الحكم"، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة شلف، يومي 16-17ديسمبر، 2008، ص:15.

122. رشاد أحمد عبداللطيف، "الإطار النظري لتنمية المجتمع المحلي"، دائرة الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص:19.

123. رمضان محمد مقلد، اقتصاديات الموارد البيئية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص75.

124. رضوان بروسي، " الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم") مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009/2008)، ص 256.

125. راتب مسعود، الإنسانية والبيئة: دراسة في التربية البيئية، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 16-18

126. شبيب دياب، "التنمية المحلية في لبنان"، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، 30 أكتوبر – 01 نوفمبر 2007، ص6.
127. شريفي عمر، "الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج يومي 14، 15 أبريل 2008م، ص:2.
128. شعبان فرج، "الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الاتفاق العام والحد من الفقر : دراسة حالة الجزائية (2010 – 2000)" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011–2012، ص: 3–5.
129. تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا "من أجل التنمية"، مايو 1978، ص15.
130. غازي عناية، "التمويل التضخمي"، دار الجيل، بيروت، 1991، ص102.
131. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2007)، ص19.
132. خيرة بن عبدالعزيز، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكره، العدد الثامن، نوفمبر 2012، ص:318.
133. بورينسBorins 1995 ، دوني Dunleavy 1997. فلين Flynn 1995، غور Gore 1993، غرونينغ Gruening 1998، هودHood 1991، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD 1995، أوزبورن وغايبلرOsborne and Gaebler1992، بوليت Pollitt 1995.

المراجع الأجنبية:

1. Ahmed Melha. Les enjuex environnementaux en Algerie. Population initiative for peace. Juin 2001. P150.
2. Marie cloude Smouts, ledeveloppement durable. (France: Editions Armand Colin, 2005), P.4.
3. Paul de Backer, Les indicateurs financeies du Developpment Durable, Paris, 2005, P:92.
4. John Bleurit, Understanding sustainable Development, London, 2008, P.06.
5. Direction de I'environnment de I'OCED, indicatears cles de I'environnment de I'OCED, Paris, 2004, P.8.

6. Philippe Egoume "Bonne gouvernance et croissance economique" Representresident du (FMI) en cote d'ivoire, 2007, page:4.
7. Dominique Bessire, Et d'autres, "Qu'est-ce qu'une bonne gouvernance", comptabilite, etenvironnemen, Universite d'orleans-laboratoire Orleanais de Gestion, May2007, France.
8. Nadia CHETTAB, "Economie, TICET BONNE GOUVERNANCE EN ALGERI", Universite BadjiMokhtar. Annaba; Maitre de conferences.. 31 Janvier au 1 er Fevrier 2005, Page7.⁰Mohamed ech Koundi, Hicham Hafid, "Bonne governance et lutter contre (apauverte: quelle articulation possible?", Enseignants-chercheurs al' institute des etudes of ricanes-rabat, 2011. Page7.
9. Morita Sachiko and Zaelke durwood. Rule of law: good gouvernance and sustainable development. United States. Washington 2007. Page17.
10. United States institute of peace. Gouvernance; corruption; and conflict, study guide series on peace and conflict, Washington, 2010, page13
11. Rochel M. gisse quist, Goo gouvernance as a concept and why maters for development policy, Untied nation university, March 2012, page8.
12. Gunilla olund wingvist and others, "The role of gouvernance for improved environnemental out comes", prespectives for developing contries and contries in trinsitio, Stockholm – Sweden, 20 June 2012, page 14.
13. Nicolas meisel et Jacques ouldaoudia, "la bonne gouvernance" est-elle une bonne strategie de developpement?, Documents de travail de la (GTPE), Novembre 2007, page15.
14. Stephanie darmary, finances pubiues:)pans: galino editeur – 2006), P 107.
15. ESSAID Taib, <<societe civil governance>>. Revue Idara, n30, 2005, P284.
16. Christopher Walker, " From New Public Management to Public Value: An examination of how programs ofvoluntary self-regulation build public value and contribute to regulatory growth".(Paper presented at the:" Regulation in the Age of Crisis, Third Biennial Conference of the Standing Group on Regulation and Governance", University College, Dublin, Ireland, June 17 to 19, 2010), p.06.

17. Lewis B. Dzimbiri, "Experiences in New Public Management in Africa: The Case of Performance Management Systems in Botswana".Africa Development,Vol. XXXIII, No.4, 2008, p. 44.
18. Binod Atreya," the applicability of new public management to developing countries: A case from Nepal " (thesis of Doctorate in Philosophy, School of Management, Faculty of Business and Law, Victoria University of Technology, Melbourne, Australia, 2002), p.28.
19. Judy Whitcombe, "Contributions and Challenges of 'New Public Management': New Zealand since 1984". Policy Quarterly, Volume 4, Issue 3, September 2008. pp. 7-8.
20. George A. Larbi, The New Public Management Approach and Crisis States.(Geneva: United Nations Research Institute for Social Development-Discussion Paper No. 112-, September 1999), p.12
21. 11 Marius Petrescu et al, " Public Management: between the Traditional and New Model". Review of International Comparative Management, Volume 11, Issue 3, July 2010, p. 412
22. Bharat Raj Gautam, " Factors Affecting Application of New Public Management Oriented Reforms forReforming Nepalese Public Administration". (Paper presented at the Third Annual Himalyan Policy Research Conference, Nepal Study Center, Madission, New Mexico, USA, October 16, 2008) p. 03
23. OECD, Value for Money in Government: Public Administration after "New Public Management" (Paris: OECD, 2010), p. 15
24. Joseph F. Hair, JR. and Others , Multivariate Data Analysis with Readings, Fourth Edition, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, USA, (1995)
25. Hair, J. f, Anderson, R.E, Tat ham, R.L and Black, w.c. (1998) "Multivariate Data Anal y sis"5thed, NJ :Prentice-Hall, Inc., p 10
26. Churchill, G.A. "A paradigm for developing better measures of marketing constructs", Journal (1979).
27. Barbara G. Tabachnick and Linda S. Fidel, Using Multivariate Statistics, Third Edition, HarperCollins College Publishers, USA, (1996)
28. James Latin and Others, Analyzing Multivariate Data, Brooks/Cole, Thomson Learning, Inc., Canada,(2003)

الموضوع / استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستبانة عبارة عن أداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان: –

((الدور المعدل للحكم الرشيد في العلاقة بين إدارة التنمية المحلية والتنمية المستدامة))

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه فلسفة في الإدارة العامة. حيث أن هناك اهتمام وتوجه عالمي يسعى الى تحقيق الاستدامة في مختلف القطاعات المكونة للمجتمع، وحيث أن الارض هي الوعاء المكاني للتنمية، والمديرية هي صاحبة الولاية الادارية والتنظيمية عليها، كما تشكل المديرية الاداة التنفيذية وإحدى دعائم المجتمع، فإن الدراسة في آليات تحقيق التنمية المستدامة من خلال المديريات والهيئات المحلية والتي يكون فيها الحكم الرشيد دورا معدلا.

لذا فأن الدارس يأمل من حظرتكم التكرم بالإجابة على جميع فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية، إذ يتقدم الدارس ببالغ الشكر وعظيم الامتنان ووافر الاحترام لحسن تعاونكم وكرم تجاوبكم في انجاح هذه الدراسة، فأنه يؤكد لحضرتكم أن المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها من قبلكم لن تستخدم ألا لغرض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدارس/ نعمان منذر الألوسي

القسم الأول : **البيانات الشخصية** :-

فضلاً ضع علامة (√) أمام الخيار الذي يعبر عنك

1- النوع :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- الفئة العمرية :

25 وأقل 26 – 35 36 – 45 45 وأكثر

3- المستوى التعليمي:

دبلوم بكالوريوس دبلوم عالي

ماجستير دكتوراه أخرى اذكرها.

4- مدة الخدمة:

أقل من 10 سنوات من 10 – 15 سنة

من 15–20 سنة أكثر من 20 سنة

5- عدد الدورات التدريبية التخصصية التي التحقت بها في مجال التنمية المستدامة:

لا يوجد من 1–3 دورة 4 دورات وأكثر

القسم الثاني : **معلومات عن محافظة أمانة العاصمة ومديرياتها** :-

- **محافظة أمانة العاصمة:**
  - محافظ المحافظة
  - أمين عام المجلس المحلي وهو (نائب المحافظ)
  - وكيل المحافظ
  - مدير عام ديوان أمانة العاصمة
- **مديريات أمانة العاصمة:**
  - مدير عام المديرية
  - أمين عام المجلس المحلي
  - رئيس لجنة داخل المجلس المحلي
  - عضو المجلس المحلي

القسم الثالث : **الأسئلة المتعلقة بإدارة التنمية المحلية**

فضلاً ضع علامة (√) أمام الخيار الذي يناسب رأيك :

ت	العبارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الاداري					
1	الهيكل التنظيمي مناسب لأهداف التنميةفي المديرية.					
2	ترى أن هناك اكتفاء في الكادر الإداري للمديرية.					
3	تتمتع المديرية بالقدرة على ترتيب الأولويات التنموية.					
4	تتمتع المديرية بالقدرة على حشد الموارد المالية.					
5	تحرص المديرية على تحقيق الأهداف بفاعلية					
6	تعاني المديرية من تضخم في عدد العاملين					
7	يعمل في المديرية عدد من العاملين على قدر مناسب من التأهيل.					
8	الكادر الإداري في المديرية ذا قدرة عالية على إقامة علاقات شراكة مع الهيئات المحلية والأجنبية.					

ت	العبارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	المحور الاجتماعي					
1	تحدد المديرية البرامج الاجتماعية في مناطق نفوذها					
2	تمكن المديرية المجتمع المحلي من تحديد الاحتياجات الاجتماعية.					
3	تهتم المديرية بالصحة العامة					
4	تزود المديرية المواطنين بمياه شرب صالحة.					
5	توفر المديرية البنى التحتية الأساسية في الأحياء.					

6	تمتلك المديرية رسالة واضحة.					
7	تدعم الهيئات المحلية تخصيص نسبة للنساء لضمان تمثيلهم بالمجالس المحلية.					

القسم الرابع : **الأسئلة المتعلقة بالتنمية المستدامة**

فضلاً ضع علامة (√) أمام الخيار الذي يناسب رأيك :

ت	العبارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور البيئي						
1	توفر المديرية رؤيا واضحة للتنمية المستدامة.					
2	تساعد قوانين البناء على إحداث تنمية مستدامة.					
3	تحرص لجنة التنظيم في المديرية على الاستخدام الأمثل للأراضي.					
4	تقوم المديرية بتدوير الموارد الطبيعية.					
5	تقوم المديرية بالتخطيط المكاني لاستعمالات الأراضي.					
6	تدير المديرية مصادر المياه بكفاءة.					
7	الاهتمام بردود فعل الرأي العام ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.					

ت	العبارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الاقتصادي						
1	السعي إلى تحسين النسيج الاقتصادي مع المحافظة على ديمومة البيئة.					
2	تهتم لجنة التنظيم بمعايير الاستدامة.					

3	تسعى المجالس المحلية للتوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية.					
4	تحصل المديرية على حصة مناسبة من موازنة المحافظة.					
5	يعطي قانون السلطة المحلية صلاحيات مناسبة للمديريات لجباية الأموال.					
6	تتمتع القرارات المالية الصادرة عن المديرية باستقلالية عن المحافظة.					
7	تعد المديرية موازنة تقديرية سنوية خاصة بالتنمية المستدامة.					
8	تهتم المديرية بتنويع مصادر التمويل للمشاريع.					
9	تسعى المديرية للاعتماد على التمويل الذاتي للمشاريع التنموية.					
ت	العبارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الثقافي						
1	صياغة استراتيجية اتصال مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي تركز فيه المديرية على مراعاة المتطلبات الاجتماعية.					
2	التقييم الدائم للفرص التي قد تنجم عن ردود فعل الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي.					
3	القيام بالعمليات الخيرية في المجالات الثقافية الاجتماعية.					
4	تقوم المديرية بترتيب الأولويات لبرامجها الثقافية الاجتماعية.					
5	الاهتمام بردود فعل الرأي العام ذات العلاقة بالتنمية المستدامة					

القسم الخامس : الأسئلة المتعلقة بالحكم الرشيد

فضلاً ضع علامة (√) أمام الخيار الذي يناسب رأيك:

ت	العبارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور القانوني						
1	تلتزم المديرية بالأنظمة الصادرة بموجب قانون السلطة المحلية في عملها.					
2	تعمل المديرية وفق مرجعية عمل قانونية في تقديمها الخدمات للمواطنين.					
3	تستخدم المديرية نظام تقييم مكتوب في تقييمها لأداء موظفيها.					
4	يوجد في المديرية نظام شكاوى مكتوب للمجتمع المحلي.					
5	تتقيد المديرية بنظام مكتوب فيما يخص العطاءات.					
6	تتقيد المديرية بنظام مكتوب فيما يخص المشتريات.					
7	ترتبط الترقيات في المديرية بنتائج تقييمها للموظفين.					
8	يعقد المجلس البلدي اجتماعات دورية منتظمة معلن عنها للمجتمع المحلي من خلال وسائل الإعلان المحلية.					
9	يلتزم المجلس المحلي في اجتماعاته بجدول أعمال مكتوب.					
10	يتم استخدام ممتلكات البلدية في أغراض غير رسمية.					
11	يلتزم المجلس البلدي في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه لقراراته.					

ت	العبارات	درجة الموافقة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور السياسي						
1	يتبنى رئيس المجلس المحلي في المديرية سياسة الباب المفتوح مع المواطنين.					
2	يشارك رؤساء الأقسام في رسم سياسات العمل في المديرية.					
3	يشارك رؤساء الأقسام في إعداد موازنة المديرية.					
4	يعرض المجلس المحلي إنجازاته أمام المجتمع المحلي.					
5	يدرس المجلس المحلي الاقتراحات المقدمة له بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي.					
6	يتبع المجلس المحلي مع المديريات الأخرى سياسة التعاون.					
7	يسعى المجلس المحلي إلى تطوير أعماله من خلال اطلاعه على خبرات الآخرين في الخارج.					
8	يسعى المجلس المحلي إلى الحصول على رضا الجمهور.					
9	يقوم المجلس المحلي بفتح أبوابه أمام المواطنين لحضور جلسات المجلس.					

الدراسات السابقة:

الباحث والسنة	عنوان الدراسة	المنهجية	مجتمع الدراسة	النتائج
جردير ليلى 2011م	التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الرشيد	المنهج الوصفي، القانوني، تحليل المضمون، الإحصائي، ومنهج دراسة الحالة	المؤسسات الحكومية في الجزائر	التنمية الإدارية حتمية من حتميات العولمة، الفساد والتخلف الإداري آثار مدمرة على كل المستويات، العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية الإدارية هي علاقة متبادلة ومتداخلة، الحكم الرشيد يمكنه أن يضمن استدامة التنمية الإدارية وكل أنماط التنمية الأخرى. المشكلة الإدارية في الجزائر هي مشكلة متعددة الأبعاد والمظاهر.
أحمد فتحي الحلو 2012م	دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة	الوصفي التحليلي	رؤساء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون لأكبر مائة منظمة غير حكومية في قطاع غزة	يتم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بنسبة 77.77%، توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم تطبيق تلك المبادئ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع.
أيمن طه حسن أحمد 2008م	المؤثرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية	المنهج المسحي الوصفي، المنهج التحليلي	أعضاء ورؤساء ومديرو الهيئات المحلية الفلسطينية في محافظة قلقيلية	على الهيئات المحلية والجهات المختصة المحافظة على إجراء انتخابات دورية وديمقراطية، ينبغي إصدار أنظمة وقوانين تضمن منح الهيئات المحلية الفلسطينية سلطات وصلاحيات لا مركزية، ينبغي العمل على استكمال وصياغة قانون ونظام الموظفين لخلق جو ملائم ومناسب لتمكين الهيئات المحلية الفلسطينية، يجب العمل على إعادة تصنيف وتحويل جزء من الهيئات

				المحلية المصنفة مجالس قروية إلى بلديات، يجب على الهيئات المحلية الفلسطينية توفير ظروف مناسبة وملائمة لتطبيق مبدأ الرقابة من قبل اللجان والمنظمات الرقابية الداخلية والخارجية، على الهيئات المحلية الفلسطينية والجهات ذات الصلة بها تنظيم ورش عمل وندوات لأعضاء مجالسها، ينبغي على الهيئات المحلية الفلسطينية الاهتمام بجمهورها أكثر مما هو عليه
سمير عبد الرزاق مطير 2013م	واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية	المنهج الوصفي التحليلي	جميع اصحاب المسميات الإشرافية المدنية في المستويات الإدارية الثلاث(العليا، الوسطى، الدنيا) والتي تتمثل في (وكيل وزارة، وكيل مساعد، مدير عام، مدير دائرة، رئيس قسم، رئيس شعبة) في محافظات قطاع غزة	يتم تطبيق معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة حوالي (67.84%) بصفة عامة، جاءت معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة مرتبة على النحو التالي: المرتبة الأولى معيار الاستجابة من معايير الحكم الرشيد بوزن قدره (71.77%)، المرتبة الثانية معيار المساءلة بوزن نسبي قدره (70.41%)، المرتبة الثالثة معيار الكفاءة والفعالية بوزن قدره (68.88%)، المرتبة الرابعة معيار التوافق بوزن قدره (68.73%)، المرتبة الخامسة معيار الرؤية الإستراتيجية بوزن قدره (68.31%)، المرتبة السادسة معيار المساواة والعدالة بوزن قدره (67.41%)، المرتبة السابعة معيار الشفافية بوزن قدره (67.41%)، المرتبة الثامنة معيار سيادة القانون بوزن قدره (64.71%)، المرتبة التاسعة معيار المشاركة بوزن قدره (63.85%). وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين

				معايير الحكم الراشد والأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية بمحافظات قطاع غزة ومعنى ذلك وجود علاقة طردية إيجابية بين المحورين
ورشاني شهيناز 2015م	الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر	المنهج الوصفي التحليلي	40 عاملاً في السلك الإداري	لا يوجد تقصير من طرف الدولة الجزائرية في إعداد سياسات وطنية وإستراتيجيات لتعزيز أنشطة البحث والتطوير واعتماد آليات لترسيخ الحكم الراشد خاصةً على المستوى الوطني من خلال افساح المجال للأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط والبرامج لتحقيق العملية التنموية، إلا أن محاولة تكييف معايير الحكم الراشد على المستوى المحلي غير مهمة إلى حد الآن
عائشة تقي 2015م	أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2004-2014م دراسة حالة بلدية زدين	المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي	الجزائر بلدية زدين	الانتخابات هي الوسيلة الأساسية للمشاركة في العمل السياسي من خلال ممارسة الديمقراطية ولكي تكون هذه الانتخابات نزيهة يجب أن تمارس في إطار تشريعي قانوني، الإدارة المحلية حظيت باهتمام متزايد في معظم بلدان العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين وكان الاهتمام هو أفضلية الإدارة المحلية كونها أكثر النظم تحقيقاً للمشاركة الديمقراطية وأكثرها كفاءة في إشباع الحاجات العامة، وبالتالي أصبحت الجماعات المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذا أصبحت مسؤولة عن المشاريع على مستوى إقليمها.
سنوسي وحشية 2015م	الحكم الراشد في الجزائر ودوره في	المنهج الوصفي التحليلي	الجمهورية الجزائرية (بلدية	أصبحت تتطلب الإدارة الجيدة لموارد الدولة إرساء مبادئ وأسس الحكم الرشيد

	تحقيق التنمية المحلية– دراسة حالة بلدية البويرة		البويرة)	خاصةً الشفافية والمساءلة وتعزيز أطر المشاركة للفاعلين في المجتمع من قطاع خاص ومجتمع مدني، إن التسيير الجيد للجماعات المحلية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام سياسي جيد يكفل احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، إن الإدارة المحلية تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق تنمية محلية لابد أن يسود الحكم الراشد جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية، المساهمة في ترقية وتطوير أساليب التنمية المبنية على أسس ومبادئ الحكم الراشد المحلي، لا يمكن للتنمية المحلية الناجعة أن تنجح من دون أن تكون هناك بيئة مساعدة تتبنى اللامركزية
علي محمد ديهوم، وفتحي بلعيد أبو رزيرة	المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية	المنهج الوصفي التحليلي، المنهج التاريخي		إن المجتمع المدني لابد أن يكون له دور في عملية التنمية المحلية حيث أن عملية التنمية الحقيقية هي التي تحدث بالمشاركة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، إن الدول التي لا توفر البيئة القانونية والسياسية لعمل مؤسسات المجتمع المدني بصورة صحيحة تعمل على تجسيد طرف من أطراف عملية التنمية، إن الفشل في إرساء دعائم منظومة الحوكمة بعد التحدي الأبرز في إحداث تنمية محلية قائمة على الشراكة مع القوى الاجتماعية المختلفة، إن الموارد المالية الخاصة بتمويل منظمات المجتمع المدني تعد المتحكم الأبرز في مدى فاعلية هذه المنظمات المدنية، إن

				الوعي المجتمعي من أهم الأسس التي تزيد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والمشاركة في عملية التنمية.
زهير عبد الكريم 2003م	الحكم الرشيد من منظور إداري	أسلوب التحليل الوصفي والمنهج التاريخي	المجمع الحكومي- الجمهورية اليمنية (محافظة آب)	أهمية الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الشاملة وادامتها يتأتى من خلال ما توفره من مؤسسات وآليات تعمل بدورها وفقاً لمبادئ الشفافية والمساءلة والتشارك والمشاركة، وتأكيده على الديمقراطية والعدالة ودولة القانون، ولما ينطوي عليه من نقل السلطة والصلاحيات من المستويات المركزية إلى المستويات الإقليمية والمحلية
أزوال يوسف	الحكم الراشد الأسس النظرية وآليات التطبيق لسنة 2008- 2009م	التحليل الوصفي والمنهج الوثائقي	الجمهورية الجزائرية- باتنة	عدم التطابق الفعلي بين الأسس النظرية للحكم الراشد والمتابعة الناجعة من قبل الدولة الجزائرية لآليات تطبيق الحكم الراشد ومعاييره.
أيمن طه حسن 2008م	المؤثرات المفاهيمية والعلمية للحكم الصالح في الهيئات المحلية	التحليل الوصفي	الأراضي الفلسطينية (محافظة قلقيلية)	التركيز على مؤثرات النزاهة والشفافية، والمساءلة، ومشاركة المجتمع، والاستجابة لحاجيات المجتمع، الاستقلالية، واللامركزية. حيث تم ملاحظة أن الدرجة الكلية للاستجابة على مجالات المؤثرات السابقة كانت متوسطة، وإلى وجود علاقة إحصائية بين طريقة تشكيل الهيئة وواقع الحكم الصالح فيها فالانتخاب مثلاً يمثل أرضية ملائمة ومناسبة لتطبيق الحكم الصالح مقارنةً بطريقة التعيين.
راوية توفيق	الحكم الرشيد والتنمية	التحليل الوصفي	جمهورية مصر	هناك تبايناً في رؤى المؤسسات

2005م	في إفريقيا	والمنهج التاريخي	العربية (القاهرة)	الدولية حول المفهوم وتوظيفها له، وإلى وجود اتجاه عام رافض لمفهوم الحكم الرشيد بالنسبة لرؤية المحللين الأفارقة نظراً لكونه نابعاً من الإطار الليبرالي الجديد بحسب وجهة نظرهم
رضوان بروسي 2010م	الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا	التحليل الوصفي والمنهج التاريخي	الجمهورية الجزائرية (محافظة باتنة)	أن عملية الديمقراطية في أفريقيا لم تتجه نحو الترسيخ الديمقراطي، وذلك نظراً لأن عملية الانتقال إلى الديمقراطية لم تكن نتاج ديناميات داخلية، كما لم تسبقها عمليات ناجعة لترسيخ قواعد الدولة، بقدر ما هي نتاج لأدوار خارجية عملت على فرض اصلاحات ديمقراطية في القارة ضمن المشروطية السياسية، وأن مقاربة الحكم الراشد كآليات وعمليات ومؤثرات للقياس تعكس تطور أدبيات الحكم والإدارة في الغرب أكثر منها انعكاساً لحاجات ومتطلبات التنمية في أفريقيا والمرحلة التاريخية التي تمر بها
رندا محمد لبيب 2007م	الحكم الموسع في المنظمات غير الحكومية المصرية	دراسة تطبيقية (المنهج الوصفي)	جمهورية مصر العربية (الجمعيات الأهلية- القاهرة)	إن ظهور مفهوم الحكم الموسع جاء في ظل تراجع المركزية وتقلص دور الحكومة ليجسد هذا المفهوم التفاعل بين الحكومات والمجتمعات، وليعمل على الارتقاء بمستوى الأداء في المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، إن تطوير عملية الإدارة في المنظمات غير الحكومية ومنها الجمعيات الأهلية يتطلب الأخذ

				بالمفاهيم الحديثة للإدارة العامة وأسلوب الحكم الموسع بصفةً خاصة
أماني قنديل 2007م	الإدارة الرشيدة للحكم في المنظمات الأهلية العربية	المنهج المقارن (دراسة ميدانية)	(مصر، المغرب، اليمن)	أن هناك قيمة مضافة لتبني مفهوم إدارة الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني باعتباره أحد الأركان المكونة للحكم الرشيد
خديجة عبد الله ناصر الماوري 1999م	أثر الإدارة المحلية على التنمية في الجمهورية اليمنية	التاريخي، دراسة الحالة، المسح الاجتماعي	الجمهورية اليمنية (محافظة حضر موت)	إن وفرة البيانات تعمل على إثراء المكتبة العربية مما يساعد واضعي السياسات والباحثين في هذا المجال
نجيب علي حميد أبو حاتم 2012م	نظام الحكم والمشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية للفترة من 1996-2007م	المنهج الاستقرائي والدراسة الميدانية	الجمهورية اليمنية (مجموعة النخبة السياسية في اليمن)	دراسة النظام السياسي للجمهورية اليمنية والمبادئ التي ارتكزت عليها، تجسيد الديمقراطية إذ أن جوهر العمل الديمقراطي يتمثل في المشاركة من قبل المواطنين في الحياة العامة، بيان أن المشاركة السياسية ليست حقاً للشعب فقط بل هي مسؤوليته وعن طريق المشاركة في الحياة العامة يمكن تجاوز معظم الأزمات وتحقيق الأهداف والآمال، ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم باعتبارها من أهم مبادئ الديمقراطية المعاصرة
ايناس محمد الغرباني 2013م	أثر تطبيق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية والتطوير الإداري	المنهج الوصفي الاستقرائي والتحليلي	الجمهورية اليمنية – وزارة التعليم العالي	أهمية الحكم الرشيد من خلال ممارسة وتطبيق مبادئه ليتم تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية لجميع موظفي المؤسسات سواء العامة أو الخاصة، ترابط وتلاحم مبادئ الحكم الرشيد لتحقيق الحكم بكفاءة وفاعلية، متابعة التنمية والتطوير الإداري في

				وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عملت هذه الدراسة على توفير البيانات المطلوبة لقيادة لمساعدتها على اتخاذ قرار هل إن إدارات الوزارة تعمل وفق مبادئ الحكم الرشيد.
عبد الكريم محمد علي داغر 2009م	السلطة المحلية وأثرها على التنمية في الجمهورية اليمنية 2000- 2008م	المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة والتاريخي والاستقرائي والمسح الاجتماعي	الجمهورية اليمنية (عينة معينة من الشركات)	يجب إعادة صياغة قانون السلطة المحلية بحيث يتضمن معالجة أوجه القصور التي ظهرت خلال الفترة الماضية، يجب مراجعة قانون التقسيم الإداري وإصدار قانون جديد يضمن معالجة الاشكالات القائمة، العمل على توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ المهام المناطة لمجالس المحلية، إعطاء المزيد من الصلاحيات إلى المجالس المحلية، تفعيل الجانب الرقابي على أداء المجالس المحلية وفي كافة الجوانب.
عبد الله عبده محمد محرم 2012م	تقييم وتطوير منظومة السياسة التدريبية لقيادات السلطة المحلية	المنهج الوصفي التحليلي	جميع قيادات ديوان أمانة العاصمة والمديريات العشر التابعة لها	عدم اقتناع قيادات السلطة المحلية في أمانة العاصمة والمديريات التابعة لها عن منظومة السياسة التدريبية المعمول بها حالياً بكافة مجالاتها، قلة مراعاة منظومة السياسة الحالية للأسس العلمية في بناء السياسات التدريبية لقيادات السلطة المحلية في أمانة العاصمة، تدني دعم القيادات العليا لمنظومة السياسة التدريبية الحالية.
عبد الكريم عبد الله	دور القبيلة في تفعيل نظام الإدارة المحلية	المنهج الوصفي التحليلي	الجمهورية اليمنية	إن القبلية من القدم وحتى التاريخ المعاصر لها تأثيرها في نظام الإدارة

الروضي 2002م	في الجمهورية اليمنية			المحلية في اليمن، هناك حاجة عملية لتطبيق نظام الإدارة المحلية بعد قيام الوحدة اليمنية كأداة ووسيلة للقضاء على معوقات التنمية المحلية خصوصاً الولاءات الحزبية والقبلية الضيقة مما يساعد بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.
محمد يحي ناصر الظرافي 2010م	تعزيز القدرة التمويلية لوحدات الحكم المحلي في الجمهورية اليمنية	المنهج الوصفي التحليلي	الجمهورية اليمنية	تقديم تشخيص منهجي لواقع الموارد المالية للمحليات في اليمن للسنوات التي تلت صدور قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م، المساهمة في توجيه مسار الاصلاحات القادمة على صعيد الانتقال إلى منظومة الحكم المحلي بصورة عامة وعلى وجه الخصوص تعزيز القدرات التمويلية لوحدات الحكم المحلي.
جماله سعيد، محمد محمود العالم	العلاقة بين نظام الحكم الرشيد والنزاهة (دراسة ميدانية على القطاع العام في ماليزيا	الوصفي التحليلي	رؤساء 109 إدارة وكالات تحت 24 وزارة اتحادية بما في ذلك إدارة رئيس الوزراء في ماليزيا	مساعدة مختلف الوكالات الحكومية والإدارات على تحسين نظام حوكمتهم على أساس نظام الخدمة الجيد، كما أن هناك عوامل وتقنيات لقياس العلاقة بين الحوكمة الجيدة والنزاهة المستخدمة في هذه الدراسة سوف تساعد الحكومة على تطوير تقنيات قياس الكفاءة الداخلية للقطاع العام
Cough Hill 2003م	الحكم الجيد والإصلاح المؤسس على اقتصاد السوق	التحليل الوصفي	القطاع الزراعي في بنغلاديش	قدمت الدراسة عرضاً لكيفية الإصلاحات المبنية على اقتصاد السوق في الانتقال من نظام إدارة زراعية يطغى فيه دور الحكومة إلى

				نظام سوق حر، وذلك باتباع مراجعة الآثار والإصلاحات لمعالجة المشكلات، بعد ذلك فحصت الدراسة ثلاثة مؤثرات للحكم الجيد جودة التنظيم وحكم القانون والسيطرة على الفساد. وحللت الدراسة كيف أن الحكم الجيد مقاساً بهذه المؤثرات له علاقة بالمشكلات المرتبطة بهذه الإصلاحات .
رفيق بن مرسلي 2011م	الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق	دراسة الحالة	الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (الجمهورية الجزائرية)	وجود محاولات لتبسيط العمليات في تطبيق أسلوب إعادة هندسة العمليات إلا أنها لا ترقى إلى درجة الممارسة الفعلية بسبب غياب ثقافة تنظيمية تنسجم ومتطلبات نجاح تطبيق الأساليب الحديثة
يوسف بن عيسى 2007م	دور وحدات التنمية الإدارية في عملية التطوير الإداري (دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة)	أسلوب تحليل المحتوى وأسلوب المدخل المسحي	دولة الإمارات العربية المتحدة (وحدات التنمية الإدارية في الوزارات والمؤسسات الاتحادية)	تحليل وتشخيص الأدوار الوظيفية التي ينبغي أن تمارسها وحدات التنمية الإدارية كما هو محدد لها، تشخيص مدى شمولية الأدوار التي تؤديها وحدات التنمية الإدارية في إطار عملية التطوير والتنمية الإدارية الشاملة، وتحليل مدى نجاح وحدات التنمية الإدارية في أداء مهامها فيما يتعلق بتطوير أداء الموارد البشرية والأداء المؤسسي في الوزارات والمؤسسات الاتحادية
القاتم 2011م	تطوير العمل الحكومي وفق مفاهيم الحوكمة والحكم		الحكومات العربية	تكمن المشكلة الرئيسية في تردي الأداء الحكومي وافتقاره للإدارة المنهجية السليمة مما يجعل قراراتها

	الرشيد			تنقاد تبعاً للوضع السياسي، وقد أظهرت الدراسة تطورات أشكال الحكومة في العصور الحديثة نتيجة التحولات الثقافية والسياسية والاقتصادية الهائلة التي طالت كل المجتمعات الإنسانية مما تطلب ارتقاء أداء الحكومات وطرق تشكيلها وتوسيع صلاحياتها في إدارة جميع شؤون الحياة في هذه المجتمعات حي ثلم يعد دور الحكومات مقتصراً على الأمن والحماية الخارجية والإشراف على العدالة وإنما تطور ليشمل النواحي الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية المختلفة، المشاركة الشعبية في الحكومات وابتكار أساليب جديدة لمشاركة القطاع الخاص ودعمه وتوفير وسائل وسبل فعالة للرقابة وتقييم الأداء.
عبد الصمد القلبسي 2014م	لا مركزية الإدارة المحلية على ضوء التجربة التاريخية والحقائق الراهنة	المنهج التاريخي		لابد من استنباط نظام لا مركزي يخفف الأعباء عن الدولة المركزية وطلب قدرات الأقاليم في بناء مجتمعاتها المحلية ويفضي إلى معالجة الحساسيات المرضية المختلفة الاشكال والألوان، ولكن دون ترك أي ثغرة في ذلك التنظيم اللامركزي أو أدنى شبهة فيه تفضي إلى التفكك الديمغرافي والجغرافي أو الاجتماعي خاصة عندما تأخذ في الاعتبار وتعالج هذه الاشكالية التفاوت الجغرافي في تركيز الثروة

				وكثافة السكان ومستوى التماسك القبلي والنمو الحضاري في كافة أنحاء البلاد وما يمكن أن تلعبه القوى الخارجية من أدوار لتحريك هذه العناصر المادية الملموسة لصالحها مستخدمة شتى الأغطية الدينية والمذهبية والعرقية.